جامعة جيلالي ليابس* سيدي بلعباس*

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية
تخصص: علوم اقتصادية

بعنوان:

الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحديات الفقر في الدول النامية: دراسة نظرية وميدانية

دراسة حالة دول الساحل

إعداد : بيدي عيساوي صورية

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	أ/د. الهواري جمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة سيدي بلعباس	**رئيسا**
الأستاذ	د. بن سعيد محمد	أستاذ محاضر – أ–	جامعة سيدي بلعباس	**مشرفا**
الأستاذ	أ/.د. بن عبو جيلالي	أستاذ التعليم العالي	جامعة معسكر	**مناقشا**
الأستاذ	د/. عثمان بوزيان	أستاذ محاضر – أ–	جامعة سعيدة	**مناقشا**
الأستاذ	د/.زروقي ابراهيم	أستاذ محاضر – أ–	جامعة سعيدة	**مناقشا**
الاستاذة	د. مباركي سمراء	أستاذ محاضر – أ–	جامعة سيدي بلعباس	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

"هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها

وكلوا من رزقه وإليه النشور"

سورة الملك ((15))

شكر و تقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام على اشرف المرسلين سيدنا محمد خاتم الانبياء و المرسلين وعلى اله و اصحابه اجمعين .

احمد الله تعالى و اشكره شكرا يليق بجلال وجهه و عظيم سلطانه على توفيقه لإتمام هذا العمل المتواضع و اساله ان يكون علما نافعا ،و اتقدم بجزيل الشكر الى الاستاذ المشرف :الدكتور محمد بن سعيد على جهوده المخلصة و مساعدته القيمة و توجيهاته السديدة خلال انجاز هذا العمل .

كما اتوجه بالشكر الجزيل الى من ساعدوني بإرشاداتهم و نصائحهم و امداداتهم بالمعلومات العلمية الى الاساتذة الكرام: قنوني حبيب، كربوش محمد، بوشيخي رضا، لهم مني كل

الاحترام و التقدير.

اتقدم بالشكر الكبير و العرفان الى من ساندني بكل الجهد و سعة الصدر زوجي الفاضل الاستاذ مكاوي مكي.

قائمة المحتويات

شكر و تقدير.	III
قائمة المحتويات .	IV
قائمة الجداول.	IX
قائمة الاشكال.	XII
المقدمة .	أ
الجزء الاول: الاطار النظري للدراسة.	
الفصل الأول : الاستثمارات الأجنبية المباشرة :مفاهيم و أساسيات نظرية.	2
تمهيد الفصل.	3
المبحث الأول : الإطار التعريفي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.	4
المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لبعض الهيئات والمؤسسات الدولية.	4
المطلب الثاني: تعاريف خاصة ببعض الباحثين الاقتصاديين .	6
المطلب الثالث: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول النامية .	13
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.	24
المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.	24
المطلب الثاني: تفسير النيوكلاسيك للاستثمار الاجنبي المباشر	28
المطلب الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.	30
المطلب الرابع: استراتيجيات الاستثمار الاجنبي المباشر.	40
المبحث الثالث: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية.	42
المطلب الأول: نظرة عامة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.	42
المطلب الثالث: افريقيا جانب مشرف من جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر.	51
خلاصة الفصل.	53

الفصل الثاني: الإطار النظري للفقر.	**54**
تمهيد الفصل.	**55**
المبحث الأول: مفاهيم عن الفقر و مؤشرات قياسه.	**56**
المطلب الأول: المفهوم العام للفقر .	**56**
المطلب الثاني: تعاريف الفقر لبعض المنظمات الدولية.	**57**
المطلب الثالث: مفاهيم الفقر لبعض الاقتصاديين.	**61**
المطلب الرابع: الفقر و مؤشرات قياسه.	**62**
المطلب الخامس: التعاريف المتعددة لأبعاد الفقر.	**68**
المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الفقر.	**73**
المطلب الأول: المدارس التقليدية المفسرة للفقر.	**73**
المطلب الثاني: مدرسة الحاجات الأساسية.	**75**
المطلب الثالث: مدرسة القدرات (الإمكانيات).	**76**
المطلب الرابع: المنظور التكاملي في تفسير الفقر.	**77**
المبحث الثالث: تطور مؤشرات الفقر البشري في الدول النامية.	**79**
المطلب الأول: جهود الدول النامية اتجاه التخفيض من الفقر.	**79**
المطلب الثاني: الفقر البشري في الدول النامية.	**82**
المطلب الثالث: الرعاية الصحية في الدول النامية.	**87**
خلاصة الفصل.	**90**
الفصل الثالث: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر من منظور المقاربات و الدراسات السابقة.	**91**
تمهيد الفصل.	**92**
المبحث الأول: العلاقة بين النمو الاقتصادي و الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال المقاربات النظرية.	**93**
المطلب الأول: المقاربات النظرية لدراسة علاقة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي.	**93**

المطلب الثاني: المقاربات الحديثة لدراسة علاقة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي. 97

المبحث الثاني: العلاقة بين النمو الاقتصادي و الفقر: من منظور المقاربات. 99

المطلب الأول: المقاربات المفسرة لعلاقة النمو الاقتصادي بالفقر. 99

المطلب الثاني: المقاربات الحديثة المفسرة لعلاقة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالفقر. 102

المبحث الثالث: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التخفيض من الفقر: بعض الاعمال و الدراسات التجريبية. 104

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالفقر . 104

المطلب الثاني :علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر و الجودة المؤسساتية بالفقر. 109

المطلب الثالث : علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بعدالة توزيع الدخول . 112

خلاصة الفصل. 115

الجزء الثاني : الاستثمارات الاجنبية المباشرة و تحديات الفقر في دول الساحل :دراسة ميدانية و تحليلية.

الفصل الاول: الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول الساحل :دراسة تحليلية. 117

تمهيد الفصل. 118

المبحث الأول : المؤشرات الاقتصادية العامة في دول الساحل. 119

المطلب الأول : تطور معدلات النمو الاقتصادي في دول الساحل. 119

المطلب الثاني: أسباب انخفاض مستوى الصادرات في دول الساحل. 131

المطلب الثالث: خصائص القطاع غير الرسمي في دول الساحل. 133

المبحث الثاني: تطور التدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو دول الساحل. 139

المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الساحل. 139

المطلب الثاني: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات. 153

المطلب الثالث: أهمية الموقع الجغرافي لدول الساحل في استقطاب الاستثمارات 154

الأجنبية المباشرة.

المبحث الثالث: دور الأداء المؤسساتي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. **156**

المطلب الأول: دور الاداء المؤسساتي في تحقيق التنمية :وجهات نظرية. **156**

المطلب الثاني: المؤسسات العامة و الأداء المؤسساتي. **158**

المطلب الثالث: أثر المديونية الخارجية برامج التعديل الهيكلي على الاستثمار المحلي لدول الساحل. **162**

خلاصة الفصل. **166**

الفصل الثاني: تطور معدلات الفقر في دول الساحل: دراسة تحليلية. **167**

تمهيد الفصل. **168**

المبحث الأول: نظرة شاملة حول تطور معدلات الفقر في دول الساحل. **169**

المطلب الأول: سياسات التخفيض من معدلات الفقر. **169**

المطلب الثاني: توزيع السكاني للفقراء بين الاقاليم الحضرية و الريفية. **173**

المطلب الثالث: جهود دول الساحل في القضاء على الفقر. **176**

المبحث الثاني: أهمية القطاع الزراعي في التخفيض من الفقر **179**

المطلب الأول: أهم ملامح النشاط الزراعي في دول الساحل **181**

المطلب الثاني: مشاركة النشاط الزراعي في التخفيض من الفقر في دول الساحل. **185**

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على القطاع الزراعي الإفريقي. **187**

المبحث الثالث: تطور مؤشرات التنمية البشرية في دول الساحل. **189**

المطلب الأول: تنمية الهياكل القاعدية و الفقر في دول الساحل. **189**

المطلب الثاني: أهمية التعليم و الرعاية الصحية في القضاء على الفقر. **191**

المطلب الثالث: توفير العمل هو أكبر ضمانة ضد الفقر. **198**

خلاصة الفصل . **202**

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لعلاقة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالفقر في دول الساحل. 203

تمهيد الفصل 204

المبحث الاول: اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الفقر في دولة مالي: دراسة قياسية. 206

المطلب الاول: تقديم النموذج 207

المطلب الثاني: اختبار استقرارية النموذج 208

المطلب الثالث: اختبار السببية 211

المطلب الرابع: تقدير النموذج 213

المبحث الثاني : اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الفقر في دولة موريتانيا :دراسة قياسية. 219

المطلب الاول: اختبار استقرارية النموذج 219

المطلب الثاني: اختبار السببية 221

المطلب الثالث: تقدير النموذج 224

المبحث الثالث: اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الفقر في دولة النيجر: دراسة قياسية. 228

المطلب الاول: اختبار استقرارية النموذج 228

المطلب الثاني: اختبار السببية 230

المطلب الثالث: تقدير النموذج 233

خلاصة الفصل. 236

الخاتمة . 238

المراجع. 245

الملاحق. 258

الملخص 280

قائمة الجداول

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال فترة 1990– 1995	43
02	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبعض مناطق العالم (2002– 2006)	44
03	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة (2011ـــ 2013)	47
04	نسبة الذين يحصلون على أقل من دولارين في اليوم خلال فترة 1981–2005	71
05	نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد سنة 1990 و2010 (النسبة المئوية)	85
06	نسب التسجيل المعدل في مرحلة التعليم الابتدائي 1990. 2000 . 2012 (بالنسبة المئوية)	86
07	الاطارات الفنية والمرافق الصحية في بعض الدول النامية	88
08	الاطارات الفنية والمرافق الصحية في بعض الدول النامية	89
09	معدلات النمو الاقتصادي لسنوات 2003–2013 كنسبة من PIB.	120
10	المؤشرات العامة لدول الساحل سنة 2011	121
11	القيمة المضافة في قطاع الزراعة.(نسبة من اجمالي الناتج المحلي).	124
12	مساهمة الزراعة في القيمة المضافة بين 2008–2014.	125
13	اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في دول الساحل.(بالنسبة المئوية).	127
14	نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(تعادل القوة الشرائية بالسعار الثابتة للدولار الامريكي لعام 1990).	128
15	تطور معدلات التضخم في دول الساحل (2006–2014).	132
16	نسبة صافي الادخار من PIB.	136
17	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1990–2002).	138

18	حجم التدفقات الرأسمالية نحو موريتانيا	141
19	مناخ اداء الاعمال في موريتانيا لسنة 2014.	142
20	حجم تدفق الاستثمارات نحو موريتانيا.(2005-2008).	143
21	تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى موريتانيا(-2013-2009).	144
22	اهم اجراءات التحرير في بعض دول الساحل سنة 2009.	145
23	إنتاج الذهب في مالي (1997- 2006)- الأطنان.	146
24	الاستثمار الأجنبي المباشر-صافي تدفقات-ملايين الدولارات من (2000-2008).	148
25	مناخ الاعمال في التشاد	150
26	حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السينغال (2010-2014).	151
27	مناخ تأدية الاعمال في بوركينافاسو والسينغال	151
28	ترتيب التشاد في IDH بين سنوات 2008 و2011:	171
29	تطور IDH بين 1997- 2000	172
30	التوزيع الجغرافي للفقراء في دول الساحل:	173
31	مؤشر الفقر في الساحل سنة 2010 (حد الفقر 1.25 دولار في اليوم).	174
32	عمق وحدة الفقر في دول الساحل لسنة 2010	175
33	صافي المساعدات الرسمية المتلقاة (الاسعار الجارية بالدولار الامريكي).*1000	176
34	نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في PIB سنة 2010.	182
35	صادرات دول الساحل	186
36	تطور شبكة الطرقات في دول الساحل(2002-2011).	190
37	بعض مؤشرات التنمية البشرية في دول الساحل 2012	192

38	المعدل الخام للتعليم في دول الساحل سنة 2012 لمجموع الإناث والذكور.	193
39	مؤشرات الرعاية الصحية 1990– 2011:	195
40	السكان ومعدلات الخصوبة.	196
41	نتائج اختبار الاستقرارية بالنموذج الاول	209
42	اختبار استقرارية النموذج الثاني	210
43	نتائج اختبار السببية للنموذج الأول	211
44	اختبار نتائج السببية للنموذج الثاني	212
45	اختبار استقرارية النموذج الأول	219
46	نتائج اختبار الاستقرارية للنموذج الثاني	220
47	نتائج اختيار السببية للنموذج الأول	221
48	اختبار نتائج انسببية للنموذج الثاني	222
49	اختبار استقرارية النموذج الأول	228
50	اختبار استقرارية النموذج الثاني	229
51	نتائج اختبار السببية للنموذج الأول	230
52	اختبار نتائج السببية للنموذج الثاني	231

قائمة الأشكال

الرقم	العنـــــــوان	الصفحة
01	أشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية: المسارات والاختيارات أمام ش.م.ج لغزو الأسواق العالمية	08
02	اشكال دخول السوق	12
03	العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر	14
04	محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.	16
05	منافع الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المضيفة	23
06	دورة حياة المنتج الدولي	35
07	العوامل الضابطة لحركة رؤوس الاموال	38
08	الدائرة المفرغة للفقر	64
09	التوزيع الغير المتكافئ للدخول	66

المقدمة

مقـــــدمة:

اتسم عصر الانفتاح بسهولة تدويل الانشطة الاقتصادية وتحرير تجارة السلع والخدمات وانتقال رؤوس الاموال بين الدول، وقد اعتبرت الاستثمارات الاجنبية المباشرة من بين اهم المستجدات الناتجة عن العولمة الاقتصادية، حيث تعمل المؤسسات على توزيع او تقسيم نشاطها عبر العالم بهدف الربح او لتحقيق اهداف استراتيجية.

شهدت السنوات الاخيرة الماضية تطورا سريعا في مجال عولمة الانشطة الاقتصادية ضمن سياق تحرير العلاقات الاقتصادية الدولية، حيث شهدت فترة 1980–1990 زيادة كبيرة في حجم التدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتجهة نحو الدول المتقدمة، اما الدول النامية فقد شهدت الزيادة من حجم هذه الاموال بعد سنوات التسعينات حيث تسعى هذه الدول الى توفير البيئة المناسبة لجذبه من خلال اعادة صياغة الانظمة الداعمة له وتقديم التسهيلات والمعلومات.

وفي هذا الاطار وجدت الدول النامية نفسها منذ التسعينات تستقبل جملة من رؤوس الاموال الدولية في شكل استثمارات اجنبية مباشرة انتقلت من 15.2% سنة 1980 الى 29.5% سنة 2003 وصولا الى 34% سنة 2006، من رؤوس الاموال العالمية المستثمرة في الخارج، فتسارعت الى التنافس على جذب اكبر عدد ممكن من المستثمرين اعتقادا منهم انها محرك النمو الاقتصادي والتنمية.

على الرغم من الامتيازات العديدة التي قدمتها الدول النامية لمجموع المستثمرين الاجانب الا ان حجمه مقابل الاقطاب الاخرى من العالم يعد ضئيلا جدا، والسبب ان هناك عوامل اخرى تعمل على جذبه، منها ما هو متعلق بالاستقرار السياسي او حجم الاسواق او بمدى توفر الموارد الطبيعية والبشرية وهو ما يعرف بشكل عام بمناخ الاستثمار. وقد عرفت الدول النامية عموما في فترة السبعينات اوضاعا حرجة ساهمت في تدهور الصناعات بها وضعف القطاع الانتاجي وظهور الاقتصاديات غير الرسمية.

وكمثال عن هذه الدول في العالم نجد الدول الأسيوية على راسها الاقتصاديات الصينية والهندية التي نجحت فعلا في استقطاب الحصة الكبيرة من الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ودول اخرى مثل

ماليزيا وكوريا الجنوبية التي تمكنت هي الاخرى من تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد لاستفادتها من الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتلائمة مع اقتصادها وتتماشى مع الاصلاحات الهيكلية بها.

ولكن العكس حدث مع الدول الافريقية التي لم تتمكن من تحقيق ما وصلت اليه مثيلاتها الاسيوية في تحقيقها للتنمية، وكانت قد عرفت هذه الدول العديد من التفاوتات والمشاكل الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية التي قادت الشعوب الى الفقر والتهميش.

في البداية كان من الضروري الاشارة الى ان الدراسة امتازت بقلة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول الافريقية، اضافة الى ضآلة حصة هذه الدول من الناتج العالمي منذ التسعينات الى اليوم، وتأكيد التقرير الصادر عن CNUCEDسنة 2005 المتعلق بنوعية الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة الى الدول الافريقية التي تزخر بالخيرات الطبيعية ذات النوعية الجيدة، وعليه فان الاستثمار يهتم بالقطاعات التي تستمد مادتها الاولية من هذه الثروات الطبيعية، اضافة الى التركيز على العنصر الجوهري للدراسة الا وهو ارتفاع معدلات الفقر في هذه الدول وان القضاء عليه هو احد اسباب السعي الى جذب رؤوس الاموال الاجنبية، محاولة حل هذا الاشكال ليست بالأمر الهين نظرا لطبيعة الفقر كظاهرة اقتصادية واجتماعية متشابكة.

مشكلة الدراسة:

تبرز مشكلة الدراسة من خلال السعي المكثف للدول النامية لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها واهتمام الباحثين بدراسة اثره على العديد من الظواهر الاقتصادية المتواجدة في البلدان المضيفة، وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الظواهر الاقتصادية المتعددة مثل: النمو الاقتصادي والتجارة الخارجية والعملات وموازين المدفوعات وغيرها، الا ان تلك المتعلقة بأثره على الفقر جد محدودة وان وجدت فان جميعها لم تتفق على نتيجة واحدة لهذا الاثر.

وتأتي دراستنا لأثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الفقر في دول الساحل وهي :مالي، النيجر، موريتانا، تشاد، بوركينا فاسو، السينغال خلال فترة (1990–2013) باعتبارها من البلدان الاكثر فقرا في المنطقة واقلها استقطابا للاستثمارات الاجنبية المباشرة منسجمة مع الواقع الذي تعيشه

هذه الدول منذ عقود طويلة من قلة الموارد المالية وضعف قاعدة الصادرات الى جانب انخفاض معدلات الادخار المحلي، فقد شهدت دول الساحل صعوبات في اتمام المشاريع التنموية بها، ومعاناتها المتواصلة من الفقر، لذلك لجات في اطار سعيها المتواصل الى جذب اكبر قدر ممكن من رؤوس الاموال الاجنبية خاصة في ظل انخفاض رؤوس الاموال الاجنبية الاخرى من القروض والمساعدات بعد الازمة العالمية لسنة 2008.

تتطلب هذه الدراسة العديد من الامور المتعلقة بالمنطقة التي تمتاز بعدم الاستقرار السياسي اضافة الى معاناة المستثمرين من مناخ الاعمال الغير مشجع المتميز بالثقل الاداري، غياب رأسمال البشري وعدم كفاية البنى التحتية الضرورية للعمل. وعليه فان البحث عن العلاقة الحقيقة بين الفقر والاستثمارات الاجنبية المباشرة دون دراسة مناخ تأدية الاعمال والاستثمار في هذه الدول يعد اقصاء للكثير من خصوصيات المنطقة، كالتطرق الى اهمية المؤسسات (les institutions)،في الحد من الفقر ودور القواعد والقوانين الموضوعة في جلب الاستثمارات.

لقد تطرقت العديد من الابحاث والدراسات الى اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الدول النامية اما سلبيا او ايجابيا، من خلال دراسة اثرها على النمو الاقتصادي والاستثمارات المحلية بتدميرها او تغيير هيكلتها الانتاجية .

لم يتسنى لنا التطرق الى فهم اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الفقر بطريقة مباشرة الا من خلال دراسة اثرهما على النمو الاقتصادي أي اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الذي تطرقت اليه العديد من النظريات النيوكلاسيكية على انه المحرك الاساسي للنشاط الاقتصادي من خلال الاستفادة من التراكم الرأسمالي (نموذج Solow ;Harrod et Domar ;Le Modele De La Sous Accumulation De Nurske). حسب هذه النماذج فان كل الاستثمارات الاجنبية المباشرة بدون استثناء تسمح بتحقيق معدلات نمو مرتفعة في الدول المضيفة.[1]

[1] Alexander Nshue, Mokine, « Modèle de la croissance économique », Kinshasa, Juillet 2012.

من جهة اخرى نظريات La Croissance Endogène التي تعتبر ان الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي عامل اساسي لنفل التكنولوجيا:(De; 1991 Grassman et Helpman; Romer1990 Baldwinet2005; Borenzstein 1998; Mello1997).[2] أي ان تنقل رؤوس الاموال يترجم بأهمية العامل التكنولوجي في تحسين قدرات ومهارات اليد العاملة المحلية وتكوينها، اضافة الى اثره في نقل التقنيات وطرق العمل. هل يمكن ان يحدث هذا فعلا في الدول محل الدراسة؟.

مما تقدم ارتأينا ان نعمل غلى طرح الاشكالية التالية:

هل لتدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة اثر على الفقر في دول الساحل؟.

من الإشكالية المطروحة يتضح ان للموضوع علاقة بالعديد من المتغيرات الاقتصادية لذلك ولتوضيح الدراسة اكثر قمنا بطرح الفرضية التالية:

فرضية الدراسة: آن معظم التدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو دول الساحل اثناء فترة(1990–2013)، قليلة وغير قادرة على تصحيح الاختلالات، خاصة التخفيض من مستويات الفقر وتحسين الاوضاع الاجتماعية.

الفرضيات الفرعية:

1- اثر ضعف الاداء المؤسساتي في فعالية الاستثمارات المحلية وسوء توجيه رؤوس الاموال الاجنبية.
2- انخفاض مستوى ترتيب دول الساحل في مؤشر التنمية البشرية يعود الى سوء تسيير الاموال العامة و ليس الى ضعف التدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

تنظيم الدراسة:

تتكون الدراسة من ستة فصول، حيث يناقش في الجانب النظري كل الاساسيات المتعلقة بالاستثمارات الاجنبية المباشرة والفقر، الى جانب المقاربات التي اوضحت العلاقة بينهما، بالإضافة الى استعراض مجموعة من الدراسات السابقة حول الموضوع.

[2] Barro, « Economic growth in a cross section of countries .",Quarterly Journal of economic ,1991,106.

وتعرض الدراسة الميدانية كجزء ثاني من الاطروحة، واقع الاستثمار الاجنبي المباشر من حيث حجمه واتجاهاته الجغرافية والقطاعية من خلال الدراسة الوصفية، ثم دراسة اخرى متعلقة بالفقر بنوعيه النقدي والبشري في دول الساحل والجهود المبذولة لمكافحتهما الفصل الثالث من الجزء الثاني خاص بتقديم النموذج القياسي وتحليل نتائجه، اختيار البلدان الثلاثة الخاصة بالدراسة القياسية كان لقربها وحدودها مع الجزائر وبالتالي فان استقرارها الاقتصادي والاجتماعي يعود بالفائدة على الجزائر ويثمن جهودها في المنطقة.

منهج الدراسة:

اعتمدت الباحثة منهجين في التحليل:

المنهج التحليلي والوصفي: للاستثمارات الاجنبية المباشرة والفقر وايضاح الترابط بينهما باستعمال اساليب الوصف النظرية والبيانات.

المنهج الكمي: استخدم الاسلوب الكمي في التحليل من خلال بناء نماذج قياسية في قياس وتحليل اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الفقر في فترة(1990–2013) وايجاد العلاقة السببية بينهما وبعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى.

الجزء الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

الاستثمارات الأجنبية المباشرة: مفاهيم و أساسيات نظرية

تمهيد:

تعد التطورات الاقتصادية التي شهدها العالم مع نهاية القرن العشرين والمتمثلة في التوقيع على اتفاقية منظمة التجارة العالمية، وما تضمنته من تحرير لحركة التجارة الدولية وحرية انتقال رؤوس الأموال، والتي تمثلت في الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تعد من أهم الملامح والعوامل التي ساهمت في تعميق وانتشار ظاهرة العولمة على نطاق واسع، وقد أدت تلك التطورات جميعها إلى تزايد أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تنامي ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وما أصبح لها من الدور الهام في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستمرة، وقد شجع ذلك دول أخرى على ادراك منافع الاندماج في الاقتصاد العالمي وتغيير العلاقات الاقتصادية الدولية والعمل على تعزيز قدراتها التنافسية، في جلب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة بزيادة الحوافز وإصلاح السياسات والقوانين والأطر التشريعية لخدمة ذلك.

كانت الدول النامية ضمن مجموعة الدول التي تفطنت إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأهم مصدر تمويلي لنشاطها الاقتصادي في ظل افتقارها إلى الموارد المالية رغم استمرارية الجدل القائم حول نفعية الدول النامية من رؤوس الأموال الأجنبية.

لذلك سنحاول في هذا الفصل التطرق في البداية إلى مختلف التعاريف الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة والأسس النظرية المفسرة لها ولكن مع تحليل لأهم جوانب الإيجاب والسلب في هذه التدفقات ونيتها الحقيقية اتجاه الدول النامية، مع إعطاء بيانات إحصائية حول تطور هذه التدفقات نحو الدول النامية.

المبحث الأول: الإطار التعريفي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من مصادر التمويل الخارجية، خاصة بالنسبة لدول النامية التي يعجز فيها مستوى الادخار المحلي عن تمويل أغلب الاستثمارات الازمة بالمستوى المطلوب لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي، والوصول إلى أحسن المستويات للتنمية الاقتصادية وقد ذكرت له بناء على ذلك العديد من المفاهيم أو التعاريف.

المطلب الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا لبعض الهيئات والمؤسسات الدولية.

لقد وردت عدة تعاريف لمنظمات وهيئات دولية وباحثين اقتصاديين سنحاول التطرق إلى البعض منها:

فحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنميةUNCTAD " الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي استثمارات تشمل علاقة طويلة الأجل، وتعكس المصلحة الدائمة والسيطرة على كيان المقيم في أحد الاقتصاديات في أحد المشروعات المقيمة في اقتصاد آخر غير اقتصاد المستثمر".[1]

أما منظمة التعاون المشتركة للتنمية الاقتصادية فقد عرفته على أنه "الاستثمار القائم قصد تأسيس روابط اقتصادية دائمة مع المؤسسات، حيث أنه يعطي الفرصة للقيام بالأثر الحقيقي على تسيير المؤسسات المذكورة"[2].

وحسب صندوق النقد الدولي يعتبر "الاستثمار الأجنبي المباشر ذلك النوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في دولة أخرى، وتنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر في المؤسسة وتمتعه بدرجة كبيرة من السلطة في إدارة المؤسسة".

من خلال تعريف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينشا بناء على علاقة طويلة الأجل تعود عليه بالمنفعة لتحويل أصول ملموسة وغير

1حسان خضر، " الاستثمار الاجنبي، تعريف و قضايا"، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط،الكويت،العدد32، 2004 ،ص5.
2 OCDE, « Third Edition Of Detailed Benchmark Foreign Direct Investment" .Paris 1999. p7.

ملموسة إلى البلد المضيف، إضافة إلى الحق الممنوح للمستثمر الأجنبي في إدارة المؤسسة التابعة له حسب نسب المشاركة [1].

وقد حدد في هذا السياق صندوق النقد الدولي المعيار الخاص بالمستثمر الأجنبي في عدم احتياجه إلى امتلاك جميع الأصول المرتبطة بالمؤسسة حيث أن 10% من الأسهم العادية للشركة كافية لإنشاء علاقة استثمارية وتشكيل القوة التصويتية في مجلس إدارة الشركات المحلية.

اما اذا كانت اقل من 10% فلا يعد استثمارا اجنبيا مباشرا، كما انه يتصف بقصر الامد وهو يمثل الاشكال الاخرى لتدفقات رؤوس الاموال الخاصة، مثل الاستثمار في المحافظ المالية أو قروض البنوك، حيث لا يكون لهذه الاشكال من التحويلات المالية تأثير مباشر في الانتاج اوفي ادارة المشروع المحلي الذي يتم المساهمة في تمويله.

ويعرف بنك فرنسا للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه" إحتياز نسبة معتبرة من رأسمال معطيا للمستثمر المقيم حق تسيير المؤسسة والمشاركة فيها "[2]، بمعنى يصبح للمستثمر الحق في اتخاذ القرار في المؤسسة وفقا لما يملكه من نسبة في رأسمال.

أما عن المنظمة العالمية للتجارة فقد عرفته على "أنه النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (الدول المضيفة) وذلك مع قيمة يسيرها".

أما فيما يتعلق بنسب الملكية فهي تختلف من دولة إلى أخرى حيث تحدد الملكية في الهند بـــ 100%، الدانمارك 10%، اليابان والنمسا 25%، الولايات المتحدة الامريكية 20%، فرنسا 25%.

ووفقا لهذه النسب تقسم المؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50% من رأسمالها، والمؤسسات المشاركة تتمثل في شركات المساهمة يملك المستثمر فيها ما يتراوح بين 10% إلى 50% من رأسمالها والفروع هي مؤسسة استثمار مباشرة فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل 100% ويملكها ملكية مشتركة.

1 FMI, "Manuel de la balance des paiements du FMI", 1997, 4éme Edition.
2 Jean Louis Mucchelili, "Multinationales et mondialisation", Edition du seuil mai 1998.Paris p47.

المطلب الثاني: تعاريف خاصة ببعض الباحثين الاقتصاديين .

أعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا لتحقيق التنمية الاقتصادية حيث نال اهتمام العديد من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، وتعدد هذه الدراسات أدى إلى تعدد المفاهيم المرتبطة به.

فهو بوجه عام الإنفاق على الأصول الرأسمالية خلال فترة زمنية معينة فهو يعبر عن الزيادة الصافية في رأس مال الحقيقي للمجتمع وقد عرفه:

الليبراليان Jccolli و Bénard "أنه حيازة وسائل الإنتاج وهو استخدام الدخل وتحويله إلى سلع تجهيزية"[1].

يعرفه **ريموند برنارد** "أنه وسيلة لتحويل الموارد الدقيقة ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى وذلك بمساهمة رأسمال شركة في شركة أخرى، حيث يتم إنشاء فروع في الخارج أو الرفع من رأسمالها أو قيام مؤسسة أجنبية جديدة رفقة شركاء أجانب بلد آخر".[2]

وليس وحده **ريموند برنارد** من تطرق إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بل العديدون أمثال:

Bernard Hurgenier يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر انه " تلك الاستثمارات المنجزة من طرف مؤسسة مقيمة أوغير مقيمة تحت رقابة أجنبية" [3].

ويعرفها الاقتصادي **كيندر لبرغر**: "هوانتقال رأسمال يرافقه إشراف مستمر من جانب المستثمر وذلك تبعا للحصة التي يملكها في الشركات أوفروع لها" [4].

ويعتبر الاقتصادي **دانبغ** أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل توسعا إقليميا لفعاليات النشاط الخاص، وبعد الدراسات توصل إلى نتيجة مفادها أن القسم الأكبر من تنقلات رأسمال الخاص هومن نصيب الاستثمارات الخاصة للشركات المتعددة الجنسيات التي تقوم في معظم الأحيان بالصفقات

1 y.Benard et J .Ccolli "vocabulaire économique et financier" édition de seuil ; paris 1976 p 36.
2 Raymand Bernard, « Economie financière international ». Édition PUF, paris, 1971.P91.
3 Bernard Hurgenier « l'investissement direct » p13.
4 Linder, Kinderberger « Economie international », Economica 1988.

المألوفة في السوق المفتوحة وغير مرتبطة بتنقل قوة العمل وتمتاز حسب "دانبغ" بأنها تشتري السلطة التي تضمن لها الإشراف على القرارات المتخذة [1].

المشاركة في هذه الحالة لا تقتصر على المشاركة في رأسمال، بل تمتد إلى الخبرة والإدارة وبراعة الاختراع والعلاقات التجارية، حيث يكون أحد الأطراف فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه وهوما يعرف بالاستثمار المشترك أما عن الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي فإن هذا النوع هو الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات ويتمثل في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للتسويق والإنتاج أو أي نوع ما من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدماتي بالدولة المضيفة.

ويمكن إجمال أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الشكل التالي:

1 Dunning. J. H, « Studies in international investment » London 1970.

شكل رقم 1: أشكال المختلفة للاستثمارات الأجنبية: المسارات والاختيارات أمام ش.م.ج لغزو الأسواق العالمية.

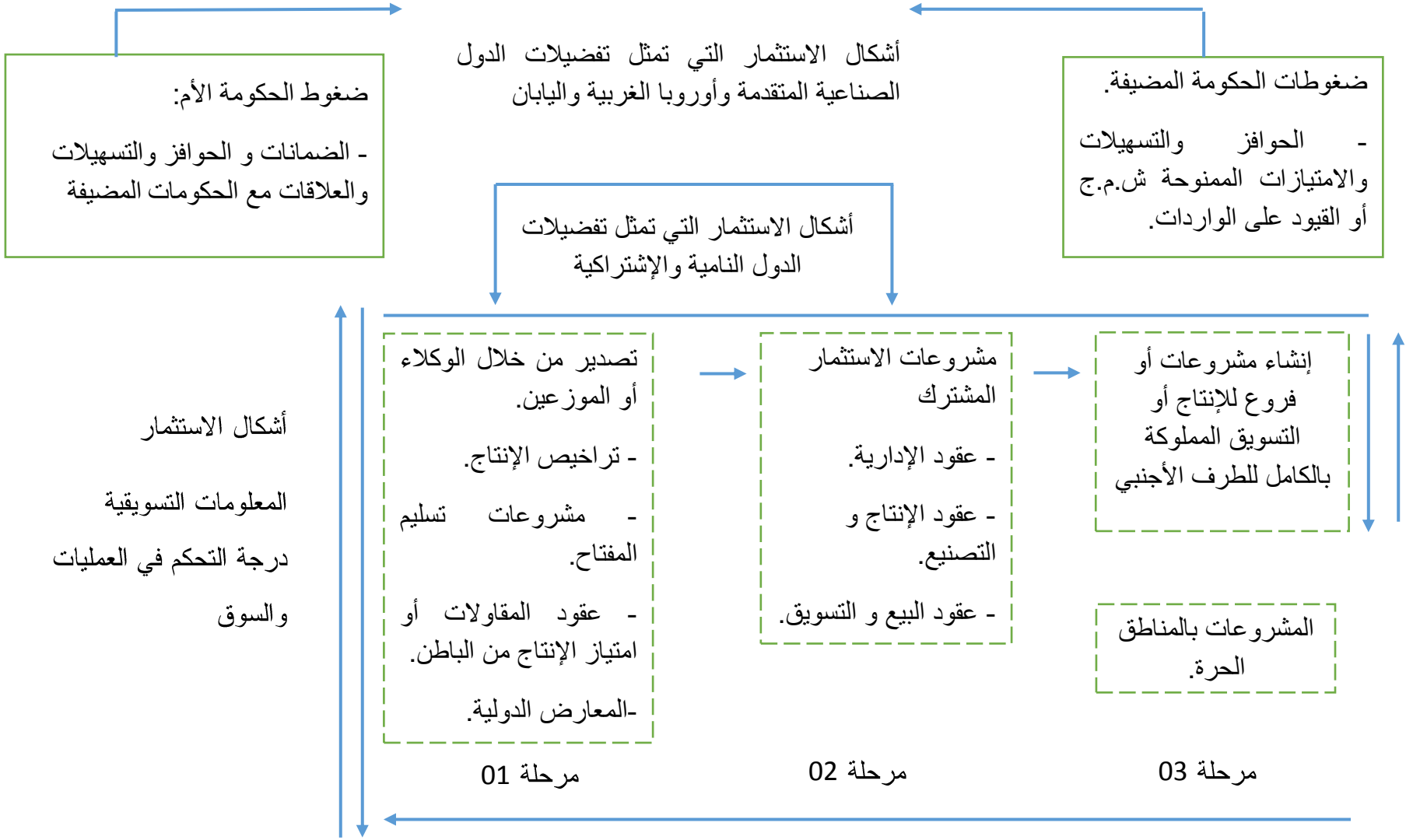

مثل إنتقال ش.م.ج من المرحلة (1) إلى المرحلة (2).

المصدر: أبو قحف عبد السلام "الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية". مؤسسة شباب الجامعة ، مصر 2003 ص 15 و16.

1- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

ان المتتبع لتطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة يدرك ان التباعدات الجغرافية لم تعد تشكل اي عائق، المهم هو تواجد الفرص الجذابة وتمتع البلد المضيف بالمناخ الاستثماري المشجع على الاستفادة من الفرص الاستثمارية المتاحة فيه، خاصة فيما يتعلق بالاستقرار السياسي والاقتصادي، حيث تكون الاموال الخاصة هي الجزء الاكبر من مجموع التدفقات نحو العالم. ومن ابرز صوره:

1- الاستثمار الثنائي او المشروعات المشتركة(joint-venture):

هو شكل من اشكال التعاون في شكل مشروعات مشتركة يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر من دولتين مختلفتين حيث يكون احد الطرفان اما فردا او شركة خاصة او حكومة الدولة المضيفة ذاتها او خليط بين الاثنين، وتكون المشاركة في رأسمال والإدارة وكل ما يتعلق بالميزات وبراءات الأخرى والعلامات التجارية...إلخ.

يلقى هذا النوع قبولا من قبل الدول المضيفة خاصة الدول النامية لكونه يوفر لها مزايا الاستثمار الاجنبي المباشر دون ان تتخلى عن حقها في السيطرة على المشاريع المقامة على ارضها، وفي الوقت نفسه تسمح بالتخفيض من درجة التحكم من قبل المستثمر الأجنبي وتعزيز الملكية الوطنية.

وهو ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دول أجنبية شرط أن يكون الاتفاق القائم بين طرفي الاستثمار طويل الأجل حيث يتمتع بحق المشاركة في إدارة المشروع.

2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي l'investissement étranger en propriété exclusive:

يتمثل في قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإنشاء فروع لها للإنتاج والتسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، على أن تكون لها الحرية الكاملة في الإدارة والتحكم في هذه النشاطات ويعتبر هذا النوع الأكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات لتمتعها بالقدرة التنافسية وامتلاكها للموارد الازمة لصنع الابتكارات وتطبيقها سواء كان ذلك في مجال المواد الخام وطرق الانتاج والتصنيع وغيرها من الجوانب المتعلقة بالتوزيع على المرافق الانتاجية في العالم.

وقد اعتبرت الشركات المتعددة الجنسيات من رموز الاقتصاد العالمي بفضل حجمها الكبير وتفوقها التكنولوجي وانتمائها الى اقتصاديات السوق المتقدمة صناعيا.

يعد الاستثمار في اطار الشركات المتعددة الجنسيات من اكثرها قبولا لدى المستثمرين الاجانب لتمتعهم بالحرية الكاملة في ادارة المشاريع، ولكن في نفس الوقت تشكل مخاوف لدى الدول المضيفة خوفا من وقوعها في تبعية اقتصادية مع الوقت.

لقد كان لوضع المزيد من السياسات المتعلقة بتحرير حركة رؤوس الاموال في اطار الاستثمار الاجنبي المباشر دور بالغ الاهمية في تنامي الشركات المتعددة الجنسيات خاصة تلك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بإعداد اتفاقية الاستثمار متعددة الاطراف والتي تهدف الى تحقيق مستويات عالية لتحرير الاستثمار وحماية المستثمرين وتوفير الية لحل وفض النزاعات.

3- المناطق الحرة: les zones franches

يقصد بها تلك المنطقة التي تقع داخل الحدود الجغرافية للدولة ولكنها خارج النظام الجمركي لتلك الدولة، اذ يسمح بدخول الواردات وخروج الصادرات بدون رسوم جمركية، تقدم المناطق الحرة العديد من التسهيلات والحوافز للمستثمر الاجنبي من خلال اعفاء الشركات من ضريبة الدخل وعدم فرض الرسوم الجمركية على الموارد المستوردة وتسهل اقامة العاملين وتوفر الطاقة بأسعار مدعومة.

4- مشروعات عمليات التجميع :les projets d'assemblage

وقد تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين الطرف الوطني والطرف الأجنبي، يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الأول بمكونات منتج معين لتجميعها بحيث تصير منتجا نهائيا، وفي معظم الأحيان يقوم الطرف الأجنبي بتقديم الخبرة والمعرفة اللازمة لتصميم المصنع وإدارة العمليات والتخزين والصيانة، في مقابل عائد يتفق عليه.

وقد تأخذ مشروعات التجميع شكل الاستثمار المشترك أوتكون مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي، وقد تكون في شكل اتفاقية لا تتضمن أي ملكية للطرف الأجنبي[1]، فيكون وفقا لأحد أنماط الاستثمار غير المباشر، الأمر الذي ينطبق عليه ما سيأتي ذكره فيما يلي:

4-1-عقود التصنيع وعقود الإدارة: les contrats de fabrication et d'administration

عقود التصنيع هي اتفاقيات مبرمة بين الشركة المتعددة الجنسيات وإحدى الشركات الوطنية (عامة أو خاصة) بالدول المضيفة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع أو إنتاج سلعة معينة، أي أنها اتفاقيات إنتاج بالوكالة.

أما عقود الإدارة فهي اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات والإجراءات القانونية يتم بمقتضاها قيام الشركات المتعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بالمشروع الاستثماري لقاء عائد مادي معين أو لقاء المشاركة في الأرباح.[2]

4-2-عقود التراخيص وعقود الامتياز: les contrats de licence et des concessions

ان عقد الترخيص يمثل اتفاق بين الشركة المتعددة الجنسيات والمستثمر المحلي والسماح له بالحصول على التكنولوجيا وبراءة الاختراع أو الخبرة الفنية مقابل عائد مادي.

اما عقود تسليم المفتاح فهوا تفاق يتم بين طرفين أجنبي ووطني حيث تقوم الدول بإقامة المشروع الاستثماري والاشراف عليه في بداية التشغيل ثم يتم تسليمه إلى الطرف الأول.

مع وجود كل هذه الانواع التي تتيح للمستثمر الاجنبي الاختيار بينها، الا ان لوجود المحفزات دور كذلك في اختيار سوق معين او دولة معينة دون غيرها[3].

1 Robinson, K.D."International Management, London", Holt Rinhart & Winstone, 1987, p 166
2 Terpstra. V, "International Marketing", Tokyo: Hiolt Sounders, 11991, p 329
3 Walsh, L.S," International Marketing", Plymouth: M&E, Handbook Ltd, 1983, P77.

الشكل رقم 2: اشكال دخول السوق.

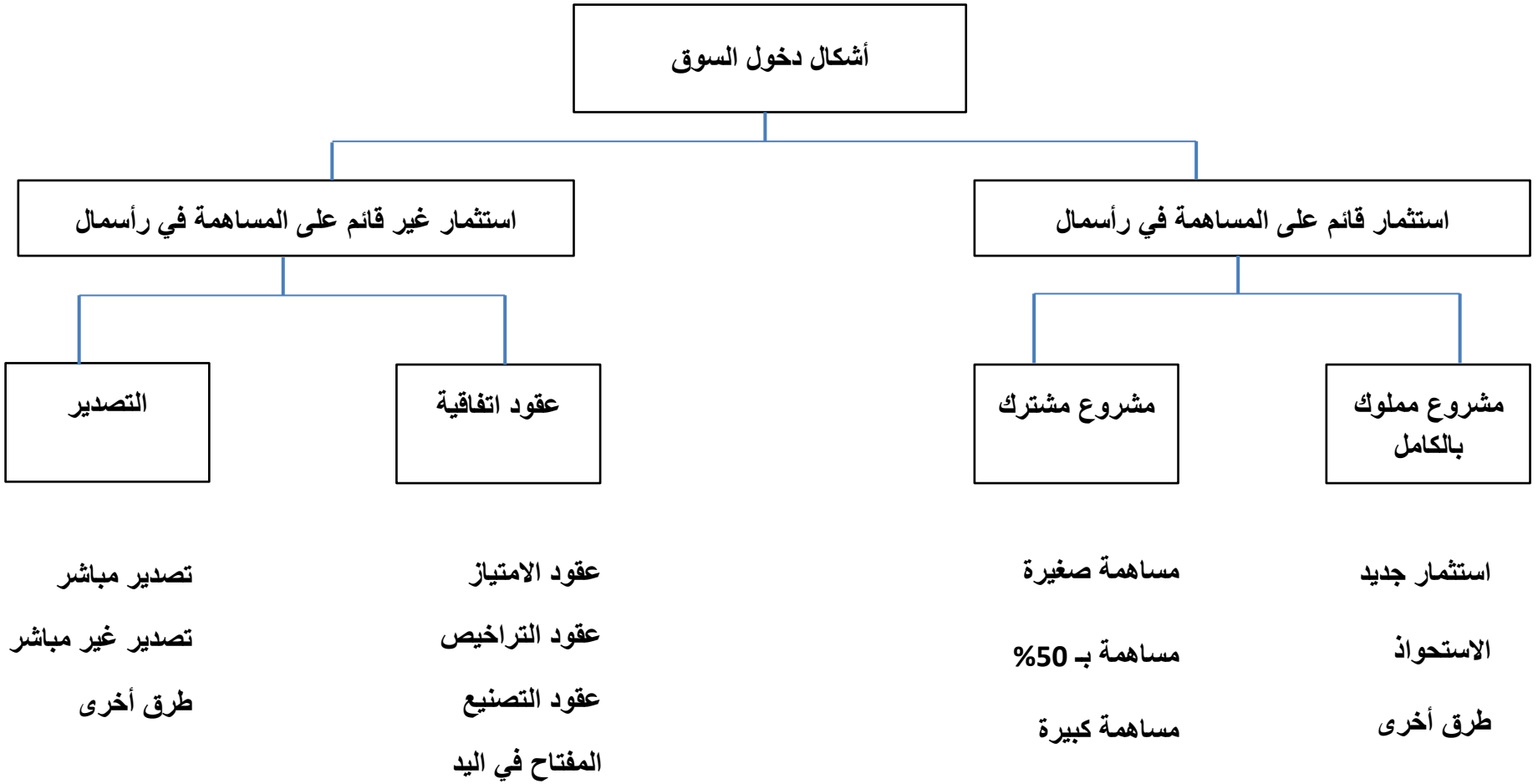

Source: Young Pan. David Tse, The Hierarchiucal model of market entry modes – Journel of international buisness studies 31 – 4. 2000 p 388.

المطلب الثالث: آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول النامية

هناك العديد من الباحثين من تطرق إلى أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الدول النامية ففي الدراسة التي قام بها كل من wang و Tunwai سنة 1982، توصلا إلى مجموعة من الأثار التي تخلفها الاستثمارات الاجنبية المباشرة منها ما هو إيجابي، إذا كانت هذه الاستثمارات متعلقة بالصناعات المحلية بمعنى مكملة لها إلى حد ما مما يرفع من جودة أداء المستثمرين المحليين ويساهم ذلك في الرفع من القدرة التصديرية للبلد المضيق ويقضي على العجز في موازين المدفوعات، ولكنه يساهم في نفس الوقت من الرفع من حجم الواردات لصالح التجهيزات والمعدات الاستثمارية، و يكمن الأثر السلبي في قيام منافسة حادة بين الاستثمارات الأجنبية والاستثمارات المحلية في حالة عدم قدرتها على مواجهة التنافس وفيما يلي تفصيل في ذلك إضافة إلى استهداف المستثمرين الأجانب التجارة الخارجية على الأرباح والمنافع [1].

الحقيقة أن عدد كبير من الدول سلم الآن بأن رأسمال الأجنبي مفيد للدول التي يوجه إليها، ولقد ظهرت في هذا الشأن دراسة حديثة قامت بها مؤسسة ماكينزى (Mckinsay) عن الاستثمار الأجنبي في العديد من الدول الصناعية داخل بعض البلدان النامية هي: الصين، الهند، المكسيك والبرازيل، أظهرت أنه لم يكن لأي من المشروعات الاستثمارية آثار سلبية على اقتصادات الدول التي توجهت إليها تلك الاستثمارات.

وأن عدد كبير من الدول النامية أصبحت أكثر انفتاحا للاستثمارات الأجنبية ومع ذلك يبقى الجزء الأكبر من التدفقات من نصيب الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية، فعلى سبيل المثال متوسط الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفرد الواحد في المجر خلال سنة 2004 وصل الى إلى أضعاف ما وصل إليه في روسيا، برغم من تمتعها بقاعدة صناعية وحجم كبير للسوق ووفرة في الموارد الطبيعية عما هوعليه الحال في "المجر" والسبب راجع إلى نجاح المجر في تأسيس بيئة اقتصادية تدعمها مؤسسات قوية، في حين تمتاز الأوضاع القانونية والسياسة الروسية بالشكوك والغموض، فالمستثمرون

1 Tun Wai, Wang « Determinant of private investment in developing countries », The Journal Of Development Studies, Vol 19 n°1 , 1982. P19. 35.

يبحثون عن الدول التي تتوفر فيها بيئات اقتصادية يمكن التنبؤ بها ونظم قانونية قوية ومؤسسات سليمة أي أن تكون بيئات الأعمال مواتية وملائمة لجذب الاجانب.

الشكل رقم 3: العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر

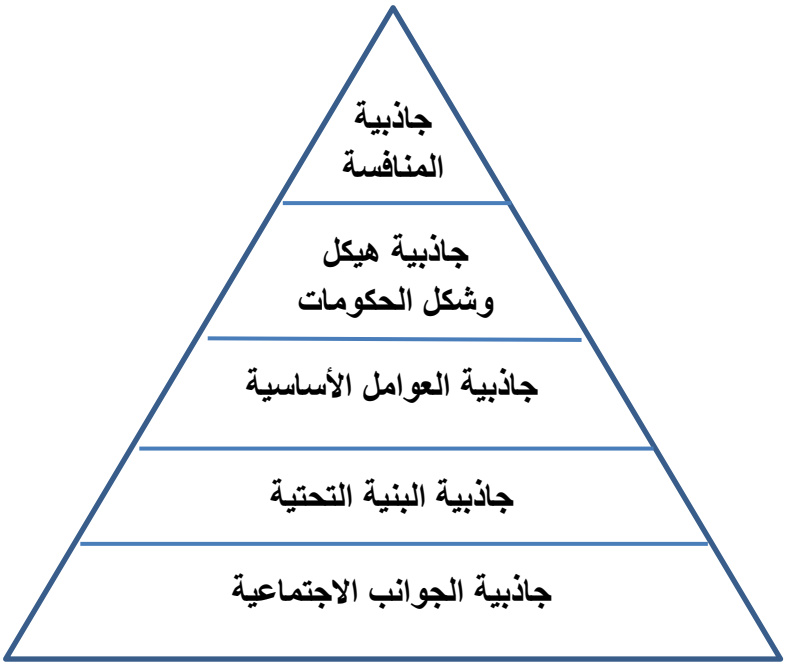

المصدر: تقرير المركز الاستشاري للاستثمار والتمويل 2006

ان تواجد الجزء الاكبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول المتقدمة اكبر من الدول النامية يطرحه وجود عوامل اخرى غير الحوافز، فالمستثمرون يركزون في المقام الاول على العوامل التي تضمن مناخ اعمال منصف، خالي من الفساد والتجاوزات اضافة الى تمتع الدول المضيفة بالاستقرار السياسي والاقتصادي وامكانية التنبؤ بهما، وتشمل تلك العوامل الوصول الى الاسواق، لوائح العمل وحماية حقوق الملكية الفكرية، مدى مساهمة الحكومة في الاقتصاد، البنية التحتية، السياسات التجارية والاطار الخاص بالاقتصاد الكلي.

تصاعد اهتمام الدول النامية بمسألة التنافسية ولا سيما تنافسية صادراتها في الاسواق الدولية، كل سببا اضافيا للسعي الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة .ويرجع ذلك الى مساهمة هذه الاستثمارات في الارتقاء بمستوى الصادرات وتحسين الإنتاج، إما من خلال الاستثمار في أنشطة ذات قيمة مضافة

اوفي مجالات جديدة، وإما بالتحول في صناعة معينة من الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة والمعتمدة على تكنولوجيا بسيطة وعمالة كثيفة إلى أنشطة ذات إنتاجية عالية تعتمد على تكنولوجيا رفيعة المستوى وعلى المعارف. وهذا يتطلب الارتقاء بمستوى الصادرات بتحسين أداء الإنتاج.

ما يمكن استنتاجه من التعاريف السابقة، أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم أشكال تدفقات رؤوس الأموال الدولية، لذلك لقي اهتماما وتفضيلا من طرف الدول المضيفة التي تجد فيه منافع ومكاسب مرتبطة بعملية التنمية في اقتصادها بعد ما أصبح هو القناة الرئيسية للعلاقات الدولية.

الاستثمار الأجنبي المباشر مهم على أكثر من صعيد، الاقتصادي والسياسي والاجتماعي وذلك لسببين، الاستثمار الأجنبي يأتي على شكل قروض تمويلية كبيرة الحجم، وخبرات إدارية وتكنولوجية حديثة ومهارات فنية وقدرة على الوصول إلي الأسواق العالمية وتعتبر الشركات متعددة الجنسيات هي المسيطر الاكبر التي تضاهي أو تزيد في حجمها وسلطتها الاقتصادية حجم وسلطة حكومة الدولة المضيفة وبالتالي فان دعوة هذه الشركات للاستثمار في الدول النامية يعني زيادة إمكانية تدخل قوى اقتصادية أجنبية في الدولة وزيادة اعتماد الدولة المضيفة على هذه الشركات، وللاستثمار الاجنبي المباشر محددات خاصة به يمكن اجمالها في الشكل التالي:

شكل رقم 4: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

تسير الأعمال

- تحسين المناخ الاستثماري.
- الحوافز الاستثمارية.
- التكلفة المنخفضة فيما يتعلق بالفساد و سوء الإدارة.
- خدمات ما بعد الاستثمار.
- توفر المدارس و النوعية الجيدة

إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- الاستقرار الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي
- القوانين المتعلقة بالدخول و العمل.
- سياسة العمل و هيكلة الأسواق.
- سياسات و برامج الخوصصة.
- السياسات التجارية.
-السياسات الصربية.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

المحددات الاقتصادية

عوامل السوق:

- حجم السوق ومعدل الدخل الفردي
- معدل نمو السوق
- قدرة الوصول إلى الأسواق العالمية

عوامل الموارد:

- توافر الموارد الأولية.
- عمالة رخيصة غير كفؤة.
- عمالة كفوء.
- توفير التكنولوجيا والابتكارات.

عوامل الكفاءة:

- كلفة الأصول والموارد.
- كلفة المدخلات الأخرى: كالنقل والاتصالات والسلع الوسيطة.

المصدر: الاستثمار الاجنبي المباشر–تعاريف وقضايا–سلسلة قضايا التنمية في الاقطار العربية 2004.

1- محددات الاستثمار الأجنبي:

يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وهي متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعا جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار، وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى، ولا شك أن درجة تأثير هذه العوامل تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامي، وفي هذا السياق هناك العديد من الاعمال التي تطرقت الى هذه المحددات واثرها على الدول المضيفة نذكر البعض منها.

في دراسة لـــ JunوSingh سنة 1995 تم التطرق إلى بعض الشواهد الجديدة على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، حيث استخدم الباحثان تحليلات تطبيقية لعدد من المؤشرات منها: الاستقرار السياسي (المخاطر السياسية)، والوضع الاقتصادي، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تأثير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة [1].

وتوصل الباحثان إلى تأثير الاستقرار السياسي على أهمية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول التي تتمتع بالاستقرار السياسي وأن النمط التصديري هو المتغير القوي لتفسير سبب جذب دولة ما للاستثمار الأجنبي المباشر.

دراسة Katiakilidis سنة 1997 التي طبقت على كل من ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، إيرلندا، البرتغال، أمريكا، اليابان، لدراسة العلاقة بين صافي تدفق الاستثمار الأجنبي ومجموعة من المتغيرات الاقتصادية في هذه الدول والتي شملت التضخم، الناتج الحقيقي، التغيير في الأجور الأسمية والفقر في سعر الصرف [2].

1 Singh H, and Jun W. "some new evidence of determination of foreign direct investment in developing countries", World Bank, Working paper 1995.
2Katiakilidis C.P," Macroeconomic environment and foreign direct investment" Nrt Flow- Unem pirical approach « RISEC », I (44) p375. 389.

وقد حددت بعض الدراسات أمثال Yang Groene Wold وTcha سنة 2000 أن من أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر هي إجمالي الناتج المحلي ومعدلات الاستثمار المحلي والميزان التجاري، إضافة إلى حجم التجارة الخارجية كجزء من الإنتاج المحلي، أنماط الصناعة في البلد المضيف، تكاليف الأجور المحققة ومعدلات التضخم.و حدد كل من

Bouklia and Zatla (2001) أن المحدد الأساسي للـــ للاستثمار الاجنبي المباشر هو درجة الإنفتاح الاقتصادي [1].

2- أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

اهتم التحليل الكينزي بالاستقرار الاقتصادي وعملية تحريك الطلب الفعال الذي يكفل تشغيل الطاقة الإنتاجية الفائضة والموارد البشرية المعطلة، وبالتالي فقد تم التركيز على ربط معدل النمو بالناتج الإجمالي ووفقا للنظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني عن طريق المضاعف وبالتالي يؤدي إلى زيادة رأسمال إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي وهذا ما ينطبق على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة حيث أن:

$$I = I_d + I_f$$

ويشير I إلى الاستثمار الإجمالي للاقتصاد المضيف

I_f تمثل الاستثمار الأجنبي المباشر.

I_d تمثل الاستثمار المحلي في الدولة المضيفة.

ونتيجة الاتجاه الذي يسلكه المستثمرون الأجانب في الاعتماد على تمويل جزء من استثماراتهم عن طريق الاقتراض من السوق المحلية للدولة المضيفة فإن هذا يؤدي إلى تناقص نصيب المستثمرين المحلين من المبلغ المخصص لتمويل استثماراتهم نظرا لتحول جزء من المدخرات المحلية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر ونتيجة لذلك فإنه قد يكون للاستثمار الاجنبي المباشر تأثير تحفيزي أو

1 Young, Groene Wold and Tcha, "the determinants of foreign direct investment in Australia", the économique record, V76 N 232, n 2000 p45.

مثبط للاستثمار المحلي، أو كما يطلق على تلك العلاقة بأثري الإحلال والتكامل بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، والتي نشأ عن طريق تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

1-1- أثر الإحلال:

يحدث ذلك حسب فكرة شومبيتر في الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة الابتكارية منها، والذي يعني به زوال الابتكارات عن طريق الإحلال، فالفروع الخاصة بالشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة تنطوي على تكنولوجيا متقدمة ومهارات إدارية وقنوات دولية للتسويق، وعلامات تجارية عالية فإذا اعتمدت الشركات المحلية على استخدام تكنولوجيا قديمة وتقليدية فهذا يؤدي بها إلى الزوال وخروجها من السوق نظرا لعدم قدرتها على المنافسة مع فروع الشركات الأجنبية وهذا يؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية ويحل محلها المستثمر الأجنبي.

وحسب تقرير أونكتاد 2001 فإن الشركات الأجنبية يمكنها تحفيز وتنشيط الاستثمار المحلي إذا توفرت هناك عوامل ومقومات أساسية في الدول المضيفة، وذلك من خلال عدة قنوات، كالمنافسة الفعالة ونقل تقنيات المراقبة والتكنولوجيا الجديدة إلى الشركات المحلية، وتستطيع الشركات الأجنبية تقديم المساعدة فيما يتعلق بالجوانب التسييرية الحديثة إلى الشركات المحلية مما يرفع من كفاءتها، إضافة إلى ذلك فإن الشركات الأجنبية قد تتخذ قرارات مساعدة خاصة بالتجارة المعتمدة في الأسواق المحلية أو العالمية وحسب Caves فإن الحواجز والقوانين المفروضة من قبل الدول على التجارة تؤدي إلى أثر إحلالي بالنسبة للاستثمار المحلي من قبل الاستثمار الأجنبي.

1-2- أثر التكامل:

أما أثر التكاملية فيعني حسب Schumpeter أن الشركات المتعددة الجنسيات تملك التكنولوجيا المتقدمة، وأن الشركات المحلية لديها الامكانيات لإحلال تكنولوجيا متقدمة محل القديمة وهذا ما يؤدي بالشركات الأجنبية إلى جذب رؤوس الأموال من الخارج، أي أن تمويل الاستثمارات الأجنبية المباشرة من رؤوس أموال أجنبية فقط، فهنا ينشأ الأثر التكاملي وهوما يحفز نشاط الشركات المحلية وقدرتها على إبداء منافسة عالية وهذا يؤدي إلى زيادة الناتج وبالتالي تحسين معدلات النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

وقد قدمت في هذا الشأن عدة دراسات حاولت اختبار أثر الإحلال والتكاملية للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة منها دراسة Agosun et Mayer سنة 2000 والتي تضمنت محاولة توضيح ما إذا كان هناك أثر تحفيزي أومثبط للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمار المحلي في الدول المضيفة النامية في إفريقيا، آسيا وأمريكا الآتينية خلال (1970–1995) وخلصت تلك الدراسة إلى أن أثر التحفيز والمزاحمة اختلف من دولة إلى أخرى، وفي نفس الدولة من فترة إلى أخرى.

اثر التحفيز:

إذا كان هناك تكامل بين المؤسسة الأجنبية والمحلية فإن ذلك من شأنه أن يرفع من معدل النمو على المدى الطويل، ويساهم في خلق مناصب عمل والتخفيض من معدلات الفقر، ويمكن أن يمر أثر التحفيز من خلال ثلاثة قنوات أساسية هي:

الاتجاه الأول: يؤكد أن زيادة المنافسة بين الشركات المتعددة الجنسيات والمؤسسة المحلية يساعد على التحسين والتطوير من إنتاجية العوامل.

وتساعد كذلك على وضع ميكانيزمات اقتصادية قائمة أساسا على المؤسسة الأكثر إنتاجية، حتى ولو اعتبارنا أن على المدى القصير سوف يتم استبعاد العديد من المؤسسات المحلية الغير القادرة على المنافسة ولكن على المدى الطويل سوف تتكون هناك مؤسسات محلية منافسة تتجاوز الآثار السلبية لتواجد الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة، وهو التوجه القائم أساس على أفكار Schumpeter.

في هذه الحالة يعمل الانتقال التكنولوجي من الشركة المتعددة الجنسيات نحو القطاعات المحلية على الرفع من الإنتاجية العامة ولكن لهذا الانتقال التكنولوجي توجيهين، الأول عمودي vertical بمعنى أن يكون بين المؤسسة الأجنبية وفروعها وموردیها وزبائنها وتكون الاستفادة في هذه الحالة داخل القطاع.

ومن جهة أخرى هناك توجه ثاني أفقي horizontal الذي يساهم في سد الفجوة التكنولوجية التي تعاني منها المؤسسات المحلية هذا من الآثار الإيجابية لـــلشركات المتعددة الجنسيات على الدول

المضيفة (Desai et al 2005, Chen et al 2004) ويتم بذلك فتح أسواق جديدة إضافة إلى ملائمة المناخ الاستثماري وتنافسيته يمكن أن تساعد على تحول المؤسسات من القطاعات غير رسمية إلى القطاعات الرسمية (Hejazi et Pauly,2003).

ويمكن لـــلاستثمارات الاجنبية المباشرة أن تحسن من نوعية الأسواق المالية لما تستهدف وتهتم بالقطاع البنكي ويمكن لها أن تطور من الاستثمارات المحلية لما تساعد على تخفيض من عقبات المناخ الاستثماري للدول المضيفة.

المستثمر الأجنبي يجبر الشركات المحلية لتصبح أكثر إنتاجية خصوصا في القطاعات أين تملك ممارسات تكنولوجية أعلى مستوى وأكثرا تطورا، وعموما ما ينجم عن معدل الإنتاجية المرتفع الذي تمارسه وتتميز به الشركات متعددة الجنسيات نتيجة لاستقرارها على مستوى الاقتصاديات النامية، استفادة الشركات من عدة إيجابيات منها:

– تحسن إنتاجية الشركات المحلية من خلال تبني الممارسات الإنتاجية والإدارية التي تطبقها الشركات المتعددة الجنسيات.

– إنتقال العمال من الشركات متعددة الجنسيات إلى الشركات المحلية يكفل انتقال المعارف العملية والإدارية الحديثة إلى العمال الناشطين على مستوى الشركات المحلية.

– تؤثر الشركات المتعددة الجنسيات على مورديها المحليين حيث التعامل معهم على أساس احترام معايير الجودة المطبقة على السلع الوسيطية مما يحسن من جودة السلع الموردة ونوعية الخدمات المقدمة.

– ترفع الشركات متعددة الجنسيات من درجة المنافسة مما ينعكس بالإيجاب على إنتاجية الشركات المحلية من خلال تخليها على المسارات غير الفعالة خلال العملية الإنتاجية وتواتر بين الأثر التحفيزي والتكاملي، وفي أمريكا اللاتينية كان الأثر إحلاليا، أما في إفريقيا فكان الأثر محايدا أي لم يكن هناك أي أثر تحفيزي أو مثبط .

– وتناولت العديد من الدراسات تحليل أثر تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو ودورها في زيادة الاستثمار الكلي في الدول النامية وخلصت الدراسة التي قام بها برونز ستاين لي ودي قريقوريو على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر التي شهدتها عينة مكونة من 69 دولة نامية في الفترة الممتدة بين 1970 و1989 أن الزيادة في الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 1%، تؤدي الى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة تتراوح ما بين 0.5% و1.3%.

وفي دراسة منفصلة لحداد وهاريسون سنة 1993، كان الغرض منها اختبار فرضية الفوائض على الصناعات المغربية في الفترة الممتدة بين (1985– 1989) تم التوصل إلى أن الفوائض لم تتحقق في كل القطاعات الصناعية، لكن أدى إلى تواجد الشركات متعددة الجنسيات إلى تخفيض معدل تشتت إنتاجية القطاع.

نوعية الاستثمار الاجنبي المباشر : إذا كان رأسمال الأجنبي الحر يتحرك في شتى أنحاء العالم بصورة مطلقة، حيث يمكنه اختبار المناطق التي يتوطن فيها حسب اعتبارات اقتصادية وسياسية، إلا أنه يجب على الدول المضيفة اختيار نسبة الاستثمارات انطلاقا من حقائق واقعية، حتى يمكن الحصول على أكبر المنافع، أو تحمل أقل التكاليف، كما أن بعض القطاعات الاقتصادية ذات الصبغة الحساسة لا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر الدخول إليها، والاستثمار فيها مثلا تلك التي تتمتع بدرجة كبيرة من الحماية من قبل الدولة المضيفة نظرا لأنها من الصناعات الاستراتيجية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني، كما نجد ربط الحوافز بنوعية الاستثمارات التي ينبغي تشجيعها كالتصدير مثلا اواستخدام العمالة الوطنية، وفيما يلي مخطط توضيحي لمنافع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

شكل رقم5: منافع الاستثمار الاجنبي المباشر على الدول المضيفة.

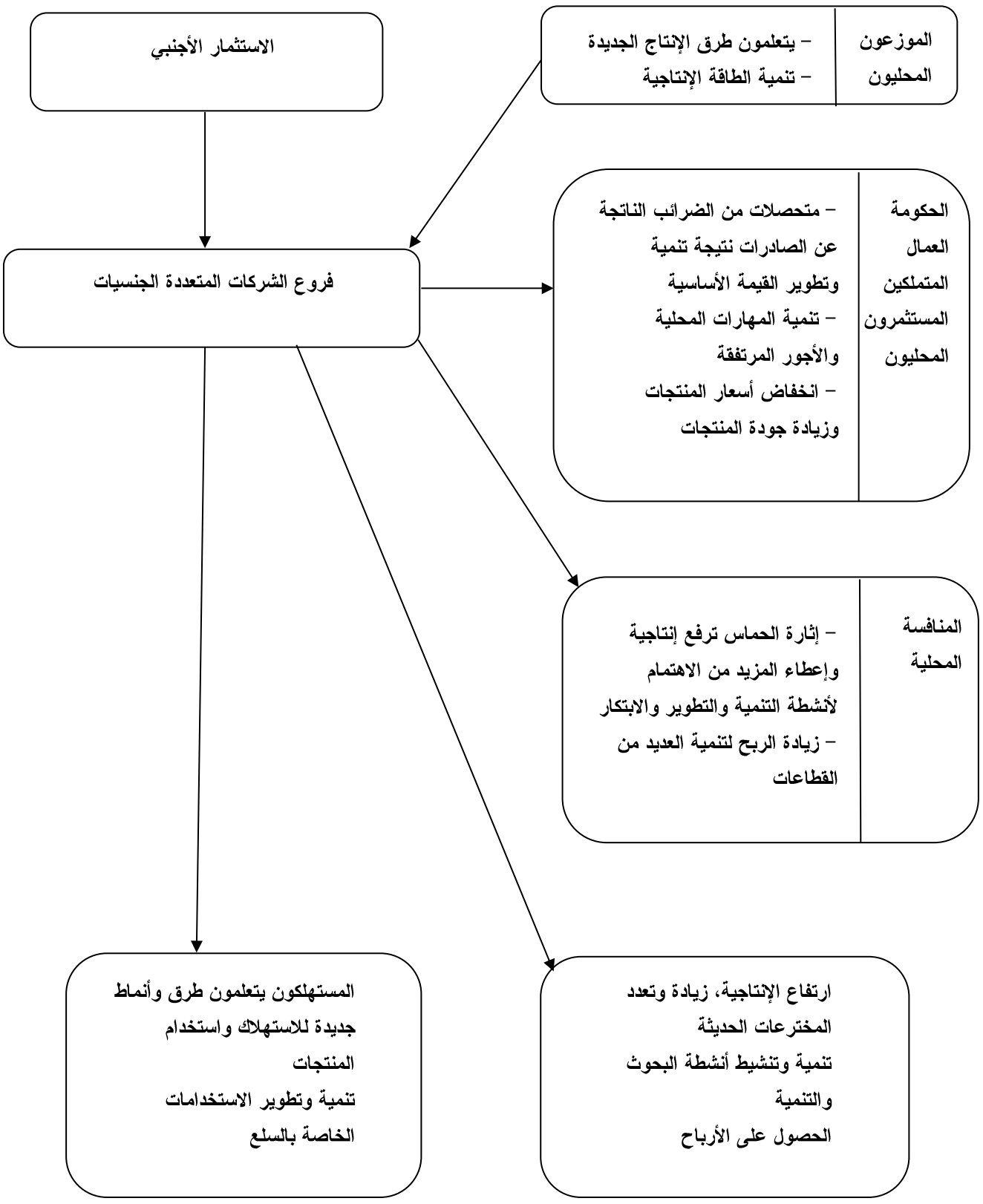

المصدر: أبو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي، ص 425.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر هو وجود إطار نظري خاص به يفسر الجدوى منه ويؤكد على أنه محور هام للدول نجد له تفسيرات في نظريات التجارة الدولية وأخرى نظريات المؤسسات الصناعة، لذلك اختلفت وجهات النظر حول منافعه وعيوبه والأكيد أنه قد تم التطرق إليه حتى بوجود نظريات خاصة فقط بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الأول: النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

حتى في المدرسة الكلاسيكية هناك العديد من الآراء والاتجاهات والتفسيرات حول الاستثمار الأجنبي المباشر، إما التي تتناول أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة دون غيرها من الدول، أو التطرق إلى المنافع المحققة من طرف الشركات المتعددة الجنسيات باعتبارها المصدر الرئيسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تقوم بتحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح إضافة إلى الآثار السلبية الواقعة على الدول المضيفة.[1]

والتفسير الأول الخاص بأسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر يطرحه الكلاسيك في إطار سوق كاملة أي لا يوجد أي عقبة أمامه، لا من ارتفاع تكاليف الحصول على المعلومة وانتقال عوامل الإنتاج ولا حتى بخصوص تدخل الحكومات في الأعمال الاقتصادية، أي أن هناك حرية كاملة ينتقل في ظلها رأسمال من البلد الأكثر غنى تنخفض فيه معدلات الفائدة بسبب الإنتاجية الكبيرة لرأسمال إلى البلد الأكثر فقرا يمكن أن يصبح فيه إنتاجية رأسمال نفسه أعلى من أجل تحقيق أقصى الأرباح، إلى أن تصبح متساوية بين البلدين يمكن عندها أن تتوقف حركة رأسمال إلى حين ظهور فارق جديد في المردودية.

ولكن نظرة Kinderberger تدرس حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظروف احتكارية للأسواق، أي أن هذا الأخير ينشأ في أسواق تكون فيها المنافسة الاحتكارية غير كاملة.

1 Lionel Fontagné , Farid Toubal, « Rapport sur l'investissement direct étranger et performances des entreprises ». Direction De L'information Légale Et Administrative, Paris 2010.

في أسواق عوامل الإنتاج، الاحتكار يكون في مهارات الحصول على التسهيلات التمويلية، الاختلاف بالتفوق في امتلاك التكنولوجيا، وكل ما يتعلق بالتميز في امتلاك المهارات البشرية، أما عن أسواق السلع والخدمات نالت هي الأخرى أهمية في دراسات وأبحاث kinderberger في أن المنافسة الإحتكارية تأخذ شكل التميز في المنتجات، التعليم، قنوات التوزيع أو المضاربة على أسعارها، في ظل هذه الافتراضات يؤكد أن هناك احتمال كبير بتدخل الدولة في ضبط الأسواق والتأثير عليها من خلال سياستها الخاصة المرتبطة بالضرائب والرسوم الجمركية المتعلقة بمعدلات الصرف ومعدلات الفائدة. [1]

إن الواقع الاقتصادي لا يعترف بالافتراضات التي قام بها التحليل الكلاسيكي، كافتراض وجود حرية تامة في انتقال عوامل الإنتاج والمنافسة التامة وتدخل الدولة، لأن الافتراضات معناها تساوي فرص المؤسسة مع المؤسسات الأخرى في حصول كل منها على نفس المواد الأولية، مما يجبرها الاكتفاء باستغلال مواردها الذاتية وتصدير منتجاتها، عن طريق علاقتها في التجارة والتبادلات الدولية خاصة في ظل وجود منافسة تامة، دون اضطرارها إلى المخاطرة باستثمارها الأجنبي المباشر في اقتصاد تجهل فيه نسب المجازفة والمخاطرة.

ويرى kinderberger أن الجمع بين الاستثمارات المباشرة والأسواق ومراعاة الوضع فيها يقود إلى بلورة نظرة منسجمة بمجمل العمليات ويركز على أهمية المنافسة الاحتكارية التي يجب أن تتمتع بها الشركة كميزة حتى تتحول إلى شركة متعددة الجنسيات التي تتطور أكثر فأكثر وتصبح منافسة، وفي هذه الحالة لا تشعر هذه الشركات في ظل المنافسة الدولية بالولاء لأي بلد من البلدان، حيث تعمل الشركات المتعددة الجنسيات على المساواة بين الربح على رأسمال المستثمر على النطاق العالمي آخذة بعين الاعتبار مخاطر الاستثمار ولهذا السبب يعتقد أن الشركات متعددة الجنسيات مستعدة للمضاربة حتى ضد عمل البلد الذي يقع فيه مقرها الرئيسي. [2]

ويعتبر ما جاء به من افتراضات حول المنافسة الاحتكارية تداركا لما جاءت به النظرية الكلاسيكية، بحيث يمكن اعتبار النظرية الكلاسيكية الجديدة تصحيحا لافتراضات الحرية التامة لانتقال عوامل الإنتاج والمنافسة التامة وما يتعلق بافتراض عدم تدخل الدول في النشاط الاقتصادي.

1 Kinderberger C.P « International Economic » Home Wood, Iruina, 1982. P101.
2 Kinderberger C.P" International Economies" Londre 1958.

النقائص المرتبطة بهذه الافتراضات هو اقتصارها على اعتبار كل من معدل الفعالية المادية للاستثمار ومعدل الفائدة، وهي مؤشرات المفاضلة بين الاستثمار في الخارج أو البقاء في الاستثمار المحلي، لأنه في الواقع الاقتصادي هناك مؤشرات اقتصادية كلية يجب أخذها بعين الاعتبار في دراسة الحالة الاقتصادية للبلد المراد الاستثمار فيه كمعدلات التضخم وأسعار الصرف، إضافة إلى كل ما يتعلق بالقوانين والتشريعات التي من شأنها أما إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر أو حمايته أو تحفيزه داخل الدولة المضيفة.

وفي الفكر التقليدي نجد كذلك ما يعرف بنظرية رأسمال التي تعتمد في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر على المورد الأكبر الذي يمكن أن يتحقق من وراء رأسمال النقدي المستثمر في نشاطات المؤسسة من خلال السيطرة على التغيرات التي تحصل لها أثناء عملية الاستثمار. [1]

وكذلك تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تكون من الدول التي تتميز بمردودية حدية ضعيفة لرأسمال إلى الدول ذات المردودية الحدية العالية لرأسمال. [2]

كما يعتقد الاقتصاديين أن قرارات الاستثمار مرتبطة بمعدل نمو الأسواق وذلك بهدف تجميع رأسمال النقدي وإعطائه أهمية أكبر بالمقارنة مع معدل الربح.

أما بخصوص الانتقاد الموجه إلى هذه النظرية، هي أنه لا يمكن معرفة وتقدير المردودية باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر يتحقق فعليا مع مردود السنوات والأرباح غالبا ما تختلف على ما كان متوقع، كما اهملت الأهداف الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر في سعيه للبحث عن أسواق جديدة وتعظيم المبيعات التي لا يمكن التخلي عنها مقابل التركيز فقط على تنظيم مردودية رأسمال، إضافة إلى عدم تطرقها إلى أثر الشركات المتعددة الجنسيات على الجانب البيئي للدول المضيفة ومدى التزامها بالنظم والقوانين الدولية التي تنص على ذلك.

1 Caves R,E « International Corporation, The industrial Economy of Foreign Direct Investment » Economica, Paris 1983.

2 فارس فضيل نقل عن جيل برتاب "الاستثمار الدولي"، ترجمة على مقلد على زيمور مكس، الفكر الجامعي، منشورات عويدات، بيروت، لبنان، ص7.

وقد ذهب **Hood** و ***Yong*** في تحليلهما للنظرية الكلاسيكية إلى اعتبارها شكل جديدا للإمبريالية، إذ أن تصدير الاستثمارات خارج الدولة الأم هو سبب انخفاض معدلات الربح بها، كما أن هذا السلوك يكرس التبعية التكنولوجية للدول المضيفة واعتمادها على الدول المتقدمة.

كما أضاف ***Hymer*** سنة 1960 أنه إضافة إلى كل تلك المميزات التي لا يمكن حصول المستثمرين المحلين عليها هناك ميزة أخرى خاصة بانخفاض تكلفة الوحدة المنتجة بسبب نمط الإنتاج الواسع والمميزات الإدارية، هذه المميزات تمكن الشركات المتعددة الجنسيات الحصول على عائد أعلى لسيطرتها المحكمة على الأسواق إضافة إلى مواجهتها كل العوائق المتعلقة، بحواجز الدخول، التنقل والاتصال أوالبنية الخارجية الجديدة:

1-1- نظرة الكلاسيك لأثار الاستثمار الأجنبي المباشر:

يفترض الكلاسيك أن للاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المزايا والمنافع ولكن المتفق عليه أن تعود في مجملها أوأغلبها على الشركات التي تتمتع بالقدرات الأكبر وهي الشركات المتعددة وليس الدول المضيفة.

ويستند الكلاسيك لوجهة نظرهم في هذا الشأن إلى عدد من المبررات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

- صغر حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتعددة إلى الدول المضيفة بدرجة لا تبرز فتح الباب لهذا النوع من الاستثمارات.

- تميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثمارها في الدول المضيفة.

- تقوم الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.

- ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة مما يترتب عن ذلك كذلك فجوة بين أفراد المجتمع فيما يخص هيكل توزيع الدخول وذلك من خلال ما

تقدمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها مقارنة بنظيرتها في المؤسسات الوطنية معناه خلق طبقية اجتماعية واضحة للعالم.

– وجود هذا النوع من الشركات قد يؤثر بطريقة مباشرة على السيادة الوطنية للدولة المضيفة واستغلالها من خلال خلق تبعية اقتصادية أو اعتماد الدولة الأم على شركات متعددة الجنسيات بشكل كبير يسمح لها بممارسة ضغوطها على الأحزاب السياسية لخدمة أغراضها السياسية والاقتصادية معا.

المطلب الثاني: تفسير النيوكلاسيك للاستثمار الاجنبي المباشر.

تضمنت هذه النظرية العديد من الأفكار لتفسير أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تقوم على افتراض أساسي مؤداه، أن كل من طرفي الاستثمار، الشركات المتعددة الجنسيات والدولة المضيفة تربطهم علاقة المصلحة المشتركة، فكل منها يستفيد من الآخر لتحقيق أهدافه، أي أن لا يوجد ربح لطرف واحد كما افترض الكلاسيك ولكن العلاقة بين الطرفين ذات طابع خاص يحصل من خلالها كل منهما على العديد من العوائد والفوائد، ولكن الأهم من ذلك أن رواد هذه النظرية يعتبرون أن تدفق رأسمال إلى الدول المضيفة يكون استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى والسبب هو اختلاف مستوى تطور أسواق رأسمال في الكثير من الدول خاصة المتخلفة، لذلك انتقال رأسمال يكون نحو المناطق التي يمكن الحصول فيها على عائد أعلى.

وما يركز عليه أصحاب هذه النظرية أن حجم وعدد الفوائد التي يحصل عليها كلا من الطرفين تتوقف إلى حد كبير على السياسات والاستراتيجيات الممارسة من الطرفين بشأن الاستثمار الذي يمثل أساس العلاقة بينهما ولكن الجدير بالذكر كذلك هو أن المستثمر الأجنبي يتمتع بمصدر أموال أحسن من بقية منافسيه في البلد المضيف للدعم الدائم للمؤسسة الأم لذلك فإن توظيف حجم الموارد المالية الكبير لهدف الاستثمار يكون أساسا لارتفاع العائد بالمقارنة مع بلده الأصلي أو البلدان الأخرى حتى لو افترضنا أن هناك تساوي في موارد المؤسسات فالمستثمر الأجنبي يحصل دائما على شروط تفضيلية مقارنة بغيره من المنافسين المحليين.[1]

1 Ibrahim Ngouhouo, « Les investissements directs étrangers en Afrique centrale: attractivité et effets économiques », thèse de doctorat, faculté de sciences économiques et de gestion, université du sud Toulon-var, France, 26mars, 2008, p14.

إن جملة هذه الشروط التحفيزية تجعل الوضعية المالية للمؤسسة المستثمرة أحسن من الوضعية المالية لمنافسيها المحليين وبالتالي وفرة رؤوس الأموال هو عامل مهم في تدفق المؤسسات الأجنبية إلى البلدان الأخرى إضافة على ارتفاع العائد.

وفي نفس السياق كان "أولين" أول من قدم شرح تحركات رأسمال الأجنبي بين الدول في ظل وجود منافسة كاملة يكون العنصر الأهم لتحريك الاستيراد والتصدير لرأسمال للقيام باستثمار الأجنبي المباشر هو سعر الفائدة لاختلافه من دولة إلى أخرى بسبب اختلاف النسب التي يتوفر بها رأسمال أو إنتاجية بين الدول كما تطرق أصحاب النظرية النيوكلاسيكية إلى ما يمكن أن يحققه الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة هي:

- الاستغلال والاستفادة من الموارد المادية والبشرية المحلية المتاحة لدى الدول المضيفة.

- المساهمة في إقامة علاقات اقتصادية واسعة النطاق بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في التكامل الاقتصادي بها.

- استحداث أسواق جديدة للتصدير وتنمية التبادلات الاقتصادية بدول أخرى أجنبية وتقليل الواردات مما يترتب عن ذلك تحسين وضعية ميزان المدفوعات.

- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يساهم في خلق استثمارات تسهم مع الوقت في تدريب القوى العاملة المحلية والتحسين من كفاءتها العملية لاحتكاكها بالعاملين الأجانب إضافة إلى مساهمته في نقل التكنولوجيات والتقنيات الحديثة في مجالات الإنتاجية التسويقية والإدارية.

- من جهة، ما توصلت إليه النظرية النيوكلاسيكية موجود في الواقع وتخوضه الدول النامية يوميا في سعيها وراء جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل منافسة شرسة بينها من الضمانات والامتيازات المقدمة للشركات المستثمرة ومن جهة هناك مجموعة انتقادات وجهت إليها تتمثل في:

1- النقد الموجه للنظرية النيوكلاسيكية:

عدم تمييزها للفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر كان أول الانتقادات الموجهة إليها لأنه بالفعل هناك اختلاف، كما أن تعاملها مع الاستثمار الأجنبي من وجهة رأسمال المالي المتوفر فقط دون الإشارة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر يعد خطأ إضافة إلى عدم تطرقها إلى الأسباب التي تجعل المستثمر يفضل الاستثمار الأجنبي على الدخول إلى الأسواق الخارجية من خلال التصدير والسبب الرئيسي في فشل هذه النظرية هو قيامها على افتراض المنافسة الكاملة وغياب تكلفة الانتقال وعدم كمال المعلومات مما يجعلها غير مقبولة في الواقع الاقتصادي خصوصا في مرحلة النمو المتزايد لتدفق رؤوس الأموال بعد الحرب العالمية الثانية.

وقد ظهرت بعد ذلك العديد من النظريات المفسرة والمحللة لسلوك الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة .

المطلب الثالث: النظريات الحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1-نظرية عدم كمال السوق والمنظمات الصناعية:

تميز الشركات في القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر خارج حدودها المحلية كان هو الآخر محل جدل ودراسات عديدة مثل: نظرية الميزة الاحتكارية ونظرية التدويل ونظرية عدم كمال الأسواق.

1-1- نظرية الميزة الاحتكارية:

ظهر التحليل الأول لها من قبل هايمر بين سنوات 1960- 1969 و هو ما يعرف "بالنموذج الاحتكاري للشركات المتعددة الجنسيات"، ووفقا لهذا النموذج فإن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي، لأنها تتمتع بمزايا لا تملكها الشركات المحلية في الدول المضيفة، إضافة إلى وجود عوائق عدم كمال السوق تمنع الشركات المحلية من الحصول على هذه المزايا خاصة القدرات التكنولوجية والتجارية مما يمكنها من تحقيق الطلب على منتجاتها بأقل وقت وبالتالي الحصول على أكبر ربح.

إضافة إلى الفجوة التكنولوجية كميزة لدى الشركات المستثمرة الأجنبية يمثل انخفاض تكلفة الوحدة بسبب اتباع نظام اقتصاديات الحجم، ضف إلى ذلك المهارات الإدارية والتسويقية .هذه المزايا هي العنصر المهم في تعظيم مالكيها للأرباح . وأوضح هايمر أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن انتقال رأسمال فقط وإنما التكنولوجيات أيضا مما يترتب عليه أثار تنموية مضاعفة على كل من الدولة الأم والدول المضيفة.

بعد هايمر جاء كيندلبرج 1996 ليقدم تفسيره المنطلق من نفس نهج هايمر، حين توصل أنه في ظل المنافسة الكاملة أي عدم وجود اقتصاد خارجي، هناك حدود أمام المنافسة إنعدام كفاءة الأسواق وبالتالي لن يكون هناك استثمار أجنبي، عليه فإن كيندربرجر، يؤكد أن عدم كمال الأسواق هو شرط أساسي لقيام الاستثمار الأجنبي المباشر.[1]

طور هذا النموذج من قبل "**كافس**" و"**كينكر**" وبعده "**بوكار**" ليأتيا بفكرة الاستراتيجيات الدفاعية التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسيات للدفاع عن نفسها في الأسواق الخارجية أو ما يسمى بالاستثمار الدفاعي انتقد النموذج الاحتكاري بعد كل هذه الدراسات من قبل "**كوجيما**" و"**وازوا**"، وأوضحا أنه لا يمثل سوى النموذج الأمريكي في حين هناك نقيض له هو النموذج الياباني الذي تقوده الدول المضيفة بميزة تنافسية، حيث أن الشركات اليابانية تفضل نقل التكنولوجيا التي يسهل تعلمها من طرف الدول المضيفة تحتاج في الأصل إلى كثافة العمالة. [2]

انتقدت نظرية الميزة الاحتكارية كذلك لأنها لم تعطي أهمية للإجراءات والاحتياطات التي يمكن أن تتخذها الدول المضيفة لحماية نفسها أو بالأحرى صناعاتها الناشئة ومستثمريها المحليين والاحتياطات المتخذة من قبل الدول المضيفة لمنع الشركات المتعددة الجنسيات من الاحتكار والاستغلال لمزياها.

1 Noomen Lahimer, « Les facteurs déterminants de la délocalisation, étude comparative entre L'Asie et l'Afrique » 2002.2003. P07-06.

2 Raphael Chiappini, « Un réexamen de la relation entre commerce et investissement directe à l'étranger IDE à partir d'un modèle en panal dynamique le cas de l'Allemagne, la France et l'Italie « Larefi Working Paper » . 14-2012 04.

1-2- نظرية تدويل الإنتاج:

تعالج هذه النظرية سبب تفضيل الشركات طريقة الاستثمار الأجنبي المباشر لدخول الأسواق الخارجية بدل اللجوء إلى التصدير وذلك اعتمادا على مفهوم تكاليف الانتقال.

وفكرة تدويل الإنتاج كانت قد قدمت أولا من قبل كايدور سنة 1934 وطورها بشكل كامل بعد "كواس" عام 1937 وكتعريف لتمويل الإنتاج هو "عملية تجعل السوق الدولي في سيطرة الشركة حيث أن الشركات متعددة الجنسيات تعبر الحدود الوطنية لاستغلال المزايا التي تملكها مع توفر شرط عدم كمال السوق لتصبح هي الفاعل الأساسي في عملية الإنتاج الدولي.[1]

النقد الموجه لهذا النموذج أنه غير صالح للتطبيق على الدول النامية لأن صناعاتها ليست قادرة على تحمل إنشاء استثمارات جديدة في دول أخرى، ولأنها لا تستطيع تغطية تكاليف الانتقال وتكتفي بالتصدير في المراحل الأولى للدخول إلى الأسواق الخارجية من خلال العمل على تنمية قدراتها وتعزيز موقعها التنافسي.

2- نظرية عدم كمال سوق رأسمال:

جاءت على يد ***Alber*** أنطلق من فكرة أن وجود مخاطر ومخاوف لدى حملة رؤوس الأموال في أسواق رأسمال هوالسبب في حدوث الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة تلك المخاوف المتعلقة بسعر الصرف، وعليه المؤسسات الواقعة في منطقة عملة قوية تكون ذات ميزة تشجعها للاستثمار في الدول التي عملتها ضعيفة لأنها تستطيع الاقتراض بسعر فائدة أقل .

انتقد ***Alber*** بخصوص نموذجه من منطلق أنه لم يحاول تفسير أسباب وجود استثمارات بين دول المنطقة النقدية الواحدة وتلك الشركات المتعددة الجنسيات التي تحصل على معظم مواردها المالية من مصادر محلية للدول المضيفة، والسبب الآخر في فشل التفسير الخاص بنموذج ***Alber*** للاستثمار الأجنبي المباشر هوأنه بالهند هناك انتقال لرؤوس أموال من الدول النامية للأسواق المالية الدولية لعدم وجود أسواق مال فيها.

1 Mohamed Saadi, « IDE, commerce nord – sud et principe de correspondance une approche ricardienne », Université De Marne- la vallée ; OCP juin 2006.

وعموما نقول أن نظرية كمال السوق والمنظمات الصناعية تقوم على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة أي أن توافر بعض القدرات والمزايا لدى المستثمر الأجنبي سواء كانت مادية، مالية أو تكنولوجية أو حتى إدارية مقارنة بما لا تملكه في الشركات في الدول المضيفة هي أحد الأسباب الرئيسية التي تدفعها للاستثمار في هذه الدول لأنها متأكدة من البداية بعدم قدرة المؤسسات المحلية على منافستها على كل الأصعدة.

ولهذا يمكن اعتبار هروب الشركات المنافسة من المنافسة الكاملة في الأسواق الوطنية الأم واتجاهها للاستثمار أو نقل بعض أنشطتها لأسواق الدول المضيفة يمكن أن يحدث في كل أو بعض الحالات منها:

– الاستفادة قدر الإمكان من التسهيلات والتحفيزات الجمركية والضريبية من الدول المضيفة للمستثمر الأجنبي.

– التفوق التكنولوجي للشركات الأجنبية المستثمرة التي تمنح ميزة الفجوة التكنولوجية بينها وبين شركات الدول المضيفة إضافة إلى ما تملكه من مهارات إدارية وإنتاجية متميزة مما يجعل من منتجاتها جد متميزة مقارنة بالمنتوج المحلي خاصة في مجالات الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية المختلفة أو حتى فيما يخص متطلبات ممارسة أي نشاط وظيفي آخر لمنظمات الأعمال واعتبار أن المؤسسة الصناعية تحقق أرباح أكبر من تلك التي يحققها في الداخل مع امتلاكه مزايا احتكارية أو شبه احتكارية في مواجهة الشركات المحلية في الدول المضيفة، يمكن لهذه المزايا أن تكون أو توفر الموارد المالية، التكنولوجية أو المهارات الإدارية وهي المحفز الأساسي وراء اتخاذ قرار الاستثمار الخارجي.

في نفس السياق يفترض Houd و Young أنه في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الخارجية، فإن هذا يعني انخفاض قدرة الشركات المتعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق وبالتالي ضمان الحرية الكاملة للمستثمرين الآخرين في دخولهم إلى هذه السوق. إضافة إلى توفر السلع وخدمات متجانسة كما أن مدخلات عناصر الإنتاج تكون متجانسة هي الأخرى وعليه فإن النتيجة

الحتمية هي عدم وجود مزايا تنافسية للشركات متعددة الجنسيات أمام نظيرتها في الدول المضيفة في مثل هذا النوع من الأسواق.

ويتفق مع Houd و Young كل من Barry و Caves في هذا الخصوص أن الدافع الأساسي وراء اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي هو الميزة الاحتكارية التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات والتي لا تملكها المؤسسات المحلية.

النقد:

وجهت لهذه النظرية انتقادات عديدة منها تلك التي وجهها كل من simmonds و Robock حيث وضحا انتقادهما فيما يلي:

– أن هذه النظرية من الناحية العملية غير مقبولة لأنها تفترض أن الشركات المتعددة الجنسيات تعلم بكل أو جميع الفرص الاستثمارية الأجنبية وهذا غير مقبول في الواقع.

– ركزت هذه النظرية على جانب واحد من فرص الاستثمار الأجنبي هو الاستثمار في القطاعات الإنتاجية كوسيلة لاستغلال المزايا الاحتكارية ولم تتطرق ولو بتلميح عن المزايا التي يمكن الاستفادة منها في حالة احتكار الأشكال الأخرى للاستثمار الخارجي المتعلقة بالتصدير أو التعاقدات الدولية الخاصة بالإنتاج والتسويق.

3– نظرية الحماية:

انتقادات الموجودة في نظرية عدم كمال السوق كانت أحد الأسباب في ظهور نظرية الحماية ويقصد بها الممارسات الوقائية للشركات المتعددة الجنسيات لحماية ما تملكه من مزايا احتكارية ومنع وصولها أو امتلاكها من طرف المؤسسات في الدول المضيفة فهي تسعى إلى عدم تسرب ما لديها من ابتكارات حديثة في مجالات إنتاجية، التسويقية والإدارية إلى أسواق الدول المضيفة، عبر طرق أخرى غير الاستثمار المباشر أو عقود التراخيص لأطول فترة ممكنة مما يجبر الدول المضيفة على فتح أسواقها أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة طمعا في الحصول على هذه الميزات.

إذا أرادت الشركات المتعددة الجنسيات حماية مصالحها وعوائدها المالية والمادية عليها حماية أنشطتها التي تتمتع بالخصوصية مثلا: البحوث والتطوير والابتكارات المختلفة، لذلك فإن تدويل أنشطتها وعمليتها الإنتاجية يتطلب حسب "يونج وهود" الاحتفاظ بالتميز بدلا من تصديره أوبيع ترخيص لتضمن بلوغ أهدافها.

النقد: ممارسة الحماية من طرف الشركات المتعددة الجنسيات على براءات اختراعها لم يعد له أهمية بوجود المنظمة العالمية للتجارة ومختلف المنظمات الدولية التي تضبط المعاملات وتحمي الاختراعات.

4- نظرية دورة حياة المنتوج الدولي:

نظرية دورة حياة المنتج الدولي قد نجحت بكثير في تفسير أسباب وجود الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالنظريات السابقة لها من خلال تفسيرها الوافي لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق لعناصر هامة مثل أسباب انتشار الابتكارات والاختراعات الجديدة خارج حدود الدولة الأم والتطرق إلى المراحل التي يمر بها المنتوج الدولي هي:

مرحلة المنتج الجديد، مرحلة النمو، مرحلة المنتج الناضج، وأخيرا مرحلة الانحدار الموضحة في الشكل التالي:

شكل رقم6 : دورة حياة المنتج الدولي.

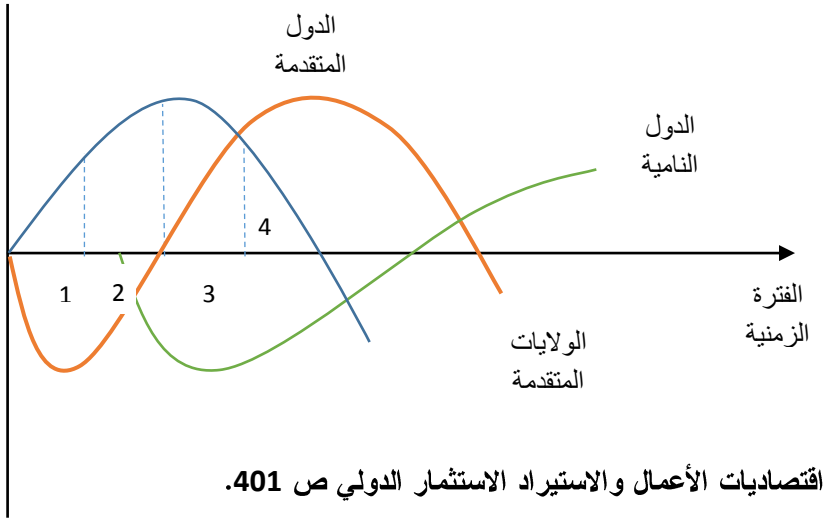

المصدر: ابو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال والاستيراد الاستثمار الدولي ص 401.

إضافة إلى تقديمها تفسيرا للسلوك الاحتكاري للشركة واتجاهها إلى الإنتاج في دولة أجنبية للاستفادة من فروق التكاليف الإنتاجية أومن الأسعار، إضافة إلى التسهيلات الممنوحة من الدول المضيفة وقد ركز على دراسة نمو الاستثمارات الأمريكية المباشرة في دول غرب أوروبا ونجح في ذلك بنسبة كبيرة وصاغ مميزات المراحل الأربعة السابقة على أساسا ذلك.

المرحلة الأولى: هي مرحلة البحوث والابتكارات بالبلد المخترع (الولايات المتحدة الأمريكية) وظهور أو تقديم المنتج الجديد تستعمل بكثرة العامل التكنولوجي يكون له سوق احتكاري في حين أن النمطي يكونه سوقه عادي، لذلك أكد أن المزايا أو الإمكانيات هي حتما بالتخصص التجاري أو الاختلاف في امتلاك هذه المزايا.[1]

ومع كل هذا التحليل هناك استثناء هو أن هذه الخصائص لا يمكن تعميمها على قطاع الخدمات لاختلاف الجوهري بين السلعة والخدمة منها عدم القدرة على نقلها أو تخزينها.

كل ما جاءت به هذه النظرية قد ذكر في النظريات السابقة، وقدمت العوامل التي تعرقل أو تعيق الشركات للقيام بمشاريع استثمارية في الدول المضيفة.

المرحلة الثانية: مرحلة النمو السريع والتسويق له في السوق المحلي والدولي.

المرحلة الثالثة: مرحلة بداية تشبع السوق وسعي المؤسسة إلى حماية منتجها وحصتها السوقية من المنافسين الجدد أو لأسباب أخرى تحول دون قدرتها على الاستمرار في المنافسة.

المرحلة الرابعة: وصول التكنولوجيا وشيوعها لدى عامة الدول يصبح فيها المنتج نمطي.[2]

النقد: على الرغم من التفسير الواضح والناجح لهذه النظرية لأسباب قيام الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن هناك بعض ما جاءت به لا ينطبق على الكل، خاصة المراحل الأربعة التي يمر بها المنتج الدولي لا يمكن تعميمها على كل المنتجات لأن هناك نوع معين من السلع لا تتعدى دورة حياتها المراحل الأولى وهناك منتجات تعمر طويلا ولا تصل أبدا إلى مرحلة الانحدار وأخرى لا تستمر أكثر

1 Jorge Niosi, « étude internationales », Vol 10.N°2.1985.P.291. Site www,erudit,org.
2 Qixuchen, « Répartition géographique des IDE en Chine, Déterminants et évolution », Thèse De Doctorat En Sciences Economique,2004.

من أعوام في مرحلة النمو وتتلاشى إضافة إلى وجود منتجات من الصعب حقا تقليدها تسمى بسلع التفاخر التي يصعب تقليدها أو إنتاجها بسهولة.

5-نظرية التحليل التحصيلي لميشيليلي: [1]

اعتمد « Micchielli » في تفسيره لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر على ثلاثة مستويات وهي:

مستوى الاقتصاد الكلي أوما يعرف بالميزة النسبية للدولة الأصلية ومستوى الاقتصاد الجزئي (الميزة التنافسية للمؤسسة) ومستوى هيكل الصناعة أو القطاع.

بالنسبة لمستوى الكلي يرى "ميشيلي" أن لكل بلد ميزة نسبية لسلعة معينة في مواجهة بلد معين، ويرجع امتلاك تلك الميزة النسبية من جانب العرض إلى توفر البلد على تكنولوجيا متطورة، أو وفرة في أحد عناصر الإنتاج أو أن السبب هو الاعتماد على وفرات الحجم، أما من جانب الطلب فتظهر الميزة في امتلاك البلد لمستوى دخل مرتفع أو حجم سوق كبير أو لتنوع أذواق المستهلكين.

أما فيما يتعلق بالتحليل الجزئي فإن المؤسسة تمتلك المزايا النسبية من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة لديها ودمجها ومحاولة تطويرها إضافة إلى امتلاكها لتكنولوجيا حديثة تستعمل لإنتاج سلع فريدة ومميزة.

في حين يظهر التحليل على مستوى هيكل الصناعة كمستوى وسيط بين الكلي والجزئي، حيث يعتبر أن منتجا ما مثل القوانين واللوائح، الحوافز المقدمة للمستثمر الأجنبي أوسياسات الاستثمار التي تضبط حركة انتقال رؤوس الأموال ويمكن شرحها باختصار في المخطط التالي:

1 Mucchielli, Jean Louis 1985, « Les firmes multinationales françaises et hiérarchiseriez des nations ». 1985. Revue D'économie Politique, volume 95. Issue 5. Sept- octob,1985.P P 611- 626.

شكل رقم7: العوامل الضابطة لحركة رؤوس الاموال.

ترتكز هذه النظرية على العديد من العوامل بعضها دولي والآخر محلي على مستوى الدولة الأم، ويعود الفضل في ذلك إلى الاقتصادي J.Dunning من خلال البحث الذي قدمه في نظرية ستوكهولم عن التركيز الدولي للنشاط الاقتصادي. وكان محور الاهتمام هو كيفية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا للاستثمار أو ممارسة العمليات التسويقية والإنتاجية للشركات المتعددة الجنسيات.

تركز كذلك على العوامل البيئية أو الموقعية المؤثرة في القدرات الاستثمارية للشركة في الدولة المضيفة المرتبطة بالعرض والطلب، تلك العوامل تؤثر على الأنشطة الإنتاجية، التسويقية والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها. إضافة إلى كل التكاليف الخاصة بالاستثمار [1]، تعرف هذه المزايا بمزايا الموقع التي تكشف المكان أو البلد المستفيد للقيام بالاستثمار دون غيره من الدول. ويمكن تلخيص اعتبارات الموقع في عوامل الدفع [2] (push factors) هي التي تجعل من سوق الدولة الأم سوق أقل جاذبية منها قيود التوسع والضرائب وعوامل جذب هي العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوق جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والتي حصرها في التقارب الثقافي حجم السوق في

1 Actuelle Enthécrie « Les investissements directs évolution, pratique et politique » Revue De Politique Economique 7/8. 2008.
2 « Les IDE dans les PED » Revue Des Littératures Numériques, www,institut numérique, org.

الدولة المضيفة التقارب الجغرافي بين الدولة الأم والدولة المضيفة وتحركات المنافسين بالسوق الأجنبي.

ويرى Dunning أن متغيرات هذه النظرية غير ثابتة وتتغير باستمرار وصاغ الشروط الثلاثة التي يلزم توافرها لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج وهي: [1]

– امتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت التحتية في الدول المضيفة.

– أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة هذه المزايا مثل التصدير أو عقود التراخيص.

– أن يتوفر لدى الدولة المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدول التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل: انخفاض الأجور، واتساع الأسواق وتوفر الموارد الأولية وقد اعتبرت النظرية التي جاء بها « Dunning » هي الأكثر ثراء وعنى لدراسة المحددات الأساسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وهي تشكل الآن نقطة البداية للكثير من الدراسات الميدانية الخاصة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة باستعمال التشخيص المسمى OLI ومعناه:

– « O » خاص الإيجابيات التي تملكها المؤسسة.

– « L » الإيجابيات الخاصة بالتمركز في البلد المضيف.

– « I » إيجابيات التدويل التي تعود على الدولة المستثمرة.

6– نظرية الموقع المعدل:

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السابقة في الكثير من الجوانب، غير أنها تضيف بعض المحددات الجديدة التي قد تؤثر على الاستثمار الأجنبي ويمكن تلخيصها من واقع اسهامات كل من Simonds و Robock وأفكارها تمحورت حول أن الأعمال والنشاطات الدولية تتأثر بثلاثة مجموعات من العوامل وهي:

1 Fatima Boualam, « Les institutions et attractivité des IDE », Colloque International, Ouverture Et Emergence en Méditerrané » 17.18 Octobre 2008. Université de Montpellier.

المتغيرات الشرطية: وتضم خصائص المنتج أو السلعة كنوعها أو استخداماتها ومتطلبات إنتاجها والخصائص المميزة للدولة المضيفة مثلا قدرت الشركة المتعددة الجنسيات بالتنبأ للطلب المحلي على منتجها قبل اتخاذ القرار وتوفر أو عدم توفر الموارد البشرية والطبيعية في البلد المضيف التي يتطلبها الاستثمار، درجة التقدم الحضاري إضافة إلى أنماط توزيع الدخول الفردية التي تعطي تفسيرا للقدرات الشرائية والميول الحدية للاستهلاك. [1]

العوامل الدافعة: تشمل الخصائص المميزة للشركة حجم الشركة حسب رقم أعمالها وعدد عمالها ومستوى التكنولوجيا المستعملة من قبلها إضافة إلى المركز التنافسي الذي تتمتع به محليا ودوليا.

العوامل الحاكمة أو الضابطة: وتضم جميع الخصائص المتعلقة بالدولة المضيفة والتي لها علاقة بالشركات المتعددة الجنسيات.

المطلب الرابع: استراتيجيات الاستثمار الاجنبي المباشر.

هناك صنفين رئيسيين للاستثمار الأجنبي المباشر والتي تعكس وتفسر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة صاحبة رأسمال والدول المضيفة المحتاجة إلى هذا المصدر التمويلي.

1- الاستثمار الأفقي: تكون فروع الشركات في هذا النوع من الاستثمار مستقلة عن الشركات الأم وتنحصر العلاقة فقط في عنصر الملكية لوسائل الإنتاج والتحويل التكنولوجي والتمويل، وعادة ما يحدث هذا النوع من الاستثمارات كما يرى ماركوسان بتوفر أربعة عوامل رئيسية:

- القدرة على تحقيق أو الوصول إلى اقتصاديات الحجم.
- الاستفادة من تكاليف الإنشاء المنخفضة.
- أن يكون سوق الدولة المضيفة لهذا النوع من الاستثمارات كبير الحجم.
- أن تكون تكاليف النقل والعوائق الجمركية مرتفعة تحول دون قيام عمليات التصدير إلى الأسواق الدولية المستهدفة. [2]

1 Dunnig . J 1997, « Trade, location of economic activity and the MNE search foran Electric approche » dans Dupuch. S et Milan.C « Les déterminants des investissements directs européens dans les pays d'Europe centrale et orientale » Mai 2001. Centre D'économie De L'université De Paris Nord CE PN.

2 Dupush S, et Nilan C 2005. « Les déterminants des investissements directs européens dans les pays d'Europe centrale et orientale », Revue D'analyse Economique, vol 81. N°3 Septembre 2005. PP 521- 534.

- كما يعتبر هذا الاستثمار تعويضا عن التجارة لوجود العوائق والحواجز الجمركية، وأنسب مثال على ذلك تفطن المؤسسات اليابانية في حالة صناعة السيارات حيث قامت بإنشاء فروع إنتاجية لها في الولايات المتحدة الأمريكية بسبب السياسة الحمائية المتخذة من جانبها على استيراد السيارات اليابانية وكانت كأسلوب لتجنب الحواجز الجمركية.

2-الاستثمار العمودي: في هذا النوع من الاستثمارات يتخصص كل فرع من فروع الشركات الأجنبية وإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية مثل: التجميع، أو صناعة المكونات كمنتوج نهائي أو بتخصص الفرع في عمليات التسويق.

إضافة إلى ذلك فإن الإنتاج في الاستثمار العمودي الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات عادة ما يكون موجه للتصدير لخدمة أسواق البلد الأصلي، وتهدف الشركة من لجوئها إلى هذا النوع من الاستثمارات التي تحسن وضعها الشافي في قطاع النشاط الذي تعمل فيه أمام الشركات المنافسة المتواجدة في البلد الأم وفي الخارج من خلال استغلال العمالة الرقمية. [1]

1 Raphael Chiappini, « un réexamen de la relation entre commerce et investissement direct à l'étranger IDE à partir d'un modèle de panal dynamique . »OP. cit. 2012.

المبحث الثالث: تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول النامية.

تتسم البيئة الدولية الراهنة باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول النامية وذلك نتيجة للدور الهام الذي يلعبه الاستثمار في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية ونقله للتكنولوجيات والمساهمة في رفع المداخيل وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الإدارية.

وقد أعطى الاستثمار الأجنبي المباشر دفعة قوية لمسيرة التكامل العالمي من خلال المساهمة في ربط أسواق المال وأسواق العمل وزيادة إنتاجية رأسمال في الدول المضيفة في ظل تبني الشركات المتعددة الجنسيات استراتيجيات ذات طابع عالمي متزايد، للاستفادة من الوفورات الناتجة عن التخصص وتوزيع الأنشطة.

المطلب الأول: نظرة عامة عن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

إن تعقد الوضعيات الاقتصادية والاجتماعية للدول زاد من حاجتها إلى مصادر تمويلية جديدة كانت في السابق في عنى عنها. وكان لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات مباشرة الحظ الأوفر في مساندة الدول النامية على سد الفجوة التمويلية لهذه الدول المضيفة نحو تحسين مناخ ملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأجل تحفيز نمو اقتصادياتها، على الرغم من الجدل القائم حول جدوى الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإنه لا يمكن إنكار أهميته في الرفع إلى حد ما من القدرات الإنتاجية للدول المضيفة، ولكن مع وجود الكثير من الدوافع والمطامع الربحية للشركات المتعددة الجنسيات فقد شهدت الدول النامية في سنوات 1995 تدفقا ضعيفا مقارنة مع الدول المتطورة حيث يوضح الجدول الموالي بعض الاحصائيات الخاصة بهذه التدفقات.

جدول رقم 1: صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية خلال فترة 1990- 1995.

الوحدة (مليار دولار أمريكي)

البيان	1990	%	1993	%	1994	%	1995	%
مجموعة الدول النامية	25.1	100	68.3	100	80.1	100	90.3	100
إفريقيا جنوب الصحراء	0.9	0.36	1.8	2.6	3	3.7	2.2	2.4
شرق آسيا والباسيفيك	11	43.8	37.9	55.5	43	53.7	53.7	59.5
جنوب آسيا	0.5	1.9	0.8	1.2	1.8	1.5	2	2.2
أوربا وآسيا الوسطى	2.1	8.4	8.3	12.4	8.4	10.5	12.5	13.9
أمريكا اللاتينية والكاريبي	7.8	31.1	15.7	23	20.8	26	17.8	10.7
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	2.8	11.2	3.8	5.5	3.7	4.6	2.1	2.3

Source :CNUCED. « Rapport sur l'investissement dans le monde » 1990 ;p 6 .

كما أشار تقرير UNCTAD سنة 2008 إلى أن التدفقات الاستثمارية إلى الدول النامية قد بلغت أعلى مستوياتها على الاطلاق في عام 2007 حيث وصلت إلى 500 مليار دولار أي بزيادة نشبتها 21% عن مستواها المحقق سنة 2006، كما ظلت البلدان النامية كمصدر أساسي للاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث ارتفعت الاستثمارات الخارجة منها لتصل إلى أعلى مستوى قياسي جديد قدر بـــ 253 مليار دولار والأمر يرجع بالدرجة الأولى إلى التوسع الخارجي للشركات عبر الوطنية الآسيوية.

أما على مستوى القارة الإفريقية فقد بلغت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردات إلى القارة 53 مليار دولار في سنة 2007 وهو أعلى مستوى تحققه على الإطلاق حيث اجتذبت شمال إفريقيا42 % من هذه الاستثمارات وعادت نسبة 58% الى افريقيا جنوب الصحراء، حيث تركزت الاستثمارات في قطاعات الخدمات والصناعات التحويلية والنسيج إلى جانب قطاع النفط الذي استأثر

بنسبة 40% من حجم الاستثمارات. وفما يلي جدول يوضح صافي التدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة الوافدة نحو الدول النامية.

جدول رقم 2: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لبعض مناطق العالم (2002– 2006)

الوحدة: مليار دولار أمريكي.

المنطقة	الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد				الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر			
	2002	2003	2004	2006	2002	2003	2004	2006
الاتحاد الأوربي	309.4	259.4	214.3	562.4	265.6	285.2	368	640
الولايات المتحدة الأمريكية	74.5	53.1	135.8	236.7	134.9	129.4	294.9	221.7
إفريقيا	14.6	18.7	18.0	45.8	0.3	1.2	2.0	7.8
العالم	622	564.1	742.1	1306	540.7	560.1	877.3	1215.8
النصيب من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (النسبة المئوية)								
الدول المتقدمة	70.8	64.4	56.2	66.7	89.9	90.1	85.4	82.2
الدول النامية	27.4	32.2	39.5	29.3	9.2	8.0	13.0	16.0
الدول الانتقالية	1.8	3.5	4.2	4.1	0.9	1.9	1.5	1.8

المصدر: من إعداد الباحث بالإعتماد على : تقرير الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2001 تقرير الاستثمار العالمي 2008 ص2.

يلاحظ من الجدول أن المبالغ المحققة من خلال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة أو الواردة حول بعض مناطق العالم تعكس الحالة المشرفة لمجموع التدفقات على مستوى العالم حيث تزايدت هذه الأخيرة حيث انتقلت من 564.1 مليار دولار سنة 2003 إلى 1306 مليار دولار سنة 2006 وهي تخص التدفقات الواردة أما عن التدفقات الصادرة فقد سجلت هي الأخرى زيادة من 560.1 سنة 2003 إلى 1215.8 سنة 2006. مع العلم أن النسبة الأكبر لهذه التدفقات كانت من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية قدرت قيمتها بـــ 237 مليار دولار سنة 2006 أما عن الاتحاد الأوربي فقد شهد هو الآخر استقرار في صافي التدفقات خلال السنوات الموضحة في الجدول أعلاه حيث أنه حقق انخفاضا واضحا بين سنوات 2003 و2004 من 259.4 مليار دولار إلى 214.3 مليار دولار ولكن سرعان ما استعادت التدفقات الواردة انتعاشها وارتفعت سنة 2006 إلى 562.4 مليار دولار.

كما امتاز الاتحاد الأوربي لسنوات عديدة بقدرته على تصدير رؤوس الأموال وهذا ما اتضح جليا من خلال أرقام الجدول التي توضح بلوغ حجم التدفقات الصادرة عن الاتحاد الأوربي لسنة 2006 إلى 640 مليار دولار حول مختلف مناطق العالم.

كما شهدت إفريقيا تحسنا ملحوظا في حجم التدفقات الواردة إليها خلال سنوات 2002ـــ 2003ـــ 2004 و2006 لتصل إلى 14.6ـــ 18.7ـــ 18.0 و45.8 على التوالي في حين شوهد أن هناك ضعف واضح في حجم تصديرها لرؤوس الأموال والذي لم يتجاوز 8 مليار دولار كحد أقصى.

1-اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو إفريقيا:

سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى إفريقيا زيادة نسبتها 4% لتبلغ 57 مليار دولار، تحركها استثمارات دولية وإقليمية تستهدف الفرص السوقية والهياكل الأساسية واجتذبت التوقعات التي تشير إلى النمو المطرد للطبقات الوسطى الناشئة استثمارات أجنبية مباشرة في القطاعات الموجهة نحو المستهلك منها: الأغذية وتكنولوجيا المعلومات والسياحة والخدمات المالية والبيع بالتجزئة.

وقد سجلت الزيادة الإجمالية في الأقاليم الشرقية والجنوبية في إفريقيا في حين شهدت المناطق الأخرى تراجع في الاستثمارات، ففي إفريقيا تضاعفت التدفقات تقريبا لتبلغ 13 مليار دولار حيث وجه الجزء الأكبر إلى جنوب إفريقيا والموزمبيق لتوفرها على الهياكل الأساسية والتي تعتبر العامل الأساسي في جذب الاستثمارات إضافة إلى تمتع الموزمبيق بثروة في الغاز.

أما عن شرق إفريقيا فقد شهد هو الآخر زيادة في حجم التدفقات من الاستثمار الاجنبي المباشر بنسبة 15% سنة 2014، ليبلغ 6.2 مليار دولار نتيجة ازدياد التدفقات إلى كل من اثيوبيا وكينيا مع أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الاقتصاديات المقدمة استأنفت انتعاشها بعد انحدارها الحاد في عام 2012، فإن حصتها من مجموع التدفقات العالمية لا تزال تقف عند مستوى متدن تاريخيا (39%) ولا تزال دون الذروة التي بلغتها في عام 2007 بنسبة 57% وبذلك احتفظت البلدان النامية بصدارتها على البلدان المتقدمة بهامش يتجاوز 200 مليار دولار للعام الثاني على التوالي.

كما يوضح الجدول أن البلدان النامية والاقتصاديات الانتقالية أصبحت تشكل في الوقت الحاضر نصف البلدان العشرين الأعلى نصيبا من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

حيث بلغت قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر من الشركات المتعددة الجنسيات في البلدان النامية 454 مليار دولار وهو رقم قياسي، فهي تستأثر مع الاقتصاديات الانتقالية على 39% من مجموع تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الخارجة مقارنة بنسبتها التي لم تتعدى 12% في بداية سنوات 2000.

جدول رقم3: تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة (2011ـ 2013)

الوحدة: بمليارات الدولارات والنسبة المئوية

المنطقة	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة			تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة		
	2011	2012	2013	2011	2012	2013
العالم	1700	1330	1452	1712	1347	1411
الاقتصاديات المتقدمة:	880	517	566	1212	853	857
الاتحاد الأوربي	490	216	246	585	238	250
أمريكا الشمالية	263	204	250	439	422	381
الاقتصاديات النامية:	725	729	778	423	440	454
إفريقيا	48	55	57	7	12	12
آسيا	431	415	426	304	302	326
شرق وجنوب شرق آسيا	333	332	347	270	274	226
جنوب آسيا	44	32	36	13	9	2
غرب آسيا	53	48	44	22	19	31
نصيب من الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة المئوية.						
الاقتصاديات المتقدمة	51.8	38.8	39.0	71.0	63.2	60.8
الاتحاد الأوربي	2.88	16.2	17.0	34.2	17.7	17.8
أمريكا الشمالية	15.5	15.3	172	25.16	31.4	27.0
الاقتصاديات النامية	42.6	54.8	53.6	24.8	32.7	32.2

إفريقيا	2.8	4.1	3.9	0.4	0.9	0.9
آسيا	25.3	31.2	29.4	17.8	20.2	21.7
شرق وجنوب شرق آسيا	19.6	25.1	23.9	15.8	20.3	20.7
جنوب آسيا	2.6	24	2.4	0.8	0.7	0.2
غرب آسيا	3.1	3.6	3.0	1.3	1.4	2.2

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014.

نالت الدول الأقل نموا نصيبها من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في مجال المشاريع التأسيسية للهياكل الأساسية والطاقة، في حين شهدت البلدان النامية غير الساحلية انخفاضا في حجم التدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة ويظل مصدر التمويل الأساسي لها حيث تواجه الدول النامية لوحدها فجوة سنوية تبلغ 2.5 تريلون دولار.

وتعاني الدول النامية من صعوبات سياسية ومؤسساتية تحول دون زيادة مشاركة المستثمرين الأجانب من القطاع الخاص في القطاعات المتعلقة بأهداف التنمية، والتي يتسم الكثير منها بالحساسية أو يكون له طابع الخدمة العامة، لذا يتعين على مقرري السياسات أن يوفقوا في تهيئة بيئة مواتية للاستثمار وإزالة حواجر الاستثمار من جهة، وحماية المصالح العامة من خلال التنظيم من جهة أخرى بعثور الدول المضيفة على الآليات الملائمة لتوفير عوائد جذابة بما يكفي للمستثمرين الأجانب، وأن يضمنوا في الوقت نفسه سهولة وصول الجميع إلى هذه الخدمات بتكاليف ميسورة مع ضمان اتساق السياسات على الصعيدين الوطني والدولي.

2-اتجاهات الاستثمار الإقليمية:

ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى جميع المناطق النامية، حيث شهدت إفريقيا زيادة في التدفقات الوافدة إليها (+ 4%) استمرت بفضل نمو التدفقات داخل الإقليم، وهوما يتسق مع جهود قادة هذه البلدان الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي، رغم الأثر المحدود لمعظم مبادرات التعاون الاقتصادي الإقليمية في إفريقيا على الاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الإقليم ولكن لا تزال بلدان

آسيا النامية الوجهة الأولى للاستثمارات العالمية (+ 3%)، أما عن بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي(+ 6%) فقد شهدت نمو مختلطا للاستثمار الأجنبي المباشر، مع اتجاه إيجابي إجمالا بفضل زيادة التدفقات إلى أمريكا الوسطى، مقابل انخفاضها بنسبة 6% إلى أمريكا الجنوبية وثمة حسب التقرير آفاق واعدة بفضل الفرص الجديدة الناشئة في قطاعي النفط والغاز وتخطيط الشركات المتعددة الجنسيات في الاستثمار في قطاع التصنيع.

وكانت الاقتصاديات النامية قد حافظت على صدارتها عام 2013 وسجلت تدفقات من الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان المتقدمة زيادة بنسبة 9% لتبلغ 566 مليار دولار أي ما يعادل 39% من مجموع التدفقات العالمية، في حين سجلت التدفقات إلى الاقتصاديات النامية ارتفاعا هي أخرى لتبلغ 778 مليار دولار أو54% من مجموع التدفقات العالمية، وكان قد اتجه المبلغ المتبقي من التدفقات البالغ 108 مليار دولار إلى الدول الانتقالية.

ولكن شهد اعتماد البلدان الأفقر على الاستثمار في الصناعات الاستخراجية تراجعا مطردا، فعلى مدى العقد الماضي بلغت حصة الصناعات الاستخراجية من قيمة المشاريع الجديدة 26% في إفريقيا و36% في البلدان الأقل نمو، وكانت تقهقرت هذه الحصص سريعا، إذ اصبح قطاع التصنيع والخدمات يشكلان نحو90% من قيمة المشاريع المعلنة في كل من إفريقيا والدول الأقل نموفي الوقت الحاضر.

وقد أشار تقرير الأونكتاد لسنة 2004 أنه توجد ما لا يقل عن 550 شركة متعددة الجنسيات تتوزع بين الدول النامية والمتقدمة تملك أكثر من 15000 فرع أجنبي وتزيد أصولها الأجنبية عن تريليون دولار.

3-مدخل لدراسة تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول النامية:

3-1- تطور تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر إلى الدول النامية:

انـــتهجت العديد من الدول النامية، استجابة منها للتوجهات السلبية السائدة إزاء الاستثمارات، سياسات استهدفت وضع قيود على الاستثمار الأجنبي والتجارة لحماية الصناعات المحلية والسماح لها بالتطور دون مـــواجهة ضـــرورة المنافسة الدولية. فقد كانت الاستثمارات الأجنبية محظورة كلية في

القطاعات الاقتـــصادية التي كانت تعتبر حيوية للمصلحة القومية، مما جعل تلك القطاعات من اختصاص الدولة وحدها، فقد وضعت قيود أخرى على الاستثمارات الأجنبية مثل تحديد حجم حصة المـــستثمر الأجنبي في الشركات المحلية، إلى جانب سلسلة من التصاريح والموافقات والتراخيص التي كـــان يـــستلزم إصدارها لتحريك رأس المال الأجنبي إلى داخل البلاد أو خارجها، وكان من بين تلك القـــيود كذلك فرض أسعار ضريبية عالية على عوائد الاستثمارات الأجنبية، وكذلك القيود على إعادة تـــصدير الأربـــاح المـــحققة في الدول المضيفة أو إزالة رأس المال المستثمر (وكان ذلك على وجه الخصوص في البلاد التي حرصت على الاحتفاظ باحتياطي من العملة الصعبة)، ولكنها للأسف لم تكن ناجحة في عمومها فقد ساهمت في اغلب الاحيان في خلق صناعات غير كـــفئة وغيـــر قادرة على التنافس انطوت على تكاليف جسيمة تكبدتها الحكومات وأصحاب الشركات الخاصة. ولكن ســـقوط عوائـــق الاســـتثمار والـــتجارة و ظهور العديد من الاتفاقيات شكل صعوبات في التكّيف مع الأوضاع الجديدة للدول النامية خاصة واجبرها على ضرورة التكيف والتأقلم مع المستجدات .

لقد شهدت السنوات الماضية نموا سريعا في مجال تبادل السلع والخدمات وانتقال عناصر الإنتاج وقد سعت العديد من الدول وخاصة النامية منها إلى الانفتاح أكثر على العالم الخارجي وجلب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال إلغاء القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال ومنح العديد من الحوافز للمستثمرين الأجانب رغم تضارب الآراء حول درجة استفادة الدول المضيفة منها وأثرها على اقتصادياتها.

3-2-اتجاهات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم:

استعاد الاستثمار الأجنبي المباشر نموه بعد اضمحلاله في عام 2012 لتسجل تدفقاته ارتفاع نسبة 9% في عام 2013 بما يعادل 1.45 تريلون دولار أمريكي ويتوقع الأونكتاد أن يرتفع مبلغ هذه التدفقات باطراد إلى 1.6 تريلون دولار في عام 2014 و1.7 تريلون عام 2015 و1,8 تريلون عام 2016، على أن تسجل زيادات أكبر نسبيا في الدول المتقدمة، ولكن قد تؤثر منافسة الوضع الاقتصادي في بعض الأسواق الناشئة والمخاطر المرتبطة بحالة عدم اليقين على صعيد السياسة العامة والاضطرابات الإقليمية تأثيرا سلبيا على الزيادة المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر.

المطلب الثالث: افريقيا جانب مشرف من جوانب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تشهد الاستثمارات من داخل إفريقيا زيادة هي الأخرى، بزيادة الشركات العابرة للقارات من جنوب إفريقيا، كينيا ونيجيريا، ففي الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2013 سجلت حصة المشاريع الاستثمارية الجديدة عبر الحدودية الناشئة من داخل إفريقيا زيادة بلغت 18% بعد ما كانت نسبتها أقل من 10% خلال الفترات السابقة.

ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر من داخل الإقليم مصدرا هاما لرأسمال الأجنبي بالنسبة للعديد من البلدان الإفريقية والتي تكون في الغالب دولا غير ساحلية أو غير مصدرة للنفط.

وتتسق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر داخل إفريقيا مع جهود القادة الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي، غير أن الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المجموعات الإقليمية لا يشكل سوى حصة ضعيفة من التدفقات داخل إفريقيا حيث أثبتت حتى الآن مبادرات التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول الافريقية عدم فعاليتها في تشجيع الاستثمارات داخل الإقليم.

وقد ركزت المشاريع الاستثمارية داخل افريقيا في قطاعي التصنيع والخدمات ولا تتجاوز حصته الصناعات الاستخراجية من قيمة المشاريع الجديدة المعلن عنها من داخل الإقليم نسبة 3% مقارنة بنسبة 24% للمشاريع الجديدة من خارج الإقليم خلال الفترة 2009– 2013.

ووفقا لآخر دراسة استقصائية أجراها الأونكتاد بشأن وكلات ترويج الاستثمار، فإن الهدف الرئيسي لحواجز الاستثمار هو خلق الوظائف، يليه نقل التكنولوجيا وتعزيز الصادرات. في حين أن أهم القطاعات المستهدفة هي تكنولوجيا المعلومات وخدمات الأعمال تليها الزراعة والسياحة، وجاء تصنيف حماية البيئة وتنمية المناطق المعروفة متدنيا في استراتيجيات وكلات الترويج للاستثمار، رغم ما لهذين الهدفين من أهمية متزايد في برنامج عمل السياسات الوطنية والعالمية.

فضلا عن ذلك ينبغي للحكومات أن تقيم بعناية استراتيجياتها المتعلقة بالحوافز، وأن تعزز ممارستها في مجال الرصد والتقييم ومن حيث أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر فإن ماليزيا، جنوب إفريقيا والصين والهند (على الترتيب) هي أكبر البلدان النامية المستثمرة في إفريقيا.

وكانت التدفقات الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشرة في عام 2012 مدفوعة جزئيا بالاستثمارات في القطاع الاستخراجي في دول مثل: جمهورية الكونغو الديمقراطية، موريتانيا، الموزمبيق، وأوغندا وفي الوقت نفسه سجل الاستثمار الأجنبي المباشر زيادة في الصناعات الاستهلاكية والخدمات مما يعكس تغيرا ديمغرافيا، وفي الفترة الممتدة من 2008 إلى 2012 فقد ارتفعت حصة هذه الصناعات في قيمة المشاريع الاستثمارية في المجالات الجديدة من نسبة 7% إلى نسبة 23% من المجموع. حيث أصبحت "كينيا" مركزا للأعمال في مجال التنقيب والبحث عن الغاز والنفط إضافة إلى مجال التصنيع والنقل.

واهتمام المستثمرين الآسيويين بالقطاعات التصنيعية في اثيوبيا نظرا للاستراتيجية الصناعية الأثيوبية المشجعة ولكن في المقابل شهدت كل من وسط وغرب إفريقيا تراجعا في التدفقات من الاستثمار الاجنبي المباشر لتبلغ 8 مليارات و14 مليار دولار على التوالي والسبب راجع إلى الاضطرابات الأمنية والسياسية في المنطقة.

خلاصة الفصل :

ارتبطت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنشأة وتطور التجارة الدولية وساعد على انتشارها وتزايد معدات ظهور الشركات المتعددة الجنسيات وعمليات الإندماج بما في ذلك ثراء المستثمرين الأجانب للمؤسسات الحكومية التي تمت خوصصتها وكانت قد استعانت معظم دول العالم برأسمال الأجنبي لتحديث وتطوير منشآتها الإنتاجية وغيرها من مكونات الاقتصادات الوطنية

وما يلاحظ من الدراسة السابقة ظهور هذه الاستثمارات في الدول النامية بسبب تعرضها إلى تزايد الفجوة في الموارد والإمكانيات غير المتوفرة في البلدان النامية المضيفة الهدف منها هو توسيع قاعدتها الإنتاجية والتحسين من جودة ونوعية صناعاتها المحلية ولكن هل اعتمدت الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة نحو الدول النامية عامة والدول الافريقية خاصة على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن للقطاعات والأنشطة الاقتصادية المحلية؟ وهل تلاءمت بالفعل مع مناخها السياسي والاقتصادي؟

الفصل الثاني

الإطار النظري للفقر

تمهيد:

أصبح الفقر من أهم المهددات المعيقة للاستقرار الاقتصادي والأمني والاجتماعي، فهو مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية متعددة الأشكال والأبعاد وتعقيدها لا يخلو منه أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها، خاصة المجتمعات النامية التي يلهث نموها الاقتصادي وراء نموها السكاني المتزايد.

إن سعي السياسات العامة وراء التخفيف من الفقر أو القضاء عليه يكون من خلال الاستعانة باتجاهات ورؤى المختصين لرصد مفهوم الفقر باعتبارها ظاهرة بالغة التعقيد والتشابك من جهة واختلاف مفاهيمه وخصائصه وطرق قياسه باختلاف المجتمعات والفترات إضافة إلى تعارض الكثير من الخلفيات التاريخية والفكرية والأخلاقية في دراسته.

لذلك سنحاول في هذا الفصل التعرف في البداية على مختلف توجهات الباحثين المختصين حول المفاهيم المتعددة وطرق القياس المتشعبة ،ولكن نحاول تسليط الضوء أكثر على تطور معدلات نمو الفقر في العالم النامي بصفة عامة والقارة الإفريقية بصفة خاصة ،مع إعطاء أولوية أيضا للفقر البشري وأهم مؤشراته وتطوره في الدول النامية بالتطرق إلى تطور مؤشرات التعليم والصحة بوجه خاصة في الدول النامية والافريقية.

المبحث الأول: مفاهيم عن الفقر ومؤشرات قياسه.

يحمل الفقر معاني مختلفة باختلاف رؤى الباحثين، منها ما هو مادي أو اجتماعي، لذلك فهو ظاهرة مركبة تجمع بين عدة ابعاد منها ما هو موضوعي متعلق بالدخل والملكية وما هو ذاتي مثل أسلوب الحماية ونمط الانفاق والاستهلاك مع ادراج أشكال الوعي والثقافة.

وتشير الأغلبية الساحقة للدراسات الخاصة بالفقر، أنه لا يوجد تعريف صريح وواضح متفق عليه لأنه مبني على أسس اقتصادية واجتماعية أما التحليل الأول فهو متعلق بعملية التفاوت في توزيع الدخل وإعادة توزيعه على الفئات الاجتماعية، ويرتبط التحليل الثاني بقضية التفاوت الطبقي أو التمايز المعيشي.

المطلب الأول: المفهوم العام للفقر .

يشير الفقر لغة: إلى الافتقار بمعنى العوز لوصف العجز الذي يعيش فيه الإنسان دون الكفاية من الاحتياجات[1]، فهو يعبر عن عجز فئة من الأفراد والأسر عن الحصول على الدخل اللازم للحصول على السلع الاستهلاكية لتحقيق مستوى معيشي ملائم.

وللفقر وجوه عديدة وهو أبعد من مجرد انخفاض الدخل، إذ أنه يعكس أيضا الفقر الصحي والفقر التعليمي والحرمان ضد المعرفة والاتصالات، وعدم القدرة على ممارسة حقوق الانسان وممارسة الحقوق السياسية مع انعدام للكرامة واحترام الذات [2].

في تعريف آخر فإن الفقر هو: "عجز الأفراد والأسرة عن توفير الموارد الكافية لتلبية الاحتياجات الأساسية أو وجود الفقر باعتباره انخفاض في الدخل أو النفقات إلى المستوى الأدنى الذي لا يفي بالحاجيات الأساسية للبقاء على قيد الحياة" [3].

1 أحمد أبديهي العلي: " في سبيل إزالة الفقر مفاهيم و أراء" الاتحاد العام لنساء العراق، ورقة مقدمة بمناسبة الأسبوع العالمي للتخفيف من الفقر، بغداد 1998 ص2.

2 "نظرة أساسية إلى الفقر و توزيع الدخل في المجتمع العربي". إطار منهجي للسياسات و مقارنة كمية "بحوث عربية اقتصادية العدد 46/ 2009.

3 كورتل فريد" الفقر مسبباته، آثاره و سبل الحد منه، حالة الجزائر" المركز الجامعي، سكيكدة، مجلة الاقتصاد و المناجمنت الفقر و التعاون. عدد مارس 2003 ص 182.

المطلب الثاني: تعاريف الفقر لبعض المنظمات الدولية.

اتساع النشاط الاقتصادي والتجاري وأثارهما الاجتماعية ساهم في اتساع الفقر وانتشاره وصعوبة تحديده وتحديد تعريف واحد له من وجهة نظر المؤسسات الدولية التي حاولت تعريفه أهمها:

عرف البنك الدولي في تقريره الثالث عشر لسنة 1990 بأن الفقر هو" عدم القدرة على تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة" [1].

وقد نال هذا التعريف تعليق العديد من الباحثين الاقتصاديين القائلين أنه تعريف نسبي لأنه يعتمد بدرجة كبيرة على مفهوم الحد الأدنى ومفهوم مستوى المعيشة اللذان يختلفان من مجتمع إلى آخر.

فقد اعتبر البنك الدولي أن الدول التي يقل معدل دخل الفرد السنوي فيها عن 600 دولار أمريكي هي دول فقيرة ، ثم خفض هذه القيمة إلى 400 دولار أو ما يوازيها من العملات الأخرى لعام 1992، ولاحظ أن ثمة هناك دول أخرى يقل دخل الفرد فيها إلى أقل بكثير من 300 دولار أمريكي سنويا وفي هذه الحالة مصنفة كدول في حالة فقر مدقع، ولكن هذه الأرقام تبين أنها غير صالحة في السنوات الأخيرة فقد تغيرت النظرة للفقر وطرق التعامل معها حديثا عن الفترات السابقة وكثر الحديث عنها في أدبيات الأمم المتحدة وأصبحت قضية عالمية ووضع في هذا الشأن مقاييس للفقر على مستوى جميع دول العالم.

وأكثر من ذلك فقد بينت التقارير الحديثة للبنك الدولي أن هناك الكثير من الدول اليوم أصبحت أكثر فقرا من عام 1990 ،وهي السنة التي بدأ فيه الاهتمام الحقيقي بالفقر والتي شهدت صدور أول تقرير للأمم المتحدة المخصص كليا لدراسة مختلف الأوجه وأثار التي يسببها الفقر.

يعرف البنك الدولي الفقر على أنه" الحالة التي يكون فيها واحد من بين كل ثلاثة أشخاص (بما يعني نسبة 34 %) يعيشون على 2 دولار في اليوم"، في الوقت الذي قال رئيس البنك الدولي جيم يونج كيم أن نسبة السكان في العالم الذين يعيشون في فقر مدقع قد انخفضت بنحو40 % عام 1990 و20 % عام 2010، واستنادًا لذلك، فقد أظهرت إحصائيات البنك الدولي أن 16 % من سكان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا يعيشون على 1.25 دولار أوأقل في اليوم، بينما يعيش 28 % من سكان

1 World development report 1990," poverty", new York, world bank". 1990. P26.

المنطقة ذاتها على 2 دولار أو أقل في اليوم. وتشير النتائج كذلك إلى أن مناطق أفريقيا تعيش أسوأ أنواع الفقر في العالم، حيث يعيش 54 % من تعداد السكان في 27 دولة مختلفة من أفريقيا في فقر مدقع، وهي مناطق جنوب الصحراء أو أفريقيا السوداء (كل الدول الأفريقية باستثناء دول الشمال الإفريقي وهى الجزائر، ومصر، والمغرب، والسودان، وليبيا، وتونس)، ويصل عددهم إلى 42 دولة.

تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية "أن الفقر له بعد إنساني وهو رفع للكثير من الاختيارات والفرص الأساسية لتنمية الإنسان ويتضمن ذلك القدرة على العيش حياة طويلة مبدعة وصحية وعلى اكتساب المعرفة ونيل الحرية والكرامة واحترام الذات واحترام الآخرين والتوصل إلى المصادر المطلوبة لمستوى معيشة كريمة".

وحسب منشور الأمم المتحدة في مارس1999 والذي تطرق إلى الأشكال التي يمكن أن يتخذها الفقر والتي يمكن أن يعرف على أساسها والتي تتضمن أن الفقر: "هو انعدام الدخل والموارد الكافية لضمان مستوى معيشي لائق، ومن مظاهره الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة ومحدودية التعليم وغيرها من الخدمات الأساسية إضافة إلى انتشار الأمراض والوفيات وانعدام السكن غير المناسب عدم وجود الأمن وانعدام المشاركة في القرارات في الحياة.

وفي عام 1996، نشرت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقريراً بعنوان "تشكيل القرن الحادي والعشرين: دور التعاون من أجل التنمية"، اختارت فيه سبعة أهداف للتنمية مستمدة من الاتفاقات والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة خلال النصف الأول من التسعينات، عُرفت هذه الأهداف بإسم "الأهداف الدولية للتنمية"، وقد ضُمنت في إعلان الألفية الذي صدر عن قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة في سبتمبر 2000 وأضيفت إلى ثلاثة عشر هدفاً أخرى أصبحت تعرف جميعها "بأهداف الألفية للتنمية."

حددت الأمم المتحدة في سبتمبر من العام 2000 ثمانية أهداف سمتها أهداف الألفية الإنمائية اتفقت عليها الدول الأعضاء في المنظمة الدولية تتلخص بالنقاط التالية:

– القضاء على الفقر المدقع والجوع من خلال تخفيض نسبة سكان العالم الذين يقل دخلهم اليومي عن دولار واحد إلى النصف بحلول 2015. ومن خلال تقليل نسبة سكان العالم الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول 2015.

– تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، من خلال تمكين كل الأطفال في العالم من الجنسين من إكمال المراحل التعليمية بحلول عام 2015.

– تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإزالة التفاوت بين الجنسين لجميع مراحل التعليم في موعد لا يتجاوز عام 2015.

– تقليل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين بحلول نفس التاريخ وهو2015. وكذلك تخفيض معدل الوفيات جراء الحمل بمقدار ثلاثة أرباع خلال هذه الفترة.

– وقف انتشار فيروس نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومكافحة الملاريا والأمراض الأخرى بحلول عام 2015 وبدء انحساره.

– كفالة الاستدامة البيئية من خلال إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد الطبيعية.

– تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول باستمرار على مياه الشرب النظيفة وخدمات الصرف الصحي الأساسية إلى النصف بحلول عام 2015.

– إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية والمضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به.

وفي نفس السياق عرف صندوق النقد الدولي للتنمية الزراعية الفقر أنه: "مشكلة انتاج وأن مجرد التخفيف منه يعد استثمارا" [1] .

وجاء هذا التعريف بناء على إحصائيات البنك الدولي في الدول النامية خاصة، والتي أظهرت أن أغلب الفقراء يعيشون في المناطق الريفية أين تشكل الزراعة المورد الأساسي للعيش وبالتالي يعد زيادة الإنتاج من أحد سبل التخلص من الفقر.

1 IFAD, « The state of the world rural poverty, an inquiry to its causes and consequances » 1992.Rome p14.

ومنظمة ألاسكوا: تعتبر أن الفقر ليس نقصا في الدخل فحسب أو حتى ندرة في فرص العمل والأمن المستديم ولكنه أيضا تهميش لطبقة من المجتمع، جنس، عرق وديانة ... وحرمان الفقراء من المشاركة في صنع القرار وابعادهم من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.

كما أنه كثيرا ما نجد الفقر مقرونا بإحباط آمال وأجيال بأسرها بإحلال ثقافة الفقر، مرتبطة بفقر أمة وقدرتها على طرح تصورات مستقبلية كفيلة بعلاج مشكلة الفقر اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا وثقافيا.[1]

ما يتصل بتعريف الفقر نفسه، وانعكاس ذلك على القياسات المعتمدة :فهل يعتمد تعريف الفقر على الدخل فقط، ام يجب اعتماد تعريف للفقر اقرب الى مفهوم الفقر البشري؟ وهذا يعني ضرورة الجمع بين فقر الدخل ومؤشرات اجتماعية واقتصادية اخرى، تدل على مستوى تلبية الاحتياجات الاساسية. ، ومستوى التعرض، والتهميش، والخصائص الديموغرافية.

رغم الاختلاف في وجهات النظر حول تعريف الفقر نظر لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسة التي تشكل هذا التعريف إلا أن هناك اتفاق حول وجود ارتباطا بين الفقر واشباع الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية.

وبالرغم من وجود العديد من المنهجيات لدراسة ظاهرة الفقر إلا أن المنهجية الاقتصادية الكمية هي المهيمنة على الأدبيات الاقتصادية والتنموية. تعتبر منهجية توفير خيارات متعددة في الحياة، التي تقدم بهما بروفسور أمارتيا سن، من أهم البدائل المتوفرة لدراسة الفقر. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمحاولة لصياغة مؤشر ليعكس مفهوم الاستطاعة يعرف بمؤشر التنمية البشرية .

كما أن فقر الدول المتخلفة لا يعتبر دليلا على عدم وجود العوامل والقوى الكامنة المؤدية إلى التقدم، وإنما هو الافتقار إلى الطرق والوسائل التي بواسطتها يمكن لهذه العوامل وتلك القوى أن تصبح قادرة على خلق نمو منشود.

1 الأمم المتحدة. منظمة الأسكوا،" الفقر و طرق قياسه في منظمة الأسكو"ا، وثيقة رقم 25/ 2005 ص4.

المطلب الثالث: مفاهيم الفقر لبعض الاقتصاديين.

تعددت الاتجاهات العلمية التي حاولت تحديد مفهوم الفقر والتدقيق فيه ومعرفة مجالات انتشاره المتنوعة ونذكر منها: علم الاقتصاد، علم النفس، الإحصاء والاجتماع وتعدد هذه الأخيرة عدد من المفاهيم ووجهات النظر.

ووفقا لمفهوم الفقر عند Amartya Sen" يسود الفقر في مجتمع ما إذا لم يتمكن فرد أو أكثر من الحصول على حد أدنى مقبول من الرفاه الإنساني، ويتكون الرفاه من مجموعة من الأفعال والحالات مثل: التغذية تتعداها إلى أمور مركبة مثل احترام الذات وعليه فإن الفقر لا يعني انخفاض الدخل في حد ذاته ولكن عدم وفاء الدخل بالنشاطات والتوظيفات التي تتولد عنها القدرة الإنسانية المناسبة للفرد."[1]

ويرى J.P.Fragniere أن" الفقر يظهر أساسا كوضعية تبعية أو عجز في إعداد المشاريع وهو مرتبط بتوزيع السلطة والفخفخة وموارد المجتمع ،حيث يحتوى على غياب سلطة التفاوض بمعنى أدق سوء توزيع الدخول الناتجة عن إيرادات الدولة من الموارد والخيرات المتوفرة لديها فيكون نصيب الفقراء الأقل والادنى من هذه الموارد".

ويتركز هذا التعريف على كون الفقراء هم غير القادرين على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة ويعتبر كل من الدخل ومتوسط نفقات الفرد مقياسين كافيين لمستوى المعيشة، وهذا يكمن في الفرق بين الفقر وعدم المساواة، فكما ذكر البنك الدولي في تقرير التنمية لعام 1990 أن" الفقر يعبر عن المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، بينما يعبر عدم المساواة عن المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع ككل".

و من وجهة نظر الاحتياجات الأساسية هناك المساهمات التي أضافها الاقتصادي A.Sen "الذي أكد أن الفقر يجب أن ينظر إليه من حاجة الحرمان من الاحتياجات الأساسية أكثر من كونه معنى في الدخل الذي يعتبر المقياس أو المعيار الثابت للفقر." [2]

1 A.Sen," Capability and Well. Being in the quality of life » Edition Oxford, Clarendon press, 1993.UK.
2 A.Sen," Capability and Well. Being in the quality of life » Edition Oxford, Clarendon press, 1993.UK.

ومن جهته يضيف Ravallion أن "الفقر يمكن أن يوجد في مجتمع معين عندما لا يستطيع فئة معينة من أفراده الوصول إلى مستوى من الكفاية الاقتصادية التي تعتبر حد ادنى معقول فريد من معاير هذا المجتمع.".

كل وجهات النظر هذه لم تكن كافية لإيجاد تعريف أو مفهوم موجه للفقر والدليل على ذلك التطور المستمر لمؤشرات الفقر والتوصل إلى أن هناك أنواعا وليس نوعا واحد للفقر .

على العموم فقد اتسع مفهوم الفقر وأصبح أكثر شمولا بعد قمة كوبنهاغن عام 2006، التي شددت على أهمية حصول الفرد على الحد الأدنى من الحياة الكريمة وتأمين بيئة سليمة فرص المشاركة الديمقراطية في اتخاذ القرارات في جوانب الحياة المدنية.

وبشكل عام أن البلد الذي يقل دخل الفرد فيه عن أقل من الدولارين في اليوم يعتبر في حالة فقر كبير ومن كان دخل الفرد فيه على حدود الدولار الواحد يكون ملامسا عتبة الفقر المدقع.

المطلب الرابع: الفقر ومؤشرات قياسه.

تحظى مشكلة الفقر باهتمام عالمي ودولي كبيرين، ويتبلور هذا الاهتمام من خلال الدراسات والخطط والبرامج التي تتبناها بعض المؤسسات العالمية والدولية للقضاء على الفقر والحد منه من خلال معرفة مواطن الفقر، أسبابه وخصائصه ومؤشراته.

لذلك تكمن أهمية قياس الفقر في التعرف على الفقراء ومعرفة أماكنهم وحجمهم نسبة إلى المجتمع والتعرف على خصائصهم الديمغرافية ومستوياتهم التعليمية والصحية وذلك من خلال المسرح الأسرية المتخصصة لتتمكن الدول من اتخاذ التدابير الأزمة بشأن السياسات والبرامج التي تسمح بالتخفيف مما يعاني منه الفقراء ولتصنيف هؤلاء من الفقر إلى الأشد فقرا يمكن الاستناد إلى مجموعة من طرق وأدوات القياس.

واعتبر لسنوات عديدة عامل انخفاض الدخل المشكلة الأساسية للفقر ولكن من المفروض أن تحليل مستويات الفقر بناء على انخفاض الدخل لا يكون بصورة منعزلة عن العوامل الأخرى المسببة له والسبب في إعطاء الأهمية البالغة للعوامل المالية في تحليل مستويات الفقر اكثر من العوامل الأخرى يفسره أصحاب التحليل الاقتصادي بان انخفاض الموارد المالية لدى الفرد يؤدي الى قلة الموارد

والاحتياجات الأخرى غير المالية حيث أن الأولى تعرف بالفقر النقدي والثاني يعرف بالفقر البشري او الفقر في الحاجات الأساسية والمشكل الجوهري الذي يسعى المحللون لإيجاد حلا له من خلال أساليب قياس الفقر هو: كيف يمكن تحديد مستوى الموارد التي تغطي مستوى معين من النفقات .

وقد اعتمد بعض المحللين على أساليب غير علمية حيث يعتمد فيها الباحثون والمدربون بزيارة الأسر حيث يتم الحكم على الأسرة بالفقر أو عدم الفقر بعد اطلاعهم على الجوانب المختلفة لحياة الأسرة وتتميز هذه الطريقة بعدم الدقة لاختلاف الحكم من باحث لآخر ولمحدودية الاسرة التي يتم زيارتها.

اما الأساليب العلمية وهي التي يمثلها أسلوب خط الفقر وتكمن فكرته بتقسيم المجتمع الى فئتين الأولى فئة الفقراء والثانية غير الفقراء بالاعتماد على خط الفقر ومنها يتم تقدير مؤشرات الفقر كنسبة الفقراء وشدة فقرهم.

وهناك من يصنف مناهج قياس الفقر الى اتجاهين، الاتجاه الأول: يعرف باتجاه الرفاهية ويستخدم أصحابه معايير مالية في قياس رفاهية الفرد مثل: الدخل وانفاقه الاستهلاكي وهو الاتجاه السائد غالبا في ادبيات الفقر.

الاتجاه الثاني: ويعرف باتجاه الرفاهية بدراسة المؤشرات الاجتماعية للرفاهية مثل: التغذية، الصحة، التعليم.

ولان هناك تفاوت كبير في مستويات التنمية والنمو والدخل في الدول النامية فان اعتماد قياسات موحدة بين دول العالم امر غير علمي، كما أن المتوسطات الإقليمية لكل المجموعة للدول النامية لا تأخذ بعين الاعتبار هذه التفاوتات وتكون مضللة هي الاخرى ولا تعكس الواقع الحقيقي.

وفي كل الأحوال فان الخطوط الدولية للفقر الموضوعة كانت لغرض القيام بالمقارنات وتبقى خطوط الفقر الوطنية هي الأكثر مصداقية وصلاحية من أجل الرسم الصحيح للسياسات التنموية الوطنية على اختلافها.

شكل رقم 8: الدائرة المفرغة للفقر.

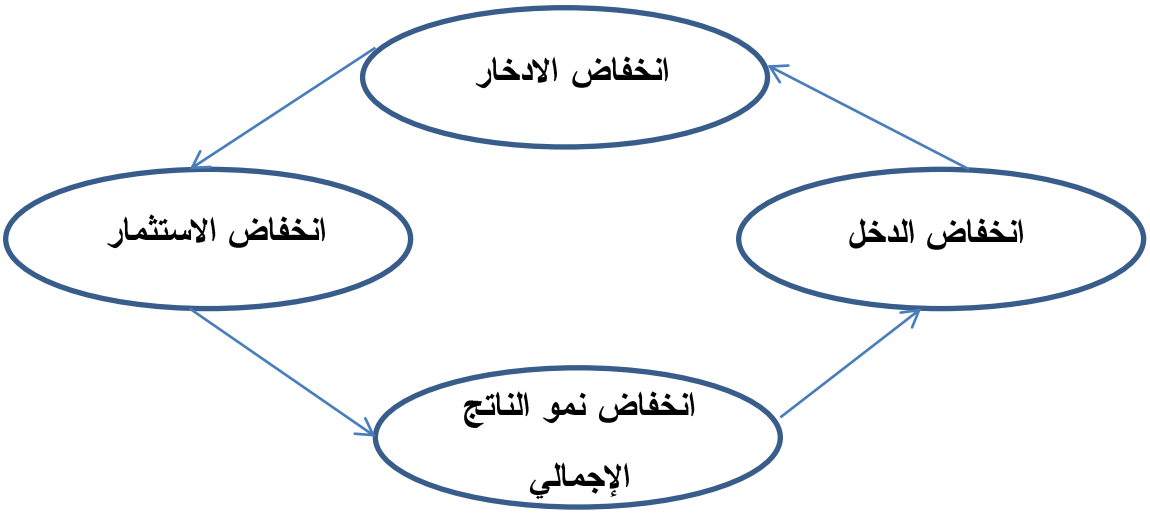

المصدر: فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1998، ص 52.

1-أنواع الفقر: توجد حسب الخبراء والباحثين أنواع مختلفة للفقر تختلف من حيث خصائصها ومسمياتها، ونذكر منها ما يلي:

1-1- خط الفقر المطلق:Absolute poverty line

هو تلك الحالة التي لا يستطيع فيها الانسان عبر التصرف بدخله الوصول الى اشباع الحاجات الأساسية المتصلة بالغذاء، المسكن والملبس، اضافة إلى الحصول على الازم من التعليم والصحة والنقل أي ان دخله لا يسمح بالحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية وتحديد الفقر المطلق حسب الخبراء بمستوى الدخل او الاستهلاك يتطلب تحديد ميزات قياسية لملأ سلة من السلع الأساسية لرفاه كل فرد مع الاخذ بعين الاعتبار حجم العائلة، كما ان ملأ هذه السلة ليس ثابتا وانما يتغير حسب التغير في الأسعار الخاصة بهذه السلع ومستويات التغير في الدخل.[1]

وقد بدأت الدراسات الأولى للفقر المطلق مع أبحاث «Seebohm Rowntree» في عام 1899 في دراسات قام بها على الفقر في انجلترا، فجمع معلومات مفصلة في "يورك" « york » وعرف بناءا على

1 Aline Coudouel, Jesko.S.Hentschel. et Quentin, « Mesure et analyse de la pauvreté » Poverty ch1, avril, 2002.

ذلك الفقراء على: انهم من لا يملكون ما يكفي من الدخل للحصول على العناصر الأساسية لصحة وكفاءة بدنية جيدة".

وحسب الدراسة الحديثة التي قام بها chen وRavallion عام 2008 ،فان اعتماد القياس على 1 دولار الذي اقر سنة 1985 أصبح اليوم يعادل 1.25 دولار وذلك وفقا للتغيرات التضخمية الحاصلة في العملات المحلية والتي على أساسها يجب أن يكون هناك تعديل في سلة الاحتياجات الضرورية للفرد مع اضافة الأفضليات الفردية والثقافية. كما أن نسبة السعرات الحرارية اللازمة لعيش فرد معين يمكن أن تنقص أو تزيد من احتياجات عيش الفرد واللازمة لقيامه بالأعمال في ظروف مناخية معينة، مع العلم أن الحد الأدنى للمعيشة يتم تجسيده عن طريق المسوح الغذائية ويقدر مستواه حسب الأسعار في السوق المحلية.

لذلك فان الفقر المطلق هو الخط الذي يمثل كلفة تغطية تلك الحاجات سواء للفرد او الاسرة وفقا لنمط الحياة القائمة في المجتمع المعني.

1-2- خط الفقر النسبي: Relative poverty line

ويقصد به ذلك الفقر الذي يمكن مقارنته بالمستويات الأخرى من الفقر ذلك ان درجات الفقر تتفاوت من دولة الى أخرى

ويشير خط الفقر النسبي الى فقر مجموعة اجتماعية معينة بالنسبة الى المجتمع ككل. وللفقر النسبي وظيفة أخرى هي الكشف عن مدى التفاوت في توزيع الدخل داخل الاقتصاد القومي. [1]

ويعتبر معامل جيني من المقاييس لقياس عدم المساواة في توزيع الدخول ويعرف على انه المساحة بين منحنى لورنز « Lorenz Cuvre » لتوزيع الدخل ومنحنى التوزيع المتساوي وهو يقيس عادة التوزيع غير المتكافئ للدخل، وهو يقع بين القيمة (0) والتي تمثل المساواة المثالية حيث الكل يحصل على نفس الدخل والقيمة (1) والتي تمثل عدم العدل المطلق في التوزيع ويعبر عنه في الشكل التالي

1 Lachaud.J.P. Dynamique de la pauvreté au Burkina Faso, pauvreté durable et transitoire et vulnérabilité » document de travail N77.CED

الشكل رقم9:التوزيع الغير المتكافئ للدخول.

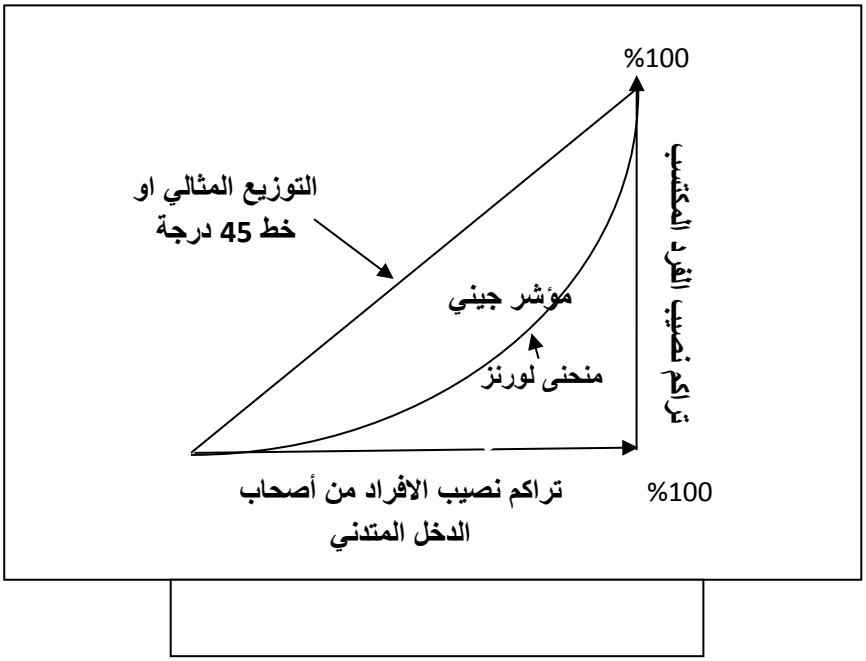

2-طرق قياس الفقر:

يعتبر بروفسور مارتن رافاليون، الذي يعمل حالياً في البنك الدولي، من أهم المساهمين في قضايا قياس الفقر والسياسات التي تؤثر في ظاهرة الفقر، آما البروفسور أنتوني أتكنسون، من جامعة أكسفورد، والبروفسور أمارتيا سن، الحائز على جائزة نوبل في علم الاقتصاد لعام 1998، والذي يعمل في جامعة آمبريدج، من الرواد الذين وضعوا الأسس النظرية لقياس الفقر.

تحديد مستوى واحد أوحد معين للفقر هو في حد ذاته مشكلة مطروحة، وهي القيمة التي على أساسها يمكن القول عن الفرد انه فقير او فوق حد الفقر بقليل أو بكثير، ومن هنا تظهر أهمية هذه القيمة للدراسة الصحيحة للفقر.

إذا ما أخذنا نفقة الاستهلاك كمتغير للدراسة يجب إعطاء الاعتبار لما يسمى بقفة السلع الغذائية وغير الغذائية، هذه القفة تتغير مع الوقت والمكان، معناه من منطقة الى أخرى ومن بلد الى اخر وحتى في نفس البلد من اسرة إلى أخرى وتتغير بتغير المواد والنوعيات المقتناة وحسب الأجناس والأعمار بشرط أن تسمح لصاحبها التمتع بصحة جيدة، وهذه الدراسة في حاجة الى معاينة ميدانية مستمرة للمواد والمنتوجات المتوفرة .

وفيما يخص النفقات غير الغذائية الأمور تصبح أكثر تعقيدا لأن اختيار المنتوجات المكونة لهذه القفة لا يعتمد على أي نظرية يمكن لها ان تتغير بتغير الوقت والمكان مثلا في حالة الألبسة والمساكن.

وفي هذا الإطار هناك دراسة حديثة يجب التطرق لها تلك التي تحدد مستويات الفقر وأساسيات العيش لكل من « Renwich,Bergmann » عام 1992 في إطار مقاربة تسمى « Basic Need Bedget » ويتم فيها تحديد مجموعة من الأساسيات المحددة كالتالي :

الغذاء، المسكن، النقل، التأمين على الأمراض والصحة، الملبس، روضة الأطفال، والحاجات الشخصية. ويتم ربطه بالأسعار ليتم بعد ذلك تحديد مستوى الفقر المطلوب وهذه المقاربة لا يمكن تطبيقها في الواقع إلا في الدول التي تتوفر على المعلومة الصحيحة حسب نوع كل الأسرة والمعلومات الخاصة بالمنتوجات المتوفرة في الاسواق فعلا وذات تنافسية تسمح ببيعها بأسعار معقولة في مناطق مختلفة.

لذلك نؤكد على أن القياس الصحيح للظواهر الاقتصادية بصفة عامة والفقر بصفة خاصة هو شرط أساسي في نجاح السياسة الاقتصادية التي تضع كهدف أساسي لها للحد من الفقر وإعداد الفقراء مع طرح إشكالية دقة المعلومات المشكلة لها.

ويعود تصنيف خط الفقر إلى المعايير المتبعة في البلد نفسه. ففي أوروبا مثلاً إذا كان دخل الفرد أقل من 55% من دخل المواطنين المتوسطي الحال يعتبر مواطناً فقيراً. ولنأخذ نموذجاً عن الفقر في هولندا حيث يعتبر فقيراً من لم يتمكّن من الحصول على المال الكافي لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً مثل الطعام والملبس والمسكن بما في ذلك الماء والطاقة. فعلى سبيل المثال في نهاية العام 2005 أصدر المكتب الهولندي للتخطيط الثقافي والاجتماعي والمكتب المركزي الإحصائي إنذاراً مشتركاً بأن هناك ما نسبته أكثر من 10% من سكان هولندا كانوا مضطرين إلى العيش على "دخل منخفض"، ولا تشمل السلع الكمالية مثل شراء المساكن الخاصة، والسفر لقضاء الإجازات والكحول والتبغ. ويعتبر تقرير جديد صادر عن منظمة الأمم المتحدة للأطفال (يونيسف)، بريطانيا أسوأ مكان في رفاهة الأطفال بين الدول المتقدمة لنشأة الأطفال. وذكرت سكاي نيوز الأربعاء في 15 سبتمبر 2007 أن يونيسف قالت: إن أطفال بريطانيا هم الأكثر تعسًا وفقرًا، والأقل صحة، والأشد إهمالاً في الدول الإحدى والعشرين الأغنى في العالم، لتأتي في ذيل قائمة من 40 مؤشراً مختلفاً لرفاهية الطفل.

طبقاً لتقرير يونيسف الصادر تحت عنوان " فقر الطفل في المنظور: نظرة عامة على حالة الطفل في الدول الغنية"، فإن بريطانيا تتخلّف عن الدول الصناعية من حيث الفقر النسبي والحرمان وجودة علاقة الأطفال بالآباء ونظرائهم، وصحة الطفل وسلامته، والسلوك والتعرض للمخاطر، وإحساس الصغار أنفسهم بالخير. وعلى الرغم من المستوى العالي في جودة التعليم، فإن بريطانيا مازالت في قاع كل المعايير الأخرى، لتأتي بذلك في مؤخرة الدول الإحدى والعشرين. وهذه هي أول دراسة تجريها يونيسف عن رفاه الطفل في العالم المتقدِّم، وهي تمثل ضربة قوية للحكومة البريطانية والتي جعلت من أهدافها الرئيسة تقليل فقر الطفل إلى النصف بحلول العام 2010.

وعليه يمكن القول انه لا يوجد هناك قياس مثالي وواحد لقياس الفقر، كل الخيارات تبقى مقترحة وقابلة للنقاش وذلك في كل مراحل حساب هذه العوامل إضافة إلى وجود الكثير من المشاكل المنهجية التي تعترض سبل التوصل إلى نتائج دقيقة وصحيحة.

المطلب الخامس: التعاريف المتعددة لأبعاد الفقر.

ان تعدد وجهات النظر أدت بدورها الى إعطاء أبعاد متعددة للفقر وهي:

1-البعد السياسي: يساهم التوزيع الجغرافي في التأثير على مستوى المعيشة بالنسبة لأفراد المجتمع، وذلك يرجع لقلة المواد المتاحة للأفراد نظرا لتركيبتها الجغرافية، أيضا العوامل الأساسية وما يرتبط بها من تغيرات كالحروب التي تؤثر بشكل قوي على الاقتصاد لأنها تحول دون تقدم عجلة التنمية الاقتصادية وتعثر أي نشاط أو استثمار في البلد وبالتالي نقل الموارد المتاحة لأفراد المجتمع وهذا يؤثر على مستوى المعيشة بسبب تفشي ظاهرة الفقر، كذلك بعض السياسات في بعض الدول وسوء التدبير للموارد مما ينعكس سلبا على المجتمع .

2-البعدالاقتصادي:

ويندرج تحت هذا البعد ما يعرفه النظام الاقتصادي من تحديات يساهم فيها التقدم العالمي والتطور على مختلف الأصعدة وعدم استغلال الثروات والإمكانيات بالشكل الصحيح، وما يطرأ على الجانب

الاقتصادي من تغيير كالعولمة والخصخصة وغيرها، كل هذه العوامل لها تأثير إيجابي أوسلبي على افراد المجتمع ومستوى معيشتهم. [1]

3-البعد الاجتماعي:

إن ظهور الطبقات الاجتماعية وتمايزها في أي مجتمع يعد بيئة خصبة لظهور الفقر وتدني مستوى المعيشة، لأن ذلك يساهم في وضع خطوط حمراء في التعامل مع معطيات الحياة ومواردها، كل بناء حسب وظيفته ومستواه وهذا يقلل الفرص في أوجه البعض باختزال الإمكانيات المتاحة ما يؤدي بدوره الى ظهور آفة الفقر وتدني مستوى المعيشة. [2]

من خلال هذه الأبعاد الثلاثة يمكن استخلاص ملامح الفقر وخصائص الفقراء كالتالي :

إذا كان الشخص الفقير يوصف بانه قليل المال والفرص والمكانة والقدرة، فإن الملامح الرئيسية للمجتمعات الفقيرة في العالم هي أنها: مجتمعات قليلة المال ومحصورة فرص التطور خاصة فرص التعليم والصحة، وهي مهمشة المكانة وضعيفة القدرة وهذه الملامح مصاحبة للفقر، كما أنها سبب له ونتيجة أيضا، فإذا هناك علاقة دائرية بين الفقر ومتغيرات الدخل والفرص والمكانة والقدرات لذلك من الصحيح معالجة الفقر كظاهرة خاصة بالمجتمعات الفقيرة والتي تتصف أساسا بالافتقار إلى:

- رأسمال الإنتاجي أو ما يعرف بالأصول المادية، أراضي، آلات المعدات.
- رأسمال النقدي والمالي المعبر عنها بالسيولة والتمويل طويل الأجل.
- رأسمال المعرفي التعليم والمهارة.
- رأسمال الاجتماعي التماسك والشعور بالتضامن.[3]

إضافة الى نسبة إعداد الفقراء من إجمالي السكان تتفاوت من دولة الى أخرى وذلك باختلاف مستوى التطور الاقتصادي في كل واحدة منها ومستوى حصة الأفراد من الدخل الوطني، ومستوى تحقيق العدالة وتوزيع كل من الدخل الوطني ومكتسبات التنمية بين الأفراد .

1 World Bank. "World development indicators", http://data.worldbank.org/indicators.

2 الدكتور سليمان بن محمد السيلان، "بحث عن الفقر في وطننا العربي" جامعة المملكة العربية السعودية. مارس2010

3 المشروعات الصغيرة و المتوسطة بوصفها احد اليات خفض الفقر في البلدان العربية، بحوث عربية، العدد50، 2010 . ص 101.

وإجمالا تتسم الدول ذات الدخل المرتفع بمستويات اقل من الفقر، بسبب توفير موارد مالية لديها أعلى تمكنها من الانفاق بيسر على متطلبات التنمية واحتياجات مواطنيها، كما تمكنها من التصدي لهذه الظاهرة ومعالجتها وتغطية احتياجات شرائح الفقراء لديها، وثانيا أن ما حققته من تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة تمكنها من إيجاد فرص عمل هائلة، كما يساهم برنامجها التنموي بتحفيز الأفراد نحو إقامة مشاريعهم الفردية الخاصة بهم لترفع من مستوى معيشتهم وتساهم برفع إنتاجية المجتمع.

ولكن في الدول النامية تظهر مشكلة الفقر على نحو اشد وضوحا وأكثر بروزا ، لأنها تعود الى أسباب كثيرة في مقدمتها ، اخفاق برامج التنمية الاقتصادية والإدارية عن الارتقاء بمداخيل الفرد بما يحول دون تحقيق مستوى من المعيشة اللائقة والحياة الكريمة.[1]

فمن الجانب الاجتماعي يمكن ملاحظة من حيث ظهور انحرافات كبيرة على مستوى سلوك الأفراد وأخلاقهم ، وبالتالي تظهر سلوكيات جديدة تخالف العادات والتقاليد، والدين حيث أن الفقير غير المتعفف، يجيز لنفسه كل الأمور التي تمكنه من الحصول على العيش الكريم.

وكذلك عدم تمكين الأطفال من التمدرس، أو التمدرس الجيد، فارتفاع عبء الإعالة الذي هومن أسباب الفقر يؤدي بالآباء إلى التخلي عن مسؤولياتهم في تعليم أطفالهم، وتوفير الظروف الملائمة لذلك، مما يؤدي إلى انتشار الأمية بين الأطفال بالإضافة إلى بروز ظاهرة عمالة الأطفال، وآثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد وتدهور الوضع الصحي، خاصة بالنسبة للأطفال (ارتفاع الوفيات)، وقلة العناية بهم، وتنطبق كذلك على الكبار، وبالتالي التعرض بدرجة عالية للأمراض، وللعدوى المزمنة.

أما من الجانب الاقتصادي نرى ظهور الفساد وانتشاره بشكل يؤدي إلى تعطيل المصالح الاقتصادية للبلد، فرغم أن الفساد في تسيير الشؤون الاقتصادية يمكن اعتباره من مسببات الفقر ، إلا أن وجود هذه الظاهرة تؤدي إلى تنميته وظهوره للعيان بشكل ملفت للانتباه، حيث أن مع الفقر تزول كل المحضورات، فالموظف الذي لا تمكنه وظيفته من تلبية حاجياته وحاجيات أسرته (وفي ظروف معينة)، يصبح موظفا فاسدا، وبالتالي يؤثر على مؤسسته وعلى الاقتصاد ككل.

1عزة محمد حجازي، "اثر الركود الاقتصادي في الفقر" بحوث اقتصادية عربية . العدد51 ، 2010، ص 81-82.

وعلى الرغم من التحسينات الكثيرة والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الهائلة التي شملت معظم الدول النامية، مازال الفقر باقي ضمن حدود المشكلة الإنسانية الأهم، وهوما أدى بمعظم الباحثين والمفكرين الاقتصاديين والاجتماعيين والسياسيين الى الاهتمام والتفكير على مختلف المستويات الدولية والقومية والمحلية لمحاولة الوقوف على عوامله ومسببات انتشاره. [1]

جدول رقم 4: نسبة الذين يحصلون على أقل من دولارين في اليوم خلال فترة 1981–2005

السنة	شرق آسيا والباسفيك (دول نامية فقط)	أوروبا ووسط آسيا (دول نامية فقط)	أمريكا اللاتينية والكاريبي	الدول متوسطة الدخل	الدول المنخفضة الدخل	افريقيا جنوب الصحراء (دول نامية فقط)
1981	92.6	8.3	24.6	69.4	26.7	73.8
1984	88.5	6.5	28.1	67.7	23.1	75.5
1987	81.6	5.6	24.9	64.3	22.7	74
1990	79.8	6.9	21.9	63.4	19.7	76.1
1993	75.8	10.3	20.7	61.6	19.8	75.9
1996	64.1	11.9	22	58.3	20.2	77.9
1999	61.8	14.3	21.8	57.1	19	77.6
2002	51.9	12	21.6	53.3	17.6	75.6
2005	38.7	8.9	17.1	47	16.9	72.9

المصدر: البنك الدولي، 2006. تقدير مكاسب تقليص الفقر. ص26.

1بسام الكساسبة: "تأثير التنمية الاقتصادية على الفقر في الأردن" . مركز الرأي للدراسات 2008 .

ووفقاً لآخر بيانات متاحة بالبنك الدولي، فإن منطقة إفريقيا جنوب الصحراء تتصدر مناطق العالم، من حيث نسبة من يعيشون في فقر مدقع من إجمالي عدد السكان بنسبة تصل إلى 46.8 في المئة، بينما تصل النسبة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى 1.7 في المئة، وتصل هذه النسبة في جنوب آسيا إلى 24.5 في المئة، فيما تصل في شرق آسيا والمحيط الهادي إلى 7.9 في المئة. أما فى أوروبا وآسيا الوسطى فتصل هذه النسبة إلى 0.5 في المئة. وتصل في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إلى 4.6 في المئة.

وتشير البيانات إلى أن ثلاثة أخماس فقراء العالم يتركزون في 5 دول هي بنجلاديش، والصين، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والهند، ونيجيريا. بينما تضم 5 دول أخرى وهى إثيوبيا، وإندونيسيا، ومدغشقر، وباكستان، وتنزانيا بالإضافة إلي الدول السابق ذكرها 70 في المئة، ممن يعيشون في فقر المدقع في العالم، وتشير التقارير إلى أن كبار السن والأطفال والشباب هم ألأكثر تأثراً بالفقر على مستوى العالم.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة الفقر.

تعدد المفاهيم الخاصة بالفقر يمكن أن يفسر كذلك بتعدد الأسس النظرية لهذه الظاهرة لذلك سوف يتم التطرق الى أهم المدارس التي تناولت الفقر من وجهات نظر متعددة.

المطلب الأول: المدارس التقليدية المفسرة للفقر.

أهم مصطلح في المدارس التقليدية هو المقصود بالرفاه الاقتصادي وهو يتحدد بصورة غير مباشرة عن طريق الفوائد والمزايا المترتبة عن الاستهلاك الإجمالي لذلك فإن المقاربة لها ارتباط مع مستوى دخل الأفراد ومستوى ميول ثقافتهم الاستهلاكية.

هذه المدرسة تولي اهتماما بالغا للمنفعة الفردية، لذلك فإن الفرد دائما يبحث عن تعظم منفعته ورفاهيته من خلال القرارات التي يتخذها ويؤكد أنصار هذه المدرسة أن سعي الفرد وراء مصلحته الخاصة يؤدي بالضرورة الى تحقيق المصلحة العامة لأن قرارته تتسم بالعقلانية.[1]

من رواد هذه المدرسة « Marshall,Walras,Gerons » الذين تطرقوا الى المفهوم الصحيح للدخل لتوقف مستوى تحقيق معين من الرفاهية عليه والفقر في هذه الحالة هو مستوى الدخل غير المقبول اجتماعيا، وسياسات تخفيض الفقر حسب هذه المقاربة يجب أن يكون هدفها هو زيادة انتاج الفقراء.

ومن الأفكار الجديرة بالاهتمام كذلك في موضوع الفقر هي:

1-النظرية المالثوسية: التي تشير الى ان تزايد أعداد السكان له تأثير على زيادة الفقر والسكان يشكلون لب نظرية مالتوس، والتي ترتبط ارتباطا قويا بقضايا التخلف والفقر وتدهور مستوى المعيشة في هذه البلدان فالرؤية التي تخرج بها " روبرت مالتوس " تتعلق بقدرة الانسان على التكاثر بصورة أسرع من الغذاء إذا لم تعرقل نموه موانع معينة لذلك فإن مشكلات الجوع والبطالة والفقر إنما هي مشكلات حتمية لا ذنب لأحد فيها لأنها ترجع الى القانون الأبدي، أي ان الفقراء هم الذين يجلبون لأنفسهم الشقاء بتكاثرهم. [2]

1 Boncoeur,Jean et al, « Histoire des idées économiques de Platon a Marx »,2eme Edition, Imprimerie Chirat, avril 2001, p234.

2 Jerome Lallement, « Les économistes et les pauvres, des Smith a Warlas » CES (parisl-SNRS) et Université Paris Descartes 2012. Collogue Inégalité et Pauvreté Dans Les Pays Riches.

رغم كل هذه التوضيحات فقد تعرض هذه النظرية الى انتقادات هي أنها قد تغاضت عن جوانب عديدة للفقر و الطبقات المحرومة كما أن الافراد وحدهم يعرفون ما يحقق رغباتهم ويحددون بأنفسهم درجة منافعهم.

وفي نفس سياق النظر إلى الفقر بحكم وجوب القانون الأبدي ركزت أفكار التقليديين كذلك على الاعتقاد بأن الناجحين والأثرياء هم من اختارهم الرب لمكافأتهم في الأرض نظرا لصلاحهم، كما أن الفقراء أنما يلقون جزائهم العادل من الله ولا حاجة لمساعدتهم أو الافراط في الاحسان إليهم، وبناء على ذلك فقد تم التعامل مع الفقراء والعاطلين عن العمل كآثمين، كما قدرت إلى تطبيق الاحتياجات المختلفة على الفقراء لمعرفة رغبتهم في العمل وقدرتهم عليه وموادهم المالية والتميز بين من يستحق الإعانة.

وانطلاقا من هذا الفكر نجد أن عالم الاجتماع "هربت سبنسر" في القرن التاسع عشر وجه لومه للفقراء باعتبار أنهم سبب في الفقر، حيث أنهم يتميزون بالكسل ورأى أن من لا يرغب في العمل يجب أن لا يأكل ،فقد ربط الفقر بسمات شخصية سيئة لدى الأفراد، كما أنه جادل حول أهمية عدم تدخل الدولة لمساعدة الفقراء إلا في حدود ضيقة جدا، وهذا الاتجاه الفردي لتفسير الفقر رغم قدمه إلا أنه ما زال سائدا اليوم ولكنه يتجه نحو الاضمحلال.

ويدفع هذا الاتجاه الأفراد الفقراء نحو البحث عن عمل وكسب معيشتهم من جهدهم الخاص ويؤكد على أهمية وقيمة العمل في حياة الفرد، إلا أنه في ذات الوقت يحمل الكثير من اللوم على الفقراء.

2-التفسير الماركسي:

فسر ماركس الفقر بأنه أساس الصراع الطبقي في المجتمع الرأسمالي، فالطبقة المهيمنة الرأسمالية تمتلك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وبذلك تستغل الطبقة العمالية التابعة، وهكذا فإن الأمن المادي للفرد يعتمد بصورة رئيسية على انتمائه الطبقي وبتعبير آخر أكثر تجريدا يعتمد على علاقته بوسائل الإنتاج ففي العمل أوخارجه نجد أن حياة الناس تكتسب شكلها نتيجة لهذه العلاقة التي تخلق الكثير من التفاوت في المجتمع ولا يمكن تغيير هذا الوضع كون إزالة التركيب الطبقي نفسه غير ممكن.

وبينت أن إنتاج الثورة يصاحبه خلق الفقر من خلال استغلال الفقراء والبطالين ودعت هذه النظرية إلى عكس الفكرة التي تقول حق الملكية مسبق على الحق العام". [1]

ومن هذا المنطلق رأت أن القضاء على الفقر لا يتم إلى بالقضاء على طبقة الأغنياء ومصادرة أموالهم وحرمانهم من الثروات بل ذهبت إلى حد محاربة الملكية الخاصة وتحريم التملك أيا كان مصدره وأكدت أن تشخيص أوضاع الفقراء الواقعية يعتبرانها تكمن في إطار الصراع الطبقي والحل لا يكمن أبدا في التفكير الأكاديمي ولا وضع السياسات المختلفة. [2]

المطلب الثاني: مدرسة الحاجات الأساسية

تعتبر مدرسة الاحتياجات الأساسية أن الشيء الناقص يكمن في حملة من الاحتياجات الأساسية والخدمات الضرورية التي لا مناص من الحصول عليها لبلوغ حد معين من العيش الكريم. ومن رواد هذه المدرسة نجد « Spencer » تعتبر أن الحاجة الضرورية إلى مجموعة جزئية من السلع والخدمات لإشباع رغبات الفرد تصبح حاجة رئيسية أو قاعدية.

حيث يقول « Pipton » أن هذه الحاجات الأساسية قد لا تكون بالضرورة من مكونات الرفاه الاقتصادي أو ما يسمى بالوجود الآنف، أي عدم الاكتفاء بالوجود، بل لابد من الوجود اللائق، فهذه المدرسة لا تعطي أهمية للمنفعة بقدر ما تعطي أهمية لتلبية الحاجات الأساسية. [3]

فالفقر سبب هذه المدرسة ناتج عن الحرمان من الوسائل المادية التي تسمح بتلبية الحد الأدنى الذي يحتاج إليه الفرد من الحاجات الأساسية، وهذه الأخيرة تشمل حاجيات الطعام والخدمات الصحية الضرورية والتعليم والتشغيل والمشاركة في الحياة الاجتماعية أما عدم تلبية هذه الاحتياجات فيؤدي الى حالة من الاقصاء الاجتماعي لذا يطلق على هذا الفقر إضافة إلى فقر الحاجات الأساسية فقر شروط الحياة. [4]

1 د. زيد بن محمد الرماني " التخلص من الفقر، نصائح و تجارب " دار الورقات العلمية للنشر و التوزيع جامعة محمد بن سعود الإسلامية.
2 رجم نصيب "ظاهرة الفقر و أثارها على التنمية"، مجلة الاقتصاد و المنجمت، جامعة تلمسان 2003.
3 Michel Maric, « Pauvreté et exclusion sociale : une approche par la théorie des capacités » (MATISSE UMR85995 Université Paris et CNRS).
4 Berma Klein," La pauvreté/ advancing humain rights- based strategies to eradicate poverty".1999, Equalim Rights.

نشير في هذه الحالة أن هذه المقاربة تفضل تلبية وإشباع الاحتياجات الأساسية كهدف أساسي لسياسة مكافحة الفقر وليس رفع المداخيل.

– الاحتياجات الأساسية كالتعليم والصحة والنظافة من السهل تلبيتها عن طريق الخدمات الحكومية بدلا عن تلبيتها بالمداخيل المرتفعة.

– عدم استغلال الأفراد تلك الزيادة في مداخيلهم من أجل تلبية وإشباع وتحسين احتياجاتهم في الغذاء والتعليم والصحة.

– عادة ما يكون التفاوت في المداخيل العائلات. [1]

– أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية:

هي أنها تعتمد على تحديد الحاجات الأساسية لتحديد المستوى المعيشي، غير أن هذه الاحتياجات تختلف وتتغير حسب السن والجنس وطبيعة الأفراد وبالتالي يصعب حصرها بشكل محدد ونهائي.

المطلب الثالث: مدرسة القدرات (الإمكانيات):

ركز مؤسس مدرسة القدرات على نظرية العدالة للاقتصادي « Amartya Sen » الذي يعتبر المؤسس لفكرة العدالة أو التسوية الاجتماعية.

حيث يرى ان ظاهرة الفقر ليس مسألة دخل أو الحاجات الأساسية بل أن الفقر يدرس الإمكانيات وقدرات الأفراد على تعميق كل من الدخل والحاجات الأساسية وبالتالي يمكن من تعميق العيش اللائق حيث يرى Amartya Sen أن قدرات الأفراد تحدد بمجموعة من القدرات.[2]

كما يرى Amartya Sen الإمكانيات يمكن أن تحدد في الإمكانيات الوظيفية، الإمكانيات المادية، والإمكانيات البشرية سوء التغذية، والإمكانيات الاجتماعية (المشاركة في الحياة الاجتماعية) ،مع ممارسة هذه الإمكانيات بالحرية المطلوبة.

1 Eric Monnt, « Les théories des capabilités d amartya sen face au problème du relativisme », 2007, p 120.
2 Sen," Décrit la pauvreté comme un problème de privation". 1981.

كما قد يعرف الفقر حسب هذه النظرية على أنه عجز الأفراد عن امتلاك القدرات والمهارات البشرية اللازمة لضمان تفوق الرفاه الإنساني في كيان اجتماعي ما شخصا كان أو أسرة ومجتمعا محليا.

وحدد مجالات الإمكانات الوظيفية بامتلاك القدرات وتوظيفها الجيد، وهذه القدرات يمكن أن تكون القدرات البسيطة (القدرة على التغذية، القدرة التثقيفية، قدرة الحصول على الصحة الجيدة) والإمكانيات المعقدة (قدرة الانضمام إلى المجتمع وقدرة المشاركة في القرارات الاجتماعية).

وإمكانية التوظيف الصحيح لهذه القدرات تسمح باختيار بحرية بين مختلف القدرات التي تؤمن النمو نقد: تعريف آخر وتحديده يختلف حسب الأزمة وباختلاف الثقافات أيضا.

المطلب الرابع: المنظور التكاملي في تفسير الفقر

وفقا لهذا التصور فإن الفقر ظاهرة متعددة الأسباب، متشابكة العوامل ومتفاعلة على كل المستويات سواء في حدوث الفقر أوفي استمراره، وأنه لا يمكن اختزال تلك العوامل وقوفا عند أي مستوى من مستويات الحياة الاجتماعية للفرد، الأسرة، المجتمع المحلي، النظم الاجتماعية.

فرضيات العلوم الاجتماعية الحديثة تقوم على فهم المجتمعات والظواهر الاجتماعية والمشكلات الاجتماعية وفي الوقت الراهن نلاحظ أن هناك كثير من المنظمات الدولية تلتزم باستخدام المنهج التكاملي في دراسة أسباب الفقر وفي وضع استراتيجيات معالجته، فشكوك المخططين الاقتصاديين تتزايد يوما بعد يوم حول إمكانية الاعتماد على النمو الاقتصادي وحده لفهم وحل مشكلة الفقر بعد أن ثبت أن النمو الاقتصادي في العالم النامي على مدى عقود من الزمان لم يؤد إلا القليل من الفائدة للفقراء ورغم أن معدل الدخل في العالم الثالث قد ارتفع إلى 50% من عام 1960 ،إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس إيجابيا على الفقراء و أن هذه الزيادة وزعت بطريقة غير عادلة، ولذلك تم اللجوء إلى معايير اقتصادية واجتماعية والتركيز على التنمية بكل أبعادها بدلا من النمو الاقتصادي القائم على التمتع وتكوين رأسمال إلى عملية التنمية البشرية، التنمية الاجتماعية والتنمية المستدامة ومعالجة المشكل الاجتماعية أهمها الفقر والبطالة.

إن مشكلة الفقر ليست كما يتصورها الرأي التقليدي بأنها مشكلة تعدد الحاجيات وندرة الموارد وإنما مشكلة سوء توزيع الدخل والثروات.

ومشكلة الفقر ليست ناتجة عن تعدد الحاجات وندرة الموارد وأيضا لا تكمن سوء توزيع في الدخل الثروات وإنما المشكلة الحقيقية تكمن في سوء تنظيم أو استخدام الموارد والثروات والدخول بالشكل الأمثل الذي يتيح الفرصة في استغلالها.

لذلك فإن هناك إجماع حول ظهور الفقر واستمراره يعود إلى أسباب اقتصادية واجتماعية، سياسية وثقافية وبيئية ومن أهم هذه العوامل، سوء توزيع الدخل، والضغط السكاني ،الكوارث الطبيعية وتهميش دور فئات معينة من المجتمع كالمرأة وسكان الريف.

وتعد السياسات الاقتصادية من العوامل التي ساهمت في خلق الفقر وفي العمل على استمراريته في بعض الدول خلال السنوات الأخيرة، وخاصة السياسات المتعلقة بالإصلاح الاقتصادي بالإضافة إلى النزاعات الداخلية والدولية ونظرا للأبعاد الكثيرة للفقر وتعدد أسبابه تتطلب مواجهته أو التخفيف منه طرق وأساليب عمل ودراسة دقيقة وفي نفس الوقت جدية تمر بمراحل متعددة.

المبحث الثالث: تطور مؤشرات الفقر البشري في الدول النامية.

رغم بقاء الدخل الفردي المؤشر الأكثر انتشارا لقياس الفقر وقد تزايدت أهمية مؤشرات الرفاهية الاجتماعية مثل: الصحة والتعليم وقد تزايد هذا الاتجاه في دول العالم النامية في منتصف السبعينيات (70) حيث لوحظ ارتفاع في معدل الدخل الفردي في بعض الدول دون حدوث تقدم في بعض مجالات الرفاهية الاجتماعية مثل: التغذية والصحة.

ولم يعد يعتمد تعريف الفقر على الدخل فقط وإنما يجب اعتماده كذلك على مفهوم الفقر البشري أي الجمع بين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية وحسب تقرير البنك الدولي لسنة 2013، أن زيادة عدد السكان في العالم من المتوقع أن ترتفع الى 5.5 بليون نسمة في عام 2020 ، تنحصر نسبة 93% من هذه الزيادة في الدول ذات الدخل المنخفض الأمر الذي من شأنه أن يثير الشكوك حول إمكانية تحقيق أهداف الألفية للتخفيض من أعداد الفقراء في ظل انخفاض معدل انتاج الغذاء، إضافة إلى الاستغلال المتزايد للمياه الصالحة للشرب والطاقة وإلى تغيير خيرات تؤول إلى التناقص عاما تلو الاخر.

المطلب الأول: جهود الدول النامية اتجاه التقليل من الفقر.

يرى تقرير البنك الدولي لسنة 2006 أن عدد السكان دون خط الفقر بـــ 1.25 دولار أمريكي في الدول النامية خلال الفترة ما بين عامي 1983 و2005 انخفض نسبتهم بـــ 50% أي انخفضت من 52% إلى 26% بشكل عام واتجه انخفاضهم بنقطة مئوية واحدة سنويا، وفقا لهذه السرعة كان متوقعا أن تحقق الدول النامية الهدف التنموي الألفي الأولي الذي وضعته الأمم المتحدة بخفض نمو عدد الفقراء في عام 2015 على أساس عام 1990.

وأظهر التقرير ان عملية التقليل من الفقر في العالم تمتاز بعدم التوازن إقليميا، حيث حققت آسيا الشرقية تقدما واضحا بهذا الخصوص خلال الفترة ما بين عامي 1981 و2005 وانخفضت نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر بـــ 1.25 دولار أمريكي إلى اجمالي عدد السكان في هذه المنطقة من قرابة 80% إلى 18% ويرجع الفضل الرئيسي في ذلك إلى إنجازات الصين التي حققتها في التقليل من الفقر، حيث تخلص 600 مليون شخص من الفقر في الصين لوحدها.

بالرغم من ذلك لا تزال إفريقيا تعاني من الفقر حيث زاد عدد الفقراء في إفريقيا جنوب الصحراء من 200 مليون فقير في عام 1981 إلى 380 مليون فقير عام 2005.

ولكن ما شهدته الأوضاع العالمية بعد عام 2008 من اقتصاد راكد والارتفاع المتواصل لأسعار الحبوب والزيت ، خلص تقرير صندوق النقد والبنك الدوليين المشترك حول مراقبة الفقر العالمي في 2014/ 2015 والذي صدر في شهر جوان تحت عنوان "إنهاء الفقر ومشاركة الرخاء"، سبل محاربة الفقر في هذه العبارة "من اللازم انهاء الفقر وتحسين حياة الفقراء من خلال النمو الاقتصادي الذي أثبت أهميته القصوى ولكن يكمن وراء النمو في حد ذاته الاحتياج إلى التأكد من جميع أفراد المجتمع يتشاركون في فوائد هذا النمو".

وتشير العبارة بشكل واضح إلى أن الآليات التي تتخذها مختلف دول العالم لمحاربة الفقر يجب أن تشمل تحقيق عدالة التوزيع والمساواة خاصة في الدول النامية التي تميزت لمدة طويلة بعدم المساواة وعدم العدالة في توزيع الدخول ولأن المساواة هي الضمان بان النمو الاقتصادي يحقق الأهداف ويصل إلى الجميع.

ويؤكد البنك الدولي أن مواجهة الفقر تتطلب التركيز على ثلاثة محاور أساسية: الأولى هي الاستثمار في الثروة البشرية لصالح الفقراء، الثاني هو التوظيف الأمثل لشبكات الحماية الاجتماعية والأخير هو ضمان الاستدامة البيئية للتنمية. ويشير أن معدلات النمو الاقتصادي كانت السبب في تراجع الفقر خلال فترة من 1990 وحتى عام 2010.

ووضع البنك الدولي معادلة لحل الفقر بـــ "أن تحقيق كل دولة من دول العالم متوسط نمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سنويا بنسبة 4%، مصحوب بعدم حدوث أي تغيرات في توزيع الدخل في كل دولة قد ينتج عنه تخفيض الفقر عالميا إلى 3% من سكان العالم بحلول 2030.

كشف تقرير التنمية البشرية عام 2014 أن 2.2 مليار شخص بالعالم يعيشون في حالة فقر أوهم على حافة الفقر، وحسب مقاييس الدخل فإن 1.2 مليار شخص يعيشون على أقل من 1.25 دولار في اليوم وحسب التقدير الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فإن 1.5 مليار شخص من أصل 91

دولة نامية يعيشون في فقر مع تداخل الحرمان من معايير الصحة والتعليم والمعيشة ، ووجود حوالي 800 مليون شخص معرضون لخطر الوقوع في الفقر إذا حدثت انتكاسات.

وأشار التقرير أن مناطق إفريقيا تعيش أسوء أنواع الفقر في العالم حيث يعيش 54% من تعداد السكان في 27 دولة مختلفة من افريقيا في فقر مدقع وهي مناطق إفريقيا جنوب الصحراء أو ما يعرف بإفريقيا السوداء.

ومن الإجراءات التي يشير إليها البنك الدولي والتي يمكن تفعليها للتقليل من الفقر هي الحد من الفروقات الكبيرة في مداخيل الأفراد ذلك أن الدراسات المتخصصة تشير إلى أن زيادة النمو وأحداث تغيير واضح في توزيع الدخول يلعبان دورا أساسيا في التقليل من حدة الفقر و محاصرته او التقليل من سلبياته، ولعله من المثير جدا ما جاء في دراسة كندية أشارت إلى أن أكثر الأشخاص صحة وأشدهم عافية لا يعيشون في الدول الأكثر عنى وإنما في تلك الدول التي تقل فيها هوة الثراء بين الأغنياء والفقراء هو منافي تماما لتقارير البنك الدولي والتنمية البشرية التي احصت ارتفاع عدد الوفيات والانواع المختلفة للأمراض في الدول الفقيرة.

أفاد تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن 16 دولة إفريقية في طريقها لخفض الفقر المدقع بحلول عام 2016 طبقا لأهداف الألفية التي حددتها الأمم المتحدة ،حيث أشارت بدورها منظمة "وان" أن من بين هذه الدول " رواندا، ألأوغندا، ملاوي، أثيوبيا، بوركينافاسو، غانا والبنين". التقرير أشار أيضا أن هناك تسعة دول افريقية أخرى لم تحقق سوى تقدم طفيف منذ سنة 2010 وبعضها تراجع بينما سجلت الكونغو الديمقراطية وزمبابوي أسوء الأرقام وتأتي في نهاية اللائحة و الكونغو، والغابون المصدرتان للنفط، وذلك لسوء استخدام الموارد وضعف توجهاتها نمو التحسين من القطاعات الأساسية والتي تمس حياة الفقراء بشكل مباشر والمتعلقة بالصحة والتعليم والزراعة بالإضافة إلى عدم تمكن معدلات النمو الاقتصادي المحققة من تغطية احتياجات المجتمع.

يقدم البنك الدولي أساليب ثلاثة لمكافحة الفقر وهي أولا: مدخل تدعيم النمو الاقتصادي معناه أن تتخذ الحكومات إجراءات وسياسات كفيلة بزيادة التوظيف وخلق لمناصب العمل في مختلف القطاعات وبالأخص للفقراء، كالعمل على تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويشجع العمل في القطاعات الفلاحية والريفية وهذا يسمح بالرفع من معدلات الاستثمار في المناطق الأشد فقرا وعليه فإن مثل هذه

السياسات تعمل على ادماج الفقراء في العملية الإنتاجية ومن ثم اعطائهم حوافز أكبر للمبادرة والمشاركة.

أما المدخل الثاني الخاص بالتنمية البشرية أي العمل قدر الإمكان الاستثمار في رأسمال البشري من خلال تعزيز الانفاق الحكومي أولا على التعليم والصحة وتوفير الأمن الغذائي والعيش الكريم لأن التحسين في ظروف معيشة الفقراء يشكل مع الوقت طبقة منتجة لهذا المجتمع لتمتعه بالصحة الجيدة والتعليم المناسب، لذلك نلاحظ من خلال التجارب العديدة للدول خاصة النامية أنها تحاول توجيه أغلب مداخيلها نحو تعزيز الانفاق الحكومي للرفع من مؤشرات التنمية البشرية رغم الضغوطات الممارسة عليها من طرف الصندوق والبنك الدوليين. فضلا عن انخفاض مستويات الاستثمار العام في العديد من الدول والراجع أساس إلى تدني الايرادات الحكومية .

أما المدخل الثالث الخاصة بالرفاهية الاجتماعية، ويعتمد أساسا على النفقات التحويلية لصالح الطبقات الفقيرة في المجتمع والتي تهدف إلى توفير الدعم لكل الفئات.[1]

المطلب الثاني: الفقر البشري في الدول النامية.

فيما يتعلق بالفقر البشري يهمنا ملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طور مؤشرا مركبا لقياس الفقر البشري استنادا على مفهوم الاستطاعة (القدرة) ،حيث لاحظ أنه تحت مفهوم الاستطاعة لا يكمن فقر الحياة فقط في حالة الفقر التي يعيشها الفرد بالفعل، ولكن أيضا في عدم توفر فرصة حقيقية له بسبب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية لكي يعيش حياة تستحق ولها قيمة. ويتمحور المؤشر المركب للفقر البشري حول ثلاثة عناصر أساسية للحياة البشرية. [2]

العنصر الأول يعبر عن إمكانية التعرض للوفاة في سن مبكرة نسبيا ويتم قياسه بالنسبة المئوية للأشخاص الذين يتوقع وفاتهم قبل سن الأربعين (40).

أما **العنصر الثاني** متعلق باستبعاد الأفراد عن حقهم في القراءة والمعرفة والتواصل الثقافي ويتم قياسه بالنسبة المئوية للبالغين من السكان الذين تنعدم في أوساطهم معرفة القراءة والكتابة (% الأمية التعليمية).

1 World Bank 1991- 2004.

2 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997:16) المفهوم للبروفسور أمارتن سن و التي و سعت من نظرية الرفاه الاقتصادي (أنظر sen 2004.).

العنصر الثالث: الحرمان من مستوى معيشة لائق أومن توفر الموارد الاقتصادية عموما ويتم قياسه بثلاثة مؤشرات فرعية هي النسبة المئوية للأشخاص الذين لا توفر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية و التعليم والنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يعانون من خفض شديد في الوزن. [1]

1- ارتباط الفقر بالسياسات التعليمية والسكانية:

يرى امارتيا سن(Amartya Sen) في بحوثه في الاقتصاد والجوع والفقر، بأن الجوع في العصر الحديث ليس نتيجة نقص في موارد الطعام ولكنه ناجم عن مشاكل في شبكات توزيع الطعام، أو سياسة الحكومات في الدول النامية، حيث سجل في النصف الثاني من عقد التسعينيات، ارتفاع عدد الجوعى في البلدان النامية بمعدل أربعة ملايين شخص سنوياً، وارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم في الفترة ما بين عام2000 و2002 إلى 852 مليوناً منهم 815 مليون شخص في البلدان النامية ، أما اليوم فواحد من بين كل سبعة أشخاص عاجز عن تلبية احتياجاته الغذائية الأساسية ليعيش حياة صحية ونشيطة، مما يجعل الجوع وسوء التغذية يشكلان الخطر الأول الذي يهدد الصحة العالمية .

ما لا يمكن انكاره هو الجهود المتواصلة المبذولة ولكنها لم تكن كافية حيث ان السياسات التعليمية في البلدان الفقيرة تميل الى فتح المدارس لجميع الأطفال اجباريا وهذا امر جيد ولكن مع ذلك هناك تناقص في عدد الأطفال الذين يعرفون القراءة والكتابة وذلك بسبب تغيب الأطفال والمدرسين، رغم سعي حكومات الدول النامية الى التحسين من جانب العرض كتوفير افضل الكتب المدرسية وافضل المعلمين وانشاء افضل الأبنية التعليمية وغيرها وجانب الطلب الذي يمثله أولياء الأمور الذين يسعون الى تحسين المستوى التعليمي الذي يحقق توقعاتهم المتمثلة في مدى توافر فرص وظيفية جيدة يمكن لأبنائهم الحصول عليها وبالتالي اتخاذ القرار بشأن تعليم أبنائهم أو عدمه.

لذلك يعود ضعف محصلة التعليم الى جانبي العرض والطلب وفي إمكانية التغلب عليها وكيفية تعليم الطلاب وتنويع مخرجات المنظومة التعليمية ومراعاتها لمتطلبات سوق العمل وهوما يفسر نتائج الجدول السابق الخاص بمؤشرات التعليم في الدول النامية كأحد أهم مؤشرات التنمية البشرية.

1 د. على عبد القادر على، انتشار الفقر و أثره على أضعاف المرأة العربية، المعهد العربي للتخطط، ماي 2005 من الإصدار الرابع لتقرير التنمية الإنسانية العربية- نهوض المرأة في الوطن العربي.

اما فيما يتعلق بسعي صانعي السياسات لجعل السياسة السكانية جزء أساسيا من أي برنامج انمائي فان هذه السياسات واليات تنفيذها مثل وسائل الحمل ليست هي السبيل الوحيد لتخفيض من معدلات الولادات لدى الفقراء، بل ان فشل السياسات في اعتمادها على الوسائل الطبية والعلمية دون الأخذ في الحسبان بالأعراف الاجتماعية واتجاهات الأسر والاعتبارات الاقتصادية التي تلعب دورا هاما في تحديد الأسر لعدد أطفالها، إضافة الى نقص التوعية والارشاد وان ارتفاع الأسعار وضعف قدراتهم وامكانيتهم يحول دون خروجهم من حالات الفقر في ظل استمرارية انجابهم الاعداد الزائدة من الأطفال. [1]

كما تحققت مكاسب كبيرة نحو تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التسجيل في المدرسة في جميع مراحل التعليم في المناطق النامية، حيث أنه بحلول عام 2012 كانت جميع هذه المناطق قد حققت او قاربت تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التعليم الابتدائي.

والسبب يعود أيضا الى الغاء العديد من الدول النامية رسوم المدرسة الابتدائية وهوتدبير اخذ به في سياق استراتيجية الحد من الفقر ووفاء الحكومات بكامل احتياجات الدولة الخاصة بالتعليم الابتدائي والصحة الأساسية.

1ابهجين بانيرجى، إيستر دولفلو "ترجمة عن دانيا مرزوق اقتصاديات الفقر، إعادة النظر الجذرية في كيفية مكافحة الفقر في العالم 2015.
Poor Economic : « a Radical Rethinking of the way to fight global poverty » U.S.Puvlic affairs 2011

جدول رقم5: يوضح نسبة السكان الذين يحصلون على أقل من 1.25 دولار في اليوم الواحد سنة 1990 و2010 (النسبة المئوية)

البيان	1990	2010
افريقيا جنوب الصحراء	56	48
جنوب اسيا	54	30
جنوب اسيا (ما عدا الهند)	53	22
جنوب شرق اسيا	45	14
شرق اسيا (الصين وحدها)	60	12
أمريكا اللاتينية والكاريبي	12	6
القوقاز واسيا الوسطى	12	4
شمال افريقيا	5	1
المناطق النامية (ما عدا الصين)	41	26
العالم	36	18

المصدر :من اعداد الباحث بناء على تقارير البنك الدولي حول مؤشرات التنمية.

وقد حققت المناطق النامية تقدما كبيرا نحو تعميم التعليم الابتدائي خلال فترة 2010 و2012، اذ زاد صافي نسب التسجيل المعدل في المرحلة الابتدائية بنسبة 8 نقاط مئوية من 83% الى 90% وبحلول عام 2012 كان هناك طفل واحد من اصل عشرة أطفال في سن المدرسة الابتدائية لا يزال خارج المدرسة وهناك انخفاض على المستوى العالمي في عدد الأطفال الذين كانوا خارج المدرسة في أوائل العقد الأول من هذا القرن من 100 مليون طفل في عام 2000 الى 60 مليون طفل في عام 2007، غير ان هذا الانخفاض شهد ركودا منذ ذلك العام ،وفي عام 2012 كان هناك نحو58 مليون طفل لا يزالون خارج المدرسة.

في شمال افريقيا التي كان معدل التسجيل فيها بنسبة 80% في عام 1990 قد حققت تقريبا تعميم التعليم الابتدائي بحلول عام 2012 .

اما عن افريقيا جنوب الصحراء الكبرى تواجه تحديا كبيرا رغم الإنجاز الكبير فهو يتمثل في قوة النمو السكاني فبالمقارنة مع عام 2000 ارتفع عدد التلاميذ الواجب احتوائهم بنسبة 35% في عام

2012 كما شهدت بلدان المنطقة نزاعات مسلحة وحالات طارئة عديدة أبقت الأطفال خارج المدرسة وعلى الرغم من ان عدد الأطفال المسجلين في المدرسة الابتدائية تضاعف بل أكثر خلال فترة من 1990 الى 2012 من 62 مليون طفل الى 149 مليون طفل فان هناك 33 مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية لا يزالون خارج المدارس وتبلغ نسبة النساء بين هؤلاء 56% .

الجدول رقم 6: نسب التسجيل المعدل في مرحلة التعليم الابتدائي 1990. 2000 . 2012 (بالنسبة المئوية)

	1990	2000	2012
افريقيا جنوب الصحراء	52	60	78
غرب اسيا	84	86	93
جنوب شرق اسيا	93	92	94
جنوب اسيا	75	80	94
شمال افريقيا	80	90	99
المناطق النامية	80	83	90
المناطق المتقدمة النمو	96	97	96

المصدر :من اعداد الباحث بناء على تقارير البنك الدولي حول مؤشرات التنمية .

هناك 58 مليون طفل في سن المدرسة لا يذهبون الى المدرسة ونصفهم في مناطق الصراع والنزاعات ويرجح أن أكثر من طفل واحد بين كل أربعة أطفال يدخلون المدرسة الابتدائية في المناطق النامية

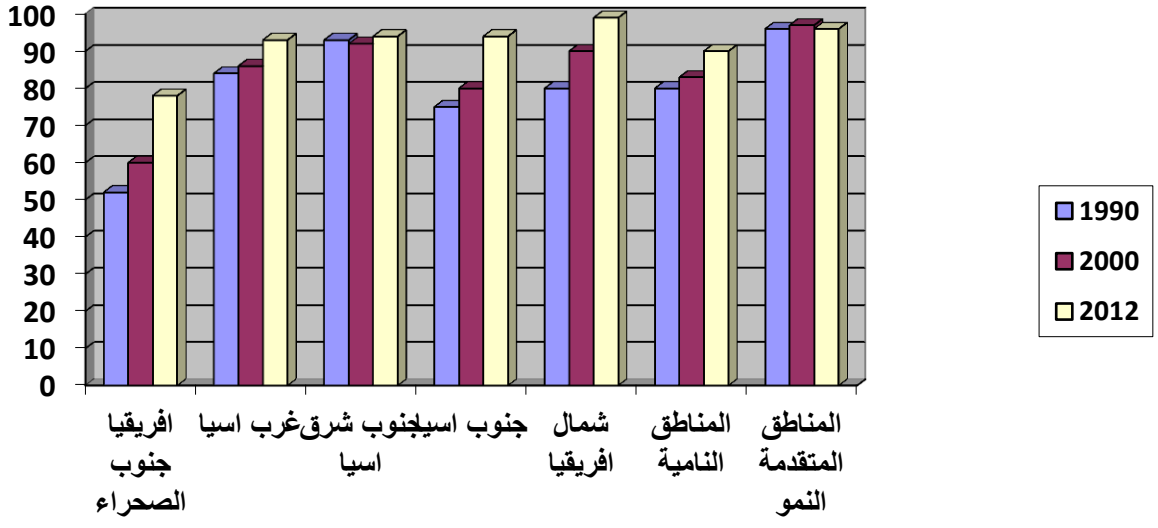

وينقطعون عن الدراسة قبل انتهاء المرحلة الابتدائية.

في جنوب اسيا لا تزيد نسبة البنات المسجلات في المدرسة الابتدائية عن 74 فتاة مقابل 100 من البنين في عام 1990، وبحلول عام 2012 بقيت هذه النسبة بدون تغير بالنسبة للجنسين.

أما في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب اسيا لا تزال البنات تواجهن حواجز تعترض سبل دخولهن المدرسة سواء في المرحلة الابتدائية او الثانوية.

ولا تشغل النساء في شمال افريقيا الا اقل من خمس الوظائف المدفوعة الاجر في القطاعات غير الزراعية.

أما افريقيا جنوب الصحراء فقد شوهد تقلص في عدم المساواة بين الجنسين ولوحظ أكبر تقدم في كل من البنين، بوركينا فاسو، تشاد، السنغال، غينيا، موريتانيا والسيراليون. حيث تم تسجيل اعداد إضافية من البنات تتراوح بين 30 و40 مقابل كل 100 من البنين المسجلين في المرحلة الابتدائية.

المطلب الثالث: الصحة في الدول النامية

تتباين بشكل كبير قدرة الدول النامية على الوفاء باحتياجات سكانها من الرعاية الصحية لذلك فان منظمة الصحة العالمية تحذر من وجود نقص حاد في الاختصاصيين الصحيين بمن فيهم الأطباء والممرضون والتقنيون لدى البلدان النامية، ووفقا للتقرير الخاص بالصحة في العالم لعام 2006 "العمل معا من أجل الصحة" هناك ما لا يقل عن 1.3 مليار شخص في العالم لا يحظون بإمكانية الحصول على الرعاية الصحية الأساسية وكثير ما يرجع ذلك الى نقص في الاخصائيين الصحيين في افريقيا على سبيل المثال: تشكل 11% من سكان العالم لكنها لا تحظى إلا ب3% فقط من جميع الاخصائيين الصحيين

وتفاقمت الأمور بسبب هجرة العاملين في القطاع الصحي ،الهجرة من الدول النامية نحو الدول المتقدمة فنحو طبيب ولحد من أربعة أطباء ممن تدربوا في افريقيا يعمل حاليا في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. [1]

1 قسم خدمات الشبكة العالمية بالأمم المتحدة. إدارة شؤون الاعلام، الأمم المتحدة 2009

والجدول التالي يوضح النقص الشديد في الكوادر والكفاءات العاملة في القطاع الصحي في الدول النامية:

جدول رقم 7 : الاطارات الفنية والمرافق الصحية في بعض الدول النامية .

تصنيف البلدان النامية	عدد الاسرة بالمستشفيات (لكل ألف شخص)		عدد الأطباء (لكل ألف شخص)		الولادات تحت الاشراف الطبي (%من الولادات)
	1980	1980-1990	1980	1980-1990	1995-2000
البلدان ذات المستوى المنخفض للتنمية البشرية	6	8	1	3	27
البلدان ذات المستوى المتوسط للتنمية البشرية	4.3	2.3	1.4	1	8.1
البلدان ذات المستوى المرتفع للتنمية البشرية	3.6	2.7	1.5	1.6	97.5

المصدر: بيانات مستخرجة من تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية حول التنمية البشرية 2000 و2001 وتقرير البنك الدولي حول مؤشرات التنمية العالمية.

ويتضح من الجدول ان البلدان ذات المستوى المرتفع للتنمية البشرية هي الأكثر استجابة لاحتياجات سكانها من المتطلبات الصحية والرعاية الأمهات الخاضعات للإشراف خلال فترة الولادة، مما يشير ان البلدان ذات المستوى المنخفض للتنمية البشرية تقدم اسوء أداء وذلك يعود الى النقص الحاد في الكفاءات والكوادر الصحية.

وجاءت النتائج الكارثية غير المشجعة في مجال الصحة في الدول النامية رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها حكومات هذه الدول.

جدول رقم 8 : الاطارات الفنية والمرافق الصحية في بعض الدول النامية.

مجموعة البلدان	الانفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة من الانفاق الحكومي الإجمالي		الانفاق الحكومي العام على الصحة كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	
	2000	2008	2000	2008
أقاليم منظمة الصحة العالمية				
الإقليم الإفريقي	2.8	9.6	2.4	3.0
إقليم الامريكيتين	14.5	16.1	5.2	6.2
إقليم جنوب شرق آسيا	4.7	5.6	1.3	1.6
الإقليم الأوروبي	13.9	14.2	5.9	6.3
إقليم شرق المتوسط	7.0	6.9	2.0	2.2
إقليم غرب المحيط الهادي	13.8	13.7	3.8	3.9
مجموعة البلدان حسب الدخل				
البلدان ذات الدخل المنخفض	7.7	8.9	1.7	2.2
البلدان المتوسطة الدخل الشريحة الدنيا	7.1	7.0	1.6	2.0
البلدان المتوسطة الدخل الشريحة العليا	9.0	9.9	3.2	3.6
ذات الدخل المرتفع	15.3	16.7	5.9	6.9
المستوى العالمي	13.3	13.9	4.7	5.1

المصدر: منظمة الصحة العالمية: الاحصائيات الصحية العالمية لعام 2011.

خلاصة الفصل:

لا يزال تعريف الفقر اشكالية مطروحة امام غالبية الباحثين والمهتمين خاصة في ظل التطورات المتسارعة والمتنوعة التي يشهدها العالم ،ولكن ما تم الاتفاق عليه ان الفقر هو ظاهرة متعددة الابعاد مرتبطة خاصة بالتنمية البشرية ،وانه يشمل الاشكال المختلفة للحرمان اي عجز الافراد عن تلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية .

لا تزال هناك العديد من الصعوبات تواجه الدول النامية في مسيرتها مع الفقر ومحاولتها جاهدة للتخفيف منه رغم كل التطورات الملحوظة التي شهدتها هذه الدول بعد حصول الكثير منها على استقلالها السياسي ولكن ظلت في غالبيتها مشمولة ضمن خطوط الفقر المختلفة ،وما تزال لحد الان تواجه التحديات رغم الجهود المبذولة في اطار السياسات والاستراتيجيات الموضوعة اساسا لحل مشكل التفاوتات داخل المجتمع الواحد وتحقيق اعلى معدلات النمو الاقتصادي.

ولكن هل المعدلات المرتفعة للنمو الاقتصادي كافية للقضاء على الفقر اوان للاستثمارات الاجنبية المباشرة نصيب اوفر في ذلك لما يصاحبها من مزايا تعود على الدول المضيفة ؟.

سنحاول الاجابة عن هذه التساؤلات من خلال التعرض الى المقاربات التي تطرقت الى موضوع التخفيف من حدة الفقر وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الفصل الثالث

أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر من منظور المقاربات و الدراسات السابقة

تمهيد:

اعتبرت الكثير من الدول خاصة النامية منها خلال سنوات 1950– 1960 الاستثمارات الأجنبية المباشرة أنها تهديد لاستقرار سياساتها الوطنية وسببا في زيادة اضعاف اقتصاداتها، وأخرى اعتمدت العكس بعد حصولها على الاستقلال وعملت على تشجيعها على أنها أحد العوامل المؤدية إلى تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومع التوجهات الحديثة للسياسات الاقتصادية والتجارية، تسعى كل دول العالم إلى جذب أكبر قدر ممكن من التدفقات الأجنبية لرؤوس الأموال، وأصبح هناك اتفاق شبه تام من قبل العديد من السياسيين والاقتصاديين والمنظمات الدولية على أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حل العديد من المشاكل الهيكلية خاصة بالنسبة للدول النامية ،إضافة إلى آثارها الإيجابية على النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر، ولكن الجزم بصحة هذه العلاقة تم التطرق إليه في العديد من المقاربات النظرية التي اهتمت إلى حد بعيد بإيجاد العلاقة الحقيقية التي تربط الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالفقر.

لذلك فإنه من الناحية النظرية هناك ثراء في الدراسات والأبحاث التي تطرقت إلى الآثار الإيجابية أو السلبية لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في الدول النامية بشكل خاص من خلال نقلها للتكنولوجيا الحديثة وأساليب التسيير الفعالة في إدارة أعمال المؤسسات ،إضافة إلى تمكينهم من فتح العديد من الأسواق الجديدة ،وقد عملت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكثير من الدول المضيفة على تحسين مستوى النمو الاقتصادي والرفع من رفاهية الأفراد.

في البداية يجب التأكيد على صعوبة إيجاد مقاربات تربط مباشرة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والفقر ولكن لإيجاد هذه العلاقة قمنا بالتطرق أولا إلى المقاربات التي تشرح العلاقة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي ثم مقاربات النمو الاقتصادي بالفقر وكانت حلقة الوصل هي النمو الاقتصادي، ثم التطرق الى بعض الاعمال التي تناولت الموضوع من الجانبين بمعنى الاهتمام بالأعمال التي تطرقت الى العلاقة التي تربط الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالفقر والعلاقة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والفقر والنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي: بعض المقاربات النظرية.

مع ظهور النماذج النيوكلاسيكية في النصف الثاني من القرن 20 خاصة تلك المنسوبة إلى Solow عام 1957 ،تغير مجال البحث وأعطيت الأهمية أكثر إلى التغييرات التقنية والتكنولوجية ودورها الأساسي في التحسين من القدرات الإنتاجية للمؤسسات وبالتالي مساهمتها الفعالة في النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: مقاربات لدراسة علاقة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي.

افترض Solow ما يعرف بـــ المردود السلمي المتنامي لرأسمال " Rendements D'échelle Décroissants Du Capital"، وأهميته في تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدول التي تمتلك منه مخزونا كافيا. إي أن المحافظة على المعدلات المرتفعة والمستمرة للنمو الاقتصادي لا تكون إلا من خلال التطوير والتحديث التكنولوجي في النشاطات الإنتاجية خاصة تلك الموجهة للتصدير.[1]

ومع ظهور النظرية الجديدة للنمو ونظرية النمو الداخلي (endogène) على يد كل من Romer (1986) واستمر في تأكيدها وتطويرها كل من Lucas سنة 1988 وBarro سنة 1991[2] و Barro et Sola, Martin من نفس السنة، Grossmand سنة 1995 و Helpman سنة 1995، كلهم ألقوا الاهتمام على الضرورة القصوى لجلب التكنولوجيات وأهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي، واعتبرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهم عوامل تنمية المخزون المعرفي للدول المضيفة من خلال جلب سلع وتجهيزات جديدة وأساليب إنتاجية حديثة أو ما يعرف بالتغيير التقني. إي اعتمادها لأسلوب كفاءات جديدة بأساليب تسييرية متطورة تسمح بالتحسين من مستوى نوعية أداء المؤسسات المحلية، إن تنمية المهارات في القطاعات الرسمية يسمح باستفادة العمال من الممارسات الجديدة أو ما يعرف بـــ « Learning- by- Doing » خلال عملهم في المؤسسات الأجنبية.

وتوصل أصحاب هذه المقاربات إلى النتائج الإيجابية لتكوين مخزون من المعارف وأثره الإيجابي على اقتصاد الدول النامية على المدى الطويل بتحسين مؤشرات التنمية البشرية والرفع من معدلات النمو الاقتصادي في المدى القصير.

1 Alexander Nshue,M .Mokine, « Modèle De Croissance Economique .» Kinshasa,juillet,2012 .
2 Barro(1991). « Economic Growth In a Cross Section Of Countries " . Quarterly journal of economics ,106.MAY. 407_443.

إذن تطرق نظرية النمو الداخلي La croissance endogène إلى الدور الإيجابي الذي يمكن أن تقوم به الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي على المدى الطويل ساهم في توسيع هذا الاعتقاد لدى الكثير من الدول النامية التي تعتبر من أكثر الدول حاجة إلى هذه الأموال وقد اعتقد أصحاب هذه النظرية بأهمية التدفقات الأجنبية في التأثير الجيد على كل من رأسمال البشري، تراكم رأسمال وزيادة التعاملات في إطار التجارة الدولية وللرفع من حجم الصادرات عن الواردات ،إضافة إلى أثرها الإيجابي على اصلاح السياسات الاقتصادية لخلق جو المنافسة.

ولكن هناك العديد من الدراسات الاقتصادية التي تطرقت إلى أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي من خلال التعرف على القنوات التي يمكن أن يمارس من خلالها الاستثمار الاجنبي المباشر التأثير الإيجابي أو السلبي على النمو الاقتصادي، العديد منها تؤكد على وجود هذا الارتباط باستكشاف الجوانب المختلفة للاستثمارات الاجنبية المباشرة مثل: نقل التكنولوجيات، الحصول على فرص جديدة، تحقيق مكاسب إنتاجية والانفتاح على أسواق جديدة والحصول على فرص ربح فيها.

ولكن هناك دراسة قام بها Brewer 1991 توصل فيها إلى علاقة سلبية بين النمو الاقتصادي والاستثمارات الاجنبية المباشرة بسبب احتلال الشركات المتعددة الجنسيات FMN لمراكز القيادة وتفوقها على المؤسسات المحلية واحباط عزيمتها في التطور والنمو لأنشطتها.

وبشكل عام اعتبرت الاستثمارات الاجنبية المباشرة قناة يمكن للتكنولوجيا في الدول المتقدمة أن تعبر من خلالها إلى الدول النامية وفقا للدراسات Chen سنة 1992 فان دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة إيجابي لتحفيز النمو الاقتصادي في الدول المضيفة.

بالإضافة إلى ذلك هناك النظرية الاقتصادية المقدمة من قبل كل من Blonstrom و Kokko عام 1997 والتي تقدم مقاربتين بشأن دراسة الآثار المترتبة عن الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدول المضيفة أصل المقاربة الأولى يعود إلى النظرية القياسية للتجارة الدولية بـــ Mac Douglass (1990).

وهي دراسة مقارنة للتوازن الجزئي الذي تتم به تحقيق الزيادات الهامشية للاستثمارات الأجنبية، التنبؤ الأساسي لهذا النموذج يشير إلى أن التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية سواء كانت

في شكل الاستثمارات الاجنبية المباشرة أو استثمارات في المحافظ المالية فإنها تعمل على زيادة الإنتاجية الحدية للعمل ورأسمال في البلدان المضيفة.[1]

وقد تأكدت هذه المقاربة من قبل دراسة Blomstrom وآخرون سنة 1992 ان جودة مخزون رأسمال البشري في البلد المضيف هي التي تحدد نتائج الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وذلك باستعماله لنموذج Romer الذي تطرق إلى دور الاستثمار الاجنبي المباشر في جلب المعارف التكنولوجية، هذه الناتج لن تكون إيجابية على الدول النامية إلا في حالة وجود مستوى تعليمي معين لدى أغلبية سكان البلد وأن أثره الإيجابي مرتبط أساسا بالتنمية البشرية في البلد المضيف.[2]

أما عن أصل المقاربة الثانية تعود إلى نظرية النظم الصناعية التي تطورت على يدHymer سنة 1960، التي يشير إلى ضرورة امتلاك المؤسسة لأصول معينة مثل: التكنولوجيا الإنتاجية الجديدة، أو الكفاءات التسويقية أو التنظيمية لكي تتمكن من الدخول إلى أسواق الإنتاج الدولية وتحقيق أرباح من وراء استثماراتها.

إذن وفي نفس السياق أكد كل من Blomstrom وKokko سنة 1997 على أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين القدرات الإنتاجية المتعلقة بالتصدير وتحسن أداء العاملين البسطاء والتقنيين والمسيرين من خلال المساس بدرجات التكوين.

وفي دراسة أخرى قام بها Dess سنة 1998 عن دولة الصين الاستثمارات الاجنبية المباشرة ساهمت بشكل كبير وملحوظ في الرفع من مستوى النمو الاقتصادي الصيني على المدى الطويل بفعل التأثير الإيجابي للتغيير في الطرق التقنية ، وفي نفس السنة وضع كل من De grégorio وBorensztein وآخرون نموذجا يدرس درجة تأثير الانتقال التكنولوجي بفعل الاستثمارات الاجنبية المباشرة كمحدد أساسي لتحقيق النمو الاقتصادي على المدى الطويل.[3]

1 Magnus .Blomstrom ,Ari Kokko.(1997). « Regional Integration And Foreign Direct Investment " ,Working Paper;seriesin Economic and finance,n 172.

2 Blonstrome et all, « The Impact Of Foreign Investment On Host Countries ",A Review of The Evidence , working paper; the world bank.

3 Borensztein .J .De Gregorio .T.W.Lee(1998). « How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth » ,Journal Of International Economic 45.P 115_135.

وقد أشار بعد ذلك سنة 1999 كل من Aitken و Harrison إلى أن هذا الأثر يمكن أن يكون سلبيا خاصة على إنتاجية المؤسسات المحلية للدولة المضيفة [1].

واكد Agénor عام 2001 أن درجة انفتاح أسواق رأسمال الدولية أدت إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الخاصة نحوالدول النامية بين سنوات 1980– 1990 مما سهل حركية انتقال المعارف والتكنولوجيات والتحسين من أنماط التسيير وكفاءة اليد العاملة .[2]

وقد اقترح كل من Kumar و Pradhan سنة 2002 نموذجا نظريا لتحليل تأثير دخول الشركات المتعددة الجنسيات على الاستثمارات المحلية وبالتالي على معدلات النمو الاقتصادي في البلد المضيف وخلصت الدراسة إلى أن ازدحام الشركات المتعددة الجنسيات (Le crowding) يعتمد على الاستراتيجية المتبعة من قبل هذه الشركات لاستهدافهم الإنتاج لسوق التصدير المحلية أو الأجنبية وحجم الروابط الخلفية التي تولدها مع المؤسسات المحلية، كلما كانت هذه الروابط قوية كان هناك احتمال ثلاثي أو اضمحلال وجود (crowding out).

ومع ذلك هناك احتمال قوي في وجود أثر سلبي للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الاستثمارات المحلية والنمو الاقتصادي في حال لجوء هذه الأخيرة إلى الاحتفاظ بما لديها من تكنولوجيات حديثة ومنتجات ذات جودة عالمية وتقنيات تسويق كفؤة لتضييق مجال المنافسة على المؤسسات المحلية خاصة تلك التي تعمل في نفس القطاعات المستثمر فيها أجنبيا.[3]

1 Brian Aitken , E .Harrison,(1999). « Do Domestic Firms Benefit From Direct Foreign Investment » Evidence From Venezwela, The American Econimic Review .

2 Pierre .Richard .Agenor ,(2004) , «Macroeconomic Adjustment And Poor :Analytical Issues And Cross Countries Evidence. »Journal Of Economic Serveys.

3 Nagesh Kumar,Jaya Pradhan .(2002). «Foreign Direct Investment Externalities And Economic Growth In Developing Countries :Some Empirical Exploration And ImplicationFor wto Negotiations On Investment. »RIS.P27.

المطلب الثاني: المقاربات الحديثة في دراسة علاقة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالنمو الاقتصادي.

قد كان لـــ Markusen, Venables عام 1999 و Backer عام 2002 رأيا في نفس الموضوع أي أن الشركات المتعددة الجنسيات هي محفز للشركات المحلية والنمو الاقتصادي الذي تساهم فيه إن كانت ظروف التكوين والتدريب متوفرة، ولكن مع وجود قنوات تشجع على ذلك مثل: المنافسة الفعالة، تقنيات مراقبة الجودة للموردين، إدخال أساليب إدارية وبشرية جديدة واعتماد تكنولوجيات جديدة أيضا في هذه الحالة فقط يمكن أن نعتبر ان للـــشركات المتعددة الجنسيات أثر إيجابي على النمو الاقتصادي من خلال التحسين من الإدارة وأداء الأعمال.[1]

وعلى الرغم من إمكانية حدوث ذلك إلا أن هناك العديد من الدول النامية لجأت إلى وضع حواجز أمام دخول الاستثمارات الأجنبية المتزاحمة عليها وقد أكد ذلك دراسات كل من De soysa et Oneal في سنة 1999 ونتائج كل من Borensztein De Gregorio 1998.

إن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي أكثر فعالية من الشركات المحلية المساهمة في النمو الاقتصادي لعلاقاتها المباشرة بالشركات المتعددة الجنسيات والأسواق المالية والأسواق الدولية إضافة إلى امتلاكها للكفاءات العالية المستوى.[2]

نظر للارتباط المباشر للتجارة الخارجية بالرفع من معدلات النمو الاقتصادي فإنه لا بد من الإشارة ولوحين إلى العلاقة التي تربط الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالسياسة التجارية وهذا يستدعي التطرق إلى أمرين هامين : الأول هو كيف يمكن للسياسة التجارية للبلد المضيف أن تحفز زيادة تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، والآخر الثاني هو دراسة أثر هذه التدفقات على الميزان التجاري والنمو الاقتصادي من خلال إعادة هيكلية كل من الصادرات والواردات.

أما عن الحالة الأولى مثلا: يمكن للدولة المضيفة أن تعمل على فرض سياستها الحمائية من أجل حماية صناعاتها الناشئة وأسواقها الداخلية ولكن في نفس الوقت يمكن لهذا الإجراء أن يقلل من فرص

1 Markusen.J .R ,Venables A .J,(1999). «Foreign Direct Investment As a Catalyst For Industrial Development »,European Economic Review,43_335.
2 Claire Mainguy ,(2004) .«L'impact Des Investissements Directs Etrangers Sur Les Economies En Développement ». ,n20 .

الحصول على تدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية الجديدة والحرمان من الاستفادة من مزاياها على الاقتصاد المضيف.

ولكن في دراسة قام بها Breweret وYoung عام 2001 على الدول الآسيوية أن هذه الأخيرة شهدت زيادة في توجه صناعاتها نحو التصدير بشكل مكثف كان مصحوبا بسياسة مشجعة لدخول التكنولوجيا الأجنبية إليها لصالح القطاعات الوطنية مع زيادة تدخل الدولة في النشاط التجاري لحماية صناعاتها الناشئة.

كما يمكن للاستثمارات الاجنبية المباشرة أن تكون سببا في عجز الميزان التجاري والتخفيض من النمو الاقتصادي لما تكون نسبة وارداتها لصالح عملياتها الإنتاجية الكبيرة من سلع وتجهيزات تظهر العجز على المدى القصير، وعلى العموم فإن النتائج الإيجابية للـــاستثمارات الاجنبية المباشرة في الغالب على المدى الطويل على معدلات النمو الاقتصادي لما تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات القطاعات التصديرية.

المبحث الثاني: العلاقة بين النمو الاقتصادي والفقر: من منظور المقاربات

كثرت الدراسات المتطرقة إلى العلاقة التي تربط النمو الاقتصادي بالتخفيض من الفقر ولكن مع التركيزعلى وجود فوارق أو عدم وجود عدالة في توزيع الدخول.

إتفق الاقتصاديون منذ سنوات عديدة على أن الناتج الداخلي الخام هو المعيار الأساسي والكلي لقياس مستوى رفاهية الأفراد المجتمع لأنه يحدد الدخل الكلي للاقتصاد والنفقة الكلية على السلع والخدمات. وأن نصيب الفرد من الدخل يحدد الدخل والنفقة المتوسطة للفرد.

ولكن ظهرت بعد ذلك العديد من الآراء المناقضة تماما لذلك والتي تؤكد أن نصيب الفرد من الدخل السنوي لا يعتمد دائما على مستوى استفادة الأطفال مثلا من الرعاية الصحية أو نوعية التعليم وكان قد أشار Amartya Sen سنة 1994 أن مؤشرات التنمية هي الأكثر تفسيرا للرفاهية الاقتصادية من النمو الاقتصادي.

المطلب الأول: المقاربات المفسرة لعلاقة النمو الاقتصادي بالفقر.

وفي تحليل العلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي والفقر وإعادة توزيع الدخول كان لـــ kakwani دراسة سنة 1993 أشار فيها: إلى أن القيمة المطلقة للمرونات المتعلقة بالإنفاق هي أعلى بكثير في المناطق الحضرية من الريف بغض النظر عن مستوى مؤشر الفقر، وأن الفقر في ظل هذه الشروط بإمكانه الانخفاض أسرع من معدل نمو الرفاهية ولكن بشرط أن لا ينتج عن هذا الانخفاض ارتفاع في سوء توزيع الدخول لأن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لا تعني بالضرورة العدالة في توزيع الدخول.[1]

وأنه في المدى الطويل يمكن أن ترتفع معدلات الفقر أكثر إذا زادت حدة سوء توزيع الدخول أشار أيضا أنه إذا كانت مرونة الفقر أكبر من مؤشر GINI في المناطق الحضرية مما هي عليه في الريف فإن هذا يعكس وجود ضعف اجتماعي موجود في المناطق الحضرية فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخول.

1 Mattieu Clement, « Amartya Sen et L'analyse Socioéconomiques Des Famines : Portée Limites et Prolongements De L'approche Par Les Entilements. » Université De Bordeaux, GRETHIA.UNRCNRS.5113.

وقد أشار التحليل الديناميكي للتغير في الفقر من خلال الطرق التي اعتمدها كل من Ravallion سنة 1992 و kakwani سنة 1997 أظهر أن زيادة الفقر خلال سنوات 1993 و1996 و1984 ونتائجه السلبية راجعة إلى وجود انكماش في النشاط الاقتصادي لذلك من واجب الحكومات الحفاظ على السير الحسن لسياسات الاقتصاد الكلي والجزئي والتي من صلاحيتاها تحويل الدخول نحو الفقراء[1].

أما عن دراسات Bussman وآخرون سنة 2002 عن الدخول في الدول النامية أثبتت أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة مثلها مثل الاستثمارات المحلية تؤثر على متوسط الدخول في هذه الدول وهذا متوقف على طريقة دخول هذه الاستثمارات إما عن طريق شراء مؤسسات كانت موجودة من قبل أو خلق مؤسسات جديدة وكلاهما يؤثر على مناصب عمل الأفراد ودخولهم وبالتالي الاحتمال الكبير في دخولهم دائرة الفقر بعد فترة وهي توضح العلاقة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والنمو الاقتصادي والفقر.

وفي أبحاث أخرى لسنة 2001 أقر Barro وكل من Borensztein وDe Grégorio وLeeسنة 1988 أن رأسمال البشري هوأحد محددات أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والفقر معا، لأن البلدان التي تتميز برأسمال بشري ضعيف تكون فيه آثار الاستثمار الاجنبي المباشر سلبية.[2]

وقد تطرق Kakwani و(2001) Pernia إلى مصطلح Croissance-Pro-Pauvre والذي ظهر خلال 50 ، وكانت فكرتها الأولى أن فوائد النمو الاقتصادي يستفيد منها في بداية الأمر الأغنياء بفضل تفوقهم في جوانب التنمية البشرية والمالية ثم يكون النصيب الآخر من صالح الفقراء.[3]

وجاءت بعد ذلك دراسة Griffan وCharles.L سنة 2005 في دراسة أثر النمو الاقتصادي على التخفيض من الفقر من خلال الاستعانة بمؤشر:

Pro- Poor- pro- Pauvre Growth Index

1 Revue économique de développement 2005. www.crain.info/revue-d-économique -du-dévelopement.2005.p1.N91.htm.

22 Borensztein .J .De Gregorio .T.W.Lee(1998). « How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth » ,Journal Of International Economic 45.115.135.

3 Jean .Pierre.Lachaud, « Croissance Economique,Pauvrete et Inégalité Des Revenus En Afrique Subsaharienne : Analyse Comparative . »Document de travail n 11 .

حيث يسمح هذا المؤشر بمقارنة مستوى انخفاض الفقر مع حدوث ارتفاع في الدخول وPIB ولكن في حالة التوزيع العادل لمكاسب النمو الاقتصادي المحققة في نفس الفترة ومن جهة أخرى مقارنتها بـــأثر النمو(عامل الدخل) وإعادة توزيع الثروات على الفقراء.

وكان قد توصل إلى أن النمو الاقتصادي يكون غالبا مصحوبا بانخفاض الفوارق في المناطق الحضرية ومساهمة ذلك في التخفيف من حدة الفقر في الريف[1]. وكانت بالفعل هي نفس الناتج التي تحصل عليه كل من:Dollar et kraay سنة 2000 ودراسة أسموها:[2]« growth is good for the poor »

أما عن المقاربات التي تطرق إلى العلاقة التي تربط الاستثمار الاجنبي المباشر بالتخفيف من الفقر فقد كانت قليلة وجاءت في كتابات:

Klein, Aaron et Hadjimichael 2001 Jalilian et Weiss (2002).

من خلال التطرق إلى الأثر الإيجابي لـــلاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والأثر الإيجابي لهذا الأخير على الفقر.[3]

Dollar et kraay سنة 2000 وضحا بشأن هذه العلاقة ،أنه يمكن ان يكون لها وسيط هو سوق العمل ولكن مع الأخذ بعين الاعتبار بعض المشاكل المتعلقة بتحديد معيار لقياس الفقر، أي أن تحديد مستوى الفقر يختلف من بلد إلى آخر وأن نتائج النمو الاقتصادي على الفقر تختلف من منطقة إلى أخرى في البلد الواحد.

وأشارا إلى أن ارتفاع النمو الاقتصادي في آسيا مثلا: أدى إلى انخفاض معدل الفقر بفضل الزيادة في مستويات العمالة والتحسين في تنمية البنى التحتية كالتعليم وغيره ، في الفيتنام مثلا انخفض مستوى الفقر من 58% إلى 37% بين سنوات 1993 و1998 ولكن البيانات الوطنية أشارت الى وجود فوارق واضحة بين منطقة وأخرى في البلد.[4]

1 Dorothée Boccanfuse.Samual Tambi Kobore . (2009). «Croissance, Inégalité et Pauvreté Dans Les Années Quatre-vingt-dix Au Burkina Faso et au Sénégal. »Revue Economique Du Développements .
2 Dollar ;D .Kraay.A .(2000). «Growth Is Good For The Poor . » journal of economic growth .the world bank.
3 Jalilian .H .Weiss .J .(2002). «Foreign Direct Investment And Poverty In The ASEAN Region . »ASEAN Econmic Bulletin ;vol 19 N 3.
4 Klein,Aaron,Hadjimichael,(2001),"Foreign direct investment and poverty reduction".Wold Bank

كـــان Simon Kuznets رائداً للأبحاث الخاصة بكيفية تأثير النمو الاقتصادي على توزيع الدخل. ففي أحد أبحاثه المؤثرة Kuznet ، يرى أن آثار النمو الاقتصادي على توزيع الدخل تتغير عند مراحل مختلفة من التنمية، حـــيث تتـــسع فجـــوة التفاوت في الدخل في المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية (عند انتقال قوة العمل من القطاع الزراعـــي الذي يتسم بانخفاض الدخل ولكنه موزع بشكل متساو نسبياً إلى القطاعات الصناعية الحضرية التي تتصف بارتفـــاع الـــدخل ولكنه أقل نسبيا من حيث التوزيع بالتساوي)؛ وتبقى هذه الفجوة مستقرة لفترة ما، قبل أن تضيق في المـــراحل المتأخرة عندما تنضج الاقتصادات. وتعني فرضية Kuznets أن النمو يحقق الإفادة للفئات الأشد فقراً في المجتمع، وذلك بأقل من واحد إلى واحد في المرحلة المبكرة من التنمية الصناعية وأكثر من ذلك فيما بعد.

المطلب الثاني: المقاربات الحديثة في علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالفقر.

أما عن Klein- Aaren et Hadjimichael يشيرون أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة لا يمكنها أن تحل محل السلطات الحكومية في توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية والخدمات العامة (الماء، الطاقة)، ولكن يمكنها أن تكون أحد وسائل القضاء على الفقر وأن النمو الاقتصادي هو عامل أساسي في القضاء على الفقر ولكن بدرجات مختلفة في داخل البلد الواحد ،لأنه لا تكون هناك عدالة في توزيع الدخول.[1]

استنادا كذلك إلى الدراسات التي التطرق لها سابقا Kakwani et pernia (2000) ان النمو موجود ولكن مصحوبا بآثار سلبية وأخرى إيجابية وأن أثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الفقر يتحقق إيجابا من خلال خلق المزيد من فرص العمل والوظائف .

ولكن حسب Velde et Morrissey (2002) فان الشركات المتعددة الجنسيات تدفع مرتبات وأجور جيدة لعمالها ولكن الأكثر كفاءة وتخلق القليل من مناصب العمل لليد العاملة غير المؤهلة، وبالتالي فهي لا تساهم في التخفيض من الفقر.

1 Klein .M. Aaron.C.Hadjimichael .(2001). «Foreign Direct Investment And Poverty Reduction .» World Bank ;Working paper.

وفي نفس السياق كان قد تطرق سنة 1999 كل من Chudnovsky وLopez أن خلق مناصب العمل من طرف الشركات المتعددة الجنسيات يكون أكثر في حالة خلقها لمؤسسات وفروع جديدة أكثر من شرائها لمؤسسات كانت موجودة من قبل ،وتكون في قطاع الخدمات أكثر من الصناعة و في القطاعات التي تكون تكلفة العمالة فيها منخفضة.

ومن جهة تستهدف الشركات المتعددة الجنسيات الدول التي تمتاز بمعدل نمو اقتصادي مرتفع وتبتعد عن ذلك الدول الفقيرة، ولكن في نفس الوقت يمكن لرأسمال البشري أن يكون أحد أسباب استقطاب الشركات المتعددة الجنسيات من أجل الاستثمار والتحسين من المستويات التعليمية.

المبحث الثالث: أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التخفيض من الفقر: بعض الاعمال والدراسات التجريبية.

كثيرة هي الاعمال التي اهتمت بدراسة اثر الاستثمارات الاجنبية على مختلف الظواهر الاقتصادية ولكن هناك القليل من تطرق الى اثرها على التخفيض من معدلات الفقر ،وما لا يمكن انكاره هو الاعمال الثرية التي تطرقت باهتمام الى اثرها على النمو الاقتصادي وبالمثل اثر النمو الاقتصادي على الفقر خاصة في الدول النامية .لذلك سنحاول في هذا المبحث التطرق الى البعض منها.

المطلب الأول: علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالفقر

1- دراسات Gaston Gohou (2009).

جاءت الدراسة بعنوان Impact Of FDI On Poverty Reduction In Africa : Are There Regional Differences [1] ركز الباحث على دور التكتلات الاقليمية للدول الافريقية في جذب اكبر قدر من رؤوس الاموال الاجنبية والحد من الفقر ،وتناولت الدراسة العديد من التساؤلات لحقيقة الاختلافات الاقليمية ودور الاستثمار الاجنبي المباشر في الحد من الفقر وكان مجال الدراسة خاص بالجماعة الاقتصادية "ايكواس" وتوصل الى وجود علاقة سببية ايجابية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والرفاه في افريقيا باستعمال اختبار السببية لجرانجر ولكن النتائج خاصة بدول دون دول اخرى في افريقيا نفسها ،حيث ان الاثر ايجابي في حالة المجموعة الاقليمية لوسط وشرق افريقيا ولم يلاحظ أي اثر يذكر في دول غرب افريقيا وشمالها، وارجع الاختلاف الى متغيرات اخرى مستعملة في الدراسة متمثلة في :بيئة الاعمال، الجودة المؤسساتية ، المخاطر السياسية والرعاية الاجتماعية وكان ذكر في حين ان هناك علاقة قوية بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والفقر في بعض الدول الافريقية حتى مع وجود مستوى عالي من المديونية الخارجية وعدم الاستقرار في الاقتصاد الكلي .

في الدراسة التطبيقية استعمل مجموعة من المتغيرات لشرح اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الرعاية الصحية ممثلة في مؤشر التنمية البشرية IDH واستخدام صافي تدفقات من IDE ومتغيرات

1 Gaston Gohou (2009). "Impact of FDI on poverty reduction in africa : are there regional differences" Laval University, Quebec, Canada G1V 0A6.

اخرى، منها متغيرات اسماها متغيرات التحكم الخاصة بالجودة المؤسساتية، المخاطر السياسية مثل نسبة الدين المقاس بمجموع الديون المستحقة على الناتج المحلي الاجمالي، نسبة الانفاق الحكومي، التضخم كنسبة مئوية لتغير معامل انكماش الناتج المحلي الاجمالي، اضافة الى استعماله لمتغيرات البنية التحتية واختار منها نسبة استخدام الهواتف المحمولة لكل 100 ساكن، الطريق الاجمالي لمل 100 ساكن، عدد مستخدمي الانترنت ،وعدد المتعلمين في الثانويات ودرجة الانفتاح التجاري ومؤشر الفساد وسيادة القانون.

2- اعمال Noomen Lahimer (2009).

جاءت الدراسة بعنوان « La Contribution Des Investissements Directs Etrangers a La Pauvreté En Afrique Subsaharienne »من خلال الدراسة التجريبية لعلاقة الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالنموالاقتصادي والفقر وضح Lahimer نموذجا يشمل 3 معادلات في وقت واحد.

لتقدير الأثار المترتبة على الاستثمار الأجنبي المباشر على الفقر في إفريقيا جنوب الصحراء تم الاعتماد على نموذج يفسر العلاقة الثلاثية بين النمو وعدم المساواة والفقر لأنه في الواقع يمكن أن يكون سبب الفقر زيادة في متوسط الدخل أو بعد إعادة توزيع أفضل للدخل أي التخفيض من الفوارق توزيع الدخل أو ناتج عن المزج بين السياستين لذلك رأى أنه من الأحسن دراسة آثار الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الفقر هي الاعتماد على تحليل الفقر وعدم المساواة في توزيع الدخول.[1]

1- تقديم نموذج:

النموذج متكون من 3 معادلات المعادلة الأولى تفسر النمو الاقتصادي BARRO- 2001 وBorenztein آخرون 1988 المعادلات الثانية خاصة بعدم المساواة لـــ

Forbes 2000 ; Deininger et Squire 1998- Lyn et squire 2003.

أما المعدلة الثالثة هي المقدرة لتفسير التفاعلات بين المتغيرات المباشرة وغير المباشرة منها الاستثمار الاجنبي المباشر كمتغير خارجي.

1 Noomen Lahimer, « La Contribution Des Investissements Directs Etrangers a La Pauvreté En Afrique Subsaharienne » These de doctoraten Sciences Economiques Présentée et soutenue publiquement le 05 mars 2009 .

وكانت صياغة المعادلة كالتالي:

معدلات النمو:

$$C_{i1}\,t = B_1 I_i + E_1 IDE_{i-e} + D_1 Xi_{,t} + U_{i,t}$$

عدم المساواة

$$I_{i,t} = A2\ Ci,t + E_2 IDE_{it} + D_2 W_{i,t} + e_{i,t}$$

معادلة الفقر

$$P_{i,t} = A_3 C_{i,t} + B_3 I_{i,t} + E_3 IDE_{i,t} + D_3 Z_{i,t} + \sum_{i,t}$$

المعادلة الخاصة بالنمو:

لفهم محددات النمو في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قام Noomen Lahimer بتحليل موجز للافتراضات الخاصة بتقارب الانفتاح التجاري مع رأسمال البشري ثم دراسة آثار ذلك على الاستثمار الأجنبي المباشر وعدم المساواة.

وقد بينت النتائج أن معامل الناتج المحلي الإجمالي سلبي وذلك توافقا مع الافتراضات، والسبب أن الإنتاج في البلدان الغنية بالمواد الطبيعية لا يعبر عن القيمة المضافة لأنه ليس بالقطاع المنتج. وأن تحرير التجارة ليست ذات دلالة إحصائية في ثلاث طرق التقدير المختارة وهذا يتعارض مع نتائج معظم الأعمال التطبيقية التي توصلت إلى أن هناك علاقة إيجابية بين النمو والانفتاح التجاري وأن نسبة X+R/ الناتج المحلي الإجمالي ليست مؤشرا جيدا للسياسات المفتوحة خاصة في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية.

بالإضافة الى غياب علاقة تفسر أثر التعليم على النمو حيث تم التوصل سابقا إلى مثل هذه النتائج لدى Pritchett في سنة 1996، رغم أن النتائج النظرية للدراسة أوضحت أن نوعية التعليم في هذه الدول ضعيفة جدا وغير ملائمة لاحتياجات المنطقة وتأثيرها على النمو يصبح هامشيا وإن عروض الطلب على العمالة المتعلمة راكدة لقلة الخيارات في العمل .

بينت النتائج ان هناك علاقة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والنمو وهذه النتائج كانت ثابتة في كل المعادلات المفسرة أي أن زيادة IDE بنقطة واحدة تؤدي إلى زيادة النمو في PIB بنحو0.8 نقطة. مع الإشارة إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المشار لها في هذا النموذج موجهة نحو الاستثمار في الموارد الطبيعية.

النتائج الإيجابية على النمو راجعة أساسا إلى جلب رؤوس الأموال والتكنولوجيات الحديثة وباختصار فإن تحليل معادلة النمو تسلط الضوء على ثلاثة نتائج مهمة:

أولا: تشير التقديرات إلى أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة تعزز النمو الاقتصادي وهذا التأثر قوي احصائيا، ومن المحتمل أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية يحسن من ميزان المدفوعات نتيجة الاستغلال الموارد الطبيعية من قبل الشركات المتعددة الجنسيات.

وتشير النتائج أيضا أن عدم المساواة في توزيع الدخول تؤثر سلبا على النمو الاقتصادي وهذا التأثر يفسر الصراعات الواقعة في المنطقة بين مختلف الفئات الاجتماعية والتشوهات الاقتصادية التي يعود سببها أساسا إلى انعدام الادخارات وضعف الائتمان.

في حين أن التعليم له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي ولكن لا يمكن تعميم هذا الأثر لأن التعليم في إفريقيا جنوب الصحراء يرتكز على فئة قليلة فقط من المجتمع.

معادلة عدم المساواة في توزيع الدخول:

تدرس هذه المعادلة 3 تأثيرات، هي أثر المتغيرات المؤسساتية وأثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو و على عدم المساواة في توزيع الدخول. والسبب أن نوعية المؤسسات هي المحفر الأكثر أهمية لعدالة توزيع الدخول على الأفراد.

وقد تم التطرق إلى تقدير نوعية المؤسسات على أساس المؤشرات التالية: السيطرة على الفساد، الاستقرار السياسي، دولة القانون والحريات السياسية.

أظهرت النظرية الاقتصادية أن هناك احتمال كبير في أن يؤدي تواجد الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة عدم المساواة في توزيع الدخول في البلدان المضيفة وذلك بسبب تعزيز قطاعات دون أخرى، إضافة إلى استفادة العاملين المؤهلين وتهميش العمالة الغير المؤهلة أو الرخيصة وتأتي

نتائج النموذج في نفس الاتجاه في طرق التقدير الثلاثة وأن الزيادة في IDE بنقطة واحدة تؤدي إلى زيادة GINI بزيادة قدرها 0.8 نقطة خاصة وأن دول إفريقيا جنوب الصحراء تتميز بالغنى في الموارد الطبيعية وضعف توزيع الدخل على الفئات المختلفة.

لا يمكن لنماذج التجارة الخارجية أن تفسر دور الاستثمار الاجنبي المباشر في القضاء على سوء توزيع الدخل في دول إفريقيا جنوب الصحراء، ولكن يمكن إيجاد هذا التقدير في نماذج الاقتصاد السياسي والحديث على ش.م.ج. والتي تؤكد على أن وجود الاستثمار الاجنبي المباشر تؤثر على الدخول وتركزها في الجزء العلوي أي لدى مستويات النخبة فقط هي الأكثر استفادة.

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

إن دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على عدم المساواة في توزيع الدخول والنمو الاقتصادي والفقر، أوضحت العديد من النتائج الهامة حول سياسات التنمية المتبعة من قبل دول إفريقيا جنوب الصحراء خاصة تلك الغنية بالموارد الطبيعية رغم صعوبة التميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتصنيع وبين الاستثمار الاجنبي المباشر في الصناعات الاستخراجية وأظهرت النتائج أن آثار الاستثمار الاجنبي المباشر على الفقر تنقسم إلى عنصرين:

أولا: من خلال تعزيز النمو الاقتصادي ومساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في زيادة الرفاه العام الاجتماعي يظهر نموذج لـــ Lahimer أن هذا التأثير قوي وهذا نظرا لطبيعة البلدان غير الساحلية في الاستثمار الاجنبي المباشر ومع ذلك من الصعب تحديد أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على نقل الفوائد التكنولوجية أو غيرها من الآثار على المؤسسات المحلية. إضافة إلى المشاكل المرتبطة بإمكانية استفادة هذه المؤسسات من التكتلات والشراكة خاصة في صناعات التعدين وتلك المرتبطة بالقطاعات الإنتاجية والصناعية في دول إفريقيا جنوب الصحراء.

ثانيا: تؤثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الفقر من خلال أثره على توزيع الدخول وقد أظهر النموذج أن زيادة تدفق تزيد من سوء توزيع الدخول وعلاقتها مع ش.م.ج. والمؤسسات السلطة السياسية وكانت الناتج أن زيادة تواجد ش.م.ج. نحو الدول المضيفة يتسبب في زيادة الفساد وعدم الاستقرار وزيادة الصراعات الاجتماعية.

وأنه لا توجد علاقة بين النمو الاقتصادي وسوء توزيع الدخول وأن توزعها على أكبر قدر ممكن من الأفراد يمكن أن يقلل من الفوارق الاجتماعية ويساهم في تنمية الادخارات وبالتالي تعزيز سوق الائتمان.

المطلب الثاني: اثر الاستثمار الاجنبي المباشر والجودة المؤسساتية على الفقر.

1- اعمال Ahmed Assadzadehand وJavad Pourqoly:

جاءت الدراسة بعنوان "The Relationship Between Foreign Direct Investment , Institutional Quality And Poverty : Case Of MENA Countries » [1] تحدثت هذه الدراسة عن الحلقة المفرغة للفقر واثر الاستثمار الاجنبي المباشر والجودة المؤسساتية في القضاء على الفقر باستعمال تقنية الاقتصاد القياسي باستعمال بيانات دول المنطقة العربية بين سنوات 2000 و2009 باستعمال مؤشر التنمية البشرية كمؤشر للفقر وتوصل الى ان الاستثمار الاجنبي المباشر والجودة المؤسساتية اثار ايجابية كبيرة على الحد من الفقر وقد صاغ نموذجه كالتالي:

حيث ان : $HDI=\alpha+B1FDI+B2KAFMAN+B3CL+B4CREDIT+\varepsilon i$

IDH : يمثل مؤشر التنمية البشرية في الدولة i في الفترة t .

FDI :يعبر عن صافي الاستثمار الاجنبي المباشر.

KAFMAN , CL, CREDIT ، تعبر عن متغيرات الجودة المؤسساتية، مؤشر الحرية المدنية والقروض المحلية الموجهة للقطاع الخاص على التوالي.

شملت الدراسة الدول التالية:

الجزائر، البحرين، الكويت، اسرائيل، الاردن، العراق، ايران، لبنان، مصر، جيبوتي، ليبيا، عمان، قطر، السعودية، الامارات، قطاع غزة، اليمن.

توصل الباحث الى الاثر الايجابي للاستثمارات الاجنبية المباشرة على الحد من الفقر لهذه البلدان وكانت نتائجه قد اتفقت مع ابحاث Gohou وSoumare في شرح الظاهرة ولكن يتوفق ذلك على طبيعة

1Ahmed Assadzadeh and, Javad Pourqoly . The Relationship Between Foreign Direct Investment , Institutional Quality And Poverty : Case Of MENA Countries .journal of economics, business management ,vol 1,N12.may 2013.

الاستثمارات الاجنبية المباشرة المتجهة نحو القطاعات المنتجة وتلك الجالبة للتكنولوجيا والمهارات مما خفض من الفقر وساعد على تحسين ظروف الرعاية الاجتماعية.

اشارت نتائج الدراسة ايضا الى دور الجودة المؤسساتية في الحد من الفقر وتحسين مؤشر التنمية البشرية أي ان الاستقرار السياسي العالي يساهم في الرفع من تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر والتي بدورها تثير حماسة الاستثمار الخاص في البلاد وتزايد الفئات المتوسطة الدخل.

والاثر يتوقف في الاخير على خصوصية كل بلد لوحده حيث ان هناك دول نامية لا تزال تعاني من تفاقم مشكلة الفقر رغم الجهود المبذولة في التخطيط السليم والجماعي لمكافحة الفقر .

2- اعمال Wilhems 1998:

جاءت الدراسة بعنوان

« FOREIGN DIRECT INVESTMENT AND ITS DETERMINANTS IN EMERGING ECONOMIES »وكان الاطار النظري للنموذج المعتمد عليه في هذه الدراسة خاص بنهج التكيف المؤسسي لـــ wilhelms (1998) والذي تعود أصوله إلى مدرسة التكامل والذي يتطلب في البداية تحديد نوع الاستثمارات الاجنبية المباشرة المختارة بناء على التغيرات المؤسساتية تبعا لتغيير السياسات والقوانين المطبقة في دولة لمعرفة مدى تأثير دخول الاستثمارات على النمو الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الاخرى.

المتغير الداخلي في هذا النموذج يمثل مدخلات الاستثمار الأجنبي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (PIB)، أما المتغيرات التفسيرية هي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة التغطية، معدل التضخم، المدخرات الوطنية مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (PIB) ومعدل الفائدة النقدية.[1]

أما عن النموذج القياسي الاقتصادي المعتمد في هذه الدراسة جاء استناد إلى نموذج Solow وهوكما يلي:

$$Log(IDE)=\alpha 0 + \alpha n Log(PIB) + \alpha 2^{\infty} Log(ouvert) + \alpha 3^{\infty} Log(inflat) + \alpha 4^{\infty} Log(Epar) + \alpha 5^{\infty} Log(Inmen) + \sum t \text{ ou :}$$

1 Saskia K.S. Wilhelms,"Foreign direct investment and its determinants in emerging economies"African Economic Policy Paper Discussion Paper Number 9 July 1998

IDE: الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من .PIB

PIB: معدل النمو للناتج المحلي الداخلي الخام حقيقي.

OUVERT: معدل التغطية الاقتصادية (X/M).

INFLAT: معدل التضخم.

EPARG: الادخار الوطني كنسبة مئوية من PIB.

INMON: معدل الفائدة النقدية.

α_0 : ثابت.

$\alpha_1 - \alpha_2 - \alpha_3 - \alpha_4$ مرونة و $\sum t$ مدى الخطأ.

البيانات المعتمد عليها في الدراسة مصدرها وزارة العمل وشروط التنبؤ بالأعمال التجارية. ووكالة بورندي كوت ديفوار لتشجيع الاستثمار وففي هذا التقرير فترة 1970– 2007.

أما البرمجة المستخدمة للتقدير هو« Eviems 5 »وعليه فإن IDE يمكن صياغتها كالتالي:

$$IDE_t = 0.684630 + 0.7930941\ IDE_{t-1} + 0.028406\ PIB + 0.427348\ ouvert_{t-1} + 0.008093\ INFLA_{t-1} - 0.000274\ EPARG_{E-1} - 0.0420673\ INMON_{t-1} + U_{2t}$$

استنتج من خلال تحليل العلاقة بين IDE والنمو الاقتصادي أن هناك تأثير صغير لـــ IDE على النمو الاقتصادي.

كان لهذه الدراسة هدف محدد متمثل في إيجاد مدى تأثير IDE على النمو الاقتصادي في دول الكوت ديفوار وحسب النموذج المختار من طرف الباحث تم التوصل إلى النتائج المهمة التالية:

أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تؤثر على النمو الاقتصادي وذلك حسب إحصائية Fisher (1.04237) أصغر من تلك المتحصل عليها جدول Fisher المقدرة بـــ (1.96) وليس له تأثر كذلك على التضخم، أو الادخار المحلي ولا على معدل الفائدة النقدية. في حين له تأثير على معدل الانفتاح الاقتصادي (X/M).

وتحليل العينة أوصل الباحث إلى أن التدفق الاستثمار الاجنبي المباشر هو الذي يتسبب في الانفتاح الاقتصادي ويؤثر على التضخم.

إضافة إلى توصله إلى عوامل اقتصادية أخرى تشجع على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر مثل: حجم سوق البلد المضيف، الموارد الطبيعية، السياسة الداخلية للبلد المضيف مثل: ضعف القوانين التشريعية، انخفاض معدل الشركات كذلك مهمة جدا لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلد المضيف.

وقد فهمت الدول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تساهم في التنمية الاقتصادية لذلك فهي تسعى إلى بذل المزيد من المجهودات لجذبه مع زيادة شدة تنافس الدول النامية على تقديم أحسن الامتيازات والحوافز للدول المستثمرة. إضافة إلى أهميتها في خلق المزيد من مناصب العمل، ونقل التكنولوجيا في الكوت ديفوار إضافة إلى أساليب طرق جديدة في التسيير.

وكانت النتائج النهائية للدراسة كالتالي:

أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تأثر على النمو الاقتصادي في الكوت ديفوار الأسباب التالية:

هبوط منخفض جدا لمعدل نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة قدرت بـــ 2% بالمقارنة مع معدل النمو الإجمالي للاستثمارات (وصلت إلى 9% في سنة 2007). وللتأثير على الناتج المحلي إضافة إلى أن دراسة هذا التأثير خلال فترة محددة لا يسمح بالحصول على النتائج الحقيقية على النمو الاقتصادي بدقة.

النمو الاقتصادي في كوت ديفوار (ساحل العاج) متوقف أساسا على القطاع الدولي خاصة البن والكاكاو سيما IDE ليس موجه نحو هذا القطاع بل يستقطبه القطاع الصناعي.

3- اعمال Faouzi Sbaoui:

جاءت الدراسة بعنوان « Les Effets De La Croissance Et De L'inégalité Sur La Pauvreté En Tunisie » حاول صاحب الدراسة التطرق إلى آثار النمو الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل على الفقر في تونس خلال الفترة ما بين 1985- 2005 من خلال الاستعانة بنوعين من الطرق التحليل.

الأولى: تحليل مساهمة النمو وإعادة توزيع الدخل في تغير الفقر. استنادا إلى مقاربات التغيير المقترحة من طرف Datt et Ravallion (1992) et Kakwani (1997) ومعدل النمو الاقتصادي الموازي للفقر المقترح من طرف kakwani et Son (2002).[1]

مصدر البيانات المستخدمة من المركز الوطني للإحصائيات (INS).

وتوضح النتائج إلى أن مؤشر الفقر بين سنوات 1995– 2005 انخفض بـــ 5.71 نقطة مقارنة بـــ 0.5 نقطة فقط بين سنوات 85–95. وذلك في حالة انخفاض فجوة الفقر من 0.97 إلى 0.21 نقطة على التوالي خلال نفس الفترة.

وعادت وارتفعت هذه الأبعاد من 0.15 و0.06 نقطة من خلال فترة الإصلاحات التي تميزت بانخفاض الفقر ولكن مع تحسن ضعيف جدا لا يكاد يلاحظ لوضعية الفقراء.

أما فيما يتعلق بمساهمة النمو والتوزيع العادل للدخول في شتى مستويات الفقر في تونس وضحت النتائج الأهمية الواضحة لزيادة الدخول المتوقفة على النفقات في التخفيض من الفقر مهما كانت مقاربة تحليل التغير المعتمدة فإن هناك مساهمة دائمة للنمو الاقتصادي في التخفيض من الفقر.

اما عن تحليل البواقي في مقاربة Datt et Ravallion تعبر عن ارتفاع متوسط نفقات الفرد والتغيرات في إعادة توزيع النفقات.

أما فيما يخص قياس نموpro- pauvre في تونس: استعمل الباحث لذلك مؤشر نموpro-pauvre لـــ (Kakwani et Pernia) لسنة 2001 ومعدل النمو المساوي أو المعدل للفقر (kakawi et Sen) (2002)

كان من الممكن أن تكون هناك آثار إيجابية للنمو والتوزيع الدخول على الفقر أحسن وأكثر إيجابية لوكان هذا النمو مرفوقا بإعادة توزيع دخول يمس الفقراء أكثر من غيرهم، وإن حسن وترتيب توزيع الدخول هو السبيل الأساسي للتخفيض من حدة الفقر في فترات انخفاض الفعالية الاقتصادية.

وتوصل الباحث في النهاية إلى إجمال نتائجه في النقاط الثلاثة التالية:

1 Faouzi Sbaou « les effets de la croissance et de l’inégalité sur la pauvrete en tunisie» Région et Développement n° 35-2012 .

بالاعتماد على المقاربات السابقة مع وجود ثبات في حد الفقر في تونس حتى سنوات 2000 لوحظ أن هناك انخفاض في الفقر بفضل زيادة النمو مع تعثر بسيط في أعداد الفقراء وتحسن في وضعياتهم رغم أن الجهود المبذولة من طرف الهيئات التونسية المعنية كانت كبيرة ووصول معدل النمو بها إلى مستويات كانت كافية للتخفيض من الفقر وإبعاد الفقراء عن حد الفقر.

ومن جهة أخرى التغير في توزيع الدخول كان له هو الآخر الأثر في مرافقة للرفع من النمو في تحسين الفقر ولكن شكل جد ضعيف وطفيف.

خلاصة الفصل:

تعدد المفاهيم المرتبطة بالفقر وتشعب انتشاره كان له الاثر البالغ الاهمية في تعدد الدراسات والمقاربات التي حاولت التعرف على كل الجوانب التي يمسها الفقر والتي تؤثر فيه ويؤثر فيها هو الاخر اضافة الى التباين الكبير في الكثير من الاحيان في النتائج المتوصل اليها .

من خلال المقاربات التي تم التطرق اليها في هذا الفصل تلك التي توصلت الى وجود علاقة طردية بين ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي والتخفيف من حدة الفقر لا سيما تلك الدول التي تحسن بالفعل العدالة في توزيع الدخول ،ومع ذلك، فقد لا يصح اعتبار النمو الاقتصادي شرطاً كافياً للحد من الفقر. ومن الناحية النظرية علـــى الأقل، إذا زاد تفاوت الدخل، يصبح من المحتمل أن يتمتع أي بلد بنمو اقتصادي ايجابي بدون أن يعود ذلك بأية فائـــدة على الأسر المعيشية الأشدّ فقراً – فالأثرياء يزداد ثراؤهم بينما تظل دخول الفقراء كما هي أو تنخفض. ولذلك، فإن العلاقة بين النمو الاقتصادي وتوزيع الدخل هي أمر حاسم الأهم ،وصولا الى المقاربات التي توصلت الى ان الاستمرارية في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي والاصرار على القيام بالإصلاحات الازمة يؤدي الى تحقيق التنمية الاقتصادية مع تحسين اوضاع الفقراء .

التوصل الى وجود علاقة مباشرة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والفقر كان ممكنا فقط من خلال الاعتماد على النمو الاقتصادي كوسيط ولكن الآراء اختلفت في الاثر المتوقع للاستثمارات الاجنبية المباشرة والتخفيف من حدة الفقر بين مئيد ومعارض، المهم ان درجة التأثير تختلف من دولة الى اخرى حسب الامكانيات والهياكل المتوفرة لدى مؤسسات البلد المضيف وبالتالي الحفاظ غلى مناصب العمل الموجودة وفتح اخرى جديدة ،اضافة الى المكاسب المتوقعة من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر.

الجزء الثاني

الاستثمارات الأجنبية المباشرة و تحديات الفقر في دول الساحل: دراسة ميدانية و تحليلية

الفصل الأول

الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الساحل: دراسة تحليلية

تمهيد:

اختلفت دول الساحل على مدار السنوات السابقة عن باقي الدول الإفريقية في معيار الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الدخل، ولم تتمكن هذه الدول من تحقيق معدلات نمو اقتصادية تتقارب إلى متوسط معدلات النمو المحققة في الدول النامية، ويعود هذا التخلف إلى عوامل داخلية وخارجية زادت من تأزم الوضعية الاقتصادية والاجتماعية لدول الساحل، إضافة إلى ما يميز المنطقة من تفاقم الصراعات والنزاعات الداخلية التي حالت دون تحقيق الاستقرار الأمني بالمنطقة.

ازدادت الأوضاع اكثر سوءا بسبب معاناة هذه الدول ولسنوات عديدة متواصلة من الضغوطات المناخية كالجفاف والتصحر والآفات الزراعية التي اضعفت من مردودية الإنتاج الزراعي المشكل لأهم قطاع مشغل لأكبر نسبة من العمالة والمصدر الأساسي للعيش، إلى جانب مساندته القطاعات غير الرسمية في توفير مناصب العمل والمشاركة في الأداء الاقتصادي ولو بالقدر الضئيل إضافة الى سعيها نحو تشجيع دخول المستثمرين الاجانب بهدف توفير الموارد المالية وتحقيق اهداف اقتصادية اخرى.

لذلك سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى تطور معدلات النمو الاقتصادي في دول الساحل ومعرفة بوادر التحسن في الأداء الاقتصادي والمجال الاستثماري في ظل الجهود المبذولة من طرف سلطاتها وبرامج التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي التي اوصت بها كل من صندوق النقد والبنك الدوليين بهدف إعادة هيكلة اقتصاداته.

المبحث الأول : المؤشرات الاقتصادية العامة في دول الساحل.

ان زيادة إمكانيات النمو الاقتصادي تتطلب تبني سياسات تحقق الاستقرار وسياسات هيكلية تكمل بعضها البعض وتعمل سياسات تحقيق الاستقرار على إرساء دعائم النمو الاقتصادي بالمساهمة في خفض معدلات التضخم والتخفيف من تقلبات الاستهلاك والعوائق أمام الاستثمار ثم التقليل من العجز في الموازنات الحكومية، ولن يتحقق النجاح في تنفيذ هذه السياسات الهيكلية إلا بعد تسوية الاختلالات الاقتصادية الكلية لأنها تعزز الاستقرار وتشجع المنافسة.

المطلب الأول: تطور معدلات النمو الاقتصادي في دول الساحل

قليلة هي الدول التي تمكنت من الحفاظ على النمو السريع والمطرد من غير استثمارات عامة ضخمة، فحسب تقرير ال CNUCED لسنة 2008 لم تعرف الدول الافريقية منذ سنة 1980 سوى معدلات نمو منخفضة وبطيئة واخرى غير مستقرة، واستمرت على هذه الحالة لغاية العشرين سنة السابقة [1] والسبب هو الانخفاض المتوالي لأسعار المواد الأولية، وزيادة أعباء الديون وارتفاع مستوى المديونية الخارجية، اضافة إلى وجود قطاع صناعي متأخر جدا وراكد.

عرفت دول افريقيا الغربية من ضمنها دول الساحل أعلى معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة سنة 2012، رغم كل الضغوطات والمشاكل التي يعانيها فقد سجلت المنطقة معدل نمو وصل إلى 6.3 % سنة 2012 مقارنة ب 6.8 % سنة 2011، ويعود سبب الانخفاض إلى تراجع الاستثمارات في المحروقات بسبب الانشغال بأحداث الاستقرار في دالتا النيجر (Delta Niger) [2]. وقد استعاد النمو الاقتصادي عافيته في دول الساحل خلال سنوات 2009 رافقه في ذلك ارتفاع في الطلب الداخلي من قبل الاستثمارات في قطاع الموارد الطبيعية، وقد وصلت نسبة النمو الاقتصادي من الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة إلى 4.7% حسب آخر احصائيات للبنك الدولي ل 2013 وبلغ بذلك معدل النمو الاقتصادي في مالي 4.2 اضافة على ما حققته النيجر من معدلات نمو حققته هي الأخرى بفضل

1 CNUCED (2008)" rapport sur l'investissement dans le monde 2008" Genève .

2 تقرير الاستثمار العالمي في عرض عام – سلاسل التنمية العالمية: الاستثمار و التجارة من أجل التنمية UNCTAD 2013.

الصناعات الاستخراجية والتي وصلت إلى 9.1% و3.6% في السنغال [1] والجدول يوضح معدلات النمو الاقتصادي في دول الساحل:

جدول رقم9: معدلات النمو الاقتصادي لسنوات 2003-2013 كنسبة من PIB.

	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
بوركينافاسو	8.0	4.6	8.7	5.5	3.6	5.2	3.2	7.9	5.1	5.3	5.5
تشاد	13.2	31.3	7.9	10.7	8.4	3.4	4.1	14.3	2.8	7.0	3.2
مالي	7.6	2.3	6.1	5.3	4.3	5.0	4.1	5.8	3.5	2.7	5.1
موريتانيا	5.6	5.2	5.4	11.4	1.0	3.5	-1.2	5.2	4.7	4.3	4.9
النيجر	7.7	-0.8	7.2	5.8	3.4	9.3	5.6	8.0	11.2	4.2	6.0
السنغال	6.7	5.9	5.6	2.5	4.9	3.7	3.6	4.1	4.0	4.2	4.7

Source : CNUCED (2013)" les flux des capitaux et la croissance en Afrique".

التحسن في معدلات النمو الاقتصادي في دول الساحل تسبب فيه زيادة الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية في النفط والمعادن والمؤشرات العامة للدول الساحل تؤكد هذا التحسن،و لكن هذا لا يمنع من ان هذه الدول حققت تقلبات كبيرة في معدلات النمو الاقتصادي بعد الازمة المالية العالمية سنة 2008 جراء انخفاض الطلب على المواد الاولية من قبل الدول الصناعية اضافة الى زيادة اسعار المواد الغذائية التي ساهمت بشكل مباشر في زيادة اعباء الواردات و قد ظهرت هذه التذبذبات واضحة في كل من السينغال و بوركينافاسو و التشاد التي تمثل افقر دول الساحل.

1 BM. « Perspectives économique mondiales, faire face à la normalisation des politiques dans les pays à revenu élève dans l'Afrique subsaharienne » janvier 2014.

جدول رقم 10: المؤشرات العامة لدول الساحل سنة 2011

الدول	الناتج الداخلي الخام en PPA	PIB معدل نصيب الفرد من PIB en PPA	معدل النمو الاقتصادي 2003-2011
بوركينا فاسو	22285	1113	5.8
التشاد	24838	2155	10.1
مالي	18184	1148	4.8
موريتانيا	8991	2539	4.5
النيجر	12148	756	4.9
السينغال	22506	1763	4.4

Source : publication, "Division de la Population, Département des Affaires Economiques et Sociales", world Bank population prospects en 2012 .

لقد سمحت الإصلاحات الاقتصادية الكلية والاجتماعية المنتهجة في **موريتانيا** من1992 إلى 2003 استعادت النمو حيث بلغت نسبة النمو الحقيقي 4.4% في المتوسط حيث وصل النمو في الناتج الداخلي الخام للفرد 16.7% في المتوسط خلال نفس الفترة وقد مكن هذا النمو من انخفاض الفقر من 56.6% سنة 1990 إلى 46.7% سنة 2003 رغم هذا الانخفاض[1] إلى أن هذه النسبة توحي بالقلق لذلك عمدت الحكومة الموريتانية بين السنوات 2001 و2014 إلى وضع استراتيجية خاصة للحد من الفقر من خلال السعي نحو رفع نسبة النمو إلى 7 % في المتوسط. حيث اظهر تحليل العديد من الدراسات هشاشة شديدة في الاقتصاد الموريتاني اتجاه الصدمات الخارجية خاصة الانخفاضات المتكررة للنمو العالمي مما يضعف الطلب الخارجي على منتجاتها التصديرية [2].

1 "Centre de développement de L'OCDE" Banque mondial 2008

2 CNUCED, "Rapport sur l'investissement dans le monde- contrairement à la tendance mondial pour 2012, l'investissement étranger direct vers l'Afrique augmente "uncted.org/press.

اما الاقتصاد في **النيجر** فيقوم على المحاصيل الموسمية والثروة الحيوانية بالإضافة لامتلاك النيجر واحد من أكبر احتياطيات العالم من اليورانيوم ومع ذلك، أدت مشكلات بيئية مثل الجفاف والتصحر بالإضافة إلى الزيادة السكانية المطردة والتي بلغت 2.9% علاوة على قلة الطلب العالمي لليورانيوم على تراجع معدلات النمو الاقتصادي بها.

اما في دولة **مالي** فقد وجدت إرسابات معدن البوكسيت والنحاس والذهب وخام الحديد والمنجنيز والفوسفات والملح واليورانيوم. ويُعدُّ استخراج الملح أكبر إنتاج معدني في البلد بجانب استخراج قليل من الذهب.

كما يُشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير، ويُقَدِّر بحوالي نصف الصادر من مالي وتعمل مالي أيضًا على تصدير الأسماك والجلود والماشية واللحوم والفول السوداني وتتمثل أهم الواردات في المواد الكيميائية والمواد الغذائية والآلات والنفط والمنسوجات ويتم التبادل التجاري أساسًا مع دول غرب إفريقيا وفرنسا وبعض دول غرب أوروبا.

أما عن **التشاد** فقد أصبحت هذه الدولة منتجة للبترول منذ سنة 2003 حيث بلغ 40 % من PID سنة 2010 و90 % من صادرتها لإنتاج يفوق 120.000 برميل يوميا من طرف شركة أجنبية مستثمرة EXXON mobile من حقول الدولة (Doba)، وأكثر من 20.000 برميل يوميا من حقول « Bangor »[1]

أما عن التربية الحيوانية والزراعية فقد مثلت 24% من PIB في حين كان نصيب التجارة 11.6% من PIB وقد شكلت صناعة القطن والسكر قطاعات حيوية بإعالتها العديد من العائلات التشادية بنسبة تعادل 13 % حيث تشغل صناعة القطن لوحدها 2 مليون عامل ولدعم القطاع اكثر في مساهمته في النمو الاقتصادي التشادي، شجعت الحكومة التشادية دخول العديد من المستثمرين الأجانب خاصة: الهنود في مجال مصانع العصائر والفواكه اضافة الى صناعة الغزل وتجميع الجرارات وصنع الاسلاك والاسمنت، إضافة الى استثمارات أخرى لها مساهمة عامة في قطاع الخدمات والنقل والاتصالات .

[1] Mike pfister "politique fiscale en Afrique 2010.", une fiscalité orientée vers l'investissement et le develepement, aperçu de quelques enjeux de

رغم هذه المجهودات وغيرها فقد سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي في تشاد انخفاض من 14.3% سنة 2010 إلى 2.8 % سنة 2011 ولكنه استعاد عافيته بفضل الصناعة البترولية ووصل إلى7.1 % بين 2012 و2013 وقد ساعد على ذلك أيضا استقرار النفقات العمومية للبلد.

ويعود سبب الانخفاض المذكور ايضا إلى انخفاض الإنتاج الفلاحي والبحري ب 29.1 % بسبب قلة الأمطار سنة 2011 وشهدت المنطقة رجوع في ارتفاع نمو الصناعات الفلاحية إلى ثقافة القطن لارتفاع أسعاره دوليا وتوصل مؤسسة تشاد للقطن لحل مشاكلها التقنية.

بذلت دول الساحل العديد من الجهود في اطار وضع سياسات وطنية للتنمية من أجل ضمان نمو اقتصادي مستدام والتحسين من ظروف معيشة الأفراد، وقد تمحورت أهداف هذه السياسات حول الرفع أكثر من إنتاجية القطاعات التي تشغل أكثر من 80% من القوى العاملة، إضافة إلى تنمية البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للبلد باستغلال الكفاءات البشرية المتوفرة والرفع من الكفاءة الاقتصادية خاصة بعد انحصارها ضمن مؤشرات متدنية للتنمية البشرية لسنوات عديدة.[1]

و**التشاد** مثلا عمدت إلى تحسين المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية من خلال اعتمادها سياسة الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كإطار لتحرير وتقوية اقتصادها، سمحت هذه السياسة بدخول الاستثمار الاجنبي المباشر و وصل إلى 7.4 % من PIB بين سنوات 1990 و2005 وقد شهدت هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا بين سنوات 2000 و2005 من 8.3% إلى 12.9% كما وصل معدل النمو الاقتصادي بها لسنة 2004 إلى 31.3%.[2]

حيث سمحت الصناعة الاستخراجية البترولية في التشاد بمضاعفة الدخل الإجمالي المحلي للبلاد بين سنوات 2004 و2005 حيث ارتفع من 1732 مليار FCFA في سنة 2004 إلى 3101 مليار FCFA سنة 2005 حيث مثل الدخل البترولي 36% من PIB بين 2003 و2009 مقابل 21% للقطاع الزراعي والموانئ، 13% للتجارة و29% لمجموع القطاعات الأخرى.

مساهمة الزراعة في PIB وصلت إلى حدود 12.5% بين سنوات 2005 و2008 في حين كانت 3% و4% بين سنوات 2009 و2010، ومثل بذلك الدخل من البترول 80% من المالية العامة التشادية،

1 Montama, Hodoumta" L'impact des investissements directs étrangers sur la croissance économique au tchad".publication2008 p64.

2 NEPAD,OCDE, "Accélérer la referme en Afrique : mobiliser l'investissement dans les infrastructures et l'agriculture, initiative sur l'investissement en Afrique". 26 Avril 2011

و13% من PIB هي من القطاعات خارج البترول والتي تكفي لتغطية مصاريف الطبقة العاملة إضافة إلى مداخيل المالية الخارجية في اطار الاعانة الدولية للرفع من النمو الاقتصادي.

ولكنها انخفضت بنسبة ملحوظة في السنوات الأخيرة من 251 مليون دولار امريكي سنة 2009 إلى 212 مليون دولار سنة 2010 إلى 200 مليون دولار سنة 2011 والمداخيل البترولية هي المصدر الوحيد لارتفاع معدلات النمو بالوتيرة السريعة وارتفاع المصاريف الدولية نحو الاستثمارات المحلية الذي وصل إلى 120% من PIB سنة 2008 و2010، والجدول التالي يوضح مساهمة الزراعة في القيمة المضافة.

جدول رقم 11:القيمة المضافة في قطاع الزراعة.(نسبة من اجمالي الناتج المحلي).

الدولة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
السينغال	19.1	18.5	15.5	17.2	15.7	16.8	15.0
النيجر	37.8	40.0	39.6	39.6	20.1	24.7	42.9
بوركينافاسو	19.2	27.3	25.8	22.4	28.2	25.5	19.8
تشاد	42.3	41.8	39.4	33.6	23.5	54.8	56.7
مالي	41.3	37.8	35.0	38.8	36.4	36.6	36.9
موريتانيا	35.9	35.0	4.3 3	36.2	35.5	29.8	22.6

المصدر: بيانات البنك الدولي.

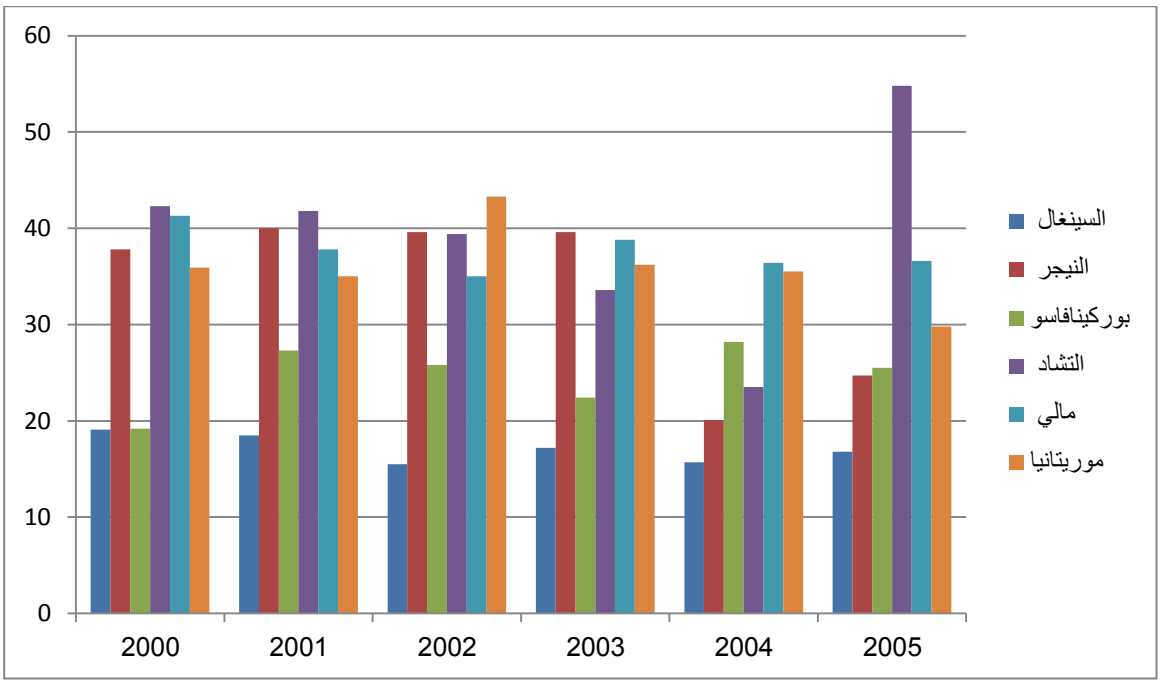

الملاحظ من الجدول ارتفاع نسبة مساهمة الزراعة في القيمة المضافة والنسب العالية من اجمالي الناتج المحلي خاصة في كل من المالي، التشاد والنيجر حيث تراوحت بين 36% الى 43 %من سنة 2000 الى 2002، ثم اختلفت النسب بين الزيادة والانخفاض من سنة2003 الى 2006 وكانت اعلى نسبة من نصيب التشاد ب 56.7% سنة 2006.سبب هذا التذبذب راجع اساسا الى تدهور المناخ وعدم استقرار هطول الامطار ومعاناة المنطقة من التصحر الجفاف فما يائي جدول يبين ثبوت مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي رغم الجهود المبذولة في المجال.

جدول رقم 12: مساهمة الزراعة في القيمة المضافة بين 2008-2014.

الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
السينغال	15.9	17.3	17.7	15.7	16.7	17.5	17.2
النيجر	43.2	39.2	40.9	38.3	38.1	35.7	36.7
بوركينافاسو	17.7	22.7	23.3	21.7	22.9	22.6	22.4
تشاد	55.9	47.9	53.9	53.1	55.1	51.9	52.9
مالي	39.7	38.9	40.6	39.3	42.3	–	–
موريتانيا	24.8	25.4	21.3	20.3	20.7	20.5	22.8

المصدر : بيانات البنك الدولي

بقيت مشاركة الزراعة في القيمة المضافة معتبرة ومشرفة لأغلبية دول الساحل باستثناء انخفاضها في **السينغال** مقارنة بالدول الاخرى والتي لم تتعدى 17% في حين تعدت 50% في تشاد و40% في مالي والسبب وراء ذلك هو اعتماد هذه الدولة على الصناعات الاستخراجية اكثر.

أما عن معدلات التضخم فقد شهدت ارتفاعا بفعل ارتفاع أسعار المواد الغذائية في الأسواق الدولية لكنها استقرت عند 3% بين سنوات 2012 و2013 في كل من بوركينافسو والنيجر، وقد حقق ميزان المدفوعات التشادي عجزا واضحا رغم المداخيل البترولية المعتبرة وصل إلى 3.7-% من PIB سنة 2011 و14.0% سنة 2012 رغم نمو الصادرات السلعية ب 21.6% والتي سمحت باستقرار الواردات في مستواها العام سنة 2010.

قامت حكومات دول الساحل بتبني مجموعة من السياسات الهادفة الى ترقية التحسين والرفع من قدراتها التصديرية [1]، لغرض الرفع من معدلات النمو الاقتصادي مع العلم ان اغلبية هذه الدول كانت قد استعانت بالسندات الأوروبية على شكل قروض مالية لتمويل نفقتها، كما ساهم البنك وصندوق النقد الدوليين في مساعدة دول الساحل من خلال برامج التصحيح الهيكلي التي سياتي الحديث فيها في سنوات الثمانينات والتسعينات والتي ركزت على ضرورة تفعيل أسواق هذه الدول، ولكن التدخل الحكومي كان سلبيا لدرجة لم يسمح لهذه البرامج من مساعدة هذه الدول في الخروج من ازمتها وفشل التخطيط التنموي الطويل الأجل الذي وضع لدعم السياسة الصناعية الهادفة للتصدير، اضافة إلى ضعف الاستثمارات والكفاءات التقنية لدى المؤسسات، لذلك فإن تركز حكومات دول الساحل كان منصبا على تحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية وتبني الإصلاحات المؤسساتية [2]، وكانت نتائج إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في دول الساحل كالتالي:

1 Bourguignanf," the poverty- grouter- inequality triangle, india council of reseach in international économique relation", New Delhy, 2003.

2 Genard chambas, jean louis, combes, mali," les facteurs de croissance a long terme » OCDE, février 2000

جدول رقم 13: اجمالي الناتج المحلي الحقيقي في دول الساحل.(بالنسبة المئوية).

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2017
تشاد	7.9	0.6	3.3	3.1	4.2	13.5	0.1	8.9	3.9	10.5	2.6
بوركينا فاسو	7.6	6.3	4.1	5.8	3.0	7.4	5.0	9.0	6.5	6.1	6.7
مالي	6.1	5.3	4.3	5.0	4.5	5.8	2.7	1.6	4.8	7.4	4.9
النيجر	8.4	5.8	0.6	9.6	−1.0	10.7	2.2	11.2	6.2	6.3	6.6
السينغال	5.6	2.4	5.0	3.7	2.2	4.3	2.6	3.5	4.0	4.6	5.1

المصدر: إحصائيات المالية الدولية للبنك الدولي.

توضح بيانات بعض البلدان دول الساحل لبيانات المالية الدولية للبنك الدولي التقلبات المستمرة والمتتالية في إجمالي الناتج الدولي الإجمالي أما عن الأرقام الأخرى ل 2014 و2017 فهي توقعات لنمو الناتج والسبب راجع إلى ما عانت منه صادرات دول المنطقة من تراجع قدر حوالي 32.4 % خلال سنة 2009، إلا أنها قد حققت زيادة جادة عام 2012 لمجموعة من الأسباب أهمها: الارتفاع التدريجي في أسعار السلع، وزيادة الطلب على الصادرات الإفريقية بوجه عام.

وبالرغم من أن معدلات النمو العام 2013 كانت أقل من تلك المحققة سنة 2009 و2011 لذلك فهي أقل من المعدلات التي تحتاج اليها المنطقة للقضاء على البطالة والتخفيض من حدث الفقر[1]. والدليل على ذلك ثبات نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي لسنوات متتالية رغم حدوث ارتفاع في معدلات النمو الاقتصادي والجدول التالي يوضح ذلك.

1 OCDE," la crise financière et ses retombées Les conséquences sur les IDE à destination des pays en développement », par Androu, Mold,Repères n° 86, Décembre 2008

جدول رقم 14: نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي(تعادل القوة الشرائية بالسعار الثابتة للدولار الامريكي لعام 1990).

الدولة	1991	1995	1999	2003	2011	2012
السينغال	3432	3248	3436	3518	3738	3761
النيجر	1847	1437	1443	1453	1532	1684
بوركينافاسو	1754	1730	2064	2250	2674	2765
المالي	2782	2660	2952	3160	3145	3165

المصدر: منظمة العمل الدولية قاعدة بيانات المؤشرات الرسمية لسوق العمل.

سجلت النيجر اضعف القيم في نصيب الفرد بسبب الانخفاض المتتالي لمعدلات النمو الاقتصادي في البلد والسبب راجع الى سوء الاوضاع الامنية واستمرار الصراع الذي اثر على جميع الانشطة والهياكل الاقتصادية.

ويعد اليورانيوم أكبر صادرات **النيجر**، كما تعد بيع الدواجن والثروة الحيوانية ثاني أكبر مصادر الدخل القومي للبلاد بالرغم من صعوبة تقدير تلك العوائد فعليا. كما تفوق كمية الصادرات الفعلية التقارير المنبثقة عن الحكومة والتي لا تستطيع حصر قطعان الرؤوس الحية التي يتم تصديرها إلى نيجيريا أو حاصلات بيع الجلود الخام أو المشغولات الجلدية الأخرى. كما تم الكشف عن احتياطيات من الفوسفات والحديد والفحم والحجر الجيري والجبس يتم التنقيب عنها وتصديرها للخارج.

كما أدى الاستمرار في تراجع سعر اليورانيوم عالميا إلى تحقيق خسائر كبيرة لعوائد هذا القطاع الصناعي بالنيجر وبالرغم من ذلك، يظل تصدير اليورانيوم وبيعه مشاركا بنسبة 72% من جملة حصيلة صادرات النيجر. وقد تمتعت النيجر فيما بين عامي 1960 و1970 بعائدات وفيرة جراء التنقيب عن اليورانيوم وبيعه وتصديره، خاصة بعد اكتشاف منجمين كبيرين لليورانيوم بالقرب من مدينة أرليت الشمالية. ومع نهاية حمى جمع اليورانيوم في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي تراجعت الاستثمارات الجديدة في هذا القطاع مما أدى إلى تدهور الوضع الاقتصادي للبلاد، وتمتلك

شركة تنقيب فرنسية حق تشغيل اثنين من أكثر مناجم النيجر إنتاجا وهما: منجم سومير المكشوف ومنجم كومیناك تحت الأرض، وقد تمت أعمال الحفر والتنقيب باستثمارات فرنسية.

ومع بداية عام 2007 قامت النيجر بإصدار العديد من تراخيص الحفر والتنقيب عن اليورانيوم للعديد من الشركات العالمية الغير فرنسية الأخرى خاصة من كندا وأستراليا للتنقيب عن احتياطيات جديدة وأشارت العديد من التقارير عن وجود كميات كبيرة من احتاطيات الذهب وقرب نهر النيجر والمنطقة الحدودية المتاخمة لـــبوركينا فاسو.

.وفي الخامس من أكتوبر لعام 2004 أعلن رسميا عن افتتاح منجم الذهب بهضبة سميرة بمقاطعة تيرا، وقد مثلت هذه اللحظة نقطة تاريخية في تاريخ النيجر المعاصر حيث يعتبر منجم هضبة سميرة هو أول منجم للكشف عن الذهب وإنتاجه وتصديره في النيجر ويمتلك المنجم شركة ليبتاكو للتعدين وهي شركة مغربية كندية نيجرية مشتركة يمتلك الطرفين المغربي والكندي 80% من الشركة مناصفة في حين تمتلك حكومة النيجر 20% من الشركة وبلغ إنتاج المنجم في العام الأول 135,000 أوقية بسعر 177 دولار أميركي للأوقية، ويبلغ إجمالي حجم المنجم 10,073,626 طن بمعدل 2.21 جرام للطن مما يتيح إنتاج 618,000 أوقية من الذهب الخالص كما تتوقع الشركة المالكة العثور على احتياطات أخرى في المنطقة التي أطلق عليها حزام الذهب والواقعة بين مدينتي جوثاي وعولام في الجنوب الغربي للبلاد.

وتقوم شركة سونيكار (الشركة النيجرية لإنتاج الفحم) ببلدة تشيروزيرين بالقرب من مدينة أجاديز باستخراج الفحم من منجم مكشوف وذلك لتدوير المولدات الكهربائية الخاصة بمناجم اليورانيوم، كما تم الكشف عن احتياطيات من الفحم عالي الجودة في جنوب وغرب البلاد من المنتظر أن تتم البداية في استخراجها وتصديرها للخارج في الوقت القريب.

تمتلك النيجر احتياطيات نفطية كبيرة ففي عام 1992 تم منح حق استخراج النفط من منطقة هضاب دجادو لشركة هانت أويل الأمريكية، كما تم منح حق التنقيب في صحراء تينيري لشركة النفط الوطنية الصينية كما تم منح حق الكشف والتنقيب بمنطقة أجاديم الواقعة في ديفا شمال بحيرة تشاد لشركتي إكسون موبيل وبيترونز الأمريكيتين إلا أن التنقيب لم يتخطَ المراحل الكشفية.

وفي عام 2008 أعطت الحكومة النيجرية حق الانتفاع بمنطقة أو جاديم لشركة النفط الوطنية الصينية حيث أعلنت النيجر أن الشركة الصينية سوف تقوم بإنشاء الآبار والتي سيتم افتتاح 11 بئر منهم بحلول عام 2012 بقدرة إنتاجية تصل إلى 200,000 برميل يوميا بالإضافة إلى مصنع تكرير بالقرب من مدينة زيندر وخطوط للأنابيب لنقل النفط تمتد لخارج حدود البلاد وذلك مقابل خمسة مليارات من الدولارات الأمريكية.

وتمتلك **النيجر** احتياطات من النفط تقدر بنحو324 مليون برميل تم الكشف عنهم وبانتظار الكشف عن احتياطيات جديدة بصحراء تينيري بجوار واحة بيلما .

اما عن مسؤولية التنقيب عن الذهب في **بوركينا فاسو** فقد منحت إلى شركات كندية واسترالية وجنوب افريقية وأمريكية وروسية، وجود الذهب وضع بوركينافاسو في المرتبة الخامسة إفريقيا كأعلى مُصدر لهذا المعدن الثمين يدخل تصدير 32 طن من الذهب 287 مليون يورو فقط، على شكل ضرائب ويوفر 5 آلاف وظيفة فقط، عمليات التنقيب أحدثت كوارث بيئية سببت تسمم وموت الناس والحيوانات.

التجارة متعددة الجنسيات الكبرى الأخرى في بوركينافاسو هي زراعة القطن حيث وقعت شركة "مونسانتو" اتفاقا مع الحكومة لإدخال زراعة القطن المعدل جينيا تتحكم ثلاث شركات في الأراضي الزراعية وتفرض على المزارعين شراء القطن الخاص به.

المكاسب التي حققتها دول الساحل خلال 2012 و2013 فقدتها بسبب تأثرها بالأزمات المالية والاقتصادية وارتفاع فاتورة الاستيراد الغذائية إلا ان هناك اختلاف واضح بين دول المنطقة في كيفية احتواء الأزمات والنتائج المترتبة عنها حسب الهيكل الاقتصادي لكل بلد والأداء الاقتصادي به [1]، إذ تعرضت العديد منها الى انتكاسات مالية وسياسية حادة.

وكانت قد استفادت الدول المصدرة للبترول في دول الساحل من الوضع بعد الأزمة في الرفع من معدلات نموها الاقتصادي مقارنة بالدول المستوردة له، وأحد ملامح النمو في هذه الدول هي النمو الواضح في قطاعاتها غير البترولية بفضل الجهود المبذولة في إعادة هيكلة اقتصادياتها، في حين

1 Commission économique pour l'Afrique et l'union Africaine" trier le plus grand profit des produits de base africaines", rapport économique sur l'Afrique 2013.

سجلت النيجر اضعف معدلات النمو بسبب استمرار حالات الصراعات والتوتر السياسي وعدم الأمن بها والتي تسببت فيها أيضا الظروف السياسية المحبطة بانتخابات ساحل العاج وما ترتب عنها من عدم الاستقرار السياسي والأمني وإعاقة النمو في المنطقة.

فقد ارتفع النمو بدول الساحل نتيجة زيادة الطلب على الصادرات الافريقية من قبل كل من: الصين، الهند، إضافة إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية الصادرة لقطاع الصناعات والمساعدات الائتمانية ومساعدات خفض أعباء الديون وزيادة الإنتاجية وزيادة العائد من تجارة الخدمات وقد ساهمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة من الصين مثلا في الرفع من معدلات النمو في العديد من دول الساحل المضيفة خاصة في فترة ما بين 2003 و2009 [1]

المطلب الثاني: أسباب انخفاض مستوى الصادرات في دول الساحل.

واجهت دول الساحل خاصة تلك الأكثر فقرا عقبات تجارية في صادراتها اتجاه الأسواق الدولية، خاصة الصادرات الزراعية، وتلك التي تعتمد على العمالة المكثفة، إضافة إلى عدم التنوع في الصادرات وضعف الهياكل الإنتاجية واعتمادها الشديد على صادراتها من الموارد الأولية الدائمة التأثر بالصدمات والأزمات الخارجية.

وحسب راي UNCTAD فان استقرار السياسات الحمائية الزراعية في الدول الغنية يشكل عائق خارجي يحول دول الاستغلال الأمثل للمصادر المتوفرة لدى دول الساحل، اضافة إلى التهاون في تحسين أداء السياسات المحلية وتدهور العمل المؤسساتي في دول المنطقة [2]، ضف الى ذلك التوتر الامني الذي اصبح سمة مميزة لهذه الدول.

1-معدلات التضخم:

لقد تراجعت معدلات التضخم في القارة الافريقية بوجه عام من 8.3% عام 2009 على 7.2% عام 2010 واصل هذا التراجع في الانخفاض لسنة 2010 والذي وصل إلى 6.4 %ه بفضل انخفاض أسعار السلع الغذائية والسياسة النقدية المتبعة الحريصة على استقرار معدلات التضخم، ومع الارتفاع الطفيف في مدخرات النمو إلا أن مستويات البطالة والفقر لا تزال مرتفعة في الكثير من دول الساحل.

1 OCDE," L'inverstissement direct étranger au service du développement, optimiser les avantages minimiser les couts" 2008.

2 S.Ibi Ajayi," l'IDE et développement économique en, Afrique". Université de Badan ,Nigeria .

جدول رقم 15: تطور معدلات التضخم في دول الساحل (2006-2014).

الدول	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
بوركينا	2.4	-0.2	10.7	2.6	-0.6	2.8	3.8	2.0	2.0
تشاد	7.7	-7.4	8.3	10.1	-2.1	1.9	7.7	5.0	3.0
مالي	1.5	1.5	9.1	2.2	1.3	3.1	8.3	1.8	3.3
النيجر	0.1	0.1	10.8	1.1	0.9	2.5	0.8	3.2	1.1
السينغال	2.1	0.9	8.8	-1.7	1.2	3.4	1.4	1.6	1.6

banque centrale des états de l'Afrique de l'ouest, source:

تعود أسباب الاضطرابات في معدلات التضخم في دول الساحل إلى:

زيادة المعروض من المنتجات الزراعية وقوة بعض عملات الدول وتوافر الطاقات الإنتاجية والضغوط التنافسية التي شهدتها المنطقة، وزاد ذلك في الاستقرار النسبي لأسعار الغذاء التي ساعدتها ظروف الطقس المواتية ووفرة المحصول ولكن من جهة أخرى لوحظ أن انخفاض في مستوى الأرصدة النقدية لسنة 2013 سببه تراجع انتاج البترول وانخفاض أسعاره وهو السبب الرئيسي في زيادة المديونية العامة التي ارتفعت من 29% من PIB سنة 2008 إلى 34% سنة 2013 إضافة إلى زيادة النفقات الحكومية في وسائل التجهيز الموجهة لقطاعات التنمية .[1]

وتختلف اثر الضغوط التضخمية من بلد على آخر حسب تداعيات ظهورها هناك من هي ناتجة عن الزيادة في الطلب المحلي أو زيادة الإنفاق العام أو مشكلات متعلقة بسعر الصرف وارتفاع الضرائب على السلع والخدمات، وحسب توقعات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي يجب ان تصل نسبة النمو من PIB على حدود 5.3% سنة 2014 مقابل 4.7% لسنة 2013 وعليها كذلك أن تقفز إلى 5.4% في 2015 وتصل إلى 5.5% سنة 2016، اضافة إلى ضرورة صمود مستوى التدفقات النقدية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حدود 44.3 مليار دولار لكل دول الساحل خلال 2014 و2016 مع استقرار في معدلات التضخم الناتجة عن انخفاض أسعار المواد الغذائية والطاقة.

1 FMI "L'Afrique subsaharienne, maintenir la croissance, perspectives économique régionales" octobre 2011.

المطلب الثالث: خصائص القطاع غير الرسمي في دول الساحل

توضح بعض دراسات صندوق النقد الدولي حول الاقتصاد غير الرسمي في دول الساحل بعض من خصائصه الجغرافية، التنافسية وعوامل أخرى تميز المؤسسات غير الرسمية.

أما **جغرافيا** فإن هذه المؤسسات تتواجد على هوامش المناطق الحضرية وتتمتع باستقلالية رسمية والسبب يعود إلى ندرة الهياكل القاعدية والبنى التحتية التي تساعد هذه المؤسسات على الانتشار.

ويستقبل القطاع غير الرسمي في دول الساحل ما يقارب 65 مليون شخص في المناطق الريفية حسب التقارير الخاصة لسنة 1990 و2012 حيث تؤمن مداخله ما يكفي لتلبية الاحتياجات الغذائية والسكن، كما يستطيع كذلك أن يوفر ما يلزم من مناصب عمل للداخلين الجدد على المدن ورغم وجود المؤسسات الحديثة التي تساهم ب 80% من القيمة المضافة خارج الزراعة، ومع ذلك يشكل مقاولي القطاع غير الرسمي الفاعلين الاقتصاديين الأساسين في منطقة الساحل.[1]

ويعود سبب ظهور القطاع غير الرسمي إلى انخفاض الأجور نسبيا في القطاعات الرسمية التي أصبحت لا تغطي احتياجات الأسر فحسب Setchuraman و Hartإن نمو مثل هذه القطاعات غير الرسمية في العديد من النشاطات الاقتصادية يعود إلى قلة الطلب على اليد العاملة الكمية والنوعية في أسواق العمل الرسمية، والسبب راجع كذلك إلى النزوح الريفي نحو المدن مما أدى إلى انخفاض قدرة سوق العمل على استيعاب الأعداد المتزايدة من طالبي العمل.[2]

لذلك اعتبر القطاع غير الرسمي مظهر من المظاهر الاقتصادية المميزة للاقتصاديات دول الساحل، وظهور العديد من النشاطات الاقتصادية التي تعمل على هامش القطاع الرسمي.

أما فيما يتعلق باستيعاب هذا القطاع للأعداد المتزايدة من اليد العاملة فهو كبير جدا يصل إلى 90% في مالي والنيجر وينخفض في موريتانيا على 20%.

2- خصائص مؤسسات القطاعات غير الرسمية:

1 OCDE," L'Afrique de l'ouest, une région en mouvement, une région en mutation, une région en voie d'intégration", Document De Travail, (1ere ébauche) février 2007

2 OCDE, "Pour préparer l'avenir de l'Afrique de l'ouest : une vision a l'horizon 2020". Club du Sahel.

للمؤسسات في القطاع غير الرسمي خصائص عديدة أولها أنها: تتواجد في الأحياء الفقيرة وتعمل بتراخيص رسمية، إضافة إلى تعرضها لمشاكل متعلقة بندرة البنى التحتية غير المناسبة التي ساهمت في رفع أسعار السلع الحكومية مما أثقل كاهل المؤسسات التي تنشط بالقطاع، ويمكن أن ننتج من ذلك أن هذه المؤسسات تعاني نوعين من التحديات.

- **التحدي الأول:** على مستوى الإنتاجية والثاني على مستوى الطلب أما عن الإنتاجية فالمشاكل المتعلقة بها تتمثل في ارتفاع التكاليف غير المباشرة الخاصة بنقص الحصول على الموارد الأساسية مثل: المياه والكهرباء، أما الطلب، فإن هذه المؤسسات تعاني من مشكل تحديد الأسعار بسبب بعدها عن الأسواق المستهدفة المتواجدة أساسها في وسط المدينة.

وعليه فإن هيكلة السوق غير الرسمية في دول الساحل متوقفة على نوعية الأنشطة وحسب Maisson وMead فان النشاطات غير الرسمية في دول الساحل تكون اما مطاعم للأكل السريع، بيع السلع على الأرضية والطرقات، الخدمات المباشرة للأسر والتي تحتاج إلى يد عاملة ضعيفة ذات إنتاجية جد سهلة وغير معقدة، ولكنها في نفس الوقت تواجه منافسة حادة غير منظمة مع وجود حواجز الدخول والخروج من السوق الذي يقلل من فرص الربح والمردودية.

3- القطاع غير الرسمي والفقر:

لقد عولج الفقر باستمرار من خلال دراسة علاقته مع الاقتصاد غير الرسمي، لأن الفئة المشمولة فيه تكون هي الأكبر مقارنة بالقطاع الرسمي، إضافة إلى العلاقة بين الفقر وانخفاض دخول ممارسي الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي، لذلك لسنا في حاجة إلى معرفة أن دخول عمال القطاعات غير الرسمية هي اقل بكثير من اولائك العاملين في المؤسسات الرسمية في دول الساحل خاصة العمومية فهم في كل الأحوال ليسوا اغنى منهم.

اما عن إمكانية الاستفادة من البنى التحتية الأساسية معناها قلة فرص المشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وهي مؤشرات دالة على الفقر في أوساط العاملين في القطاعات غير الرسمية.[1]

1Nations Unies, Commissions Economique en Afrique ," Libérer le potentiel de l'Afrique en tant que pôle de croissance mondiale ." Addis Ababa.22 Mars 2012.

ولكن في نفس الوقت لا يمكن اعتبار الفقر كنتيجة للعمل في القطاع غير الرسمي لأنه لا يمكن الجزم أن عاملي المؤسسات غير الرسمية أقل غنى أو ثراء من أصحاب المؤسسات الرسمية والحكومية بل العكس يمكن أن تكون الاقتصاديات غير الرسمية سببا في ثلاثي التهميش والانحراف والخفض من معدلات الفقر.

رغم النمو الكبير الذي شهدته دول الساحل في الاقتصاد غير الرسمي، إلا أنه لوحظ كذلك خلال 30 سنة الماضية نمو واضح في القطاع الخاص نتيجة التحولات ومثل بذلك دورا هاما في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة، وأصبح أكثر ديناميكية في السنوات الأخيرة ويشمل العديد من المؤسسات من أحجام مختلفة صغيرة وكبيرة، المقاولة النسائية، مؤسسات زراعية وصناعات تقليدية شراكات جديدة بين القطاع الخاص والعام، مما يرفع من المنافسة في الأسواق الجهوية وإضافة إلى أهميته في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي والرفع من مداخيل الأفراد.[1]

وعليه لا يكون الفقر دائما نتيجة العمل في القطاع غير الرسمي وإنما يمكن أن يكون ناتج عن احتكار المؤسسات الأجنبية وتفوقها على القطاعات الرسمية للبلد المضيف واعاقتها عن الاستمرار وخلق المزيد من مناصب العمل أو المحافظة على ما لديها من عمالة.

ويعود الأمر ربما إلى أسباب أخرى متعلقة بمعاناة الاستثمارات الحكومية في دول الساحل من سوء التوجيه حيث استخدمتها الحكومات كوسيلة لخلق مناصب الشغل مع وجود الطلبات المتزايدة في المقابل كان القطاع الخاص الرسمي عاجز عن استقبال الأعداد المتزايدة من طالبي العمل خاصة المؤهلة منها، لذلك فإن صعوبة إيجاد مناصب عمل للمؤهلين في القطاعات الخاصة أجبر الحكومة على زيادة أعداد الموظفين في القطاعات الحكومية ولكن النتائج كانت كارثية على مستوى إنتاجية العمل وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المترتبة عن ذلك من دفع رواتب والأجور في ظل غياب تمويل مضمون فكان الحل للبعض اللجوء الى ممارسة أنشطة في القطاع غير الرسمي.

والجدول التالي يوضح مستوى ادخارات في بعض دول الساحل والتي توحي بانخفاضها.

1Fao, "Perspectives régionales de développement à moyen et long terme de l'Afrique de l'ouest", symposion organisé à l'occasion du 30 éme anniversaire de la CEDEAP(Nigeria) 25.26 mai 2005.

جدول رقم 16: نسبة صافي الادخار من PIB.

الدول	2006	2007	2008	2009	2010	2011
مالي	15	14	8	14	9	18
النيجر	15	15	18	10	20	16
بوركينافاسو	11	14	14	16	24	–

Source :Rapport annuel2012 Banque des états de l'Afrique centrale

فيمثل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مثلا في **تشاد** 70% من مناصب العمل في المدن ولكن تنتمي جلها إلى قطاعات غير رسمية والتي لم تستفيد هي الأخرى من سياسة الدعم الاقتصادية التي وجهتها الحكومة التشادية على المؤسسات الحكومية الكبرى وإلى فروع مؤسسات أجنبية في إطار دعمها لواردات هذه الأخرى مع انشاء وزارة خاصة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 2011، تم إعطاء جزء من الاهتمام لتنمية هذه المؤسسات ومساعدتها من خلال القروض المصغرة لخلق الثروات، تنويع الشغل والإنتاج والمساهمة في التخفيض من الفقر.

المبحث الثاني: تطور تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى دول الساحل.

تمتعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا بين سنوات 1960 و1970 بامتيازات عديدة: كالامتيازات الضريبة، وحرية حركة رؤوس الأموال، إضافة إلى ضعف الأنظمة الاجتماعية وقلة المنظمات المدافعة عن العمال، وضعف المنظمات المسؤولة عن حماية البيئة.

لذلك اعتبر تواجد الشركات المتعددة الجنسيات في إفريقيا تواجدا غير عادل، لم يعد بالنفع على الدول المضيفة وكانت الدول المستثمرة هي المستفيد الأكبر.

بعد سنوات 1990 أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة تشكل العامل الأساسي لتحريك التنمية الاقتصادية في الدول النامية، رغم ضعف نصيبها منها مقارنة مع بقية الدول ورغم أهمية الموارد المالية الخارجية الضرورية لسد احتياجات الدول الأقل نموا من خلال الانخفاض الشديد في حجم

الاستثمارات المحلية حيث أن 14 دولة من أصل 41 دولة نامية استقبلت رؤوس أموال أجنبية بمعدل يقل عن 5% تواجدها متوقف أساس على وجود الموارد الطبيعية بالبلد المضيف [1] .

فحسب تقرير الاستثمار في العالم لـــ CNUCED سنة، 2008 يشير إلى حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول النامية والتي وصل إلى 500 مليار دولار سنة 2008 بزيادة تقدر بـــ 21% مقارنة بسنة 2006 وقد كان المساهم الرئيسي فيها كل من: الصين، هونغ كونغ وروسيا [2]. وما ميزها عن غيرها هو استقرارها في المدى الطويل مقارنة بالنفقات المالية الخارجية الأخرى كالاستثمارات في المحافظ المالية.

وعلى العموم فإن سنوات الثمانينات والتسعينات عرفت نمو في الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العموم خاصة بين سنوات 1995 وسنة 2000، مع أن هذا الارتفاع شهد انخفاضا ملحوظا بين سنة 2001 و2002، مما أثر كثيرا على الدول النامية التي لم تحظى بالقدر الكبير من هذه التدفقات رغم الجهود الكبيرة المبذولة من قبلها.

وحسب تقرير CNUCED في 2003 فإن هذا التراجع سببه الانخفاض في مستويات الخوصصة والتحالفات، إضافة إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وأرباح المؤسسات في أسواق المال[3]. والجدول التالي يوضح مستوى التدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف مناطق العالم.

1CNUCED," Le développement économique en Afrique. Repenser le rôle de l'investissement étranger direct." Conférence des nations unies sur le commerce et le développement Genève 2005.
2 CNUCED (2008) "Rapport sur l'investissement dans le monde",2008. Genève ,CNUCED p95.
3 CNUCED (2003) "rapport sur l'investissement dans le monde".

جدول رقم17: تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (1990-2002).

	1990-1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
العالم	225321	386140	478082	694457	1088263	1491934	823800	651200
الدول النامية	32.97	39.54	39.96	27.02	20.69	15.95	25.4	24.9
إفريقيا	1.92	1.51	2.25	1.30	1.18	0.58	2.3	1.7
أمريكا اللاتينية ودول الباسفيك	9.80	13.69	15.54	11.84	10.04	6.39	10.2	8.6
آسيا والباسفيك	21.17	24.31	22.17	13.88	9.47	8.97	13.0	14.6

Source : CNUCED (2002-2003).

يلاحظ من الجدول أن أضعف التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت من نصيب الدول الإفريقية رغم احتياجاتها الملحة لهذا النوع من رؤوس الأموال، حيث وصلت إلى 1.7% سنة 2002 بعد ما كانت 1.30% سنة 1998 كانت متجهة أساسا إلى الدول الغنية بالموارد الطبيعية: كالتشاد، انغولا، النيجر وموريتانيا...

ولكن مؤخرا تلقت إفريقيا ما يقارب 42.7 مليار دولار سنة 2011 من رؤوس الأموال الأجنبية وهي تمثل 2.8% من مجموع التدفقات العالمية لـــلاستثمارات الاجنبية المباشرة وتساهم بذلك بـــ 2.3% من الناتج المحلي الخام [1] وقد بين نفس التقرير انخفاضا في حجم التدفقات المتجهة أساسا إلى غرب إفريقيا بنسبة 5% إلى (16.8% مليار دولار) وظلت مستقرة في كل من غانا بـــ 3.3 مليار دولار، وانخفاضها نحو نيجيريا بنسبة 21% أي ما يعادل 7.0 مليار دولار وتضاعفها بشكل ملحوظ في دولة موريتانيا بفضل الامتيازات العديدة المقدمة في قطاع التعدين خاصة حين بلغت 1.2 مليار دولار.

1West Africain Repport . "Le développement économique en Afrique,. Commerce intra- africaine, libérer le dynamisme du seccteur privé". rapport 2013

المطلب الأول: تطور تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دول الساحل.

أوضح تقرير دليل الاستثمار العالمي حول دول الساحل وإفريقيا الغربية الصادر عن هامش اجتماعات المؤتمر 12 لمنظمة الأونكاد في 20 أفريل سنة 2008، أن دول الساحل قد نالت هي الأخرى نصيبها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة نحو إفريقيا بفضل ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي بها وتركيزها على تنمية قطاع التعدين والصناعة، وتركزت هذه التدفقات على الصناعات الاستخراجية للبترول بالمنطقة وقد تزامن ذلك مع قرارات الولايات المتحدة الأمريكية بخفض الاعتماد على بترول الشرق الأوسط بشكل تدريجي ليصل إلى 75% وزيادة الاهتمام بنفط الدول الافريقية ودول الساحل مع انضمام الشركات الكبرى العابرة للقارات من الصين، الهند وماليزيا للبحث والتنقيب عن البترول في المنطقة والمحافظة بذلك على معدلات النمو المرتفعة لاقتصاداتها.

وقد ذكر تقرير الأونكتاد إلى أن الكثير من دول الساحل تبنت إجراءات عديدة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعديلات بناءة تستهدف تحرير دخول شركات وطنية أجنبية كبرى، إضافة إلى السياسات التنظيمية المحفزة والشفافة حيث ان 46 دولة من 49 دولة إفريقية وقعت على معاهدة باريس لحماية الملكية الصناعية والملكية الفكرية الدولية.[1]

وتعتبر الدول الفقيرة من الموارد الطبيعية هي الدول الأقل حظا في الحصول على هذه التدفقات، لأنه من الواضح أن الموارد الطبيعية لا تزال تشكل الركيزة الأساسية للتدفقات المتجهة نحو دول الساحل، ويشير تقرير الاستثمار الأجنبي المباشر لسنة 2013 أن قطاع الصناعات التحويلية والخدمات الموجهين أساسا نحو المستهلك قد شهد بداية ارتفاع معبرا عن تزايد القدرة الشرائية للطبقة المتوسطة الناشطة في المنطقة بين عامي 2008 و2012 بفعل مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق مناصب العمل.

1 CNUCED," La coopération Sud- Sud : l'Afrique et les nouvelles formes de partenariat pour le développement "New York, et Genève, Rapport- 2010.

1- توزيع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الساحل.

اجتذاب المستثمرين الأجانب في دول الساحل كان بسلسلة من الإصلاحات طبقتها السلطات العمومية في مجال الإطار التشريعي والتنظيمي للأعمال، إضافة إلى العديد من الإصلاحات في الأنظمة المالية لهذه الدول وتبنيها بصورة أحسن برامج الخوصصة والتحسين من مستوى الحكم الراشد، وقد لجأت العديد من دول الساحل إلى تحسين أجواء الاستثمارات بغية خلق فرص جديدة للعمل ودعم قدراتها التصديرية وزيادة الأنشطة الاقتصادية مما يساهم بشكل مباشر في مكافحة الفقر .

وفي هذا الإطار، أدخلت العديد منها إصلاحات هامة تهدف إلى تبسيط وتسريع إجراءات إنشاء الشركات الاستثمارية بأحجامها المختلفة بالإضافة إلى تخفيض رسوم تكاليف الواردات والصادرات، إلى جانب إصلاحات أُخرى هامة في مجالات حماية حقوق الملكية وحرية تحويل رؤوس الأموال فضلاً عن رفع القيود على الصرف الأجنبي، وتبسيط وتخفيف النظم الضريبية وتوفير العديد من الامتيازات الأُخرى التي تكفلها قوانين الاستثمارات التي سنتها هذه الدول، ويبين إدخال مجمل هذه الإصلاحات اهتمام الحكومات دول الساحل بإنشاء مؤسسات قوية واعتماد سياسات واضحة تساهم في تشجيع جلب الاستثمارات إلى هذه الدول.

تقدم وكالة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف ("Multilateral Investment Guarantee Agency (MIGA" التابعة للبنك الدولي ضمانات (تأمينات) ضد المخاطر السياسية للمستثمرين في البلدان النامية والمقرضين لها، .وتعتبر أفريقيا من الأولويات في استراتيجية الوكالة ومنذ إنشائها أصدرت الوكالة ضمانات استثمارية بقيمة 2.6 مليار دولار لدعم 100 مشروع في 27 بلداً في المنطقة، ويتراوح حجم المشاريع التي تدعمها الوكالة في أفريقيا من أقل من مليون دولار إلى أكثر من مليار دولار، ولا تعتبر الوكالة حجم المشروع مؤشراً لأثره على التنمية حيث أن الاستثمارات الصغيرة من شأنها خلق فرص عمل والإسهام في تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وخلال عام 2008 وفرت الوكالة ضمانات استثمارية في أفريقيا بقيمة 218 مليون دولار وذلك لدعم تسعة مشاريع وهوما ساعد على دخول اكثر للاستثمارات الى المنطقة بحكم الضمانات المقدمة من قبل هذه المنظمة.

ففي **موريتانا:** مثلا تعززت قناعة المستثمرين الأجانب بتوظيف أموالهم فيها لعدة اعتبارات منها: جو الأمن والاستقرار الذي تتوفر عليه البلاد معززا ذلك بسياسة صارمة في مجال الإصلاح المالي. والجدول التالي يشير الى تطور التدفقات من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الدولة.

جدول رقم 18: حجم التدفقات الرأسمالية نحو موريتانيا

	2012	2011	2010
تدفق الاستثمارات الوافدة(مليونUSD)	1.398	1.126	492
مخزون الاستثمارات الاجنبية المباشرة(USD)	4.350	5.475	5.968
الاستثمارات الاجنبية المباشرة الداخلة(%من FBCF)	51.0	45.4	23.5
مخزون الاستثمارات الاجنبية المباشرة(%منPIB)	89.77	107.6	117.5

Source :CNUCED 2014.

إضافة إلى إصلاحاتها في الأطر القانونية والتنظيمية للقطاع المنجمي معززا بإمكانيات البلاد المنجمية (الحديد، النحاس، الفوسفات، الذهب...)، إضافة إلى خوصصتها لقطاع الاتصالات ابتداء من سنة 2001 باستثمار الأجانب معظمهم مغاربة وتونسيين حيث مثلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع ما بين 2 إلى 4% من الناتج الداخلي الخام بين سنتي 2000 و2003.

وقد اعتبرت موريتانيا في السنوات الأخيرة في المجمل تربة خصبة للاستثمار سواء في مجال الصناعات الزراعية الغذائية والتنمية الحيوانية وصناعة المعادن، إضافة إلى استقطابها لمجال الصيد والسياحة والخدمات.

جدول رقم 19: مناخ اداء الاعمال في موريتانيا لسنة 2014.

	موريتانيا	السينغال	افريقيا جنوب الصحراء
مؤشر شفافية المعاملات	5.0	5.0	6.0
مؤشر مسؤولية المسيرين	3.0	4.0	1.0
مؤشر سلطة المساهمين	5.0	9.0	5.0
مؤشر حماية المستثمر	3.7	4.5	3.0

Source :Doing business 2014 .

مع أن حصة **موريتانيا** من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة لإفريقيا لا تزال ضعيفة إلا أنها تشهد تزايدا واضحا حيث ارتفعت من 0.4% سنة 2000 إلى 3.1% سنة 2003 حيث ارتفع تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر في هذه الفترة إلى الضعف، حيث ارتفعت نسبة 69.5% في المتوسط سنويا لتبلغ 214 مليون دولار سنة 2003، كما مثلت هذه التدفقات حوالي 0.33% من قيمة الناتج الداخلي الخام بين سنوات 1970 و1990 مقابل 0.15% في مالي و0.58% في السينغال.[1]

وقد نشر مؤخرا تقرير ممارسة أنشطة الأعمال بالنسبة لسنة 2015، وبحسب التقرير المتاح على مواقع مجموعة البنك الدولي، جاءت موريتانيا في الرتبة 176 من أصل 189 دولة، متخلفة عن كل الدول المجاورة: مالي التي تقدمت إلى الرتبة 146 والسينغال الذي تقدم إلى الرتبة 161

وبالنظر لهذا الرسوب الضار بمصالح الدولة وبسمعتها فمن واجب السلطات العامة أن تعمل على تحسين درجة البلاد، فبالرجوع لكشف البنك الدولي المتعلق بموريتانيا يتبين أن أسوأ نتائجها كانت في مادة تسوية حالات الإعسار (Resolving Insolvency) حيث جاءت موريتانيا في المرتبة الأخيرة عالميا 189/189 وهوما يوجب على الجهات المختصة مراجعة إجراءات تسوية ملفات الإعسار بهدف تبسيطها وتسريعها.

1" Annuaire statistique pour l'Afrique 2014". Réaliser par : groupe de la banque africaine de développement". La Commission De L'union Africaine.La Commission Economique Pour L'Afrique.

يتبين أن موريتانيا قد تحسنت في مادة واحدة هي بدء النشاط التجاري إلا أنها تحتاج لتحسين درجاتها في تسهيل اصدار تراخيص البناء وتوفير الكهرباء وتسجيل الملكية وتسهيل القروض التجارية ودفع الضرائب والتجارة عبر الحدود، وقبل كل ذلك يتعين على السلطات أن تبذل جهدا في الحفاظ على عرض الدولة وسمعتها بتجنب تدجين القضاء وعدم استخدام إدارات الدولة للضغط .

وقد شهدت موريتانيا ارتفاعا في حجم التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية خلال السنوات الأخيرة وهي موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 20:حجم تدفق الاستثمارات نحو موريتانيا.(2005-2008).

	2005	2006	2007	2008
اجمالي صافي التدفقات من ا ج م	814.1	105.5	138.3	338.4
الصناعة البترولية	731.1	47.4-	127.5	189.4
الصناعة المعدنية	74.0	130	2.7	159
خارج الصناعات الاستخراجية	9.0	23.0	8.1	10-

Source : CNUCED et la banque centrale de Mauritanie :" ventilation sectorielle et données" 2013.

تمكنت **موريتانيا** خلال سنة 2000و2006 من استقبال العديد من رؤوس الاموال الاجنبية بفضل فتحها لقطاع الاتصالات للمنافسة الاجنبية وقيامها بالعديد من الاصلاحات البنكية سنة 2007 وقد ساعد على ذلك جنب استثمارات اقليمية واخرى اوروبية مثل المغرب باستثماراتها المتمثلة اساسا في شركة المغرب للاتصالات والشركة العامة وبنك تجار الوفاء المغربية، ثم تونس للاتصالات، شركة CHINGUITEL للسودان وقطر، بنك قطر الوطني، ولكن اهم التدفقات مست قطاع البترول خاصة سنة 2011 حيث وصل حجم النمو الى 349.6% وتضاعف سنة 2012 كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 21: تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى موريتانيا(-2013-2009).

	2009	2010	2011	2012	2013
اجمالي صافي التدفقات	3.1-	128.3	349.6	776.9	1234.4
الصناعات البترولية	15.1-	83.3	70.3	157.4	518.6
الصناعة المعدنية	0.0	0.0	54.6	1148.4	5903
خارج الصناعات الاستخراجية	12.0	45.0	160.1	207.7	125.5

Source :CNUCED et la banque centrale de Mauritanie ;ventilation sectorielle et données 2013.

الواضح من الجدول التحسن الكبير في التدفقات المالية من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في موريتانيا خلال الفترة الممتدة من 2009 الى غاية 2013 بفضل الاستثمارات في الصناعة البترولية التي ارتفعت من 70.3 مليون دولار سنة2011 الى 518.9 سنة 2013 اضافة الى اهمية التدفقات المسجلة على مستوى الصناعة المعدنية وخارج الصناعة الاستخراجية بفضل التسهيلات المقدمة من طرف الحكومة الموريتانية لتشجيع الاستثمارات اضافة الى توفر الامن والاستقرار في المنطقة .

ويميز هذا التطور الذي شهدته موريتانيا في حجم التدفقات للعوامل الرئيسية التالية:

1- ظهور قطاع النفط الذي اجتذب 89% في المتوسط من الاستثمارات الاجنبية المباشرة التي دخلت البلد بين سنتي 2000 و2003 وبدأ استغلاله منذ سنة 2006، حيث عرفت موريتانيا بعدها نمو إقتصاديا ملحوظا في حدود من 12.6% على امتداد الفترة من 2006 إلى 2012.[1]

إن ضعف اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو موريتانيا يتمثل أساسا في وجود مجموعة من المعوقات والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- ضعف الطلب الداخلي: فهي سوق ضعيفة مقارنة بعدد سكانها مع بقية الدول الأخرى التي تجتذب حجم أكبر من رؤوس الأموال الأجنبية.

1 Nazaire. Fasto. N Defo," L'iimpact des investissements directs étrangers sur la croissance : quelques résultats sur les pays africains au sud du Sahara". Aout 2013.BEAC

- ضعف مستوى متوسط الدخل (القدرة الشرائية)
- عدم تنوع صادرات البلد واقتصاره على تصدير عدد معين من الصادرات الأساسية.
- نقص البنى التحتية مما يحد من إمكانيات التمركز خارج الوطن.
- إنعدام اليد العاملة المؤهلة والمتكيفة مع متطلبات المنافسة العالمية.
- الارتفاع النسبي لتكاليف الإنتاج.

حسب تقرير CNUCED فقد تمكنت دولة **مالي** من الحصول على مخزون جيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة سنة 2012 قدرت بـــ 2786 MUSD مما يعادل 27% من PIB، ويدل ذلك على ارتفاع هذا المعدل بـــ 185% مقارنة سنة 2008 حيث مثلت حجم الأموال الأجنبية 15% من PIB سنة 2011، حيث بلغت آنذاك 978 MUSD واحتلت بذلك مالي المرتبة الثالثة ضمن دول الساحل بعد خوصصة مؤسسة sotelma للاتصالات وقد وصل معد كفاءة الاستثمارات الاجنبية المباشرة سنة 2011 إلى 72.7% مقارنة بـــ 21.5% سنة 2002 ولكنها تعتبر هي الأخرى أقل استقطابا للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بالنيجر حيث وصل معدل كفاءة الـــ IDE بها إلى 7.74%.

وقد حاولت المالي منذ سنوات عديدة أن تعدل وتحسن من مناخ الإستثمار [1] واحتلت مالي المرتبة 155 من أصل 189 دولة في القيام بالأعمال (Doing Business) بعد كل من غامبيا وبوركينا فاسو[2].

جدول رقم 22: اهم اجراءات التحرير في بعض دول الساحل سنة 2009.

الاجراءات	بوركينافاسو	النيجر	مالي
حرية انتقال الأشخاص	60	56	53
حرية انتقال السلع	60	61	63
حرية انتقال وسائل النقل	75	75	77

Source. "Rapport technique n 33 du West Africa trade hub", decembre2009.

1 Claire Mainguy- "De La Connaissance Des IDE Chinois et De Leurs Eeffets En Afrique GEMDEV" 1janvier 2012, UNESCA Paris.

2 Pierre Jacque mot, Serge Michailof-" Le développement du Sahel et en particulier du Mali leçon de l'expérience", mai 2013.

يوضح الجدول ان هناك تحسن لابأس به في تحرير اجراءات حرية انتقال الاشخاص والسلع ووسائل النقل حيث احتلت مالي احسن المراتب في انتقال الاشخاص مقارنة ببوركينافاسو والنيجر واحتلالها المراتب الاخيرة في حرية انتقال وسائل النقل.

اما عن القطاعات المستقطبة للاستثمارات الاجنبية المباشرة فان دولة مالي تستقبل سنويا مبالغ لابأس بها في إطار الاستثمارات الأجنبية المباشرة تقريبا في كل القطاعات ولكن يحظى القطاع الصناعي والمعدني بالنصيب الأوفر من هذه الاستثمارات بنسبة 96.6% سنة 2012 من قبل كل من المملكة المتحدة، كندا، إفريقيا الجنوبية وأستراليا.

أما في قطاع البنوك فالأغلب أن جل الاستثمارات مصدرها رؤوس أموال "مغربية" حيث زادت هذه الاستثمارات بعد إنشاء كل من groupe BIM المجمع التجاري– الوفاء– (attijari waffa bank) و BOA Mali (BMCE bank)، البنك المالي الأطلنطي حيث أن 3/1 البنوك المالية تدار برؤوس أموال مغربية.

أما عن قطاع الأشغال العمومية (BTA)، الصناعات التحويلية وصناعات التوزيع تستقطب هي الأخرى رؤوس أموال "صينية".

ويشكل معدن الذهب في مالي من المعادن التي تستهوي الأجانب للاستثمار في قطاع التعدين والجدول التالي يوضح بعض البيانات عن إنتاج الذهب في مالي بين سنوات 1997– 2006

جدول رقم 23: إنتاج الذهب في مالي (1997– 2006)– الأطنان.

2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997
53.6	49.12	41.53	51.60	63.67	51.3	26.7	23.7	21.2	16.4

Source: OCED, 2006. "Rapport de levées d'or des sociétés d'exploitation minière", pour les données à partir de 2002.

يتضح من الجدول زيادة متتالية لحجم إنتاج الذهب سنة بعد أخرى، حيث ارتفع من 16.4 طن سنة 1997 إلى 23.7 طن سنة 1999 وزاد وارتفع من 41.58 طن سنة 2004 إلى 53.6 طن سنة 2006.

أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مالي هي في شكل مغامرة مشتركة (joint venture) حيث تملك الدولة 20% من رأسمالها، مما يؤكد على أهمية المعادن كمصدر أساسي لدخول العملات الصعبة وبالتالي دعم ميزانية الدولة، رغم أن جل المداخيل تعود إلى الشركات المتعددة الجنسيات التي توفر التكنولوجيا والتدفقات الضرورية لمثل هذه الصناعات وأصبحت بذلك مالي الدولة الثالثة إفريقيا في إنتاج الذهب بعد إفريقيا وغانا.

اعتبر استخراج الذهب والتنقيب عليه في مالي من أهم النشاطات في قطاع التعدين والأكثر استقطابا للاستثمارات الاجنبية المباشرة رغم وجود الموارد الطبيعية الأخرى ذات أهمية مثل : المغنيزيوم، البوكسيت، حيث زاد استخراج الذهب وتصديره في السنوات الأخيرة.

وقد ارتفعت حصة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من PIB في مالي بفضل الإصلاحات العديدة التي قامت بها في السنوات الأخيرة والمتعلقة بتشجيع سياسة الخوصصة في القطاع البنكي إضافة إلى دخول العديد من المؤسسات المالية في شراكات مع مؤسسات أجنبية في قطاع التعدين، حيث تم وضع قانون جديد الاستثمارات سنة 2012 يمنح العديد من الضمانات والامتيازات للمستثمرين الأجانب[1] وقد تجددت في السنوات الأخيرة محاولات مالي لإعادة إنعاش الاستثمارات السياحية بتقديم العديد من الامتيازات لكل من رؤوس الأموال القطرية والاستثمارات الزراعية للمستثمرين الهولنديين [2].

وقد نالت رؤوس الأموال الفرنسية هي الأخرى حظها من الاستثمار في مالي بقيمة 78 مليون أورو سنة 2012 في تجارة الجملة خاصة مع انخفاض حجم استثماراتها في القطاع المالي بسبب زيادة الاستثمارات العمومية في العمل في مجال الخدمات التسيير مؤسسات الطاقة والمياه وتزايد دخول مستثمرين آخرين خاصة: الهند، الصين، إفريقيا الجنوبية.

1 CNUCED, "Transformation structurelle et développement durable en Afrique-" Rapport 2012 sur le développement économique en Afrique.
2 UNCTAD, "Guide D'investissement Au Mali "septembre 2008.

وتركزت الاستثمارات الغربية خاصة في الصناعات الغذائية بفضل مجموعة castel، في الانشاء لمجموعة Arzel وVinci في الاتصالات مجموعة Orange وBICIM للخدمات المالية فرع من (BNP PARIBAS) ومؤسسة Gras Savage للتأمينات [1].

وتستثمر جنوب إفريقيا في المعادن والصناعات الغذائية، المغرب في البنوك والاتصالات ليبيا: البنوك، الفندقة، توزيع المحروقات، وإقامتها لمشروع فلاحي في شمال المنطقة أما عن الصين فهي لا تمتلك سوى مشروعين صناعيين فقط في مالي متمثلان في:

Complexe sucrier / ségou SUKALA، Unités textile (COMATEX). إضافة إلى شركائها الأفارقة المتمثلين في كل من: السينغال، الكوت ديفوار (ساح العاج)، في التبادلات التجارية والاتصالات.

وقد سجل سنة 2010 تواجد أكثر من 60 فرع وشركة برأسمال فرنسي في مالي متمركز خاصة في باماكو(BAMAKO) إضافة إلى الاستثمارات خاصة الفرنسية في الفندقة، المطاعم والعمارات وبعض الخدمات وفق قدر انها توظف أكثر من 3000 عامل تخضع هذه المؤسسة إلى التشريع المالي باعتبارها تنشط نسبة 65% الخدمات، 15% في الصناعة، 20% التجارة [2].

جدول رقم24: الاستثمار الأجنبي المباشر–صافي تدفقات–ملايين الدولارات من (2000–2008).

الدول	2000	2003	2004	2005	2006	2007	2008
بوركينا فاسو	23	29	14	34	34	344	135
تشاد	115	713	467	99-	656	718	834
مالي	82	132	101	24	83	73	128
النيجر	8	11	20	30	51	192	147

المصدر: قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة

www.unctad.org/temptalotes/page.aso/

1 AMBASSADE de France au Mali, "Service d'économique, les investissements directs étrangers au MALI", juin 2014.

2 Ministère des finances et des comptes public, "Investissement Français au Mali "15-11-2013

تشير مؤشرات الاستثمار الأجنبي في دول الساحل على حدوث انتعاش في أنشطة الاستثمار العابر للقارات بعد أن شهدت انخفاضات ترجع جذورها إلى الاضطرابات السياسية والأمنية التي حدثت في المنطقة خاصة في مالي والتشاد بعد سنوات 2004 ويشير تقرير الاستثمار العالمي بأن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر المتجهة إلى دول الساحل قد ارتفعت في كل من تشاد والمالي بين سنوات 2007 و2008 من 718 مليون دولار إلى 834 مليون دولار ومن 73 مليون دولار سنة 2007 إلى 128 مليون دولار سنة 2008.

وليس خلافا عن ما يحدث في دول الساحل السابقة الذكر فإن ارتفاع تكلفة الإنتاج الفني والتي تعد عائقا أساسيا للدول المنتجة للموارد الطبيعية فإن **تشاد** هي الأخرى لا تملك القدرات الفنية والمالية لاستخراج النفط، لذلك فهي تعتمد على الشركات الأجنبية في ذلك وتعد "الكوسنوريتوم" بقيادة "أكسون موبيل" المشارك الأساسي في هذه الاستثمارات، إضافة إلى شركات "شفرون وتكساكو" وهي أكبر الشركات العملاقة في الصناعة النفطية والتي تجاوز ربحها لفترة ربع واحد من السنة إجمالي الدخل القومي لدولة التشاد [1] ولها القدرات والاتصالات ما يمكنها من التأثير في مجريات الأمور في "تشاد".

إضافة إلى أسباب أخرى يعاني منها أغلب دول الساحل كونها دول داخلية لا تتمتع بموانئ لنقل السلع والموارد الأولية، وتعد تشاد أول الدول استقطابا الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الساحل منذ 1960 وهي سنة حصولها على الاستقلال إلى غاية اكتشاف البترول بها عام 1999 ولكنها استطاعت بعد سنوات بعد سنوات 2000 الحصول على نصيبها من مجموع التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية بفضل إنشاء أنبوب النقل المشترك بين التشاد والكاميرون الذي ساهم بشكل كبير في زيادة الصادرات التشادية عبر الأراضي الكاميرونية وقد كلف هذا المشروع نحو3.7 مليار دولار شارك فيه كل من الولايات المتحدة الامريكية والبنك الدولي، ماليزيا، الكاميرون وتشاد وقد اعتبرت الو.م.أ منذ البداية المستثمر الرئيسي في كل من تشاد، مالي، بوركينافاسو في البترول بنسبة 70% من مجموع التدفقات [2].

1 CNUCED, "Transformation structurelle et développement durable en Afrique", rapport 2012 sur le développement en Afrique.

2 CNUCED", La coopération Sud- Sud l'Afrique et les nouvelles formes de partenariat pour le développement". New York et Genève rapport. 2010. Op.cit.

أما عن الاستثمارات الأجنبية الفرنسية فقد نالت هي الأخرى حظها من الدخول بقوة إلى تشاد من خلال قطاع الصناعات الغذائية (السكر ومصانع الخمر)، البناء والأشغال العمومية وتوزيع المنتجات البترولية، إضافة إلى البنوك مما ساهم في زيادة عدد المؤسسات المحلية لمشاركة رؤوس الأموال الغربية [1] ، اضافة الى التحسن في مناخ الاعمال التشادي .

جدول رقم 25: مناخ الاعمال في التشاد.

المؤشر	التشاد	افريقيا جنوب الصحراء
عدد الاجراءات	9.0	7.8
الوقت(الايام)	60.0	27.9
التكلفة(%من متوسط الدخل القومي للفرد)	165.6	56.2
الحد الادنى المدفوع من رأسمال (%من الدخل)	201.7	95.6

توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السينغال:

مع تمتع السينغال بموقع جغرافي هام كونه بوابة لدخول المناطق الفرعية الافريقية ومركز لغرب افريقيا التي تضم حوالي 300 مليون مستهلك.

احتلت السينغال ضمن الاقتصاديات العشرة الافريقية الاكثر تحسنا لمناخ الاعمال سنة 2014 من اصل 189 دولة يغطيها منظمة دوينغ بيزنس عبر تسهيل انشاء الشركات عبر تقليص مبلغ رأسمال الادنى بينما بذلت جهودا من اجل ان يكون الزمن الذي يتطلبه الحصول على تراخيص البناء قليلا من خلال تقليص مدة معالجة طلبات تراخيص البناء، كما تم تبسيط نقل الملكية عبر استبدال طلب الترخيص لدى السلطة الضريبية بالزامية الابلاغ وانشاء خطوة موحدة لنقل الملكية لدى هيئة تسجيل العقارات واستفادت عملية تسديد الشركات للضرائب من الغاء الضريبة على السيارات وامكانية تنزيل اعلان الضريبة على القيمة المضافة من الانترنت.

1 Ministère des finances et des comptes publics de Tchad 2012.

بفضل هذه التحفيزات وغيرها استطاعت السينغال استقطاب حجم لا باس به من التدفقات الاجنبية والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 26: حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة في السينغال (2010-2014).

	2010	2011	2012	2013	2014
التدفقات الوافدة	266	338	276	311	343
مخزون الاستثمارات الاجنبية	1699	1966	2283	2709	2699
عدد الاستثمارات	9	1	7	11	6
الاستثمارات الداخلة(% fbcf)	9.3	10.8	8.2	8.4	8.5
مخزونالاستثمارات(% PIB)	13.2	13.6	16.3	18.3	17.3

Source ;CNUCED 2014.

الفرص الاستثمارية في بوركينا فاسو:

حظيت بوركينافاسو هي الأخرى بالعديد من الفرص الاستثمارية لتنمية قطاعاتها الاقتصادية ولكنها بقيت متأخرة جدا عن أكثر الدول الإفريقية وجاراتها في دول الساحل فيما يتعلق بحسيين مناخ الاستثمار، والجدول التالي يوضح بعض من هذه المؤشرات حسب البنك الدولي.

جدول رقم 27: مناخ تأدية الاعمال في بوركينافاسو والسينغال.

المؤشرات	بوركينا فاسو	السينغال
خلق وإنشاء مؤسسة (الأيام)	16.00	8.0
تكاليف الحصول المعلومة (%من الحصة الكلية)	10.2	20.6
مؤشر حماية المستمر	3.7	3.0
مؤشر صعوبات الحصول على التصاريح	10.0	50.0
وقت حصول على رخص التصدير (أيام)	45.0	14.0
وقات حصول على رخص للشراء (أيام)	54.0	18.0

Source : banque mondiale, doing business CNUCED.

تعد بوركينافاسو أفقر دول العالم وأقلها استفادة من تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة لضعف الهياكل القاعدية وتأخر المورد البشري وتأخر القطاعات الخاصة، وتنميتها من جهة أخرى، ويبقى البلد إلى حد الآن بلد زراعيا وريفيا بالدرجة الأولى في ظل وجود الصناعة التحويلية وقطاع الخدمات ضعيفين رغم تبنيها العديد من الإصلاحات الهيكلية المؤسساتية كالتخفيض من الضريبة على المؤسسات، إصلاحات في سوق العمل وإصلاحات العقارية ثم إدراجها ضمن دليل الانمائية 2010 لتحسين مناخ الأعمال في ظل وجود استقرار سياسي لم يتغير منذ 1991.

تزخر البلد بميزات زراعية عديدة تشجع على الاستثمار فيها مثل "القطن، الخضر والفواكه المطلوبة بكثرة في الأسواق الدولية إضافة إلى النسيج والصناعات الغذائية.

اما **النيجر** فقد بذلت هي الاخرى العديد من الجهود لترقية الاستثمار المحلي وتشجيع الاستثمار الاجنبي بتقديم خدمات الدعم للمستثمرين من خلال وضع لائحة لخفض التكاليف والتقليل من عدد الإجراءات لبدء النشاط التجاري وضع هيكل متخصص في تسهيل إنشاء ودعم الشركات المعروفة باسم " المنزل الرئيسي للشركة" كما قامت بإنشاء المجلس الوطني للمستثمرين من القطاع الخاص وهو عبارة عن منتدى للتحليل واتخاذ القرارات بهدف إزالة العقبات والعوائق أمام الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي اضافة الى تسهيل الوصول إلى الأسواق فيتم منح الموافقة على قانون المستثمرين المحليين والأجانب لفترات محدودة تبعا لنظام الترخيص يهتم بالشركات الكبيرة وخاصة المستثمرين فإنه بذلك يدفع المزيد من المزايا الضريبية باعتبار مرحلة التنفيذ من الاستثمار في المرحلة التشغيلية .

اما القانون الخاص باستغلال الموارد الطبيعية فينص على:

– الإعفاء من الضرائب على استيراد جميع المعدات والمواد والمنتجات المستخدمة مباشرة في التعدين.

– الإعفاء من الضريبة على الأرباح التجارية خلال خمس سنوات للمنجم الكبير وسنتان للمنجم الصغير وذلك ابتداءا من السنة الأولى من النقل البحري التجاري.

– استقرار النظام الضريبي طيلة مدة الاتفاق.

– الإعفاء الكامل من الضرائب الجمركية على الواردات من المواد والمستلزمات والمعدات وقطع الغيار المستعملة في عمليات البترول.

- الاستيراد الحر وتصدير المنتجات البترولية .

- التحويل الحر وحرية تحويل الأموال.

المطلب الثاني: توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع الخدمات.

بالرغم من أن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دول الساحل قام على الصناعات الاستخراجية في كل من البترول والمعادن، إلا أن قطاع الخدمات هو الآخر من القطاعات التي يستثمر فيها خاصة تلك المتعلقة بالبنى التحتية، النقل، الكهرباء، الاتصالات نظرا لما تعانيه هذه الدول من نقص هياكلها القاعدية، وعدم كفايتها وفعاليتها فهي غير قادرة على تلبية احتياجات المؤسسات الكبرى والدليل على ذلك أن 78% من المؤسسات النيجيرية لا تستطيع الاستفادة من خدمات الكهرباء واعتمادها على المولدات الكهربائية الخاصة 1، مما يرفع من تكاليف التوليد الكهربائي وقد وصل حجم الأموال الأجنبية المستثمرة في هذا القطاع سنة 2006 إلى 10% من التدفقات الكلية للاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد ما كان 2% سنة 1990.

ويعاني قطاع الخدمات في دول الساحل عموما من مشاكل وصعوبات منها:

- عدم وجود دراسة واضحة في إطار سياسة وطنية للترويج وتصدير الخدمات.
- ضعف المعايير المحددة لتسيير أعمال الخدمات التصديرية والتي تلقى الأهمية مثل: الصادرات.
- قلة وانعدام الوسائل التقنية والمالية داخل مؤسسات المنطقة المتخصصة في مجال تصدير الخدمات.
- قدم الأنظمة الإحصائية المعمول بها والتي لا تتوافق مع الواقع.[2]

تركزت الاستثمارات الفرنسية في الزراعة القطن أيضا واحتكارها لاستثمار تحويل القصب السكري إلى سكر من خلال استثمارات كل من Vilgrain للسكر وDagris للقطن وCastel للبيرة، إضافة إلى مساهمتها في التشاد بالمجموعة المعروفة بـــ Bouggues وVinci والمؤسسة العائلية Setuba أما عن

1 Abdoulaye ndiaye, "Commerce des services en Afrique : Principales opportunités et principaux, défis en Afrique de l'ouest". Conférence CNUCED- Septembre 2013. Addis- Ababa.
2 Abdoulaye Ndiaya-" Commerce des services en Afrique, principales opportunités et principaux defits" Conférence CNUCED.2013.

مجالات النقل، المطاعم والفندقة أشهر المجمعات هومجمع Accor وMéridien أما عن القطاع المالي نجد كل من:

.Gras Savage- Biat, Financial ;Sociétés Général

أما عن الاستثمارات الخاصة بقنوات صرف المياه فإن الشركات المتعددة الجنسيات تعتمد أكثر على عقود التسيير وعقود الإيجار[1]. حيث اعتبر الاستثمار في البنى التحتية مطلب أساسي للتنمية في دول الساحل لعلاقتها المباشرة في تخفيض التكاليف الغير مباشرة للمؤسسات والحصول على المواد الأساسية بتكاليف أقل للسكان والمؤسسات، وتحفيز المنافسة لمواجهة الاحتكار التقليدي للدولة.

المطلب الثالث: أهمية الموقع الجغرافي لدول الساحل في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

يمكن أن يكون للموقع الجغرافي أهمية ودور كبير في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة خاصة بعد بعض المناطق عن الأسواق الدولية الأساسية، إضافة إلى الظروف المناخية الصعبة لبعض الدول وعدم ساحليتها يلعب دورا أساسيا في ذلك، ولكن هذا لم يشكل عائقا ذو أهمية بالنظر إلى حجم التدفقات من رؤوس الأموال الأجنبية الأوربية نحو دول أمريكا اللاتينية وارتفاع تدفقاتها نحو دول غير ساحلية مثل تشاد[2].

كما أن ما تشير إليه الدراسات الجغرافية لدول الساحل بخصوص تمتعها بثروة معدنية هائلة وربما احتكارية لبعض المعادن والموارد الطبيعية النادرة مثل: البلاتين، الذهب، الماس، اليورانيوم، الفحم، النيكل، هي السبب الجوهري في استقطاب الأجانب.

وتظهر أهمية الموقع الجغرافي في أهمية التجارة الخارجية لدول الساحل حيث أن حجم الصادرات والواردات مسألة في غاية الأهمية ولها علاقة بحجم التدفقات المالية في ظل ما تعانيه هذه الدول من ارتفاع في المديونية الخارجية، وعليه فإنه من البديهي أن المؤسسات الأجنبية التي تستهدف الموارد الطبيعية للبلد المضيف تعمل على استخراجها لغرض تصديرها ولكنها في نفس الوقت هي دائمة الاستيراد للمواد الوسيطة التي تكون في حاجة إليها ولكن يمكن مع الوقت أن تنخفض هذه الواردات في حالة استهداف المؤسسات المحلية إنتاج ما ينقص داخليا.

1 CNUCED 2011.

2 Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement", Renforcer les liens entre l'investissement intérieur et l'investissement étranger direct en Afrique". 11 Avril 2013.

ودول الساحل الغنية بالموارد الطبيعية كمالي، تشاد وموريتانيا، رغم ارتفاع حجم الواردات إلا أنها لم تستطع لحد ما تغطيتها بالصادرات من الموارد الطبيعية التي تزخر بها رغم الدعم الكبير للدولة لمؤسساتها الوطنية لدعم الإنتاج والتقليل من التكاليف الاستيراد.

المبحث الثالث: دور الأداء المؤسساتي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أصبحت دراسة إشكالية تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية محض اهتمام العديد من الدارسين والمنظمات الدولية خاصة بعد سنوات التسعينيات (90)، وبروز اتجاهات تنادي بتطبيق الحوكمة وتحسين الأداء المؤسساتي، فلم يعد تراكم رأسمال وحرية الأسواق هي السبل الوحيدة لتحقيق النمو الاقتصادي والتحسين من الظروف الاجتماعية بل أصبح النظام السياسي والثقافة والجمعيات، المنظمات الدولية ومنظمات الحريات المتبعة وهيئات المجتمع المدني هي المسؤولة عن عملية الاشراف في القضاء على الفساد وأصبحوا بذلك يشكلون عوامل رئيسية لضمان السير الحسن للسياسات وتحسين الأداء المؤسساتي كمطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية والبشرية.

وسنحاول من خلال هذا الإطار التطرق إلى أهمية ودور الأداء المؤسساتي الجيد في توجيه رؤوس الأموال الأجنبية الجيدة والمنتجة نحو دول الساحل ومساهمتها بذلك في التخفيف من حدة الفقر بالمنطقة من خلال دراسة نظرية أولا لأثر الأداء المؤسساتي والمناخ الاستثماري على جذب الأموال الأجنبية.

المطلب الأول: دور الاداء المؤسساتي في تحقيق التنمية :وجهات نظرية.

أصبحت النظريات الجديدة في الاقتصاد المؤسساتي تمثل مكانة مهمة في نماذج التنمية في السنوات الأخيرة بحيث ركزت هذه النماذج على الأبعاد التالية:

الأبعاد الأولى خاصة بالتعريف الدقيق للمؤسسات من السياسة الحوكمة، والشفافية والديمقراطية، أما عن الجانب الاجتماعي والثقافي والديني فقد تطرق إليه كل من Levine وEasterly سنة 1997[1] وAcemoglu سنة 2000.

أما عن الأبعاد الثالثة فهي متعلقة بتحديد مناخ الاستثمار الذي يهتم بالظواهر المرتبطة مباشرة بأداء المؤسسات، وسلوك العاملين والموظفين الإداريين وهي أفكار جاء بها كل من Eifert 2008, Dollar 2006,Morristet 2000 وهي العوامل تضع شروطا لعمل المؤسسات واختياراتها الاستثمارية[2].

1 Easterly.Wet R. Lervine," Africa's growth tragedy: policies and ethnic division " The Quarterly Journal of Economic 112. 1997.

2Club du sahel de l'Afrique de l'ouest ," Perspectives régionales de développement à moyen et long terme de l'Afrique de l'ouest" Abudja (Nigéria) 26 mao 2006.

1-المؤسسات"les institutions ":

كان هدف الأفراد من وضع المؤسسات وتنظيمها بالتناسق مع مؤسسات مدنية أخرى للبحث او لتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، فهذه المؤسسات تؤكد ضرورة حصول كل فرد على دخل من خلال ممارسته وتعاملاته مع العملاء الاقتصاديين وغيرهم بتبادل السلع والخدمات وحصوله في المقابل على ما يحتاج من موارد مادية لأعماله الاقتصادية بكل استقلالية في السوق، يؤثر بذلك على الكفاءات الاقتصادية في البلد [1] .

يعرف البنك الدولي هذه المؤسسات (les institutions) على أنها "مجموعة من المنظمات والقواعد تستعمل السلطة لتحقيق هدف البلد وتحقيق الرفاهية الفردية والعامة"[2] وليس بعيدا عن هذا التعريف هناك تعريف آخر لـــ North سنة 1990 يعرف المؤسسات على "أنها مجموعة من القواعد المنظمة وغير المنظمة" [3].

2- مناخ الاستثمار:

تشير التعاريف السابقة إلى ان مناخ الاستثمار متوقف هو الآخر على عاملين أساسين هما: العامل الداخلي المتعلق بنوعية الإدارة، العدالة، قانون الملكيات ورأسمال البشري أما العوامل الخارجية مرتبطة بالجغرافيا والديمغرافيا، التاريخ، لذلك فإن اصلاح المؤسسات والتغيير فيها مرتكز أكثر على العوامل الداخلية لصيانة المناخ الاستثماري المؤثر مباشرة على أداء المؤسسات وعلى انتاجيتها الكلية وتكاليفها.

وهناك العديد من الدراسات التي أشادت بأهمية المناخ الاستثماري في التحسين من الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج في اقتصاد أصبحت تحكمه التكنولوجيا العالمية والمشاركة وتوافر رأسمال، ودراسات أخرى تطرقت إلى ارتباط المناخ الاستثماري بالتكاليف غير المباشرة للمؤسسة حيث ذكر Eifert وآخرون عام 2008 أن المناخ الاستثماري السيء هو السبب في زيادة تكاليف المؤسسة اضافة الى النقص في البنى التحتية أو تعقد إجراءات الاستثمار أو عدم كفاءة الادارات والموارد البشرية القائمة عليها.

1 Eifert, B.A.Gelle et al (2003) "Générale manne pétrolière- finance et développement." Mars 2003. P40.
2 Banque mondiale.
3 North D.C. "Institutions, institutional change économic performance", New York, Combridge University Press (1990).

وبناء على التقييم الذي أجراه البنك الدولي حول مناخ الاستثمار في دول الساحل [1] مثل التعريفات الجمركية، والعوائق المشابهة هو السبب في سد الطريق أمام انتشار صادرات هذه الدول وأن المناخ القانوني والتنظيمي المكلف و الذي لا يتناسب وتحسين أمور التجارة والاستثمار عكس جهود العديد من الدول في هذا المجال. ويقوم حاليا البنك الدولي في هذا المجال باستمرار التصعيد جهوده في مجالي نظام الإدارة العامة ومكافحة الفساد على الجبهات مختلفة.

على صعيد البلدان وتقليل احتمالات الفساد في المشروعات التي يمولها البنك الدولي وتوسيع نطاق الشركات مع المجموعات التي لها مصلحة مباشرة مع تحسين نظام الإدارة العاملة شاملة القطاع الخاص كذلك.

المطلب الثاني: المؤسسات العامة والأداء المؤسساتي.

قد يشكل أداء المؤسسات العامة عاملا بالغ الأثر على المناخ الاقتصادي في أي بلد، فانخفاض النزاهة الحكومية على سبيل المثال يمكن أن يؤدي إلى تشجيع الفساد ومن شأن اضعاف كفاءة النظم القانونية ونقص المحاكم وقلة أعداد القضاة يعيق من قدرة دوائر الأعمال على تسوية النزاعات مما يزيد من تكاليف تأدية الأعمال ويعرقل الاستثمار خاصة الاستثمارات الأجنبية وعليه فان مثل هذه التجاوزات قد تضر بالنمو الاقتصادي والحل عند بعض المفكرين يكمن في تحسن نظم الحوكمة الرشيدة والرفع من كفاءة المؤسسات بتبسيط قواعد تنظيم الاعمال واجراءات اصدار التراخيص وتعزيز النظام القانوني التشريعي للأعمال. واشار مشروع البنك الدولي « doing business » أن ثقل الإجراءات الإدارية ليس من شأنه إعاقة مسار الاستثمار فقط والرفع من تكاليف تأدية الأعمال ولكن يساهم أيضا في الرفع من مستوى فساد الموظفين الإداريين، وعدم احترام القوانين واللوائح الموضوعة إضافة إلى سوء استغلال الموارد وسيادة حالات عدم التأكد في أوساط المستثمرين.

ويتضح الدور المهم لمناخ الاستثمار والأداء المؤسسات في علاقتهما بالاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال سياسات الشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة ونتائجها الاجتماعية المترتبة عن ذلك، لذلك فإن ارتفاع أو انخفاض الفقر هو أيضا متوقف على التنمية الاقتصادية للبلد المسير والمحققة من قبل أداء مؤسسات الدولة والموجهة من خلال المناخ الاستثماري.

1 Annikz osmont, « La politique urbain de la Banque Mondiale dans les pays du sahel laboratoire TMUCUMRCNRS/ GEMDEV Septembre 2007.

1-الآثار السياسية:

هي متعلقة أساسا بالسيادة الوطنية خاصة إذا كان القطاع المستثمر فيه حساس واستراتيجي للدولة، إضافة إلى حجم الشركة المستثمرة التي يمكن أن يكون لها الدور في التأثير على القرارات السياسية والاستراتيجية، ففي بعض الدول مثلا مداخيل الشركات المتعددة الجنسيات اكبر من PIB الدول المضيفة ، في هذه الحالة أي تغيير في الحكومة والسياسات يؤثر مباشرة على أداء المؤسسات الأجنبية .[1]

إذا كانت نوعية المؤسسات رديئة أو تمتاز بحوكمة فاشلة وفاسدة، يمكن للشركات المتعددة الجنسيات الاستفادة من الوضع لصالحها باستغلال الأشخاص الفاسدين للقيام ببعض الأعمال غير المشروعة والمؤثرة على مسار التنمية، وقد سمحت هذه الظاهرة حسب الدراسات « Le phénomène du syndrome hollandais politique » والتي تشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة بفعل اكتشاف خيرات طبيعية جديدة تؤثر على مؤسسات الدولة بخلق السلوكات الفاسدة في الممارسات السياسية والاقتصادية، ويصبح الاهتمام منصب على المداخيل التي سوف تجنيها الدولة من الصناعة الاستخراجية لهذه الثروات بدلا من التركيز على قطاعها الإنتاجي، وقد لاحظ كل من Warner و Sachs عام 1997 في دراسات لهما أن اكتشاف موارد طبيعية جديدة يباشر باستغلالها من طرف الشركات المتعددة الجنسيات لغرض التصدير لارتفاع مستوى الاستهلاك الحكومي بها، في حين تبقى الهياكل الإنتاجية والصناعية على حالها أو متأخرة ونتائج الدراسة كانت أن التحسن في مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية بفعل زيادة الاستثمارات الحكومية لا يرافقها دائما الزيادة أو التحسن في نمو القطاعات الإنتاجية الأساسية.[2]

وفي هذا الإطار يصبح الحصول على منصب حكومي مترجم بجزء من مداخيل الدولة من صادرات المواد الأولية هو سبب في زيادة الطلب على المناصب الحكومية مقارنة بالاستثمارات الإنتاجية وهوما يميز هذه الاقتصاديات .

1 Daniel sessi, "Afrique : Attraction des investissement directs étrangers" 06- 03- 2014.

[2] Jeffrey D. Sachs and Andrew M. Warner," Natural resource abundance and economic growth ",Center for International Development and Harvard Institute for International Development, Harvard University Cambridge MA November, 1997.

إن إعادة توزيع الدخول تتم وفق سلوكات ربحية وليس بقرارات سياسية مدروسة على أساس اقتصاد إنتاجي ناجح وهوما يساعد الاستثمارات الأجنبية المباشرة على احتكار الاستثمارات في الدول المضيفة وبقاء الاستثمارات المحلية في الدول المضيفة متأخرة ويستند ذلك إلى إعادة المسار الصناعي وخفض القدرات التنموية والرفع من معدلات الفقر كنتيجة محتمة.

في هذا الإطار، أدرج مؤشر الفساد الذي أعدته منظمة الشفافية الدولية، وهي منظمة رقابية عالمية، المزيد من دول غرب أفريقيا ضمن قائمة الدول الأكثر فساداً في عام 2013 عن العام السابق وذلك بسبب التداعيات الناجمة عن حالة عدم الاستقرار السياسي في بلدان مثل مالي والنيجر.

ومن بين الأشكال الأكثر شيوعاً للفساد، الرشوة، وتزوير الانتخابات، وصفقات العقود المشبوهة مع الشركات المتعددة الجنسيات العاملة في قطاع الموارد الطبيعية، وتحويلات الأموال غير المشروعة إلى خارج الدول. وترى منظمة الشفافية الدولية أن 90 بالمائة دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فاسدة .

لا شك أن الفساد يؤثر على التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة في غرب أفريقيا، وما من شك في أنه يؤثر في أغلب الأحيان على الفئات الأفقر والأضعف في المجتمع.

ونظراً لأن الفقراء يعتمدون بشكل أكثر من غيرهم على الخدمات العامة، فإنهم ينفقون أضخم نسبة من دخلهم على دفع رشاوى للمسؤولين وحتى مديري المدارس، ومن ثم فإن الفساد يدفع الفئات الأكثر ضعفاً إلى الفقر .

على الرغم من الجهود المبذولة لزيادة الشفافية والمساءلة في جميع أنحاء القارة، فإن الحرب ضد الفساد في دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى آخذة في التراجع خلال العقد الماضي، وفقاًلمؤشرات الحكم في العالم 2013 التي صدرت عن البنك الدولي وباستثناء جنوب أفريقيا وبوتسوانا، سجلت دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى نسبة مئوية في مكافحة الفساد في جميع أنحاء العالم، كما ان تعيين موظفي الخدمة المدنية في الخدمات العامة في هذه دول يتم على أساس المحسوبية أو الرشوة، بدلاً من الجدارة والكفاءة، يخلق مشكلات كبيرة، والمشكلات الناجمة لا تقتصر فقط على توفر فرص عمل أقل لأولئك الذين يستحقونها، بل تقويض سيادة القانون وعرقلة النمو الاقتصادي.

2-الآثار الاجتماعية:

تتمثل الآثار الاجتماعية أولا في انتقال الثقافات الأجنبية واختلاطها بالثقافة المحلية ويبدأ الأمر أساسا من العمال الأجانب المحولون بفعل الاستثمارات الأجنبية، إضافة إلى السلع الجديدة المسوقة وتظهر هذه الآثار خصوصا لما يكون هناك اختلاف واضح في الهيكلة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين البلد الأصلي والبلد المضيف. وتكون أقل تأثير مثلا لما يستثمر بلد من إفريقيا جنوب الصحراء في بلد إفريقي آخر ويتعلق الأمر كذلك بدرجة اندماج الاستثمارات الاجنبية المباشرة مع المؤسسات المحلية.

وبما أن الاستثمارات الاجنبية المباشرة هي ظاهرة اقتصادية ناتجة عن ناتج القرارات والاستراتيجيات الموضوعة من طرف الفاعليين الاقتصاديين الذين يقومون على وضع الأهداف على المدى القصير والطويل، فإن دخول المؤسسات الكبرى إلى سوق ناشئ يقضي على هيكل العرض الفني والحساس لأنها تتمتع بالتفوق الكامل في مستوى التكنولوجيا وموارد التمويل والإنتاج لأنها في بحث دائم عن أسواق تكون فيها هي المحتكرة مما يشكل حاجز أمام المؤسسات المحلية وأنه بإمكان الشركات المتعددة الجنسيات أن تظهر إيجابيتها إذا ما تم تنسيق عملها مع سلطات الدولة المضيفة.

وحسب تقرير للبنك الدولي بعنوان "مناخ استثماري ممتاز للجميع" فإن لمؤسسات الدولة وأدائها الشفاف دور هام في التخفيض من حدة الفقر ويتحدد هذا الدور من خلال العلاقات التالية:

العلاقة الأولى: يعتبر الأداء المؤسساتي والمناخ الاستثماري المحددات الرئيسية للنمو الاقتصادي والانفتاح نحو التبادلات واجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، والتي تحقق الإنتاجية العامة لعوامل الإنتاج بفضل رأسمال البشري وزيادة المنافسة.

العلاقة الثانية: هناك علاقة قوية بين نوعية المؤسسات ومستوى الفروقات وأساس تكوين هذه العلاقة يكمن في دور التنظيمات والمنظمات الاجتماعية وحسب Johnson واخرون (2007) فان" المؤسسات تتشكل من مجموع القوانين والقواعد والتطبيقات التي تحكم قانون الملكيات ومن واجبها ضمان النظام العام والخاص والأمن والفعالية والمؤسسات الجيدة هي التي تقوم على ضمان السير الحسن لقانون الملكيات والحقوق ووجود فوارق قوية في المجتمع يعكس ضعف فعالية الأداء المؤسساتي التي تؤثر على المجتمع ويستمر بذلك في خلق مؤسسات ضعيفة سياسيا واقتصاديا وتساهم في استمرارية الحلقة المفرغة للفقر".

المطلب الثالث: أثر المديونية الخارجية برامج التعديل الهيكلي على الاستثمار المحلي لدول الساحل

أصبحت مسألة القضاء على الفقراء وما يسميه البنك الدولي "الحرب ضد الفقر" من الاهتمامات الرئيسية لهذه المؤسسة الدولية وركزت في العديد من الدراسات والأبحاث على ضرورة وضع السياسات الاقتصادية التي تسمح بإشباع وتلبية احتياجات الشعوب فيما يتعلق بالغذاء، الصحة والتعليم، السكن والعمل وعدالة توزيع الدخول.

وقد كانت أزمات المديونية التي عانت منها الدول الإفريقية عامة ودول الساحل خاصة في سنوات الثمانينات والاختلالات الهيكلية أحد الأسباب الهامة في إعادة التفكير لحل الوضعية السيئة لهذه الدول من قبل المؤسسات المالية، التي ركزت على ضرورة القضاء على الفقر من خلال العمل على أحداث التوازنات الاقتصادية المحلية وكان دخول هذه الدولة في مرحلة الإصلاحات الهيكلية في أواخر السبعينات (70) حيث عرفت دول الساحل اختلالات عميقة في مؤشرات الاقتصاد الكلي ومستوى مرتفع للمديونية الخارجية التي كان لها تأثير سلبي على موازين مدفوعاتها والميزانية العمومية، وهذا ما قادها إلى وضع سياسات تصحيحية وأغلب هذه الدول اعتمدت السياسات المحددة من قبل المنظمات الدولية على أساس رؤى ليبيرالية اقتصادية وقد اعتمدت بعضها سياسات تسمى سياسات التصحيح الذاتية كما هو الشأن بالنسبة لبوركينافاسو التي تهدف إلى تفادي الانعكاسات السلبية على المستوى الاجتماعي والتي غالبا ما تخلقها السياسات المعتمدة من قبل الهيئات الدولية، ونتيجة لارتفاع أسعار السلع والخدمات في السوق العالمية دفع أغلب هذه الدول بالاتجاه نحو الأخذ بإصلاحات المؤسسات الدولية التي أشرطت أن تكون قروضها القصيرة والطويلة الأجل لمعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات ولأحداث تغيرات هيكلية جوهرية وفي البنى الاقتصادية باتباع برامج مشروطة بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

لذلك تميزت نهاية التسعينات في المجال الاقتصادي بالتفتح والاعتماد على آليات السوق كركيزة للتفوق وتسيير اقتصاداتها ورسم الخطط والسياسات لتحقيق أهدافها، وتحول دور الدولة من انمائي إلى تصحيحي، ولا يعني هذا الانتقال التخلي عن مواجهة تحديات التنمية بل تؤكد على دور مختلف للدولة في تحقيق التنمية التي تتمثل في تحسين نوعية الحياة الأمر الذي ينطوي على نوع أفضل من التعليم ومستوى أعلى من الصحة والتغذية وفقرا أقل وبيئة أكثر نظافة وتجسيدا للحريات الفردية.

أما عن الآثار المترتبة عن برامج التعديل الهيكلي في دول الساحل و التي كانت سلبية وإيجابية في نفس الوقت حيث أن إجراءات السياسة النقدية والمتمثلة في الرفع من معدلات الفائدة وتحديد السقوف الائتمانية تسبب في تقليص الإقراض مما يترتب عنه تخفيض في الاستثمار ونقص في معدل النمو والعرض وارتفاع في الأسعار، مما أدى إلى انخفاض إمكانيات خلق فرص للعمالة وهي كلها عوامل تغذية التضخم والانكماش الاقتصادي زيادة على ذلك آثار تصحيح سعر الصرف للعملة المحلية.

سياسات الإصلاح الاقتصادي عانت منها دول الساحل بدرجات متفاوتة وأشكال مختلفة، ولكن رغم ذلك كانت الدول المصدرة للبترول قد استفادت من ارتفاع أسعاره في الأسواق الدولية ومع ذلك لم تصل إلى تحقيق فائض في ميزانها التجاري بل حققت عجز .

المكاسب المالية غير المتوقعة التي نتجت عن التهاب أسعار المواد الأولية لم تستعمل بالطريقة الصحيحة من طرف الحكومات المصدرة للبترول فحسب Higen (2006) استعمال الموارد المالية الناتجة عن تصدير البترول وجهت إلى نفقات غير إنتاجية حيث وجهت إلى الرفع من الأجور وتضخيم ما يسمى بالتكاليف المتكررة (les charges récurrentes) في حيث أن المتعارف عليه اقتصاديا أن هذه التكاليف في حاجة إلى موارد متجددة، مستقرة ومستديمة.

وقد ساهمت السياسات السالفة الذكر في تدقيق الميزانية العمومية للدولة وتدقيق سبل تمويلها ومع ذلك استقرت حكومات دول الساحل في تمويل استثماراتها العمومية من الديون الخارجية .

1- إعادة الهيكلة الاقتصادية والديون:

في يناير من عام 2000 تسلمت الحكومة في النيجر إرثا ثقيلا من المشكلات والأعباء المالية والاقتصادية تتمثل في خلو الخزانة العامة للدولة وديون حكومية نتيجة لعدم صرف رواتب الموظفين لمدة 11 شهرا سابقا بالإضافة لمدفوعات وإعانات التعليم في ظل تراجع العوائد الحكومية وانخفاض نسبة الاستثمار وزيادة في الديون الحكومية سواء كانت داخليا أو خارجيا. وبحلول ديسمبر من العام نفسه تأهلت النيجر لبرنامج خفض الديون التابع لصندوق النقد الدولي والموجه للدول الأكثر مديونية والأشد فقرا في العالم وما عقبه من توقيع اتفاقيات من جانب الحكومة وصندوق النقد الدولي للحصول على معونات في صورة منح للحد من الفقر وزيادة النمو الاقتصادي.

وبالإضافة إلى إضفاء التعديلات على الموازنة العامة للدولة، عمدت النيجر على إعادة هيكلة الاقتصاد عن طريق تبني برامج الخصخصة التي دعا إليها صندوق النقد الدولي حيث قامت الحكومة بخصخصة شركات توزيع المياه وشركات الاتصالات ورفع قوانين حماية الأسعار عن المنتجات البترولية مما يجعل تحديد الأسعار في يد السوق العالمية كما تقوم الحكومة الآن بخصخصة العديد من شركات قطاع الأعمال.

وفي سعيها الجاد لمواكبة خطة صندوق النقد الدولي للحد من الفقر وتنمية المجتمع تسعى الحكومة للحد من الاضطرابات الداخلية وذلك عن طريق دعوة كل فئات المجتمع وجماعاته العرقية من الاستفادة من خطة مكافحة الفقر وتمديد مظلة المشروعات الصحية ومشروعات التعليم الأساسي ومشروعات البنية التحتية بالمناطق النائية وكذلك إعادة هيكلة القضاء لتشمل كل أرجاء البلاد.

كما وضعت الحكومة خطة طويلة المدى لخصخصة شركة الكهرباء الحكومية (نيجيليك) إلا أن الخطة بائت بالفشل عام 2001 ومرة أخرى عام 2003 وذلك لعدم القدرة على الحصول على عرض مالي مناسب، كما قامت الحكومة في عام 2009 بإعادة تأميم هيئة البريد وشركة الاتصالات الرئيسية (سونيتيل) والتي سبق وأن قامت بخصخصتهما عام 2001.

وتظل عمليات الخصخصة بالبلاد محلا للنقد، حيث صرح مقرر الأمم المتحدة لبرنامج الغذاء العالمي أن عمليات الخصخصة التي تتم في النيجر تلقي بظلالها فقط على الفقراء الذين يزدادون فقرا وسوءا في الأحوال المعيشية نظير عدم قدرتهم على مواكبة ارتفاع أسعار الخدمات والمعيشة، كما حملت التقارير الحكومة في النيجر الأوضاع السيئة الناجمة عن تحرير الاقتصاد مما أضر بصغار المزارعين والنساء بالمناطق النائية من الدولة بالإضافة الى العديد من الهيئات كمنظمة الاغذية والزراعة، برنامج الامم المتحدة الانمائي، كما تعد الولايات المتحدة الامريكية من اكبر الجهات المساهمة في المساعدات الممنوحة للنيجر تليها الاتحاد الاوروبي السعودية، كندا، المانيا، سويسرا، بلجيكا والمملكة المتحدة.

وتعد الولايات المتحدة شريكا سياسيا أساسيا في مثل تلك المناطق من العالم وذلك عن طريق توفير الأمن الغذائي ومكافحة مرض الإيدز، وترجع أهمية المعونات الأجنبية إلى أن قرابة 80% من رأس المال الحكومي في النيجر من أموال المساعدات الخارجية والمنح التي تقدمها الدول والهيئات.

وكانت قد وجهت الأمم المتحدة عام 2005 الحاجة المتزايدة لتوجيه الدعم والمنح للنيجر نظرا للتهديدات التي تشهدها البلاد جراء الجفاف وهجوم أسراب الجراد مما أدى إلى الأزمة الغذائية التي شهدتها البلاد عام 2005 والتي هددت حياة قرابة المليون شخص في ذلك الوقت.

وفي ديسمبر من عام 2005 أعلن صندوق النقد الدولي عن رفع الديون عن النيجر بنسبة 100% مما يعني تنازل الصندوق عن 86 مليون دولار أمريكي من مستحقاته لدى حكومة النيجر وهو نفس العام الذي واجه فيه قرابة 2.5 مليون فرد من شعب النيجر مجاعة قاسية نتيجة الجفاف على المحاصيل الزراعية وتعتمد النيجر في توفير 50% من ميزانيتها على معونات الدول المانحة. .

الخلاصة:

حسب الدراسة فإن مجموع التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مست القطاعات الهامة والاستراتيجية لكل دولة من دول الساحل دون استثناء ولكنها لم تنفع التنمية الاقتصادية لهذه البلدان بشيء وهوما كان منتظر من وراء تقديم كل التحفيزات والإصلاحات لجذبها إضافة إلى ذلك فان هذه الاستثمارات لم تحقق أي نوع من التكامل والترابط بين القطاعات حتى أنها لم تعمل على نقل أدنى نوع من التكنولوجيات المرغوب فيها أو المتوقعة منها.

رغم كل الجهود التي بذلتها دول الساحل لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتبنيها مجموعة من الإصلاحات منذ سنة1990 في إطار برامج لم تأتي بثمارها ولا نتائجها المنتظرة، بل استمرت دول المنطقة في تدهور أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية ولجوئها إلى الاستدانة من المؤسسات الدولية.

كما لوحظ أن هناك تناقص بين الأرباح التي تجنيها المؤسسات الأجنبية والضعف الحاد في أوضاع سكان المنطقة خاصة الفقراء منهم.

ورغم ذلك لا تزال دول الساحل تعتبر أن الاستثمار الأجنبي المباشر حاسم في سد الفجوة المالية التي تعاني منها دول الساحل في ظل مشاكلها المتعثرة واعتباره سبيل مساندة الاستثمارات المحلية الذي يمكن أن يساهم في المدى الطويل في تحقيق التنمية والحد من معدلات الفقر.

إذا كانت دول الساحل لا تجذب سوى مستوى ضعيف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن السبب راجع إلى سوء السياسات المتبناة من طرف حكومات هذه الدول والخاصة بشروط وظروف تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر أو ما يعرف بعدم ملائمة المناخ الاستثمار والتوجه نحو الصناعات الاستخراجية واهمال القطاعات الاخرى والتي لم تعمل على التركيز على ضرورة توضيح الإيجابيات المتوقعة منها إضافة إلى غموض الأطر الخاصة بالمقاولات والنشاط الاقتصادي وما زاد الأمر تأزما هو سوء الأوضاع الأمنية في المنطقة وحققت بذلك دول الساحل أضعف نسبة في جذب رؤوس الأموال الأجنبية في إفريقيا.

الفصل الثاني

تطور معدلات الفقر في دول الساحل: دراسة تحليلية

تمهيد :

إشكالية التخفيض من معدلات الفقراء نالت اهتمام العديد من الدارسين والباحثين في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي خاصة تلك المتعلقة بمشكل تحسين مؤشرات التنمية البشرية التي اولاها البنك الدولي الأهمية البالغة منذ سنة 2000.

فحسب تقرير UNCTAD سنة 2013، فإن أعلى نسبة فقراء في العالم تتوزع بشكل كبير في الدول الإفريقية، مع اعتراف المنظومة الدولية بمشكلة الفقر على أنها تمثل التحدي الأكبر لدول العالم، فشاركت الدول الإفريقية ومن ضمنها دول الساحل في تبني مجموعة من السياسات من أجل مكافحة الفقر بدعم من البنك الدولي وباقي الهيئات الدولية والعمل على تحسين مؤشرات قياس الفقر النقدي وغير النقدي حسب ما تضمنته أهداف الألفية.

سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى تطور معدلات الفقر في دول الساحل بدراسة نوعية أي دراسة تطور معدلات الفقر من وجهة النظر النقدية ثم التطرق إلى باقي العناصر الأخرى والتي تقيس الأبعاد الأخرى للفقر كالدخل، الصحة، التعليم، إمكانية الحصول على الماء الشروب و اهمية الحكم الراشد.

المبحث الأول: نظرة شاملة حول تطور معدلات الفقر في دول الساحل.

لا تزال قارة إفريقيا تشكل التحدي الخطير الذي يواجه عملية التنمية، وعلى الرغم من تسجيل هبوط لمعدلات الفقر في العالم بين سنوات 1981 و2002 فإن عدد الذين يعيشون في فقر مدقع في إفريقيا جنوب الصحراء تضاعف تقريبا وازداد من 164 مليون شخص إلى 303 مليون شخص أي حوالي نصف مجموع سكان المنطقة وبحلول 2015 من المتوقع ان يزداد عدد الفقراء إلى 336 مليون شخص [1]، ولكن من جهة أخرى شهد 15 بلد في إفريقيا للدول غير المنتجة للنفط منذ سنة 1995 تحسنا في معدلات النمو تزيد عن 4%، إضافة إلى زيادة معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية من 7.3% عام 1990 إلى 93% عام 2004 [2] بفضل التحسن في نظام الإدارة العامة لإدارة الأموال العامة، ليس فقط البنى التحتية فقط بل في التعليم والصحة، كان الهدف منها خلق علاقة بين النمو والسياسة الاجتماعية خاصة للدول التي تعاني من ارتفاع فجوة الفوارق الكبيرة في الدخل كي تستفيد أكثر من النمو في الرفع من الدخول وتخفيض الفوارق أو ما يعرف بسوء العدالة في توزيع الدخل، لضمان الحد من الفقر.[3]

المطلب الأول: سياسات التخفيض من معدلات الفقر.

شهدت دول الساحل على مدار سنوات عديدة جملة من الإصلاحات الإدارية لغرض العمل ضمن إطار من الشفافية والمصداقية لمزيد من الثقة في مؤسساتها الحكومية، حيث استطاعت هذه الدول أن تفهم أخيرا أنه لا يمكن تحقيق المزيد من فرص النجاح وقابلية استمرارها في القضاء على الفقر ما لم يكن هناك نظام إدارة عامة قوي وراشد.

وبالرجوع إلى معدلات الفقر فقد سجلت **التشاد** أعلى معدلات للفقر وفقا لدراسات متفرقة للبنك الدولي [4]،وفقا لنشرة وكالة المخابرات المركزية الأمريكية حيث بلغ عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 80 % من إجمالي عدد السكان ولم يساهم النمو المسجل في البلد في السنوات الأخيرة في التقليل من عدد العاطلين والفقراء بشكل كبير، حيث بقي الفقر في تشاد من النوعين النقدي وغير

[1] OCDE, Club Du Sahel et l'Afrique de L'Ouest", Nouveaux contextes et enjeux de sécurité alimentaire au Sahel et en Afrique de l'ouest" 3 Février 2008 .
[2] Banque mondiale, "Indicateurs de développement dans le monde" 2005 .
[3] Jean- Piere Cling, "Commerce, croissance, pauvreté et inégalités dans les PED", Une Revue De Littérature, DIAL, 2006-2007 Document De Travail.
[4] Banque Mondial, "Indicateurs de développement dans le monde "2010.

النقدي فحسب نتائج الدراسة حول الاستهلاك والقطاع غير الرسمي في تشاد سنة 2011، يعيش نحو نصف سكان البلد في فقر نقدي مدقع بنسبة 46.7% من السكان مع تفاوت هذه النسبة بين الوسطين الريفي والحضري ب 59% مقابل 25% في المدن بين سنوات 2003 و2011، أي عجز الفقراء عن توفير الحد الأدنى من مستوى الدخل الأزم لتوفير متطلبات الحياة الأساسية من مأكل، ملبس ومسكن ورعاية صحية، وكل من يعجز عن توفير المتطلبات الدنيا للحياة يدخل ضمن الفقر المدقع، واحتلت بذلك تشاد ميزة افقر دولة في العالم بحلولها المرتبة 163 في ترتيب التنمية البشرية حسب تقرير PNUD عام 2010 بدخل فردي لا يتعدى 742 دولار سنويا مع ارتفاع نسبة سكان الريف ب 72 % من إجمالي عدد السكان حيث يعيش أكثر من 11 مليون نسمة تحت خط الفقر.

ويتعلق الفقر في تشاد أساسا بنوعية النشاطات الاقتصادية والقطاع الذي يعمل به رب الأسرة حيث يعيش هؤلاء في محيط تقل ا وتنعدم به الفرص الاقتصادية والاجتماعية أغلبهم من الريف يعمل جلهم إما كأجراء أوفي القطاعات الفلاحية، أو يكون رب الأسرة عاطلا عن العمل ويبقى الآخرون يعملون في القطاعات غير الرسمية غير الفلاحية أما من يعملون في نشاطات النقل والاتصالات تكون مداخيلهم أعلى مقارنة بمن يعملون في القطاع الأولي.

يشير الفقر كذلك الى عدم تمكن الفرد من الحصول على عمل وبالتالي عدم تمكنه من الاحتياجات الضرورية للعيش وحسب العديد من المصادر فإن أشكال الفقر في التشاد مرتبط بضعف الترابط الانساني وقلة البنى التحتية، قلة وسائل الراحة والإمكانيات إضافة الى ضعف الحوكمة الرشيدة، قلة الحصول على المياه الصالحة للشرب، سوء التغذية، انخفاض مستويات التعليم الابتدائي وسوء استخدام الموارد المتوفرة، كثرة هذه الدلالات ناتجة عن انعدام مؤشر واحد يمكن اعتماده لقياس مستوى الفقر غير النقدي، لذلك تم اعتماد مؤشر التنمية البشرية (IDH) لـــ PNUD والذي احتلت فيه التشاد المراتب الأخيرة في العالم.

جدول رقم 28: ترتيب التشاد في IDH بين سنوات 2008 و2011

السنوات	2008	2009	2010	2011
ترتيب دولة التشاد حسب مؤشر IDH	177/170	182/178	169/163	187/183

Source : PNUD- 2008- 2009- 2010- 2011.

وطبق لنتائج المسح الاحصائي لسنة 1990 الى 1996 حول ظروف معيشة الأسر في **موريتانيا** فإن الفقر شمل سنة 1990 نصف سكان البلد ولكنه عاد وانخفض مع سنوات 1996 إلى 40% من السكان، حيث يشكل الفقر النقدي في المقام الأول في موريتانيا ظاهرة ريفية وصلت إلى 68.1% في المتوسط سنة 1996 في الوسط الريفي مقابل 26.8% في الوسط الحضري، إضافة إلى معاناة الفقراء من سوء المعاملة وعدم المساواة واستفحال الظلم.

وتظهر العديد من الدراسات أن التأثر بالفقر يختلف حسب القطاعات التي يشغلها الفقراء، أو موظفوا القطاع الحكومي يعانون هم كذلك من تأثير الفقر عليهم والأكثر تضررا هم عمال القطاعات الخاصة كالقطاع الزراعي[1]، جلهم يعيشون تحت عتبة الفقر.

رغم ما شهدته البلد من تحسن في إجمالي المؤشرات الاجتماعية فقد ارتفع معدل التمدرس العام على مستوى التعليم الأساسي من 46% سنة 1989 إلى 86% سنة 2000، كما سجل النفاذ إلى الماء الشروب تحسنا هو الآخر في الوسطين الريفي والحضري ومع ذلك فإن مستويات جودة هذه التغيرات تبقى دون المعايير المطلوبة كما أنها تخفي تفاوتات كثيرة داخل البلد.

[1] مجموعة من الباحثين و تقييم جهود تخفيض الفقرن مجلته التمويل و التنمية، المجلد 39 العدد 2 ص 9.

والجدول التالي يبين أهم التطورات في مؤشر IDH في دول الساحل.

جدول رقم29: تطور IDH بين 1997– 2000

	نصيب الفرد من الناتج الوطني		الفقر (%)	الوفيات بين الأطفال (%)	الحصول على الماء الشروب	مؤشر GINI	IDH	
	1990	2000					2000	الترتيب
بوركينافاسو	290	230	61.6	61.6	91.8	56.1 (1998)	0.320	169
المالي	270	240	71.6	74.4	124	–	0.414	164
النيجر	310	180	74.4	75.1	130	50.5 (1990)	0.277	172
السينغال	720	500	15.1	66.4	59	50.6 (1996)	0.431	154

المصدر: بيانات صادرة عن صندوق النقد الدولي

لقد أتاحت الإصلاحات الاقتصادية الكلية والاجتماعية المنتهجة في موريتانيا منذ 1992 إلى 2009 استعادة النمو عافيته، حيث بلغت نسبة نمو الناتج الداخلي الخام للفرد نسبة 16.7% في المتوسط خلال نفس الفترة وقد مكن هذا النمو من انخفاض الفقر من 56.6% سنة 1990 إلى 46.7%، رغم هذا الانخفاض إلا أن هذه النسب توحي بالقلق، لذلك عمدت الحكومة الموريتانية بين سنوات 2001 إلى غاية 2015 إلى وضع استراتيجية خاصة بالحد من الفقر والسعي نحو الرفع من نسبة النمو إلى 7% في المتوسط يشير إلى الأهمية المعطاة للنمو الاقتصادي في التخفيض من أعداد الفقراء وتشجيعهم الدخول إلى العمل في القطاعات الخاصة ومشاركتهم في العملية الإنتاجية.

المطلب الثاني: التوزيع السكاني للفقراء بين الاقاليم الحضرية والريفية

من خلال الدراسات المسحية لوزارات دول الساحل وخبراء البنك الدولي توضح نتائج الجدول التالي أن هناك فرق في توزيع أعداد الفقراء بين المدن والريف.

جدول رقم 30: التوزيع الجغرافي للفقراء في دول الساحل.

الدول	عدد السكان (مليون نسمة)	عدد سكان الريف (% من العدد الإجمالي)	عدد السكان الريف العاملين في القطاع الزراعي (%)
بوركينا فاسو	15.25	80	92
النيجر	14.70	83	34
مالي	12.71	68	76
السينغال	12.21	58	71
التشاد	10.91	73	68
موريتانيا	3.22	59	51

المصدر: بيانات البنك الدولي.

توضح نتائج الجدول أن معدل الفقر في الريف أعلى مما هو عليه في المدن، فأغلب فقراء دول الساحل يسكنون الريف موزعون على 83% في النيجر، 80% في بوركينا فاسو، و60% في موريتانيا من مجموع السكان ويعود سبب ارتفاع أعدادهم في الريف إلى قلة البنى التحتية الضرورية إضافة ضعف مردود النشاط الزراعي وقلة كفاءته.

وكانت قد أصدرت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD في لندن 26 سبتمبر 2002 تقريرا خاصة بالتنمية الاقتصادية في افريقيا تحت عنوان "من التعديل الهيكلي إلى إزالة الفقر ما هو الجديد" تناول التقرير التغير الذي بدأ يأخذ مكانه في سياسة مؤسسات التمويل الدولية اتجاه الدول

الفقيرة منذ عام 1999 من تركيز على أولويات التعديلات وإعادة هيكلة اقتصاد هذه الدول إلى البحث عن السبل الكفيلة بالقضاء على الفقر.[1]

وحسب تقرير منظمة الأغذية العالمية (FAO) أن عدد الفقراء الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم قد وصل إلى 34% في السينغال 47%، في بوركينا فاسو44%،في النيجر حيث حصدت هذه الدول أعلى معدلات الأمية ووفيات في أوساط الأمهات والأطفال إضافة إلى نتائج VIH/SIDA قد سجلت هي الأخرى أعلى معدلات في دول الساحل وافريقيا الغربية وفي نفس الوقت سجلت المنطقة أعلى معدلات الخصوبة التي تفسر الارتفاع الديمغرافي في المنطقة.

جدول رقم 31: مؤشر الفقر في الساحل سنة 2010 (حد الفقر 1.25 دولار في اليوم).

الدول	المؤشر (%)
بوركينا فاسو	47.0
مالي	50.0
النيجر	44.0
السينغال	34.0

Source : Word développement indicateurs (Banque mondiale).

باعتماد 1.25 دولار في اليوم كحد لقياس معدلات الفقر في دول الساحل نجد أن السينغال هي الدولة الأقل فقرا ب 34 % في حين وصلت مالي وبوركينافاسو إلى أعلى المعدلات.

ففي **تشاد** مثلا كان المتوسط من الدخل الفردي بين سنوات 2009 و2011 يصل إلى 328435 FCF في السنة، أي ما يعادل 900 FCF في اليوم والتي تساوي 1.87 دولار يوميا أما عن متوسط الاستهلاك النهائي للفرد فقد وصل إلى 876 FCF التي تعادل 1.81 دولار يوميا، معناه أن الفرد لا يملك في المتوسط سوى 24 FCF في اليوم والتي تعادل 0.050 دولار كرأسمال فردي لمواجهة احتياجاته اليومية من الخدمات العامة: الصحة، التعليم، واستخدامه للهياكل القاعدية وغيرها من

[1] UNCTAD/PRESS/PR/2003/Geneve/ suisse , 26 juin 2003. Rapport sur développement économique en Afrique.

الاحتياجات التي تعد أساسية طيلة اليوم، ان انخفاض القدرات الشرائية لدول الساحل يعني الانتشار الحاد للفقر.

واستنادا إلى هذه البيانات هناك معطيات أخرى يعبر عن مستوى الفوارق في الدخول بين الفقراء والتي يعبر عنها بشدة الفقر بمعنى أنه في الفقراء هناك منهم أشد فقرا وذلك موضح في الجدول التالي:

جدول رقم 32: عمق وحدة الفقر في دول الساحل لسنة 2010

الدولة	عمق الفقر %	حدة الفقر %	مؤشر GINI %
بوركينا فاسو	10.4	4.5	46.9
مالي	13.2	5.5	40.4
النيجر	24.1	12.3	34.0
السينغال	18.3	7.9	34.0

Source : DRSP pays- Banque mondiale et rapport CEDEAO et UEMOA sur le profil de pauvreté des pays.

سجلت اعلى نسبة لعمق الفقر في النيجر ب 24.1 وبالنسبة لـــشدة الفقر في النيجر بـــ 12.3% ثم السينغال بـــ 7.4% أما أخفض نسبة عادت لبوركينافاسو بـــ 4.5% إضافة إلى الاختلافات الواضحة في مؤشر عدالة توزيع الدخل حيث سجل أعلى نسبة في بوركينافاسو ــ 45%، 40% في المالي و34% في النيجر الدول التي استطاعت أن تحسن من مستوى عدالة توزيع دخولها كان من خلال اعتمادها على السياسات المعونة المالية في شكل اعانات أو تدفقات لرؤوس الأموال الأجنبية، إضافة إلى اعتمادها مشاريع دعم التنمية السنوية أما الدول المتأخرة والتي تمتاز بمعدلات فقر مرتفعة مثل بوركينافاسو والمالي فإن السبب الرئيسي يعود إلى انعدام استقرار السياسي والأمن بالمنطقة.

المطلب الثالث: جهود دول الساحل في القضاء على الفقر

عانت دول الساحل كبقية الدول الإفريقية العديد من التحديات المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية المتعثرة منذ سنوات 1970، من مديونية خارجية مرتفعة، اختلال في التوازنات المالية والضغوطات الاقتصادية، وللتخلص منها لجأت هذه الدول إلى طلب المساعدة من مؤسسات بروتن وودز: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي فرضت عليها سياسات وتعديلات هيكلية وحثتها على رفع من معدلات النمو الاقتصادي والتي لم تنجح في النهاية وأثرت بشكل كبير على مستوى المعيشة الأفراد (PNUD2000)، ولكن تطور دور البنك الدولي نحو دول الساحل بعد سنوات الثمانينات بعد إعطاء الاعتبار بالغ الأهمية للسياسات التصحيحية وأثرها على المجتمع وسماها: البعد الاجتماعي للتصحيح خاصة بعد بروز أثر النمو الاقتصادي على تخفيض من المعدلات الفقر ودوره في إمكانية توفير كم أكبر من الخدمات الاجتماعية لأفراد من مساهمات الحكومات في الرفع من الإنفاق الحكومي لصالح الفقراء، والجدول التالي يوضح حجم الإعانة الموجهة من البنك الدولي نحو دول الساحل:

جدول رقم 33: صافي المساعدات الرسمية المتلقاة (الاسعار الجارية بالدولار الامريكي).*1000

الدول	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السينغال	1068.510	1016.230	927.680	1060.080	1080.80	982.820
النيجر	612.290	4164.290	744.520	649.500	901.870	773.140
بوركينافاسو	1001.160	1082.010	1062.340	995.120	1158.540	1040.110
تشاد	421.729	560.730	486.040	460.190	478.590	399.330
مالي	964.090	985.490	1088.620	1280.600	1001.300	1391.300
موريتانيا	452.160	373.470	374.400	382.210	408.310	291.290

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي.

يبين الجدول ارتفاع المساعدات المقدمة لدول الساحل من قبل صندوق النقد الدولي في اطار التصحيحات الهيكلية وحل الاختلالات في موازين المدفوعات والتي يشر الجدول الى ارتفاعها من سنة

الى اخرى بحيث سجلت مالي وبوركينافاسو اعلى الارتفاعات بين سنوات 2010 و2013 في حين انخفضت عموما في التشاد والنيجر خلال كل السنوات المدرجة.

وفي نفس السياق يكيف البنك الدولي لإعدادات استراتيجية جديدة لمساعدة دول الساحل في التصدي للتحديات المتعلقة بتغيير المناخ الذي يشكل خطرا جسيما على التنمية الاقتصادية وجهود مكافحة الفقر، حيث يشكل ارتفاع درجة الحرارة خطرا متزايدا على الصحة وسبل كسب العيش الكريم للسكان الأكثر عرضة للتأثر، لذلك كان عليها بمساعدة البنك الدولي تطوير ممارسات زراعية تتكيف مع المناخ وإيجاد طرق مبتكرة لتحسين كل من كفاءة استخدامها للطاقة والتوجه نحو الطاقات المتجددة.[1]

وقد برز الدور الكبير للبنك الدولي في النيجر خاصة في مساعدتها على التغلب على الآثار السلبية للمناخ بها بالاعتماد الكلي على القطاع الزراعي لكونها منطقة ريفية واعتمادها على القطاع الزراعي كمحرك للتنمية والحد من الفقر منذ سنة 2007.[2]

قد اعدت موريتانيا مثلا لذلك استراتيجيتها الأولى في محاربة الفقر سنة 2001 بمساعدة البنك الدولي في سياق التخفيض من ديون البلدان الفقيرة تحت صياغة قانون توجيهي صادق عليه البرلمان في 2001 ويعتمد هذا الاطار على رؤية موريتانيا في آفاق القضاء على الفقر من سنة 2010 إلى 2015.

ويتم تنفيذ هذه الاستراتيجية بواسطة خطط عمل متعددة السنوات تشكل الإطار العام لتحديد الأهداف المحلية وتنسيق السياسات وتعبئة الموارد وبرمجة الاستثمارات الرامية إلى تخفيض الفقر وتشمل خطة العمل الأولى فترة 2001– 2004 وتركز فيها على خمسة (5) مجالات ذات أولوية وهي: التمية الريفية والتنمية الحضارية، التهذيب، الصحة والتعليم ومن الأهداف العامة للاستراتيجية القضاء على الفقر وتخفيض نسبة الفقراء الذين يعيشون تحت خط الفقر الى 17% في أفق 2015.[3]

[1] OCDE, club du sahel et l'Afrique de l'ouest" Nouveaux contextes et enjeux de sécurité alimentaire au sahel et en l'Afrique de l'ouest", Document Préparatoire àLl'Actualisation de la charte de l'aide alimentaire, février 2008.
[2] Banque mondiale, "Pour réduire la pauvreté au sahel" : Rapport de la BM 2013.
[3] "Rapport sur la mise en œuvre du code stratégique de lutte contre la pauvreté "2003. P31.

تحليل الفقر في دول الساحل هو ظاهرة ذات طابع متعدد الأبعاد تتداخل فيه العديد من الأسباب الكامنة وراءه وتنطلق استراتيجية مكافحة الفقر في هذه الدول من هذه الحقيقة مع مراعات الدروس المستخلصة من تجارب الدول الأخرى التي حققت نتائج سريعة في مجال التقليص من أعداد الفقراء.

1- المحاور الكبرى لاستراتيجية مكافحة الفقر في دول الساحل:

يرمي المحور الأول إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي كأساس للتقليص من الفقر وتحسين تنافسية الاقتصاد، والحد من تبعية العوامل الخارجية ويساهم هذا المحور بطريقتين في التقليص من الفقر من خلال الآثار المباشرة وغير المباشرة على خلق فرص العمل والمداخيل الجديدة من جهة أخرى وعبر انعكاسه الإيجابي على مداخيل ميزانية الدولة التي يمكن أن يعاد استخدامها في دعم قطاعات التي يستفيد منها الفقراء مباشرة.

أما المحور الثاني متعلق بتثمين قدرات النمو الإنتاجية كمورد ثاني لدى الفقراء ويتعلق الأمر بترقية القطاعات التي يستفيد منها الفقراء وكذلك مناطق تمركزهم ويعتمد ذلك على تنفيذ برامج عمومية للاستثمار في تقليص التفاوتات وتحسين قاعدة موارد الفقراء.

وأخيرا المحور الثالث: تثمين وتنمية الموارد البشرية والنفاذ إلى البنى التحتية الأساسية لتحسين ظروف معيشة الفقراء.

المحور الرابع يهتم بترقية وتنمية مؤسسات حقيقية تستند على الحكومة الرشيدة وإلى المشاركة الكاملة لجميع الفاعلين في مكافحة الفقر.

المبحث الثاني: أهمية القطاع الزراعي في التخفيض من الفقر.

تشير الدلائل على أن الإنتاجية الزراعية المتزايدة أفادت الملايين من خلال دخول أكثر ارتفاعا ومن خلال استحداث أنماط تنمية العمالة تعود بالفائدة على المناطق الحضرية والريفية على حد سواء من الممكن أن يفضي تحسين أداء الزراعة إلى زيادة الدخل والقدرة الشرائية للكثير من الناس، وبالتالي فإن للزراعة أثر اكثر من أي قطاع آخر قادرة على رفع مستوى عيش الكثير من السكان وانخفاض الفقر وارتفاع الإنتاجية والدخل والتخفيف المستدام من الفقر، وقد ذكر البنك الدولي: " ان الفقر يختلف في المناطق الريفية باختلاف استراتيجيات سبل عيش فقرائها لكن الزراعة في أغلب البلدان النامية الفقيرة هي المصدر الأساسي للنمو الاقتصادي في المناطق الريفية، ولهذا يعتبر تحسين الإنتاجية والنمو الزراعيين مسألة ذات أهمية وانه يجب تعجيل وتيرة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية من أجل تخفيض المستويات الحالية من انعدام الأمن الغذائي وتلبية احتياجات السكان من الغذاء وفرص العمل والدخل وان حظوظ صغار المالكين للتخلص من الفقر تعتمد مباشرة على قدرتهم على رفع إنتاجية محاصيلهم وأنشطة تربية المواشي.

تتسم الحجة الداعية إلى وضع وتنفيذ استراتيجيات للحد من الفقر من خلال زيادة فرص العمالة المنتجة في المناطق الريفية لان حوالي 85% من فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية، وفي معظم البلدان النامية يكون احتمال المعاناة من الفقر ومن قسوته أكثر في المناطق الريفية منه في المناطق الحضرية.

وتكاد المناطق الريفية أن تكون محرومة من حيث الاستثمار في استحداث المنشآت وتطوير البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم وفشل السياسة العامة عموماً في تصويب هذا التحيّز الحضري، ويفضي الافتقار إلى سبل الحصول على رأس المال أو التكنولوجيا أو النفاذ إلى الأسواق أو الحصول على السلع العامة والاعتماد الكبير على قاعدة الموارد الطبيعية، إلى تقييد الفرص أمام تحقيق نمو اقتصادي متنوع وهي ميزة لا تخلو منها كل دول الساحل.

ولا تستطيع الزراعة في دول الساحل الاضطلاع بهذا الدور الديناميكي المنشئ للثروة من دون بيئة سياسية مواتية ومؤسسات مناسبة واستثمار محدد بدقة من جانب القطاعين العام والخاص، ولقد جاءت التجربة في هذا الشأن في العقود الأخيرة مخيبة للأمل في عدد من البلدان ولاسيما البلدان الأقل

نموا حيث تقلص الاستثمار واستفحل الفقر في المناطق الريفية واشتغل قسم كبير جداً من القوى العاملة في أعمال زراعية متدنية العائد، وقد أدى خفض ميزانيتي الصحة والتربية وخدمات عامة أخرى وإلغاء خدمات الإرشاد الزراعي التي يمولها القطاع العام خلال عمليات التكيف الهيكلي في الثمانينات والتسعينات إلى إعاقة تنمية قاعدية لجيل بالكامل، وتبدو الآثار اليوم جلية إذ أن أعدادا هائلة من الشباب الريفي لم ينالوا إلا قسطا يسيرا من التعليم ولم يكتسبوا إلا عددا محدودا من المهارات وأمامهم آفاق وظيفية ضيقة وقطاع زراعي لصغار المالكين لا يمكنه أن ينمو بسبب نقص الدعم في مجال البنية الأساسية والمدخلات والاستثمار.

فمن الواضح إذن أن نجاح تنمية المناطق الريفية يتطلب أن تكون جزءاً من عملية تنموية اجتماعية واقتصادية وسياسية أوسع نطاقاً والإدارة السديدة، والاستقرار السياسي من بين الشروط الأساسية لتحقيق نمو مستدام مولد للوظائف وقد تضمنت الأهداف الإنمائية للألفية مبدأ البيئة المستدامة كجزء لا يتجزأ من عملية التخفيف من الفقر.

لقد عرفت منطقة غرب إفريقيا العديد من التحولات مست كل الجوانب السياسية، الاجتماعية والاقتصادية والتي يمكن إجمال بعضها في تحولها إلى شكل جديد من أشكال الحكم أي الانتقال من اقتصاديات التحكم إلى اقتصاديات التعددية والنمو المتسارع للقطاعات غير الرسمية الخالقة للعديد من مناصب العمل إضافة إلى جملة من الإصلاحات والتعديلات الهيكلية مست تحرير الاقتصاديات الإفريقية ودعمها لتطوير وتنمية مشاركة المرأة في المجتمع إضافة إلى الاهتمامات المترتبة عن التنمية المحلية والتكافل الإقليمي والجهوي في المنطقة.

ولكنها عرضة هي الأخرى لمشاكل عديدة متعلقة بمعاناتها المستمرة عن سوء الأمن الغذائي، واستنزاف ثروتها الطبيعية وتكاثر الأزمات المالية والسياسية وهشاشة أنظمتها الاقتصادية وأداء مؤسساتها زيادة على كل ذاك قلة المصادر المالية الحكومية والاعتماد المكثف على المساعدات الخارجية[1].

[1] Commission économique pour l'Afrique et union Africain," Rapport économique sur l'Afrique : Libérer la potentiel de l'Afrique entant que pôle de croissance mondial".2012

المطلب الأول: أهم ملامح النشاط الزراعي في دول الساحل

تشكل الزراعة النشاط الاقتصادي الأول والأكثر أهمية لسكان المنطقة وحكومتها، فحسب تقرير صادر عن البنك الدولي يؤكد فيه أن الزراعة في إفريقيا تشغل بين 65 و70% من مجموع السكان وتساهم ب 30 إلى 40% من الناتج المحلي الخام [1] وأن تطورها واستمرارها ضروري للتخفيض من حدة الفقر، حيث تؤمن الزراعة العائلية أكثر من 90% من الإنتاج الزراعي وأكثر من 3/2 من 330 مليون شاب يشكلون الطاقة العاملة في سوق العمل في إفريقيا جنوب الصحراء مع حلول عام 2030 ويعيشون في المناطق الريفية، فقد ساهم هذا النشاط لسنوات عديدة في امتصاص أعداد كبيرة من العاطلين بفضل إنشاء التعاونية الزراعية الصغيرة. [2]

ودول الساحل من الدول الإفريقية التي تعول آمال كثيرة على النشاط الزراعي كمخرج للفقر رغم سوء الظروف المناخية وزيادة المناطق المعرضة للتصحر التي أزمت الأوضاع في ظل استفحال الكوارث المناخية.

والجدول التالي يوضح أهمية مشاركة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بالقطاعات الأخرى في دول الساحل لسنة 2010:

[1] Banque mondiale, "Rapport sur le développement dans le monde", Washington, 2009.
[2] Berthelier. PA. Lipchit (2004)" Quelles solution pour dynamiser l'agriculture africaine analyse économiques "MINEFI. 25.

جدول رقم34: نسبة مشاركة القطاعات الاقتصادية في PIB سنة 2010.

اسم البلد	الزراعة(%منPIB)		الصناعة(%منPIB)		الخدمات(%منPIB)		المصانع(% من PIB)	
	القيمة (2010)	التغيير %	القيمة (2010)	التغيير %	القيمة (2010)	التغيير %	القيمة (2010)	التغيير %
دول الدخل المنخفض								
تشاد	13.6	−13.5	48.8	22.7	37.5	24.6	6.6	26.5
بوركينافاسو	33.3	−53.5	22.4	68.8	44.4	5.5	13.6	75.8
مالي	36.5	−57.7	24.2	56.1	39.1	19.8	3.1	67.9
النيجر	39.6	−61	171	120.5	43.2	8.2	6.3	27.72
دخل متوسط الدخل								
موريتانيا	20.2	−23.2	37	2	42.8	9.2	4	50.6
السينغال	16.7	−7.4	22.1	70.5	61.1	−23.5	12.8	87.6

Source : calcul de la CEA d'après ONU- DESA (2010).

في **التشاد** مثلا: تمثل التربية الحيوانية والزراعة 24% من PIB بـــ 13.6% من PIB والتجارة بـــ 11.6% من PIB وتشكل صناعة القطن وصناعة السكر القطاعات الحيوية تعيل العديد من العائلات التشادية بنسبة تعادل 1.3% حيث تشغل صناعة القطن لوحدها 2 مليون عامل، ولدعم القطاع شجعت الحكومة التشادية دخول العديد من المستثمرين الأجانب.

أما أعلى نسبة لمشاركة القطاع الزراعي في PIB كانت بـــالنيجر بـــ 39.6% ومالي بـــ 36.6% في دائرة الدول المنخفضة الدخل، أما بالنسبة للدول المنطقة المتوسطة الدخل قد نالت موريتانيا النسبة الأعلى بـــ 20.2% من PIB رغم معاناتها المستمرة من الجفاف والجراد مما أثر بشدة على قطاعها

الزراعي وثرواتها الحيوانية رغم ما تزخر به الدولة من قدرات كبيرة في مساهمة قطاع الصيد في الناتج الداخلي الخام وصل إلى 5% سنة 2000.

بالإضافة إلى تأمين الزراعة والنشاطات المرافقة لها سبل العيش لنمو أكثر من سكان المنطقة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي إلا أنها لا زالت تواجه العديد من العقبات كصغر حجم مساحة المزارع واعتمادها المتعاظم على الأمطار، وتباعد الأسواق المحلية، وغياب المنشآت الأساسية للنقل التي تربط مناطق الإنتاج بالأسواق وضعف نشاط المزارعين.

كما أن تذبذب الأسواق العالمية يشكل أيضا بالنسبة للمنتجات الزراعية عائقا أمام تنميتها، إضافة إلى عدم تمكن حكومات دول الساحل من اتخاذ إجراءات مشجعة لتحفيز المزارعين كالدعم المالي.

يعتمد الاقتصاد الزراعي **للنيجر** بشكل كبير على السوق الداخلية والزراعة الموسمية وتصدير المواد الخام مثل المواد الغذائية والماشية لدول الجوار، ويعمل بالقطاع الزراعي وما يتبعه من تربية للمواشي والدواجن قرابة 82% من إجمالي عدد السكان ويمثل الإنتاج الحيواني وتربية الماشية حوالي 14% من إجمالي الناتج القومي وتقوم تربية الماشية على تربية الجمال والماعز والخراف والأبقار ويعمل بهذا القطاع حوالي 29% من السكان ويشتغل 53% من إجمالي السكان بالزراعة وإنتاج المحاصيل وتمثل مساحة الأراضي الصالحة للزراعة نسبة 15% من إجمالي مساحة أراضي النيجر.

وتتم زراعة محاصيل الدخن والذرة الرفيعة اعتمادا على الأمطار الموسمية، كما تتم زراعة الأرز للاستهلاك المحلي في الغرب حول وادي نهر النيجر عن طريق الري كما زراعة اللوبياء والبصل بغرض التصدير.

يتركز معظم الفلاحين والمشتغلين بأمور الزراعة في الجزء الجنوبي الأوسط والجنوبي الغربي من البلاد حيث تصل معدلات هبوط الأمطار ما بين 300 و600 ملم سنويا. بالإضافة إلى جزء صغير في أقصى الجنوب للدولة عند مدينة جايا حيث يتراوح منسوب هطول الأمطار ما بين 600 و900 ملم سنويا، في حين تعتمد الأراضي المزروعة في شمال الدولة جنوب سلسة جبال أيار ماسيف وواحة قوار على الارتفاع الطفيف لمنسوب الأمطار نتيجة تأثير الجبال على العوامل المناخية، في

حين تعتمد أغلب المناطق الشمالية الشرقية والشمالية الغربية على كمية محدودة من الأمطار الموسمية والتي تكفي بالكاد أعمال الرعي وتربية الماشية، ويتركز في هذه المناطق قبائل من الطوارق والتوبو والفولا الذين يرتحلون إلى الجنوب خلال موسم الجفاف لبيع وتربية ماشيتهم.

ويختلف منسوب مياه الأمطار من عام لأخر؛ ومع ندرة سقوط الأمطار تواجه النيجر صعوبة في توفير الكميات اللازمة من الغذاء لأفراد شعبها لذا تعتمد على عوائد بيع المحاصيل الزراعية والمعونات الغذائية لسد حاجتها، ومثلها مثل باقي دول منطقة الساحل تختلف نسبة الأمطار سنويا خاصة في القرن العشرين حيث تم تسجيل أشد موجات الجفاف في الستينيات من القرن الماضي والتي استمرت حتى الثمانينيات، ويعد الرعاة هم أكثر المتضررين من مثل هذه الموجات إذ تعرضهم لفقدان قطعان كاملة من الماشية أكثر من مرة خلال تلك الفترة، وقد استمرت مناسيب الأمطار في التغير حيث جاءت أمطار عام 2000 غير كافية مما أضر بالزراعة وتربية المواشي في حين جاءت الأمطار عام 2001 وفيرة وهطلت على كافة أرجاء البلاد.

اما **مالي** فإنها تواجه العديد من المشكلات في هذا المجال إذ تعتمد على الزراعة في حين أن خُمس أراضيه فقط تعتبر أرضًا خصبة وصالحة للإنتاج الزراعي، كما يواجه الإنتاج الزراعي بمخاطر تَذَبْذُب الأمطار التي قد تصل إلى ما دون المتوسط، هذا بجانب أن المرعى الطبيعي قد ينحسر كثيرًا في بعض الأحيان ولقد تعرضت الحياة النباتية في إقليم السهل في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين إلى سنوات جفاف أدت إلى تدمير مساحات واسعة من الغطاء النباتي وإلى موت ملايين الأبقار والأغنام والمعز، كما أدى تدني أسعار القطن وانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية إلى شدة تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد.

يعيش 73% من سكان مالي في مناطق ريفية، في حين يسكن المدن 27% من السكان فقط، ونجد معظم السكان الأصليين يقطنون في قرى صغيرة في الجزء الجنوبي من البلاد، ويعتمدون في معاشهم على الزراعة كما يعملون في المزارع الريفية بالأجر ويكفي الفرد منهم زراعة ما يحتاجه لغذاء أسرته، وبالنسبة لمحاصيلهم الغذائية فهي الذرة الشامية والدخن والأرز والذرة الرفيعة ولكن معظم المزارعين في مالي لا يستطيعون شراء الآلات الزراعية الحديثة، لذلك يعتمدون في زراعتهم على الأدوات والأساليب اليدوية وهم يسكنون في منازل صغيرة تُبنى من الطين وأغصان الأشجار،

ويعمل معظم السكان بالزراعة ويسكنون في أكواخ كالقباب سقوفها من القش والحصير، ولكن هناك مجموعات منهم يعملون بالرعي في مناطق السهول شبه الصحراوية وفي أقاليم الحشائش الجنوبية. ويسكن الرعاة في خيام تصنع من وبر الإبل ويتكوّن غذاؤهم الرئيسي من البلح والدخن وهم يرحلون في مجموعات يتقدمهم المرابطون، وهؤلاء الرعاة يعشقون الحرية ويدينون بولائهم للمرابطين أكثر من الدولة.

المطلب الثاني: مشاركة النشاط الزراعي في التخفيض من الفقر في دول الساحل.

أغلبية سكان دول الساحل يعتمدون على النشاط الزراعي كعمود أساسي لمداخيلهم، رغم أنه يعاني الكثير من المشاكل، كضعف مردوديته وإنتاجيته لأسباب مناخية وضعف التنويع في الإنتاج مما يتسبب في محدودية مداخيل السكان في الإقليم الريفي.

وتعرف المنطقة تأخرا في الوصول إلى تحقيق أهداف الألفية الإنمائية خاصة فيما يتعلق بالقضاء على الفقر.

ومن المتوقع كذلك خلال السنوات المقبلة أن يؤدي الجفاف إلى تدني سبل الحصول على الغذاء والتدهور السيء والنزوح والصراعات إلى انعدام الأمن الغذائي لقرابة 10 ملايين نسمة في منطقة دول الساحل سنة 2015، ومن أجل التصدي لمثل هذه التحديات وضع البنك الدولي استراتيجية بعنوان " منطقة الساحل نحو نهج إقليمي " وهي استراتيجية جديدة لإدارة المنطقة ومساعدتها على التنمية والاستقرار وهي تتألف من برنامج استثماري شامل [1]. بالإضافة إلى التركيز على ضرورة إيجاد القدرة على المواجهة والتعافي من الازمات ولكن تبقى الفرص متاحة أمام دول المنطقة بفضل التكامل الاقتصادي نظرا لبروز أهمية التعاون الإقليمي بينها لتحقيق المزيد من الاستقرار المالي واستقرار أسعار الصرف بفعل افتقارها للهياكل الأساسية البشرية والرأسمالية المطلوبة.

وبالرجوع إلى أهمية النشاط الزراعي عمدت السياسات في دول الساحل إلى تشجيع النشاط الزراعي، باعتباره المورد الأساسي لسكان المنطقة وأكثر المناطق اكتظاظا بالسكان هي الأقاليم الريفية، وتشير العديد من الدراسات التي قامت بها منظمة الأغذية العالمية إلى أن تأخر هذا القطاع

[1] تقرير التنمية البشرية 2013-نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع.

بالمنطقة راجع إلى قلة الكفاءة الزراعية وانخفاض المردودية وإنتاجية الفرد الواحد، حيث وصلت سنة 2003 إلى 1.2% في النيجر، 4.1% في السينغال،24.2-% في بوركينافاسو حيث عانت النيجر من أزمة غذائية حادة عام 2005 لا تزال تعاني اليوم من آثارها الكبيرة وهو كذلك ما عرفته دولة مالي وهو حال كل دول الساحل ومعاناتها من المشاكل الهيكلية وسعي الأفراد نحو الحصول على مناصب عمل بعيدة عن الزراعة، إضافة إلى النقص الواضح من قبل الحكومات في العناية بالقطاع وترقيته، كقلة المصادر المالية الموجهة نحو وقلة الإمكانيات المائية الحديثة والاعتماد على الإمدادات التقليدية رغم قلة وضعفها.

جدول رقم35 : الصادرات الغذائية و الصناعية في دول الساحل.

	الصادرات الغذائية		صادرات المواد الأولية الزراعية		الصادرات الطاقوية		صادرات من المعادن		الصادرات الصناعية	
	القيمة (2010)	التغيير %	القيمة (2010)	التغيير %	القيمة (2010)	التغيير %	القيمة (2010)	التغيير %	القيمة (2010)	التغيير %
تشاد	16.2	-62.2	66.9	-98.7	7.9	-20.5	0.8	452.4	7.7	956.3
السينغال	28.6	-78.6	1.4	-37.4	26.1	-70.8	3.8	20.8	40.1	103.1
بوركينافاسو	33.3	-81.7	55.9	-98.4	0.1	11975.9	1.6	176.4	9.1	797.8
مالي	29.8	-79.5	48	-98.1	0.1	4863.2	0.7	582.9	202	303.8
النيجر	21.1	-71.1	2.8	-67.9	1.9	240.9	54.6	-92.4	14.1	479.5
موريتانيا	57.8	-89.4	0.1	774.5	0	381452.2	30.4	-88.1	0	1731148.9

المصدر: بيانات البنك الدولي

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على القطاع الزراعي الإفريقي.

نوعية الأداء المؤسساتي في دول الساحل هي احد الأسباب الرئيسة في تأخر القطاع الزراعي وذلك راجع إلى غياب اطار قانوني واضح خاص بالملكية وحقوق استغلال الأراضي الفلاحية إضافة إلى محدودية الموارد المالية المدعمة خوفا من الأخطار المرتبطة بالقطاع كلها ساهمت في انخفاض إرادة الفلاحين للاستثمار وبالتالي انخفاض مداخيلهم وزيادة حدة فقرهم أكثر.

وحسب دراسات قام بها كل من Collier و Gunning سنة 1990 أن هناك تركيبة من العوامل الداخلية والخارجية ساهمت مؤخرا في الأداء الضعيف للقطاع الزراعي لدول الساحل حيث تتضمن:

- العوامل الخارجية: التقلبات في الأسعار العالمية الخاصة بالسلع الزراعية وصعوبات التجارة التي لا تزال تواجهها معظم الدول في أسواق السلع العالمية، أما عن
- العوامل الداخلية: فتشمل عوامل متعلقة بندرة الموارد المالية وقلة الاستثمار الزراعي والتكنولوجيا غير الكافية والهجرة الداخلية للقوى العاملة إلى المدن بحثا عن الأجور العالية في القطاعات الأخرى خاصة قطاع الخدمات.

وأهم من ذلك هو التنافسية المحدودة لسلع دول المنطقة في الأسواق المحلية والدولية والإقليمية، مع العلم أن دول المنطقة تزخر بالكثير من الزراعات كإنتاج القطن حيث وصل إنتاجها سنة 2004 إلى 7 مليون طن أي ما يعادل 14% من الصادرات العالمية مقارنة ب 4% سنة 1980، إضافة إلى تضاعف مداخيل الأرز والذرة إلى 3 مرات في بوركينافاسو سنة 1961– 1998، ولكن ارتفاع الهجرة الداخلية من الريف نحو المدن كانت أحد أسباب تدني [1] المنتوج لذلك يمكن الجزم أن هناك العديد من التحولات والتغيرات التي يجب القيام بها لتحسين أكثر من مستوى الإنتاجية ونوعيتها والرفع بذلك من مداخيل الفلاحين والتخفيف بذلك من حدة الفقر.

حيث أصبح القطاع الزراعي من الضرورات الملحة لضمان الاستقرار الاجتماعي والتنمية البشرية في المنطقة لأن من أولويات المحافظة على العمالة الريفية والرفع من [2] المداخيل.

[1] Easterly. R.Levine," Africa's growth tragedy. Policies and ethnic division", the quarterly journal of economic 112, (1997)

[2] Banque mondiale," sahel : nouvel effort pour transformer, l'agriculture avec d'avantage de soutien pour le pastoralisme et l'irrigation ."27 octobre 2013.

العديد من بلدان دول الساحل الغنية بالموارد الطبيعية التي كان للاستثمار الأجنبي المباشر فيها مساهمة كبيرة في النمو الاقتصادي حققت أدنى المستويات في عناصر التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخل ولكن تأثير الاستثمارات على التنمية يبقى محدودا إذا لم يكن هناك استثمار في قدرات البشر [1].

ويمكن أن تكون الاستثمارات الاستراتيجية في القطاع الزراعي دور في عملية القضاء على الفقر في دول الساحل لأن ازدياد كمية المحاصيل لا يؤدي إلى تحسين سبل عيش المزارعين فحسب بل يزيد من الطلب على السلع والخدمات في المناطق الريفية، ويتيح المزيد من فرص التنمية الاقتصادية ويمكن أن يؤدي أيضا إلى انخفاض أسعار المواد الغذائية ويحد من حصة الإنفاق على الغذاء من دخول الأسر ويخلق أسواق لقطاعات أخرى من الاقتصاد.

وتم التركيز مؤخراً على التواصل بين الريف والحضر وآثاره الاقتصادية على المناطق الريفية. ويبدو أنّ النمو الزراعي يعود بالفائدة على الأسر الزراعية بشكل مباشر من خلال زيادة المداخيل والأمن الغذائي، وعلى الأسر الحضرية والريفية من خلال دفع الأجور إلى الأعلى وخفض أسعار المواد الغذائية وزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية والسلع والخدمات الوسيطة، وتشجيع تطوير قطاع الأعمال القائم على المواد الزراعية والمناطق الريفية وزيادة العائدات من العمل ورأس المال وتحسين الفعالية الإجمالية للأسواق. وهذا على الأقل من الناحية النظرية. وفي الواقع تشهد بلدان الساحل اتساع الفجوة القائمة بين سبل العيش الريفية والحضرية، إذ في غالب الأحيان لا يستفيد صغار المنتجين الذين يعانون من ارتفاع تكاليف المدخلات من الزيادة في أسعار السلع ولا يحصلون إلا على جزء لا ينفك يتضاءل من قيمة محاصيلهم في السوق وكذلك حال العمال الزراعيين الذين لا يرون عادةً تحول ارتفاع أسعار السلع إلى زيادات في الأجر.

[1] Collier (2007) « Africa's economic grater: opportunity and constraints » center for the study of African economies.

المبحث الثالث: تطور مؤشرات التنمية البشرية في دول الساحل.

إن التهميش الاقتصادي وتعقد المشاكل الاجتماعية هوما ميز دول الساحل في الأبحاث التي قام بها صندوق النقد الدولي ومنظمة الأغذية العالمية وهي العوامل الرئيسية التي تدخل مباشرة في تفسير تعطل سيرورة التنمية البشرية بها إضافة إلى تداخل المشاكل السياسية، الثقافية والعرقية والمناخية عقدت من إمكانية إيجاد حلول سريعة وجذرية للقضاء على الفقر.

المطلب الأول: تنمية الهياكل القاعدية والفقر في دول الساحل

يمكن للقطاع الأولى السابق الذكر ان يؤمن روابط كثيرة في بداية سلسلة الإنتاج وفي نهايتها منها: البنى التحتية الزراعية الصناعية والشؤون اللوجيستيكية، فضلا عن الطلب على الخدمات (في التحضير وتوزيع الأغذية والبناء والإصلاح والصيانة) وهي كلها ناشئة وخالقة لفرص العمل ومولدة للدخل، ويتيح إمكانية التعليم وتمكين أصحاب الأعمال من الدخول في مراحل جديدة من الابتكار وتوسيع الاستثمار.

وتعتبر البنى التحتية عاملا بالغ الأهمية لتحقيق النمو والحد من الفقر وعاملا لجذب رؤوس الأموال الأجنبية [1]،إضافة إلى خلق الوظائف وقد كانت مساهمة البنك الدولي في دول الساحل بهذا الخصوص واضحة المعالم، حيث شكلت مشروعات البنى التحتية بما فيها من النقل والامدادات المياه والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 37% من القروض التي قدمها البنك الدولي في السنة المالية 2013، حيث تطلب تحسين البنى التحتية زيادة هائلة في التمويل في القطاعين العام والخاص على حد سواء بحيث يضمن القطاع العام القدرة على وضع مناخ استثماري جاذب لمستثمري القطاع الخاص [2].

[1] Initiative Nepad. OCDE. "Pour l'investissement en Afrique". 2012.
[2] NEPAD. OCDE," Accélérer la réforme en Afrique : mobiliser l'investissement dans les infrastructures et l'agriculture, initiative sur l'investissement en Afrique "2011.

جدول رقم 36: تطور شبكة الطرقات في دول الساحل(2002–2011).

الدولة	عدد الكيلومترات في الساحل			الكثافة المرورية (لكل1000 كلم)	
	2002-2006	2007-2011 (2)	Evolution en % (2-1) (1)	2002-2006	2007-2011
موريتانيا	92495	–	–	34	–
المالي	19912	22474	12.9	2	2
النيجر	18880	18948	2.1	1	1
السينغال	14808	14825	0.1	7	8

Source : Banque mondiale

ظهرت علامات مشجعة كثيرة بعد الاستثمارات الأخيرة من شرق وجنوب آسيا في قطاعات متعددة، تشير إلى فعالية انفتاح دول الساحل وبداية اعتمادها على السياسات السليمة على صعيد الاقتصاد الكلي وتعمل على تعزيز المؤسسات والتدخل بفعالية في السياسة الصناعية وتطوير المشاريع في التعليم وتكوين المهارات والإرتقاء بالتكنولوجيا.

المطلب الثاني: أهمية التعليم والرعاية الصحية في القضاء على الفقر

يعتبر برنامج الأمم المتحدة للتنمية والسعي وراء تحقيق أهداف الائتمانية للألفية الجديدة أحد أهم تحديات التنمية البشرية في دول الساحل من جهة لأنه ليس من السهل إزالة الفروقات إذا كانت أكثر اتساعا، في حالة النمو الاقتصادي فإن التقليل من مستويات سوء العدالة والمساواة والتخلف تكون قليلة مما يقلل من فرص القضاء على الفقر، إضافة إلى أن عدم المساواة وسوء العدالة في توزيع الدخل هي أحد أسباب انخفاض فعالية النظم الاقتصادية.[1]

في العموم يلاحظ في دول الساحل أنه بالرغم من وجود أفضل تحسن في المستويات التعليمية إلا أن هناك انعدام المساواة، وتؤدي التنمية البشرية دور بالغ الأهمية، فوفرة العمال من ذوي الأجور والمهارات المنخفضة لا تكفي لأنه يمكن أن تكون تجميع المكونات المصنعة في مكان آخر عملية معقدة تتطلب مهارات فردية وكفاءات للتنسيق والتنظيم بالحصول على الدعم المناسب في التعليم والتدريب إضافة إلى ما يتمتعون به من إمكانيات بشرية أساسية.

الدراسات التي أجراها كل من Chen و Ravallion عام 2008 وضحت أن التعليم والرعاية الصحية والحماية الاجتماعية والتمكين القانوني قد تمكن الأفراد من التحسين من قدراتهم والمشاركة في النمو والتوازن بين القطاعات، معناه تشجيع الدول على الاستثمار في قدرة الأفراد وتطوير المعرفة الهادفة لا سيما الاعتناء بتكوين قوى عاملة تتمتع بالصحة الجيدة والتحصيل العلمي وليس من الضروري أن يتولى القطاع العام تأمين جميع هذه الخدمات.

وخير مثال على ذلك دولة ***مالي*** التي اعتبرت الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي أهم مصادر نقل التكنولوجيا إلى الدول النامية بسبب ما أكدته الدراسات التجريبية المذكورة سابقا وتكون هذه العملية من خلال التوظيف المباشر للأفراد في المؤسسات الأجنبية وهوما لا تتوفر عليه مالي حسب آخر احصائيات مستويات التعليم والتدريب التي لا تسمح بتوفير شروط الاستفادة من نقل التكنولوجيا والمعارف من الشركات الأجنبية. حالها حال أغلبية دول الساحل.

[1] Chens M Ravallien (2008). "The developing wold is poor than we thought, but np less successful in the fight againts poverty", working paper N° 4703 (2008).

جدول رقم37: بعض مؤشرات التنمية البشرية في دول الساحل 2012

البلد	تنمية الدليل التنمية البشرية	العمر المتوقع (سنوات عند ولادة)	معدل القراءة والكتابة عند البالغين من (% من 15 سنة فما فوق)	دليل التعليم	القدرة الشرائية (بالدولار الأمريكي)
تشاد	0.368	43.7	25.7	0.29	39-
مالي	0.338	48.1	19.0	0.24	11-
النيجر	0.311	44.6	28.7	0.26	7-
بوركينافاسو	0.342	47.9	21.8	0.23	17-

المصدر: بيانات البنك الدولي،2012.

الملاحظ من الجدول أن دول الساحل تحتل المراتب الأخيرة في تحقيقها لأهداف الألفية للتنمية والدليل انخفاض مؤشرات التنمية البشرية بها حيث وصل متوسط العمر بين 43 و47 سنة إضافة إلى الأرقام السلبية التي سجلها التقرير بخصوص القدرات الشرائية لكل دول الساحل.

وقد سجل في **تشاد** أيضا منذ سنة 2009 أن 3/2 من التشاديين لا يعرفون القراءة ولا الكتابة، ومن معدل السكان البالغين فوق 15 سنة الذين يعرفون القراءة والكتابة إنتقل من 11% سنة 1993 إلى 34% سنة 2009، أما عن معدل الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و24 سنة فإن 46" منهم فقط متعلمون (يقرؤون ويكتبون) سجلت هذه النسبة سنة 2009 حيث كان 17% فقط سنة 1993.

تواجه **مالي**، باعتبارها دولة نامية، العديد من المشكلات الاجتماعية، إذ نجد أن معظم السكان فيها أميّون، ونحو69% من الراشدين لا يعرفون القراءة والكتابة، في حين أن 27% فقط من الأطفال يلتحقون بالمدارس. وهناك العديد من المدارس الثانوية العربية في مالي، أشهرها مدارس دار القرآن والحديث في مدينة طوبى التي أسست منذ عام 1959 م على يد الشيخ المرحوم/ محمد عبد القادر الطوبي والمشهور ب: الحاج مودي دوكوري، حيث المدرسة العربية هناك في طوبى من الابتدائية وحتى الجامعة، حيث تم فتح فرع للدراسات الإسلامية هناك، وما زالت بحاجة إلى الدعم والمساندات،

وتوجد في المدرسة قسم لتحفيظ القرآن والكريم يدرس فيها اكثر من 500 طالب وعدد الطلاب في مدرسة دار القرآن والحديث – طوبى 3000 طالب وطالبة، وعدد فروعها في جمهورية مالي 65 فرعا، وعدد المدرسين بالدار والفروع 375 مدرسا ومدرسة ،ولكن كثيرًا من الطلاب يفضّلون الحصول على درجات التعليم العالي من أقطار خارجية مثل فرنسا والسنغال.

المؤسسات التي تهتم بالتعليم مؤسسات مخصصة فهناك وزارة واحدة تعنى بشئون التعليم حيث أنه لا يوجد العديد من الجامعات في مالي وباختصار فإنها لا توجد مؤسسة تربوية تمنح درجة البكالوريوس في مالي فأعلى درجة يمكن أن تمنحها مالي الدبلوم والشهادة الثانوية إلا أن هناك بعثات إلى فرنسا والولايات المتحدة الأميركية

ومن مشكلات مالي أيضًا تَدنّي المستوى الصحي في البلاد حيث يقل متوسط العمر المتوقع فيها عن 50 سنة. ويموت فيها نحو نصف الأطفال حديثي الولادة، كما تنتشر فيها الملاريا التي تتسبب في أكبر نسبة للوفيات بين الأطفال. ويوجد بضع مئات من الأطباء لخدمة السكان في مالي.

والجدول التالي رقم 38: يوضح المعدل الخام للتعليم في دول الساحل سنة 2012 لمجموع الإناث والذكور.

البلد	2000 (1)			2011–2010 (2)			التطور (1)– (2)		
	الإجمالي	F	G	الإجمالي	F	G	الإجمالي	F	G
بوركينافاسو	55.4	49.3	61.3	79.4	76.4	82.4	24.0	27.1	21.1
المالي	71.1	62.9	78.9	81.7	76.4	86.7	10.6	13.5	7.1
النيجر	49.3	41.9	56.8	70.8	64.3	76.9	21.5	22.9	20.1
السينغال	82.7	81.2	84.1	86.8	89.3	84.4	4.1	8.1	0.3

Source : BAD (2012) "indicateurs sur le genre, la pauvreté et l'environnement dans les pays du sahel "B.M.

ارتفع مؤشر التعليم 10.6 نقطة في مالي و21.5 نقطة في النيجر وسجل أعلى ارتفاع في بوركينافاسو بـــ 24.0 نقطة وانخفض في السينغال بـــ 4.1% نقطة ويعود هذا التحسن إلى اهتمام دول الساحل نظام التعليم وتحسين ظروفه إضافة إلى السياسات الحديثة التي ترمي إلى استثمارات أكثر في المورد البشري.

الواقع يثبت أن القوى العاملة ذات التحصيل العلمي والمستوى الصحي الجيد كثير ما تكون عاملا أساسيا في التأثير على قرار المستثمرين الأجانب شأن الموقع الذي يريدون الانتقال إليه، وهذا ما يعرف بقدرة تأثير الأفراد والمؤسسات على فوائد الاستثمار الأجنبي المباشر.

وفي دراسات حديثة للبنك الدولي أكدت أن انخفاض مستوى التعليم هو السبب الرئيسي في ارتفاع مستويات البطالة في دول الساحل وبالتالي انخفاض مداخيل الافراد وارتفاع مستويات الفقر ويعود سبب انخفاض مستويات التعليم إلى صعوبة إنشاء مؤسسات تعليمية متوسطة وابتدائية حكومية لافتقار هذه الدول إلى الموارد المالية الكافية.

ولكن في المقابل هناك بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان ذات الإنجازات البسيطة في التنمية البشرية مقابل حصولها على خيراتها الطبيعية.

2- الرعاية الصحية في دول الساحل:

إن الوضعية والحالة الصحية الجيدة لجميع السكان خاصة الفئة النشطة بما فيهم النساء والأطفال تعد من العوامل المشجعة على رفع من مستويات الإنتاجية والمساهمة الفعالة في تنمية الاقتصاد ونجاح الأطفال في مسيرتهم الدراسية وأكدت العديد من الدراسات أن تمتع الفرد بصحة جيدة يحسن من نوعية رأسمال البشري للبلد، وتشير تقارير الصحة الوطنية لدولة التشاد لسنوات (1998- 2005- 2007- 2012) إلى معاناة قطاع الصحة التشادي من مشاكل عديدة، كارتفاع نوع وعدد الأمراض المنتشرة والتي تؤدي في الغالب إلى وفاة الأطفال قبل بلوغ سن 5 سنوات من الأمراض المعدية كالكوليرا وغيرها. [1]

[1] Plan national de développement 2013- 2015 ministère de l'économie du plan de la coopération international, avril 2013.

لذلك فإن إمكانية الحصول على العناية الصحية في دول الساحل موجودة ولكنها تختلف من بلد إلى آخر ويمكن تقييمها على أساس عدد الوفيات في فئة الأمهات والأطفال.

والجدول التالي يوضح بعض من هذه التقديرات.

جدول رقم 39: مؤشرات الرعاية الصحية 1990- 2011:

البلد	العناية الصحية			معدل الوفيات الأمهات (% 100.000)		معدل الوفيات الأطفال (% 100.000)	
	(2000- 2005) (1)	(2006- 2010) (2)	التطور (1)- (2)	1990- 1994	2006	1990	2011
بوركينافاسو	57.0	54.0	-3.0	484	560	106	73
المالي	41.0	49.0	8.0	580	830	131	95
النيجر	10.0	18.0	2.0	593	820	151	88
السينغال	58.0	-	-	510	410	70	51

Source : BAD (2012) "indicateur sur le genre, la pauvreté et l'environnement dans les pays Africains".

يشير الجدول إلى ارتفاع معدل الولادات للعناية الصحية في مالي بـــ 8% و2% في النيجر وانخفاضها بـــ 3% في بوركينافاسو.

وانخفاض نسبة الوفيات في فئة الأطفال في السينغال بـــ 76 شخص وارتفاعها في كل من مالي والنيجر وبوركينافاسو وحسب هذه التقديرات فإنه من الصعب على دول الساحل بلوغ أهداف

الألفية بحلول عام 2015 حسب مؤشرات التنمية البشرية رغم ارتفاع فئة الشباب بها حسب ما يشير الجدول التالي.

جدول رقم 40: السكان ومعدلات الخصوبة.

البلد	النمو الديمغرافي			معدل النمو السنوي			
	2005	2015	2025	2000-2005	2010-2015	2000-2025	2005-2025
بوركينافاسو	13.228	17.678	23.162	3.17	2.87	2.63	2.84
مالي	13.818	185.093	24.031	2.98	2.94	2.79	2.92
موريتانيا	3.0609	3.988	4.973	2.98	2.49	2.12	2.44
النيجر	13.957	19.283	26.376	3.39	3.20	3.10	2.23
السينغال	11.658	14.538	17.348	2.39	2.11	1.66	2.01
تشاد	9.749	12.832	17.189	3.42	2.85	2.88	2.88
أ	289.702	361.380	440.184	2.4	2.2	1.9	2.1

Source : FNUAP :" état de la population mondial" 2010 New York.

تتميز دول الساحل بارتفاع الشباب بها حيث وصلت نسبتهم سنة 2005 إلى 56% تقل أعمارهم عن 20 سنة، و65% أقل من 25 سنة مما أثر على قدرات هذه الدول المتعلقة بضمان التعليم والعناية الصحية للجميع إضافة إلى ارتفاع الطلب على وسائل الاعلام والاتصال مثل الراديو، التلفاز، الأنترنت، الهاتف.

وتميزت دول الساحل على مدار سنوات عديدة بوضعية حرجة للأمن الغذائي والصحي حيث سجل انخفاض ضعيف في توفر السعرات الفردية اليومية وذلك حسب الدراسة التي قامت بها منظمة الأغذية العالمية FAO إلى أنه من أصل 3 أشخاص هناك شخص واحد لا يملك الحد الأدنى من الطاقة التي تمنحه الصحة الجيدة لممارسة نشاطاته الفيزيائية اليومية العادية حيث أن الحصول على 1.715 سعرة حرارية لشخص واحد في اليوم تلزمه ميزانية تصل إلى 238 FCFA في التشاد مثلا.

وأن متوسط المعدل الوطني للاستهلاك السعرات الحرارية فقد قدر بـــ 2.280 سعرة حرارية للشخص الواحد في اليوم والذي يتطلب ميزانية تصل إلى 320 FCFA سجل هذا الانخفاض أعلى نسبة له في المحيط الريفي أكثر من المدن بمعدل 35% من الأطفال في الريف مقابل 23.6% في المدن يعانون من سوء التغذية مما يضاعف من تحديات هذه الدول في بلوغ أهداف الألفية والقضاء على أعلى نسب الفقر هذه الاحصائيات السلبية في ظل وجود إمكانيات طبيعية هائلة تصل على 39 مليون هكتار من المساحات الصالحة للزراعة في دولة تشاد لوحدها.

لذلك تعمل كل دول الساحل دون استثناء في السنوات الأخيرة على توجيه جل مداخيلها البترولية والمعدنية نحو تمويل المشاريع التنموية في الأقاليم الريفية للرفع من مداخيل الأسر الفلاحية والمربين.

إن التخفيض من الفقر وبلوغ أهداف الألفية يكون من خلال:

توفير المستشفيات، مراكز التعليم والدراسة والكهرباء، والطرقات وتطلب ذلك الكثير من الجهود والأموال حيث انه لتحقيق المساواة والتعليم بحلول عام 2015 يتطلب من 1.8 إلى 2.3 مليار دولار في السنة، فقد بلغت تكاليف الصحة في دول الساحل الأهداف الألفية الإنمائية من 16.6 إلى 19.5 مليار دولار في السنة. [1]

حيث قدرت احتياجات إفريقيا جنوب الصراء من الأموال ما بين 79 إلى 89 مليار دولار في السنة للوصول إلى مستوى النمو الاقتصادي الضروري لتخفيض اعداد الفقراء إلى النصف بين سنوات (1996– 2015) وتشير الدراسات التي قام بها Gijen 2008 أن احتياجات إفريقيا جنوب الصحراء

[1] Pierre Jacquemot, serge Micharlof, "Le développement du sahel et en particulier du Mali "institut de relations internationales et stratégiques, mai 2013.

لإتمام إصلاحات القطاع الزراعي يتطلب 54 مليار دولار سنويا و40 مليار دولار أخرى لإتمام المشاريع السابقة.

المطلب الثالث: توفير العمل هو أكبر ضمانة ضد الفقر

تحتاج الدول الفقيرة إلى المزيد من الدخل على المستوى الوطني لمساعدتها في التخفيف من حدة الديون وتقليص العجز وتوليد المزيد من الإرادات العامة، إضافة إلى زيادة الاستثمار في السلع والخدمات الأساسية خاصة الصحة والتعليم وعلى مستوى الأسر المعيشية، يساعد نمو الدخل على تلبية الحاجات الأساسية وتحسين مستويات المعيشة والارتقاء بنوعية الحياة.

وتعتبر دول الساحل من الدول التي يشهد العمل بها تغيير سريعا بفعل التحولات السكانية والتوسع الديمغرافي التي تم الإشارة إليه سابقا والتقدم التكنولوجي وهجرة الأفراد والوظائف (فرص العمل) في الدولة نفسها وفيما بين الدول، ومع ذلك فإن غالبية فرص العمل في هذه الدول متمركزة في المزارع والشركات الصغيرة التي تتسم في الغالب بضعف الإنتاجية وضعف إمكانية النمو.[1]

ويتوقف تحديد فرص العمل حسب تباين مستوى الدول الإنمائي السكاني والمؤسسي إضافة إلى مواردها الطبيعية، فالمجتمعات التي تعتمد على الزراعة تواجه صعوبة في زيادة إنتاجية فرص العمل الزراعية وخلق أخرى جديدة غير زراعية والدول الغنية بالموارد الطبيعية هي الأخرى تعاني صعوبة في زيادة إعداد مناصب العمل سبب قلة التنويع في صادراتها والتي تربطها بالأسواق العالمية لاعتمادها فقط على التحويلات النقدية الحكومية.[2]

ويغلب على العمل في دول الساحل السمة غير الرسمية للنشاط الاقتصادي على نطاق واسع، سواء على أساس ضعف تسجيل الشركات أو الافتقار إلى تغطية الضمان الاجتماعي، أو غياب عقود العمل، ولا تخضع العمالة غير الرسمية لإجراءات وقوانين العمل بسبب نطاقها المحدود أو تعمد

[1] BAD, OCDE, PNUD et CEA (2012)," Perspectives économique en Afrique, 2012, promouvez l'emploi des jeunes" paris.
[2] Darie et Gravellini J-R (2008)," Créer des revenue pour les population rural en Afrique subsaharienne, un cadre d'analyse démo, économique et spacial Afrique contemporaine" n° 223-224 juin.

تجنبها والتهرب منها، ويتميز الاقتصاد غير الرسمي بشكل عام بانخفاض مستويات الإنتاجية كما يمكن ان نقول عن فرص العمل غير الرسمية أن بإمكانها إحداث تحولات عديدة: [1]

فعلى مستوى المعيشة فإن الفقر يقل كلما تمكن الناس من الحصول على العمل خاصة في الدول التي يضيق بها إعادة توزيع الموارد.

الإنتاجية: تزداد الكفاءة كلما صار العمال أكثر إتقانا لأعمالهم، وكلما ظهر المزيد من فرص العمل المنتجة واختفت تلك الأقل إنتاجية.

تماسك النسيج الاجتماعي: تزدهر المجتمعات كلما جمعت فرص العمل وشملت مختلف الأفراد من مختلف الأعراق والخلفيات الاجتماعية والثقافية.

وفي نفس السياق هناك العديد من الدول الساحل التي قامت يتبني وبتنفيذ سياسات واستراتيجيات لتنمية اقتصادياتها كهدف لمعالجة حالات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتحقيق مؤشرات إيجابية في التنمية البشرية، حيث تظهر تقارير للبنك الدولي أن اغلب الدول النامية تركز على خلق فرص للعمل وتوليد الدخل بهدف معالجة الفقر وتعكس التقارير دول الساحل أن استراتيجيات العديد منها تركز على القطاع الزراعي كقاعدة من أجل تعزيز التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة إضافة إلى خفض معدلات الفقر وحالات نقص التغذية[2] وأكدت دول الساحل أن لبعض فرص العمل تأثير أعمق وأوسع على المجتمع في هذه الدول حيث يمكن اتاحة فرص العمل أمام النساء ان يساهم في استثمار الأسر في تعليم أطفالهم ورعايتهم صحيا[3] كما تزيد فرص العمل بالمدن من إمكانية التخصص وتبادل الأفكار وهوما يعزز إنتاجية لدى مناصب الشغل الأخرى إضافة إلى توفير فرص عمل للشباب من شأنه أن يساهم في تحقيق السلام والأمن.

وأحسن مثال على ذلك الاستراتيجية القوية ألتي اعتمدتها مالي منذ 1998 للتخفيف من حدة الفقر بتعزيز فرص الحصول على قروض وتمويلات المالية الأخرى للمجموعات الفقيرة من السكان [4] ومن

[1] CUA (commission de l'union africaine) 2010- "Rapport économique sur l'Afrique, 2010 promouvoir une croissance fort et durable pour réduire le chommage en Afrique," Addis- Abeba- CEA.
[2] Banque mondiale 2011. Indicateurs du développement dans le monde 2011..washington, de (http://data.woldbank.org/data-catalog wold développement-indicateurs).
[3] ONU (organisation des métiers unies). 2011 "Objectifs du nilénaire pour le développement rapport de 2011". New york.
[4] تقرير عمل التنمية في العالم 2013 وضع وظائف في بؤرة الاهتمام الرسائل الرئيسة في مطبوعة تعزيز عن التنمية في العالم 2013.

الدول الأخرى التي اعتمدت ذلك موريتانيا والتشاد بوضع خطط عمل لاستئصال الفقر بتحويل زراعة الكفاف إلى زراعة على أسس تجارية تمتاز بالربحية والتنافسية والديناميكية، وإضافة إلى تقرير كل دول الساحل التنمية الريفية باتخاذ إجراءات لتوسع فرص العمل في النشاطات في الإقليم الريفي والارتقاء بالخدمات العامة الأساسية مثل: التعليم والعناية الصحية والصحة العامة والخدمات تخص تنظيم الأسرة [1].

وبالحديث عن تحسين أجور سكان الريف فإن الآليات التي تربط أسعار المنتجين الزراعيين بنمو الإنتاجية عموما في الاقتصاد من شأنها أن تحسن تدريجيا من الظروف المعيشية لسكان الريف إلى جانب التخفيض من وطأة الفقر في صفوف من يحصلون على الحد الأدنى للأجر وزيادة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا.

إضافة إلى كل ما سبق فإنه يصعب حل التفاوت في الدخل بين الدول المنتجة للنفط والأخرى الغير منتجة للنفط، حيث ان الدخول المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية ناجمة عن المكاسب المحققة في الارتفاع في الأسعار الدولية للسلع الأساسية وهي مصدرهم للإيرادات العامة من خلال حصول هذه الدول على نصيبها العادل من ريع الموارد الطبيعية وخصوصا في قطاع النفط والمعادن ويضمن بها توزيع الدخول أو الفائدة المحصلة من تلك الثروات على جميع السكان وليس عدد قليل من الأطراف المحلية والأجنبية.

وعليه فإن فرص العمل في هذه الدول لا تزال تعتمد اعتمادا كبيرا على إنتاج وتصدير المواد الأولية ثم تأتي أهمية القطاع غير الرسمي الذي يشيع في كل دول الساحل من خلال الأعمال الحرة الصغيرة الحجم ذات العائد الأدنى مع استيعاب قوة عمل أكبر يكفي من تلك المتوفرة في القطاعات الرسمية وفقد جاء في تقرير عن التنمية في العالم سنة 2013 الإشادة بأن الدور القوي للنمو تكون بقيادة القطاع الخاص في خلق فرص للعمل والتي تحقق أقصر فائدة للنمو إضافة إلى مساهمتها في التخفيض من معدلات الفقر، حيث ذكر رئيس مجموعة البنك الدولي "جيم بالنغ كيم" أن فرصة العمل الجيدة يمكن أن تغير حياة المرء" وأن تغير مجتمعات بأسرها" لذلك على الحكومات توفير فرص العمل

[1] CEDEAO (2009) "La politique agricole régional de l'Afrique de l'ouest", communauté économique des états de l'Afrique de l'ouest .

التي تعمل على تحقيق الرفاه والرخاء ومكافحة الفقر وتحافظ على القطاع الخاص الذي يوفر 90% من جمع فرص العمل وتعمد بكل السبل على تهيئة أفضل السبل لمساعدة الشركات والمزارع الصغيرة على النمو وتصبح فرص العمل المستديمة هي أكبر ضمانة ضد الفقر.

خلاصة:

من خلال الدراسة الإحصائية يمكن أن تحمل أسباب الفقر في دول الساحل إلى نوعين من العوامل واحدة خارجية المرتبطة بجغرافية المنطقة وطبيعتها الفيزيائية والبشرية والعوامل الداخلية المتعلقة بالسياسات الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال.

أما عن العوامل الخارجية فهي خصائص عانت منها دول الساحل وهي في الأساس التي شكلت التركيبة السكانية بالمنطقة، ونوعية المؤسسات ومعدات الإنتاج إضافة إلى التشتت العرقي في المنطقة والعزلة والمناخ السيء.

ومن خلال تحليل دور حجم الدولة في التفتت العرقي وجدنا أن هناك علاقة عكسية تربطها بمعنى أن هناك دول صغيرة الحجم ولكنها تعاني الكثير من هذا المشكل مما أثر على التنمية بها فقد ساهمت هذه الصراعات في زيادة التخلف الاقتصادي والبشري حيث كشف تحليل قوة التشتت العرقي في المنطقة أن هذه الدول تعاني من التمييز العنصري أكثر مما تعاني منه الولايات المتحدة الأمريكية وكان هو أحد أسباب فشل التحسين من النمو المؤسساتي وفشل الإنجازات الاقتصادية والتقييم العادل للثروات، لأن الأقليات العرقية في المنطقة والتي تحكم السلطة توجه السياسات الاقتصادية من أجل مصالحها الشخصية وبالتالي هي تعيق أهداف الأفراد في الحصول على مستوى محترم للعيش بعيدا عن التخلف والفقر، وهوما تم الإشارة إليه سابقا في أهمية نوعية الأداء المؤسساتي في صياغة المناخ الاستثماري الذي يسمح بدخول الشركات التي تساهم في التقليل من أعداد الفقراء.

إن التخفيف من الفقر وبلوغ أهداف الألفية الجديدة يحتاج إلى الاستثمار في الزراعة وخلق مناصب العمل، مع توسيع شبكات الأمن الاجتماعي إضافة إلى توسيع برامج التغذية التي تستهدف الأطفال، تعميم التعليم والمساواة بين الجنسين وكل ما يتعلق بالهياكل.

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لعلاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالفقر في دول الساحل

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصول السابقة الى بعض النظريات والتجارب التي حاولت إيجاد العلاقة التي تربط تدفق رؤوس الأموال في شكل استثمارات أجنبية مباشرة ومعدلات الفقر وتوصلت العديد منها فعلا إلى وجود علاقة بينهما من خلال الدور الذي يمكن أن تؤديه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في خلق العديد من مناصب العمل وجلب المعارف والتكنولوجيات الحديثة ومساعدة المؤسسات المحلية على ترقية أساليب عملها الإنتاجية والفنية والإدارية لمنافسة المؤسسات الأجنبية أو على الأقل إمكانية البقاء في السوق والاستمرارية في العمل.

ولكن في المقابل هناك أعمال أخرى تم الإشارة إليها نظريا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا تمد بأي صلة في التخفيض من معدلات الفقر خاصة في الدول النامية أو تكون في أحيان كثيرة أحد الأسباب في زيادة تأزم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة خاصة الدول الفقيرة التي يمكن أن يؤدي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إليها أن يساهم في الرفع من عدد المؤسسات المفلسة وإحالة عمالها إلى البطالة لفقدان مناصب أعمالهم وبالتالي زيادة أعداد الفقراء لعدم تمكن مؤسساتهم مواجهة التنافس القوي من قبل المؤسسات الأجنبية.

ومن خلال دراستنا لتطور معدلات النمو الاقتصادي والفقر والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى دول الساحل توصلنا إلى انه رغم وجود بعض التغيرات والتطورات الايجابية في المعدلات النمو الاقتصادي والفقر إلا أننا لم نتوصل إلى إيجاد علاقة مباشرة تربط بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض وارتفاع معدلات الفقر إلا من خلال حلقة الوصل والتي كانت معدلات النمو الاقتصادي.

وقد تم اختيار كل من دولة مالي ،موريتانيا والنيجر كنماذج للدراسة القياسية أولا: بالاعتماد على الدراسة النظرية الخاصة بدول الساحل وارتفاع معدلات الفقر بها رغم جهودها المكثفة لاستقبال رؤوس الأموال الأجنبية إضافة إلى تشارك هذه الدول حدودها مع الجزائر وان أي استقرار اقتصادي واجتماعي سيؤثر حتما على الجزائر وهذا بالفعل ما تسعى إليه الجزائر من خلال جهودها الدبلوماسية في تحقيق الاستقرار في المنطقة ووقوفها لسنوات عديدة إلى جانب دول المنطقة.

وقد كان من الإجحاف الاعتماد على النتائج النظرية والميدانية دون تدعميها بدراسة قياسية للوصول إلى مدى صحة أوخطا الفرضيات المطروحة سابقا وقد وقع اختيارنا في هذه الدراسة على نموذجين مستمدين من الدراسة التي قام بها كل من Barro سنة 2001، Borenztein سنة 1998 خاصة بالنموذج الثاني ودراسة كل من Dollar ,Kraay سنة 2000، وRavaillon سنة 1997 الخاصة بالنموذج الأول والتي تم الإشارة إليها في الدراسات السابقة ،وكان قد تم الاعتماد على بعض متغيرات النموذج التي استطعنا تحصيل بياناتها.

وعليه سوف يتم التطرق في هذا الفصل إلى دراسة العلاقة التي يمكن ان ترتبط بين الاستمارات الأجنبية المباشرة والفقر في الدول المختارة من سنة 1990 إلى 2013. وقد تم تقسيم هدا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: خاص بالدراسة القياسية لدولة مالي في الفترة 1990–2013.

المبحث الثاني: الأول خاص بالدراسة القياسية لدولة موريتانيا في الفترة 1990–2013.

المبحث الثالث: الأول خاص بالدراسة القياسية لدولة النيجر في الفترة 1990–2013.

المبحث الأول: دراسة قياسية للاستمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على الفقر في دولة مالي.

سنحاول من خلال هذا المبحث اختبار العلاقة التي يمكن أن توجد بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والفقر في دولة مالي باعتبارها أحد أهم دول الساحل معاناة من الفقر بأنواعه وأثاره الاقتصادية والاجتماعية العديدة خلال الفترة الممتدة من1990 الى 2013 وذلك حسب البيانات المتوفرة من مختلف المصادر المعتمد عليها مستعملين في ذلك النموذجين التاليين :

النموذج الأول : الخاص بالفقر المطلق وقد تم صياغته من طرف كل من Dollar ,Kraay سنة 2000، و Ravaillon سنة 1997.

$$Pit=A1Cit+A2Iit+A3IDEit+A4Zit+\xi it$$

النموذج الثاني : الخاص بالفقر المطلق وقد تم صياغته من طرف كل من Borenztein سنة 2001 و Barro سنة 1998.

$$Cit=A1Iit+A2IDEit+DXit+\mu it$$

itX: تعتبر عن المتغيرات المحددة للنمو الاقتصادي وهي : معدل التضخم ،الاستثمار المحلي كنسبة من PIB ،الإنفاق على التعليم نسبة منPIB ودرجة الانفتاح التجاري.

Zit: هي المتغيرات المحددة للفقر وتشمل النمو السكاني، توزيع السكان في الريف وتوزيع السكان في المدن. وقد تم إدراج العوامل الديمغرافية في معادلة الفقر باعتبار ارتباطها أو أنها احد أسباب زيادة الفارق بين النمو والفقر بمعنى عدم توافق الطلب مع الإنتاج في ظل زيادة السكان.

اختبار هذه النماذج يسمح لنا بمعرفة العلاقة بين المتغيرات وتسبب احداها في الأخرى ،مما يساعد على الإجابة عن الإشكالية المطروحة في الدراسة.

المطلب الأول : تقديم النموذج [1]

1- تقديم النموذج الأول :

يمثل النموذج المراد تقديره العلاقة الموجودة بين الفقر الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويشمل بعض المتغيرات المراد دراسة تأثرها هي الأخرى وقد تمت صياغته على الشكل التالي :

$$logP=C0+\alpha 1logCR+\alpha 2logGINI+\alpha 3logIDE+\alpha 4logN+\alpha 5logRR+\alpha 6logRU+\alpha 7logRU+\xi it$$

حيث ان :

C: تعبر عن الثابت

Cr: هو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

Gini: معامل سوء توزيع الدخل.

IDE : الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة من PIB.

N : معدل نمو السكان.

RR: التوزيع الجغرافي للأفراد في الريف.

RU: التوزيع الجغرافي للأفراد في المدن.

ξit: حد الخطأ العشوائي.

αit: المعلمات المراد تقديرها باستعمال برنامج eviews7.

2- تقديم النموذج الثاني :

النموذج الثاني يقدر العلاقة بين النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة ويشمل هو الأخر على بعض المتغيرات الأخرى المراد دراسة تأثيرها.

وقد تمت صياغته على الشكل التالي :

[1] لقد تم استعمال اللوغاريتم من أجل أن يكون النموذج خطيا، من خلال ذلك تصبح المعلمات$i\alpha$ عبارة عن مرونات

$$logCRit=c+\alpha 1logGINI+\alpha 2logIDE+\alpha 3logDO+\alpha 4logINF+\alpha 5logED+\alpha 6logILO+\xi itlog$$

CRit: تمثل نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي.

GINI:يمثل معامل سوء توزيع الدخل.

IDE: تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

DO: يمثل درجة الانفتاح التجاري.

INF: تمثل معدلات التضخم.

ED: الانفاق على التعليم نسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

ILO: الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

ξit:حد الخطأ العشوائي.

$i\alpha$: المعلمات المراد تقديرها.

المطلب الثاني :اختبار استقرارية النموذج

الهدف من دراسة استقرارية النموذج هو التعرف على ما إذا كان النموذج لا تتغير هيكلته من فترة إلى أخرى ، ومن خلاله يمكن معرفة صلاحية النموذج للتنبؤ أي مدى استقرار يته.

حيث إذا كان Fc<Ft نقبل الفرضية Hoإذن النموذج مستقر وبالتالي صالح للتنبؤ به مستقبلا.

إذا كان Fc>Ft نرفض الفرضية H0 ونقول عن النموذج أنه غير مستقر أي لا يمكن التنبؤ به في المدى البعيد.

جدول رقم 41: نتائج اختبار الاستقرارية بالنموذج الاول.[1]

المتغير	المستوى		الفرق الأول		الفرق الثاني		النتيجة
	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	
Log Cr	1.70	-1.95	-3.75	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
Log IDE	−0.80	-1.95	-6.58	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
Log GiNi	- 1.93	-1.95	-4.58	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
Log N	1.87	-1.95	-4.42	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
LogRR	-6.29	-1.95	-2.65	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
Log RU	5.84	-1.95	-2.18	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
LogP P	-1.022	-1.95	-7.21	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول

يلاحظ من الجدول اختبار الاستقرارية أن كل السلاسل مستقرة بعد الفرق الأول لأن ADF المحسوبة أكبر من ADF المجدولة.

[1] انظر الى الملحق الخاص بدولة مالي

جدول رقم 42: اختبار استقرارية النموذج الثاني[1]

المتغير	المستوى		الفرق الأول		الفرق الثاني		النتيجة
	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	ADF المحسوبة	ADF المجدولة	
Log Cr	1.17	-1.95	-4.51	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
Log DO	-0.36	-1.95	-8.79	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
Log ED	1.18	-1.95	-5.12	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
Log GiNi	-1.83	-1.95	-4.58	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
LOG IDE	0.40	-1.95	-4.61	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
Log ILO	1.90	-1.95	-5.84	-1.95	-	-	مستقرة بعد الفرق الأول
Log INF	-3.003	-1.95	_	_	-	-	مستقرة في المستوى

يلاحظ من جدول اختبار استقرارية النموذج الثاني الخاص بالنمو الاقتصادي لأن أغلب السلاسل مستقرة بعد الفرق الأول ما عدا السلسلة log inf جاءت مستقرة في المستوى.

[1] انظر الملحق الخاص بدولة مالي

المطلب الثالث : اختبار السببية

معرفة اتجاه السببية جد مهم من أجل توضيح العلاقة الموجودة بين متغيرات النموذج حيث أنه لما تكون :

PF>0.05نقبل فرضية العدم Ho.

PF< 0.05نرفض فرضية العدم Ho ونقبل H1.

وقد جاءت نتائج اختبار السببية موضحة فيما يلي :

جدول رقم 43: نتائج اختبار السببية للنموذج الأول

فرضية العدم	احتمال اختبار النسبية	يتسبب	لا يتسبب
Log RR لا يتسبب فيlog p Log p لا يتسبب في RR	0.06 0.29	x	X
logRU لا يتسبب فيlogP logP لا يتسبب فيlogRU	0.09 0.35	x	X
logN لا يتسبب فيlogp logP لا يتسبب فيlogN	0.15 0.75		X X
logIDEلا يتسبب فيlogP logPلا يتسبب فيlogIDE	0.65 0.38		X X
logCRلا يتسبب فيlogP logPلا يتسبب فيlogCR	0.42 0.19		X X
logGINIلا يتسبب فيlogP logPلا يتسبب فيlogGINI	0.14 0.92		X X

كانت نتائج اختبار السببية للنموذج الأول الخاص بدولة مالي انه لا توجد سببية من الاتجاهين ولكن على العموم جاءت جلها متوافقة مع ما تم التوصل إليه خلال الدراسة النظرية :

فيما يتعلق بتسبب التوزيع السكاني في الريف في زيادة الفقر فقد تم بالفعل تأكيد ذلك في الدراسة حيث أن إعداد الفقراء تكثر في المناطق الريفية أكثر من المدن والسبب هو انخفاض مردود

الأنشطة الممارسة في الإقليم الريفي واعتماد سكان المنطقة على الزراعة خاصة مما يتسبب في انخفاض مداخيلهم لعدم حداثة وسائلها إضافة إلى ما تعانيه المنطقة من قلة الأمطار والتصحر.

عدم تسبب زيادة التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا في زيادة الفقر ولا انخفاضه كذلك تم التطرق إليه في عدم وجود أي علاقة تربط بينهما إضافة إلى طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة "مالي" المتجهة أساسا نحو الاستثمار في الموارد الطبيعية وهي استثمارات في طبيعتها لا تخلق العديد من مناصب العمل. والعكس كذلك أن ارتفاع معدلات الفقر في مالي لا يشكل فرق لدى مجموع المستثمرين لأنهم يبحثون بالدرجة الأولى عن استغلال أو بالأحرى استنزاف خيرات هذه المنطقة بغض النظر عن حالة ساكنها الاجتماعية والمادية.

وعدم استفادة الفقراء من المعدلات المتزايدة في النمو الاقتصادي يفسر العلاقة السببية المتحصل عليها من النتائج أي أن الفقراء لا يستفيدون من أي زيادة في معدلات النمو الاقتصادي نظرا لكثرة اعتماد الفقراء على القطاعات غير الرسمية في البلد كمصدر للعيش.

جدول رقم 44: اختبار نتائج السببية للنموذج الثاني

فريضة العدم	احتمال اختبار النسبة	يتسبب	لا يتسبب
Log Do لا يتسبب log CR	0.82		X
Log CR لا يتسبب log Do	0.38		X
Log ED لا يتسبب log CR	0.13		X
Log CR لا يتسبب log ED	0.95		X
Log GINI لا يتسبب log CR	0.012	X	
Log CR لا يتسبب log GI NI	0.60		X
Log IDE لا يتسبب log CR	0.004	X	
Log CR لا يتسبب log IDE	0.10		X
Log ILO لا يتسبب log CR	0.11		X
Log CR لا يتسبب log ILO	0.46		X
Log INF لا يتسبب log CR	0.021	X	
Log CR لا يتسبب log INF	0.26		X

جاءت نتائج اختبار السببية للنموذج الثاني لدولة مالي متباينة حيث ان البعض منها متوافقة مع النتائج النظرية فيما يتعلق بعدم تسبب درجة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي جاءت متوافقة مع النتائج الدراسة الميدانية بمعنى ان ما قدمته دولة مالي من حوافز وامتيازات لتشجيع تدفق الاستمارات الأجنبية المباشرة إليها كانت غير كافية لمجموع المستثمرين الأجانب أي ان قلة IDE لم تشكل فارق في زيادة معدلات النمو وعدم تسبب الإنفاق على التعليم لا يتسبب في النمو الاقتصادي لقلته وضعف كفاءة الأفراد المتعلمين في الدولة مما يقلل فرص مشاركتهم في الأنشطة الاقتصادية التي ترفع من معدلات النمو الاقتصادي وعدم تسبب النمو الاقتصادي في زيادة الإنفاق على التعليم من جهة السبب يعود إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي في البلد مما يقلل من حظوظ استفادة قطاع التعليم من مبالغ كافية لترقيته.

هناك بعض الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ساهمت في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي ولكن للأسف تلك المتجهة أساسا نحو استغلال الموارد الطبيعية للبلد.

كما أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي لا يعتبر المحفز الوحيد لجذب المستثمرين الأجانب.

-ضعف الاستثمارات المحلية وقلتها هو المفسر للنتيجة المتحصل عليها في عدم مساهمتها في الرفع من المعدلات النمو الاقتصادي إضافة إلى قلة الأموال المخصصة لتمويل المشاريع المحلية من مصادر الناتج المحلي الإجمالي.

المطلب الرابع : تقدير النموذج

تقدير النموذج هو تحديد المتغيرات التي يمكن ان يكون لها تأثير على معدلات الفقر في النموذج الاول والتأثير على النمو الاقتصادي في النموذج الثاني.

اختبار فيشر F يوضح لنا دلالة النموذج بصفة عامة.

1- تقدير النموذج الاول :[1]

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.17177	36.30533	0.803512	0.4351
LOGIDE	0.018089	0.061191	0.295623	0.7719
LOGCR	-0.395575	0.395503	-1.000180	0.3342
LOGRR	-4.970548	6.929559	-0.717296	0.4850
LOGN	-1.460791	1.558937	-0.937043	0.3646
LOGRU	-1.093867	2.984465	-0.366520	0.7195
LOGGINI	0.889936	1.279112	0.695745	0.4980

R-squared	0.585964	Meandependent var	4.126990
Adjusted R-squared	0.408520	S.D. dependent var	0.334486
S.E. of regression	0.257245	Akaike info criterion	0.383628
Sumsquaredresid	0.926451	Schwarz criterion	0.731802
Log likelihood	2.971910	Hannan-Quinn criter.	0.459190
F-statistic	3.302251	Durbin-Watson stat	2.368472
Prob(F-statistic)	0.030693		

المصدر: برنامج EVIEWS

وجد في حالة النموذج المختار انه نموذج معنوي ومقبول إحصائيا لان احتمالية فيشر اقل من 5 %(PF=0.030) وان المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع نسبة 58 %،(R^2=0.58) والنسبة42 %الباقية تفسيرها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج المختار للدراسة ،كما نلاحظ من خلال النتائج ان اختبار DW يبين لنا انه ليس هناك ارتباط ذاتي في النموذج أي أن النموذج الذي بين أيدينا يفسر جيدا النتائج المتحصل عليها ،ورغم أن المتغيرات كلها ليست معنوية إلا أن هذا لا يمنع من وجود تفسير اقتصادي للنتائج المتحصل عليها وقد جاءت صياغة تقدير النموذج الاول في الشكل التالي :

LogP=(29.17)+(0.018)logIDE-(0.39)logCR-(4.97)logRR-(1.46)logN
(1.09)logRU+(0.88)logGINI

التفسير الاقتصادي للنتائج :

وفقا للعلاقة الطردية بين IDE والفقر فانه كلما زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـــــ 1% يرتفع الفقر بـــــ 0.018 % وهي فعلا نتائج تم التواصل اليها في دراساتBrewerسنة 1991 ، ان زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن يقلل من حظوظ المؤسسات المحلية وانخفاض

[1] انظر الملحق الخاص بدولة مالي

قدرتها على المنافسة مما يتسبب في إفلاسها وإحالة عمالها على البطالة فيرفع ذلك من نسب الفقر أيأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو دولة مالي لا تتوافق وطموحات الدولة الاقتصادية ولم تجلب معها أي تكنولوجيا حديثة بسبب طبيعتها المتمثلة في اهتمامها بالاستثمار في الثروات الطبيعية للبلد وكما اكد Romer سنة 1992 أن هذا الأثر يكون ايجابيا في الدول النامية فقط في حالة وجود مستوى تعليمي مناسب لدى الأغلبية ودولة مالي تمتاز بضعف المنظومة التربوية و قلة المتمدرسين.

وحسب نتائج دراسة Bussman اخرون سنة 2002 أن اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الفقر يعتمد على اسلوب دخول هذه الاستثمارات بمعنى أنها إذا قامت بخلق مؤسسات جديدة فالأمر يترتب عليه خلق مناصب عمل إضافية ولكن قيامها بالاستحواذ على مؤسسات كانت موجودة من قبل يمكن أن يساهم في تسريح جزء من عمالها.

العلاقة العكسية التي تربط النمو الاقتصادي بالفقر والتي أوضحت أن زيادة معدلات النمو الاقتصادي بـــ 1 %يخفض من مستويات الفقر في مالي بـــ 0.39.%وهذا اكيد حسب بعض المقاربات التي تم التطرق إليها امثال Ravaillon سنة 1992 وKakwani سنة 1997 اللذان توصلا إلى أن الانكماش الحاصل في النشاط الاقتصادي يظهر معدلات زائدة في الفقر ولكن هنالك دراسة أخرى وجدت العكس تلك التي تطرق إليها Kakwani, Pernia سنة 2001 والتي مفادها أن فوائد النمو الاقتصادي سيستفيد منها في بداية الأمر الأغنياء وليس الفقراء بفضل تفوقهم في جوانب التنمية البشرية والمالية وانه حسب دراسة Charles et griffan لسنة 2005 أن هذه النتيجة قد تكون حقيقية في حالة التوزيع العادل لمكاسب النمو الاقتصادي وهوما لا تتوفر عليه دولة مالي بحكم ارتفاع مؤثر الفساد وانعدام الشفافية او ما يعرف بضعف الأداء المؤسساتي عامة ،اضافة الى ارتفاع المعدلات في مؤشر سوء العدالة في توزيع الدخول.

كلما يزيد عدد السكان في المدن بـــ 1%ينخفض الفقر بـــ 1% والسبب هو أن لجوء الفقراء ونزوحهم من المناطق الريفية نحو المدن بحثا عن مناصب عمل أحسن مردودية من النشاطات الزراعية لتحسين نوعا من مستواهم المعيشي مما يفسر انخفاضا نسبيا في معدلات الفقر ولكن ذلك لا يكون إلا في ظل التوفر الفعلي لفرص العمل وفي النتائج التي توصل إليها Kakwani سنة 1993 والتي مفادها أن مرونات الإنفاق في المناطق الحضرية تكون أعلى مما هي عليه في الريف.

العلاقة الطردية بين معامل توزيع الدخل والفقر المتحصل عليها بان زيادة معامل سوء توزيع الدخول بـــ 1 % يؤدي إلى زيادة الفقر بـــ 0.88% علاقة مؤكدة نظريا وواقعيا في مالي. حيث أوضحت الدراسات التي قام بها KAKWANIان معدلات الفقر ترتفع في حالة زيادة حدة سوء توزيع الدخول مما يعكس الضعف الاجتماعي الموجود في الدولة حيث تكثر النزاعات والحروب الأهلية في مالي، ودراسة Griffan, Charles في 2005 التي توصلت إلى ان سوء إعادة توزيع الثروات على الفقراء هو احد الأسباب الرئيسية لزيادة معدلات الفقر.

2- تقدير النموذج الثاني :

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.903364	13.32424	0.593157	0.5695
LOGIDE	-0.027695	0.085365	-0.324430	0.7539
LOGDO	0.112589	0.126190	0.892216	0.3983
LOGINF	-0.014391	0.092247	-0.156002	0.8799
LOGED	3.106377	0.979153	3.172514	0.0131
LOGGINI	0.013764	1.467831	0.009377	0.9927
LOGILO	-0.221330	0.360408	-0.614108	0.5562

R-squared	0.851134	Meandependent var	5.981519
Adjusted R-squared	0.739484	S.D. dependent var	0.444364
S.E. of regression	0.226807	Akaike info criterion	0.175288
Sumsquaredresid	0.411531	Schwarz criterion	0.505712
Log likelihood	5.685337	Hannan-Quinn criter.	0.171769
F-statistic	7.623243	Durbin-Watson stat	1.654131
Prob(F-statistic)	0.005721		

المصدر: برنامج EVIEWS

وجد في حالة النموذج المختار انه نموذج معنوي ومقبول احصائيا لان احتمالية قيشير اقل من 5% وتساوي 0.0057 وان المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع نسبة 85%والباقي 15% تفسرها المتغيرات اخرى خارج النموذج ورغم ان المتغيرات كلها غير معنوية ماعدا متغير الإنفاق على التعليم إلا أن هذا لا يمنع من وجود تفسير اقتصادي للنتائج المتحصل عليها وقد جاءت صياغة تقدير النموذج الثاني في الشكل التالي:

$$LogCR = (7.90) - (0.027)\log IDE + (0.11)\log D0 - (0.014)\log$$
$$+ (3.10)\log ED + (0.013)\log GINI - (0.22)\log ILO +$$

التفسير الاقتصادي النتائج :

وفقا للعلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة اوجدت النتائج انه كلما زاد تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـــ 1% انخفض النمو الاقتصادي بـــ0.027 وهي نسبة ضعيفة جدا والسبب أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة نحو مالي لا تساهم في ترقية القطاعات الإنتاجية المعدة للتصدير وتطويرها وإنما رفعت أيضا من نسبة الواردات لصالح التجهيزات والمعدات التي هي في حاجة إليها والغير متوفرة محليا، مما حال دون مساهمتها في الرفع من المعدلات النمو الاقتصادي إضافة إلى أن هناك العديد من المقاربات التي تشير إلى أن اثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المعدلات النمو الاقتصادي لا يكون دائما على المدى القصير وانما على المدى الطويل وحسب البلد محل الدراسة فان افتقاره إلى العديد من احتياجات المستثمرين يساهم خلال السنوات الأولى من الرفع من الواردات لصالح هده الاستثمارات واكدت دراسةBrewer التي قامت بها سنة 1991 أن هناك علاقة عكسية النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب احتلال الشركات المتعددة الجنسيات مراكز القيادة وتفوقها على المؤسسات المحلية وإحباط عزيمتها في التطور وتنمية نشاطاتها وإضافة إلى علاقة كل ذلك بالسياسة التجارية للدولة التي تعمل على حماية صناعتها الناشئة وهذا يقلل من فرص الحصول على تدفقات أكثر من رؤوس الأموال الأجنبية الجديدة وهي الدراسة التي قام بهاOneal وDe Saysa سنة 1999 وكان قد توصل قبلهما الى نفس النتائج Borensztein وDe Gregorio سنة 1998.

وجود علاقة بين درجة الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي ظهرت في نتائج تقدير النموذج على انه كلما زاد الانفتاح التجاري بـــ 1 %يرفع النمو الاقتصادي بـــ11 %ولكن تشير إلى أن هذه النتائج تكون على المدى الطويل بمعنى أن حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة للبلد بفعل الانفتاح التجاري كما تم الإشارة سابقا تؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في المدى الطويل كما أن ايجابية الانفتاح التجاري متوقفة على نوعية الاستثمارات التي تساهم في تسهيل حركية انتقال المعارف والتكنولوجيات وتحسين أنماط التيسير وكفاءة اليد العاملة وهوما جاء في دراسات Agenor سنة 2001 عن تأثير درجة انفتاح أسواق رأسمال الدولية على الدول النامية ، في مالي مثلا الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة المدروسة كانت بفعل انفتاحها على الأسواق الدولية وتشجيعها لرؤوس الأموال

الدولية مما رفع من حجم صادراتها من الموارد الطبيعية دون غيرها من الصادرات لضعف الإنتاج بها.

أما فيما يتعلق بالعلاقة العكسية بين معدلات التضخم والنمو الاقتصادي قدرت حسب النموذج بان ارتفاع معدلات التضخم بـــ 1 % يؤدي الى انخفاض مستويات النمو الاقتصادي بـــ 0.014 والسبب ان زيادة المستوى العام للأسعار يرفع من تكلفة الإنتاج محليا مما يزيد من سعر السلع وفقدانها لتنافسيتها محليا ودوليا مما يقلل من ربحية الصادرات لانخفاض قيمة العملة.

ارتفاع مستوى الإنفاق على التعليم بـــ 1% يرفع من معدلات النمو الاقتصادي بـــــ3.10 وكان قد اثار DALLOR –KRAAY سنة 2000 أن التحسين من كفاءة القدرات الأفراد التعليمية يحسن ويرفع من أداء المؤسسات المحلية الإنتاجية وتزيد فرص مشاركة الأفراد المتعلمين في الرفع من فوائض الميزان التجاري وأهمية رأسمال البشري المتعلم في خلق المؤسسات الجديدة وتطورها وقد دلت الإحصائيات ان هناك العديد من المبالغ صرفت من قبل الدولة المالية للرفع من مستويات التعليم فضلا عن المساعدات الدولية في هذا الشأن.

ارتفاع معامل G I NI بـــ G1% يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بـــ 0.013 % بان سوء توزيع الدخل في الدولة المالية لا يشكل فرقا لدى المؤسسات او لدى الهيئات والحكومات لارتفاع الفساد وانعدام الشفافية إضافة إلى أن الفقراء ليسوا هم من يشاركوا في رفع من النمو الاقتصادي بحكم طبيعة النشاطات الاقتصادية التي يمارسونها والتي لا تكفيهم حتى لسد حاجياتهم الاساسية.

المبحث الثاني : دراسة قياسية للاستثمارات الأجنبية المباشرة وأثرها على الفقر في موريتانيا.

سنحاول من خلال هذا المبحث للتعرف على احتمال وجود علاقة تربط بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة والفقر في دولة موريتانيا إضافة إلى معرفة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى وقد تم اعتماد نفس النماذج السابقة المعتمد عليها في دولة مالي في المبحث الأول.

المطلب الأول : اختبار استقرارية النموذج

جدول رقم 45: اختبار استقرارية النموذج الأول [1]

المتغير	المستوى		الفرق الاول		الفرق الثاني		النتيجة
	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	
Log CR	1.01	−1.95	-4.51	−1.95	\	\	مستقرة بعد الفرق الأول
Log GINI	0.94	−1.95	-3.71	−1.95	\	\	مستقرة بعد الفرق الأول
Log IDE	0.40	−1.95	-4.61	−1.95	\	\	مستقرة بعد الفرق الأول
Log P	−0.75	−1.95	-4.91	−1.95	\	\	مستقرة بعد الفرق الأول
Log RR	−7.80	−1.95	/	−1.95	\	\	مستقرة بعد الفرق الأول
Log N	−1.00	−1.95	-3.35	−1.95	\	\	مستقرة بعد الفرق الأول
Log RU	0.71−	−1.95	-7.70	−1.95	\	\	مستقرة بعد الفرق الأول

يلاحظ من جدول استقرارية النموذج ان كل السلاسل مستقرة بعد الفرق الأول.

[1] انظر الملحق الخاص بدولة موريتانيا

جدول رقم 46: نتائج اختبار الاستقرارية للنموذج الثاني.

المتغير	المستوى		الفرق الاول		الفرق الثاني		النتيجة
	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	
LogCR	1.01	−1.95	-4.51	−1.95	_	_	مستقرة بعد الفرق الأول
Log DO	-0.45	−1.95	-5.04	−1.95	_	_	مستقرة بعد الفرق الأول
Log ED	0.68	−1.95	-4.46	−1.95	_	_	مستقرة بعد الفرق الأول
Log GINI	0.94	−1.95	-3.71	−1.95	_	_	مستقرة بعد الفرق الأول
Log IDE	0.40	−1.95	-4.61	−1.95	_	_	مستقرة بعد الفرق الأول
Log ILO	0.80	−1.95	-4.82	−1.95	_	_	مستقرة بعد الفرق الأول
Log INF	-1.21	−1.95	-6.18	−1.95	_	_	مستقرة بعد الفرق الأول

نلاحظ من جدول اختبار استقرارية النموذج الثاني ان كل السلاسل مستقرة بعد الفرق الأول.

المطلب الثاني : اختبار السببية

جدول رقم 47: نتائج اختيار السببية للنموذج الأول

فرضية العدم	احتمال اختبار السببية	يتسبب	لا يتسبب
LogRRلا يتسبب في log p Log RR لا يتسبب في logP	0.59 0.26		X x
LogRUلا يتسبب في log p Log pلا يتسبب فيlogRU	0.37 0.007	X	x
LogNلا يتسبب فيlog p Log pلا يتسبب فيlogN	0.22 0.21		X x
Log CRلا يتسبب فيlog p Logpلا يتسبب فيlogCR	0.91 0.67		X x
LogIDEلا يتسبب log P Log pلا يتسبب logIDE	0.17 0.82		X x
logGINI Log logGINI Log p	0.05 0.35	X	x

كانت نتائج اختيار السببية للنموذج الأول الخاص بدولة موريتانيا بعضها متوافق مع ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة النظرية والبعض الأخر غير متوافق.

فيما يتعلق بعدم تسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الفقر وعدم تسبب الاستثمارات في تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة توافقت مع النتائج النظرية التي أثبتت انه لحد الآن لا يوجد دليل قاطع لوجود هذه العلاقة إضافة إلى تسبب سوء العدالة في توزيع الدخل في الفقر فقد تم التطرق إليها في العديد من النظريات حيث أشارت أبحاث Ravaillon سنة 1992 وابحاث kakwani سنة 1997 وهي متوافقة مع نتائج اختبار السببية في عدم تسبب النمو الاقتصادي في الفقر وعدم تسبب الفقر في النمو الاقتصادي لان عوائد النمو لا تعود على الفقراء وإنما على الأغنياء لتفوقهم في جوانب التنمية البشرية المالية.

اما تسبب توزيع السكان في المدن يمكن أن يقلل نوعا ما من الفقر في حالة نزوح فقراء الريف نحو المدن بحثا عن مناصب العمل الجيدة ولكن حسب الإحصائيات المشار إليها في موريتانيا فان نسب أعداد الفقراء في المدن اقل من نسب تواجدهم في الريف ولكن هذا يمنع من القول أن مردودية النشاطات التجارية والصناعية هي أعلى من مردودية النشاطات الزراعية في الريف.

النتائج التي جاءت متناقضة مع الدراسة النظرية هي في عدم تسبب زيادة النمو السكاني في الفقر وذلك ربما يكون في حالة واحدة فقط وهي أن الزيادة في السكان تتوافق مع الزيادة في الإنتاجية مما يرفع من كفاءة رأسمال والحصول على أيدي العاملة بتكاليف اقل ولكن في المقابل هناك قدرات شرائية متوافقة مع التطور الاقتصادي للبلد.

جدول رقم 48: اختبار نتائج انسببية للنموذج الثاني

فرضية العدم	احتمال اختيار السبب	يتسبب	لايتسبب
Log DOلا يتسبب في logCR	0.59		X
LogCRلا يتسبب في logDO	0.26		X
LogEDلا يتسبب في logCR	0.37		X
LogCRلا يتسبب في logCR	0.007	X	
LogGINIلا يتسبب في logCR	0.22		X
LogCRلا يتسبب فيlogGINI	0.21		X
LogIDEلا يتسبب في log CR	0.91		X
LogCRلا يتسبب في logIDE	0.67		X
LogILOلا يتسبب في log CR	0.17		X
LogCRلا يتسبب في logILO	0.82		X
LogINFلا يتسبب في log CR	0.05	X	
LogCRلا يتسبب في logINF	0.35		X

يمكن تفسير نتائج اختبار السببية للنموذج الثاني كما يلي:

عدم تسبب درجة الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي والسبب يعود إلى طبيعة المستثمرين المستفيدين من هذا الانفتاح هي المؤسسات التي تسعى لاستغلال ثروات البلاد الطبيعية ضف إلى ذلك

حداثة مثل هذه الإصلاحات في موريتانيا والحديث عن اثر الانفتاح على النمو الاقتصادي لا يزال مبكرا بالنسبة لهذا البلد.

تمتاز موريتانيا بقلة نسب المتعلمين لذلك فان هذه الفئة ليست لها تأثير على النمو الاقتصادي بحكم محدودية مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية المهمة عدا البعض من الوظائف الإدارية اضافة التي تبني الدولة جملة من الإصلاحات الاقتصادية حال دون الاهتمام أكثر ببعض الجوانب الاجتماعية كزيادة المخصصات المالية للإنفاق على التعليم.

قلة وضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة في موريتانيا هي السبب عدم مساهمتها في النمو الاقتصادي للبلد مما يفسر النتائج المتحصل عليها في اختبار السببية الخاصة بعدم تسبب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي يمكن الاستثمارات المحلية في حالة الرفع من كفاءتها أن تساهم في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

العجز المتكرر في الميزان التجاري للبلد يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم وهو ما يفسر نتائج تسبب معدلات النمو الاقتصادي في التضخم ويمكن أن يحدث العكس أي الرفع من صادرات البلد مقارنة بوارداتها يعمل على التحسين من قيمة العملة المحلية.

المطلب الثالث : تقدير النموذج.

1- تقدير النموذج الاول :

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	40.21283	43.20911	0.930656	0.3659
LOGCR	0.119093	0.232258	0.512762	0.6151
LOGRR	-4.147368	5.913061	-0.701391	0.4931
LOGRU	-5.074970	5.381615	-0.943020	0.3597
LOGN	-1.200526	1.584645	-0.757599	0.4597
LOGGINI	0.001457	0.112617	0.012936	0.9898
LOGIDE	-0.020119	0.035002	-0.574795	0.5734

R-squared	0.606442	Meandependent var	3.301539
Adjusted R-squared	0.458858	S.D. dependent var	0.219319
S.E. of regression	0.161336	Akaike info criterion	-0.564861
Sumsquaredresid	0.416470	Schwarz criterion	-0.219276
Log likelihood	13.49590	Hannan-Quinn criter.	-0.477948
F-statistic	4.109122	Durbin-Watson stat	0.584968
Prob(F-statistic)	0.010988		

المصدر : برنامج eviews

النموذج المختار في هذه الحالة معنوي ومقبول إحصائيا لان احتمالية فيشر اقل 5 % وتساوي 0.010% وان المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 60 % أن 40 % الباقية تفسرها المتغيرات تقع خارج النموذج ورغم أن كل المتغيرات ليست معنوية إلا أن هذا لا يمنع من وجود تفسير اقتصادي للنتائج المتحصل عليها وقد جاءت صياغة تقدير النموذج الأول لدولة موريتانيا في الشكل التالي :

logP=(40.21)-(0.02)logIDE-(4.14)logRR-(5.07)logRU-(1.20)logN+(0.11)logCR+(0.0014)logGINI

التفسير الاقتصادي للنتائج:

وفقا للعلاقة الموضحة في المعادلة فان كلما ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 1 % ينخفض مستوى الفقر 0.02 % وهي نسب جد ضئيلة وهذا متوافق تماما مع الدراسات النظرية

لكل من Klein, Aaren, Hadjimichael أشاروا بان الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكنها أن تحل محل الحكومة في توفير الخدمات الاجتماعية الإنسانية والخدمات العامة ولكن يمكنها ان تكون احد وسائل المساعدة في القضاء على الفقر وبدرجات متفاوتة من خلال خلق مناصب العمل والوظائف وكانت هي فكرة KAKWANI و PERENIA سنة 2000.إضافة إلى ما أثبتته الدراسة حول نوعية الاستثمارات في موريتانيا المهتمة أكثر بالقطاعات الإستراتيجية في البلاد وليس العمل على ترقية البني التحتية من خلال مشاريعها الاستثمارية والتي تبقى دائما من صلاحيات الدولة وليس المستثمر الأجنبي.

زيادة معدلات النمو الاقتصادي 1 % يرفع من مستوى الفقر بـــــ 0.11 % والسبب هو التوتر المؤسساتي في البلد وزيادة الفساد والتجاوزات وانعدام الشفافية المميزة للبلد التي تحول دون استفادة وعدم وجود عدالة في توزيع الدخل حسب الدراسات التي تطرق اليها Amartyasen سنة 1994 وكما اشار kakwani ودراسة سنة 1992 ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي لا تفسر بالضرورة العدالة في توزيع الدخول ، والدليل ارتفاع مستويات الفقر في الدولة وانخفاض حظوظ الفقراء من الاستفادة من مداخيل الدولة.

زيادة مؤشر GINI بـــ 1% يرفع من الفقر بـــ 0.0014 % وهو الأكيد حسب الدراسات التي أظهرت أن سوء العدالة في توزيع الدخول احد الأسباب الرئيسية في ارتفاع معدلات الفقر أي انعدام التوزيع العادل لمكابس النمو الاقتصادي المحققة.

ارتفاع توزيع السكان في المدن بـــ 1 % يخفض من مستوى الفقر بـــ 5.07 %وذلك أن نزوح الأفراد نحو المدن بحثا عن مناصب عمل أكثر ربحا وقلتها في المناطق الريفية المعتمدة على النشاط الزراعي ومعاناته من قلة الأمطار والتصحر وقلة المحصول وانخفاض أسعاره وانعدام البنية التحتية كالطرقات ووسائل النقل والأسواق التي تسمح بتسويق أفضل للمنتجات الزراعية.

2- تقدير النموذج الثاني:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.122348	2.167026	0.517921	0.6126
LOGIDE	-0.103360	0.059998	-1.722734	0.1069
LOGDO	0.071267	0.136321	0.522783	0.6093
LOGINF	-0.136682	0.172845	-0.790778	0.4423
LOGED	1.030368	0.439769	2.342972	0.0344
LOGGINI	0.014198	0.159187	0.089188	0.9302
LOGILO	0.283881	0.123826	2.292580	0.0379

			6.43932
R-squared	0.614400	Meandependent var	2
			0.34544
Adjusted R-squared	0.449142	S.D. dependent var	1
			0.37693
S.E. of regression	0.256386	Akaike info criterion	5
			0.72510
Sumsquaredresid	0.920272	Schwarz criterion	9
			0.45249
Log likelihood	3.042181	Hannan-Quinn criter.	8
			0.85787
F-statistic	3.717835	Durbin-Watson stat	1
Prob(F-statistic)	0.020116		

المصدر: برنامج eviews

وجد أن النموذج معنوي ومقبول إحصائيا لان احتمالات فيشر اقل 5% وتساوي 0.020 وان المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع % 61و الباقي % 39 هي متغيرات خارج النموذج كل المتغيرات غير معنوية ماعدا متغير IDE هي الدلالة الإحصائية 15 % ومتغير الإنفاق على التعليم ومتغير الاستثمار المحلي ويمكن تفسير نتائج تقدير النموذج اقتصاديا وجاءت صياغته في الشكل التالي :

$$\log CR=(1.12)-(1.10)\log IDE+(0.07)\log DO-(0.13)\log INF+(1.03)\log ED+(0.014)\log GINI+(0.28)\log ILO$$

وفق للعلاقة العكسية بين النمو الاقتصادي والاستثمارات الأجنبية المباشرة التي جاءت في نتائج تقدير النموذج أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـــ 1 % يخفض من النمو الاقتصادي بـــ 0.10 % تكون مفسرة إما بدراسات كل من Bremeret ,Young التي قاما بها سنة 2001 والتي أشارت انه يمكن ان يحدث عجز في الميزان التجاري للبلد بفعل زيادة الواردات لصالح العمليات الإنتاجية للشركات المتعددة الجنسيات خاصة إذا كانت هذه المشاريع لا تستهدف التصدير وليست في قطاعات منتجة كما هو الحال في موريتانيا ولكن في القطاعات المستنزفة للثروات الطبيعية، إضافة إلى تفوق الشركات المتعددة الجنسيات على الشركات المحلية الموريتانية مما يحول دون تطوير وتنمية نشاطاتها التي تعود بالنفع على الجانب التصديري للبلد والطابع المميز للبلد والمتمثل في قلة صادرتها لضعف أجهزتها الإنتاجية معاناة البلد من الديون الخارجية وضعف التيسير.

زيادة الانفتاح التجاري بـــ 1% يرفع من النمو الاقتصادي بـــ0.07 % ولكنها متوقفة على نوعية الاستثمارات التي تساهم في ترقية النشاطات الاقتصادية للبلد من خلال جلب المعارف والمهارات والتكنولوجية التي تتوافق مع متطلبات البلد الاقتصادية.

وقد جاءت درجة الانفتاح التجاري غير معنوية مع النمو الاقتصادي في النموذج بسبب أن قياس الانفتاح التجاري بالعلاقة (X++M\PIB) ليست مؤشرا مناسبا لسياسة الانفتاح للدول المصدرة للموارد الطبيعية وهوما تم الإشارة إليه في أبحاث Warner, Sachs سنة 1995.

زيادة الإنفاق على التعليم على النمو الاقتصادي بـــ 1.03 % رغم أن النسبة قليلة ولكن لا يمنع ذلك من أهمية رأسمال البشري في التحسين من القدرات الإنتاجية للبلد وتولي المناصب العليا من طرف أصحاب الكفاءات ومستحقيها والسبب هو طابع الفساد المسيطر على الهيئات ومؤسسات هذه الدول من جهة وانخفاض وتدني مستوى المتعلمين والنظام التعليمي من جهة أخرى والذي لا يتوافق ومتطلبات واحتياجات البلد الاقتصادية من مختلف التخصصات.

زيادة الاستثمار المحلي بـــ 1 %يرفع من النمو الاقتصادي 0.28 ,%وهذا ممكن في ظل دعم الدولة للمستثمرين المحلين كماله علاقة بالسياسة التجارية التي تتبعها الدولة كسياسة حمائية لصناعاتها الناشئة مما يرفع من فرص النجاح لدى المؤسسات المحلية وهذا جاء بالفعل في دراسة كل من Oneal و De Saysa سنة 1999 وكل من Borensztein, De Gregorio سنة 1998.

المبحث الثالث : دراسة قياسية لأثر الاستمارات الأجنبية المباشرة على الفقر في دولة النيجر

سنحاول من خلال هذا المبحث للتعرف على العلاقة التي يمكن أن تربط الاستمارات الأجنبية المباشرة والفقر في دولة النيجر إضافة إلى معرفة اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى بالاعتماد على نفس النماذج المختارة والمعمول بها سابقا في كل من دولة مالي وموريتانيا.

المطلب الاول: اختبار استقرارية النموذج [1]

جدول رقم 49: اختبار استقرارية النموذج الأول

المتغير	المستوى		الفرق الاول		الفرق الثاني		النتيجة
	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	
LogCR	0.58	−1.95	**-3.66**	−1.95	_	_	مستقرة بعد الفرق الأول
Log GINI	-0.40	−1.95	**-3.84**	−1.95	_	_	مستقرة بعد الفرق الأول
Log IDE	-0.77	−1.95	**-2.51**	−1.95	_	_	مستقرة بعد الفرق الأول
Log P	-1.04	−1.95	**-5.19**	−1.95	_	_	مستقرة بعد الفرق الأول
Log RR	-1.82	−1.95	**-4.58**	−1.95	_	_	مستقرة بعد الفرق الأول
Log N	2.74	−1.95	–	−1.95	_	_	مستقرة في المستوى
Log RU	4.50	−1.95	–	−1.95	_	_	مستقرة في المستوى

[1] انظر الى الملحق الخاص بدولة النيجر

نلاحظ من الجدول اختبار استقرارية النموذج الأول لأن أغلب السلاسل مستقرة بعد الفرق الأول ما عدا سلسلة LogN و LogRU مستقرة في المستوى.

جدول رقم 50: اختبار استقرارية النموذج الثاني

المتغير	المستوى		الفرق الاول		الفرق الثاني		النتيجة
	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	ADFالمحسوبة	ADFالمجدولة	
LogCR	0.40	−1.95	-3.70	–	−1.95	–	مستقرة بعد الفرق الأول
Log DO	−1.10	−1.95	-10.00	–	−1.95	–	مستقرة بعد الفرق الأول
Log ED	0.32	−1.95	-7.90	–	−1.95	–	مستقرة بعد الفرق الأول
Log GINI	-0.28	−1.95	-4.00	–	−1.95	–	مستقرة بعد الفرق الأول
Log IDE	1.43	−1.95	-5.066	–	−1.95	–	مستقرة بعد الفرق الأول
Log ILO	-2.83	−1.95	-9.41	–	−1.95	–	مستقرة بعد الفرق الأول
Log INF	-3.56	−1.95	-	–	–	–	مستقرة في المستوى

المصدر: برنامج EVIEWS

يوضح جدول اختبار استقرارية النموذج الثاني ان أغلب السلاسل مستقرة بعد الفرق الأول ما عدا السلسلة log inf مستقرة في المستوى

المطلب الثاني: اختبار السببية[1]

جدول رقم 51: نتائج اختبار السببية للنموذج الأول

فرضية العدم	احتمال الاختبار السببية	يتسبب	لا يتسبب
LogCRلايتسبب في Log p	0.21		X
LogCRلايتسبب فيlog p	0.02	X	
Log GINIلايتسبب في log p	0.21		X
LogPلايتسبب فيlogGINI	0.004	X	
logRRلايتسبب فيlogP	0.29		X
logPلايتسبب فيlogRR	0.02	X	
LogRUلايتسبب فيlogP	0.0011	X	
logPلايتسبب فيlogRU	0.008	X	
logNلايتسبب فيlogP	0.16		X
logPلايتسبب فيlogN	0.31		X
Log IDEلايتسبب فيlogP	0.94		X
logIDEلايتسبب فيlogIDE	0.83		X

جاءت نتائج اختبار السببية للنموذج الأول للدولة النيجر بعضها متوافق مع النتائج النظرية والبعض الأخر مناقض والسبب يعود اساسا الى قلة البيانات الخاصة لهذه الدولة بالذات خاصة تلك المتعلقة بالفقر ومعامل GINI وغيرها من البيانات التي تم جمعها بمشقة كبيرة، فيما يتعلق بالعلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والفقر جاءت متوافقة تماما مع النتائج النظرية والدراسة الميدانية للدولة حين انه بالفعل لا اثر لمعدلات النمو الاقتصادي على الفقر في دولة فقيرة كالنيجر ،من جهة أخرى عدم التوزيع العادل لعوائد النمو الاقتصادي على الفقراء وهذا يفسر نتائج اختبار السببية لعلاقة الفقر بسوء العدالة في توزيع الدخل كمكمل للشرح الأول انه حتى ولو ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي في النيجر فانه في ظل انعدام التوزيع العادل للدخول من إيرادات ثروات البلد لن يحدث أي انخفاض في

[1] انظر الملحق الخاص بدولة النيجر

معدلات الفقر وكان التوافق في النتائج أيضا في العلاقة السببية بين توزيع السكان في الريف والفقر حيث أعداد الفقراء ترتفع في الأقاليم الريفية

أكثر من المدن وهذا ما دلت عليه الإحصائيات المشار إليها في الفصول السابقة والسبب يعود إلى نوعية النشاط الممارس من طرف الفقراء في الريف المعتمد على الزراعة بوسائل تقليدية إضافة إلى المشاكل الطبيعية المعيقة لزيادة الإنتاجية وتتوافق هذه النتيجة مع العلاقة السببية بين الفقر وزيادة توزيع السكان في المدن بسبب نزوح الفقراء من الريف نحو المدينة للبحث عن فرص عمل أفضل.

إضافة إلى نتائج اختبار السببية لعلاقة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالفقر إلى عدم تسبب احدها في الأخر وهذه النتيجة متوافقة مع الكثير من الدراسات النظرية لاعتماد هذه الدولة هي الأخرى على الثروات الطبيعية.

جدول رقم 52: اختبار نتائج السببية للنموذج الثاني

فرضية العدم	احتمال الاختبار السببية	يتسبب	لا يتسبب
LogDOلايتسبب في Log CR Log CRلايتسبب فيlog DO	0.07 0.007	X	X
LogEDلايتسبب في log CR LogEDلايتسبب في log CR	0.31 0.095	X	X
Log GINIلايتسبب فيlogCRlogCRلايتسبب في logGINI	0.31 0.036	X	X
logIDEلايتسبب في logCR logCRلايتسبب في logIDE	0.56 0.01	X	X
LogCRلايتسبب في log ILO LogILOلايتسبب في logCR	0.008 0.04	X	X
LogINFلايتسبب في logCR logCRلايتسبب في logINF	0.20 0.32		X X

يمكن تفسير نتائج اختبار السببية للنموذج الثاني الخاص بدولة النيجر كالتالي :

النيجر مثلها مثل جل الدولة الإفريقية المعتمدة في صادراتها على المواد الطبيعية لذلك فان أي إجراء وتشريع لزيادة درجة الانفتاح التجاري لها لا يمكن أن يؤثر في سنواته الأولى على النمو الاقتصادي لان ما يهم الدول من وراء انفتاحها هو الرفع من تنافسية مؤسساتها والاستفادة أكثر من التجارة الدولية في ظل الامتيازات الممنوحة ولكن في وضعية مثل وضعية النيجر وموريتانيا وفي المالي الموضحة في الدراسات السابقة فان طبيعة الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية لا تساعد على الاستفادة من الانفتاح للرفع من معدلات النمو الاقتصادي إضافة إلى أن العلاقة السببية الخاصة بمتغير الإنفاق على التعليم وعدم تسببه في النمو الاقتصادي راجعة إلى ضعف الأنظمة التعليمية في النيجر وقلة المتمدرسين حتى أن اغلب الفئات لا تكمل مستويات الدراسة الابتدائية لذلك فان استحالة وصول الفئات العمرية إلى مستويات تعليمية أعلى يحول دون إمكانية المشاركة في ترقية البلاد وتطويره لا من الناحية الاقتصادية ولا الاجتماعية خصوصا وان هناك العديد من الأعمال والأبحاث التي تطرقت إلى أهمية التعليم في التحسين من قدرات البلد التسييرية والإنتاجية مثل ابحاث BARROوقبله ابحاث كل من DE gregorio borensztein سنة 1988.

أما العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والإنفاق على التعليم فهي دليل على أن هناك جهود قامت بها النيجر في ايطار التحسين من مستوى التعليم من خلال تخصيص بعض المبالغ لصالح الإنفاق على الأنظمة التعليمية وإنشاء المراكز الخاصة به.

يمكن للاستثمارات الأجنبية المباشرة أن تتسبب في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي إذا كانت ذات طبيعة إنتاجية وتستهدف التصدير، فان الرفع من الفائض في الصادرات الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة يمكن أن يتسبب في زيادة الفائض في الميزان التجاري.

كما يمكن لمعدلات النمو الاقتصادي أن تكون محفز لزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ومشجع لدخول الدولة من اجل الاستفادة من مزايا النمو وهذا يتوافق مع التقرير السنوي الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2013 والذي تم الإشارة فيه أن الاستثمارات الدولية تتجه نحو الدول المتقدمة أكثر من الدول النامية.

ويمكن تفسير العلاقة السببية المتبادلة بين الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي بأهمية

الأنشطة الإنتاجية المحلية الموجهة نحو التصدير في الرفع من الفائض في الميزان التجاري إضافة إلى أن العوائد المالية المتحصل عليها من هذا الفائض تساهم بها الدولة في الرفع القدرات الاستثمارية للمنتجين المحلين من خلال منح المزيد من القروض والإعانات أو التخفيضات في الرسوم الجمركية لصالح المواد والأجهزة التي تدخل مباشرة في العملية الإنتاجية.

المطلب الثالث : تقدير النموذج

1- تقدير النموذج الأول:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	55.64174	43.90201	1.267408	0.2257
LOGIDE	-0.000979	0.026862	-0.036451	0.9714
LOGRR	-8.076696	8.744195	-0.923664	0.3713
LOGRU	-5.216747	2.248395	-2.320210	0.0359
LOGN	0.236203	1.373795	0.171935	0.8659
LOGGINI	-0.272336	0.340361	-0.800140	0.4370
LOGCR	-0.059514	0.200275	-0.297160	0.7707

R-squared	0.788654	Meandependent var	4.056118
Adjusted R-squared	0.698077	S.D. dependent var	0.189141
S.E. of regression	0.103928	Akaike info criterion	-1.429036
Sumsquaredresid	0.151214	Schwarz criterion	-1.080862
Log likelihood	22.00488	Hannan-Quinn criter.	-1.353473
F-statistic	8.707020	Durbin-Watson stat	1.674359
Prob(F-statistic)	0.000451		

المصدر : برنامج eviews

النموذج في هذه الحالة معنوي ومقبول إحصائيا لان احتمالية فيشر اقل من 5 %وتساوي في هذه الحالة 0.004 %وان المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع نسبة 78%أي أن22 %هي متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج ورغم أن كل المتغيرات لست معنوية ماعدا متغير توزيع السكان في المدن RU إلا أن هذا لايمنع من وجود تفسير اقتصادي للنتائج التقدير المتحصل عليها وقد جاءت صياغته تقدير النموذج الأول الخاص بدولة النيجر كما يلي :

logP=(55.64)-(0.0009)logIDE-(8.07)logRR-(5.21)logRU+(0.23)logN-(0.27)logGINI-(0.05)logCR

التفسير الاقتصادي للنتائج :

وفق للعلاقة الموضحة في المعادلة فانه كلما زادت أو ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بـــ 1 % يخفض الفقر بـــ 0.0009 % وهي نسبة ضئيلة جدا ومتوافقة تماما مع نتائج الدراسة النظرية والإحصائيات في دول النيجر والتي تؤكد أن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية لا يشكل فرقا في هذه الدولة لدى الفقراء وذلك حسب طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتجه نحو القطاعات الغنية بالمواد الطبيعية ولا تخلق العديد من مناصب العمل في دراسة كل من Klein, Aaren, Hadjimicheal ودراسة Mourrisey, Velde لسنة 2002 واللذان توصلا إلى أن الشركات المتعددة الحسنات تطلب أكثر عن الفئات العملية المؤهلة وهو الصنف الأقل في النيجر وبالتالي فهي لا تعمل على خلق مناصب عمل الفقراء إضافة إلى مساهمتها في إضعاف قدرات المؤسسات المحلية النيجرية مما يقلل من فرص بقائها ونجاحها في السوق وينجم عن ذلك إحالة عمالها إلى البطالة التي ترتفع من حالات الفقر في الدولة.

أما عن زيادة توزيع السكان في المدن بـــ 1% تخفض من أعداد الفقراء بـــ 5.21 % ثم التوصل إلى نفس النتيجة وبنسبة متقاربة جدا في موريتانيا وذلك يفسر أن نزوح الأفراد نحو المدن وتمكنهم من العمل في الوظائف الإدارية وممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية ربما يمكنهم من تحسين أوضاعهم المعيشية ويرفع من قدراتهم المالية وهي نتيجة أكدتها دراسة kakwani سنة 1993 في تحليله للعلاقة الموجودة بين النمو الاقتصادي الفقر وإعادة توزيع الدخول وكان قد توصل إلى أن القيمة المطلقة للمرونات المتعلقة بالإنفاق المتعلقة هي اكبر بكثير في المناطق الحضرية من الريف بعض النظر عن مستوى مؤشر الفقر.

زيادة أعداد السكان بـــ 1% نرفع من الفقر بـــ 0.23 % وهي نتيجة متعلقة وفق الخصوصية البلد التي تشير إلى ارتفاع معدلات الفقر بها واستمرارية الزيادة السكانية في ظل انخفاض القدرات الإنتاجية وقلة العمل والاستثمارات يزيد من تأزم الأوضاع المعيشية ، وهي متوافقة مع نظرية مالتس التي تعتبر أن الفقراء هم المسئولون عن فقرهم بزيادة أعدادهم.

أما عن ارتفاع النمو الاقتصادي بـــ 1 % يخفض من الفقر بـــ 0.05% جاءت متوافقة مع ناتج دراسة Ravaillon, 1992 وkakwani سنة 1997 وهي ان الانكماش الاقتصادي وهو احد أهم الأسباب في زيادة معدلات الفقر وانه من صلاحيات الدولة في حالة الرخاء عليها ان تعمل على التوزيع العادل للدخول نحو الفقراء ولكن حسب pernia وkakwani لا تكون إلا في المدى الطويل لان من يستفيد من الرخاء في المدى القصير هم الأغنياء وليس الفقراء.

2- تقدير النموذج الثاني :

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.353248	2.740125	2.683545	0.0213
LOGGINI	-0.202639	0.593083	-0.341670	0.7390
LOGILO	-0.078836	0.122853	-0.641712	0.5342
LOGED	0.662645	0.524176	1.264165	0.2323
LOGDO	0.018325	0.063819	0.287139	0.7793
LOGINF	-0.004928	0.039295	-0.125410	0.9025
LOGIDE	0.112357	0.066262	1.695639	0.1180

R-squared	0.817776	Meandependent var	7.901840
Adjusted R-squared	0.718381	S.D. dependent var	0.310567
S.E. of regression	0.164811	Akaike info criterion	-0.482732
Sumsquaredresid	0.298790	Schwarz criterion	-0.136476
Log likelihood	11.34459	Hannan-Quinn criter.	-0.434988
F-statistic	8.227539	Durbin-Watson stat	0.802306
Prob(F-statistic)	0.001497		

المصدر : برنامج eviews

النموذج في هذه الحالة معنوي ومقبول إحصائيا لان احتمالية إحصائية فيشر اقل من5, %وتساوي 0.0014 % والمتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بنسبة 81 %، ويمكن صياغة النموذج في الشكل التالي:

logCR=(7.35)-(0.20)logGINI-(0.07)logILO+(0.66)logED+(0.01)logDO-(0.004)logINF+(0.11)logIDE

خلاصة:

جاءت بعض نتائج تقدير النموذج متوافقة مع الدراسات النظرية والبيانات المشار إليها في الفصول السابقة والمعتمد عليها في الدراسة حيث أن ارتفاع الإنفاق على التعليم بـــ 1 % يرفع من النمو الاقتصادي بـــ 0.66%، الدليل النظري وضح أهمية رأسمال البشري في التحسين من القدرات الإنتاجية لمؤسسات البلد وتولي المناصب التسييرية والعملية من طرف أفراد مؤهلين حيث ان Kraay في دراسة له أشار إلى أهمية الإنفاق على التعليم واستغلال ثماره لصالح ترقية الاقتصاد وتنميته إضافة إلى مساهمته في توعية الأفراد مما يقلل من حالات الفساد والتجاوزات التي تقضي على جهود التنمية.

ارتفاع درجة الانفتاح التجاري ب 1% يرفع من النمو الاقتصادي ب 0.01% رغم ضالة النسبة إلا أن اغلب الاقتصاديون يشيدون بإيجابية الانفتاح في جلب الخبرات والمهارات وتحفيز التنافس بين المؤسسات المحلية والأجنبية والأمر الأول والأخير متوقف على دعم الدولة لمؤسساتها وعلى نوعية الاستثمارات الأجنبية إن كانت بالفعل تساهم في ملئ الفراغ في القطاعات المهشمة وحاجتها الملحة إلى الترقية والتطوير. ولكن دلك كتوقف أيضا على جلب التكنولوجيات والمهارات التي تتوافق ومتطلبات البلد الاقتصادية وهي تفسر أيضا النتائج الخاصة بارتفاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 1% يرفع من النمو الاقتصادي بـــ 0.11%.

ارتفاع معدلات التضخم ب 1% يخفض من النمو الاقتصادي ب 0.004% بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يزيد من التكاليف الإنتاجية للمؤسسات ويقلل من حظوظها التنافسية إما في أسواقها المحلية بفعل المنافسة الأجنبية الناتجة عن الانفتاح التجاري أو تنافسيتها في الأسواق الدولية مما يشكل خطرا على انخفاض صادراتها وحدوث العجز في الميزان التجاري.

الخاتمة

الخاتمة:

تعد الاستثمارات الاجنبية المباشرة من اهم وسائل التنمية وتنويع الموارد المالية في الاقتصاد الحالي، فاصبح بذلك المصدر الرئيسي الذي تقوم عليه موازنات اقتصاديات العديد من الدول، ولكنه يعتمد على عوامل كثيرة تشمل تنظيم وتوجيه الاستثمارات وسياسات الحوافز لجذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة وازالة العوائق، وعليه فان جاذبية الدولة كموقع ملفت للاستثمارات يتوقف على عوامل بعضها اقتصادي، سياسي، تسويقي.

وقد شاع في الدول النامية ابرام عقود الاستثمار الاجنبي المباشر مع الحكومة واصبحت العقود الحكومية تؤدي دورا هاما في عملية الاستثمار الاجنبي المباشر خاصة تلك التي تعتمد على استغلال الموارد الطبيعية لتحقيق الرفاه الاقتصادي، وقد نما تدفق رؤوس الاموال الاجنبية بشكل سريع خلال العقود الثلاثة الماضية موازاة مع المد الليبيرالي الذي زاد من حدة التنافس على جذب اكبر قدر ممكن من هذه الاستثمارات من خلال الاستمرار في التقليل وتخفيض المعايير والضوابط البيئية المفروضة على الانشطة التصنيعية والانتاجية، لان المزيد من الحوافز والتخفيضات في الاطر القانونية والتنظيمية يزيد من رغبة الشركات المتعددة الجنسيات في توطين استثماراتها على مستوى دول ذات تكاليف اقل وتحقق كفاءة استثمارية اكبر، لانها تفضل استغلال المزايا النسبية للدول المضيفة من اجل تعظيم العائد على الاستثمار.

وباعتبار الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم الافرازات الناشئة عن انفتاح الاقتصاديات النامية على النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، اصبح له الدور الهام في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الانتاجية ونقل التكنولوجيات والمساهمة في رفع المداخيل وخلق المزيد من فرص العمل وتحسين المهارات والخبرات الادارية وتحقيق المزايا التنافسية في مجال الصادرات في الاسواق الدولية والتي كانت سببا اضافيا للسعي الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الانشطة ذات قيمة مضافة اكبر .

اما الجانب المتعلق بالفقر فقد اتفق المجتمع الدولي من خلال العديد من مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الامم المتحدة على اعتبار ان الاقلال من الفقر هو الهدف المحوري لعملية التنمية، واكتسب من خلالها تحليل الفقر اهمية في الدراسات والابحاث المتخصصة في جميع النواحي، النظرية، التطبيقية.

في اطار بحثنا وسعينا للإجابة عن الاشكالية المطروحة وفرضيات الدراسة المتعلقة باثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الفقر في دول الساحل جاءت النتائج كما يلي:

اولا: نتائج الدراسة النظرية.

اوضحت نتائج الدراسة النظرية قلة في الابحاث النظرية التي تطرقت مباشرة الى العلاقة التي تربط الاستثمارات الاجنبية المباشرة بالفقر، وفي العموم فقد تم ايضاح العلاقة من خلال علاقتهما بالنمو الاقتصادي في جوانح النظريات الخاصة بالتجارة الدولية التي اهتمت اكثر بمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر واهميتها في الرفع من النمو والتنمية الاقتصاديين، ونظريات التنمية واهتمامها بالسياسات والاستراتيجيات المساعدة على التخفيض من مستويات الفقر.

ثانيا: نتائج الدراسة الميدانية والقياسية.

مان الدخول في صلب الموضوع بتناول الجوانب الميدانية المتعلقة باثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الفقر في دول الساحل بالاعتماد على الدراسات والنقاشات العالمية والبيانات الموثوقة للمنظمات الدولية والتي مكنتنا من التوصل الى النتائج التالية:

- ان عملية تشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول الساحل بشكل ملحوظ كانت في بداية التسعينيات من خلال الهيئات والجهات المعنية بوضع القوانين والتسهيلات الازمة لذلك، وكانت دول الساحل قد قدمت العديد من الحوافز والضمانات خوفا من خسارة احدى مفاتيح النمو الاقتصادي.

- اتجهت الاستثمارات الاجنبية المباشرة نحو الصناعات الاستخراجية والمعادن التي لا تساهم لا من قريب ولا من بعيد في التخفيض من معدلات الفقر في دول الساحل، ولكنها ساهمت في زيادة معدلات النمو التي رفعت من الفوارق في توزيع الدخول .
- ساهمت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، ولكن لم يصاحب هذا الارتفاع وضع سياسات اقتصادية فعالة للاستفادة من هذه الارتفاعات في دعم الاستثمارات المحلية وترقية البنى الاساسية، لذلك فان التقلبات والتذبذبات في اسعار المواد الاولية كان له الاثر السلبي على اقتصاديات دول الساحل.
- كما اثرت سلبا على القيمة المضافة الزراعية بسبب نزوح العديد من سكان المناطق الريفية نحو المدن بحثا عن فرص عمل في القطاعات الاقتصادية الاخرى الصناعية والخدمية.
- اما عن التحاليل الخاصة بالتخفيض من معدلات الفقر، جاءت متعددة ومتباينة في دول الساحل بسبب خصوصيات كل بلد وامكانياته المالية والطبيعية والبشرية، وتوصلنا الى ان اعتماد قياس الفقر على اساس الدولار والواحد في اليوم لا يصلح عموما لتقييم وضع الفقر في دول الساحل والتي تنتمي الى الدول الاكثر فقرا في العالم، اضافة الى التفاوت الكبير في مستويات التنمية والدخل مما يجعل اعتماد قياسات موحدة لا يعكس الواقع الحقيقي لسكان المنطقة. اضافة الى ان مشكل الفقر هو مشكل مركب ومعقد يحوي في طياته اشكاليات اقتصادية، اجتماعية ومؤسساتية كلها في حاجة الى حلول جذرية وسريعة.
- تم التوصل ايضا الى اهمية الاداء المؤسساتي في الرفع من تدفقات رؤوس الاموال الاجنبية وحسن اختيارها بما يتناسب مع تطلعات الدول واهدافها التنموية من جهة وسعيها نحو وضع المحاور الاساسية للقضاء على الفقر ولكن للأسف امتازت دول الساحل ولا تزال بضعف اداء مؤسساتها وانعدام الحوكمة الرشيدة مما يساهم في عدم استقراره والفساد وكثرة البيروقراطية، والسبب يعود الى انعدام الاستقرار السياسي وكثرة النزاعات الداخلية، اضافة الى اعتماد هذه الدول على الموارد الطبيعية كمورد اساسي في مداخيلها سمح للمؤسسات القائمة على ممارسة سيطرتها واستمرار الركود الاقتصادي وضعف مستويات الاستثمار بسبب المناخ غير الملائم وغير الصحي لممارسة الاعمال، فالمستثمرون يبحثون عادة عن الدول التي تتمتع ببيئات

اقتصادية وسياسية يمكن التنبؤ بها ، نظم قانونية قوية، اقل نسبة في الفساد واليات فعالة للإدارة الرشيدة ومؤسسات صلبة.

- الدراسة المتعلقة بتطور معدلات النمو في دول الساحل بينت ان النمو الاقتصادي يؤدي الى احداث زيادات في الدخول ولكن مع وجود استثناءات كثيرة وهي ان الفقراء لا يستفيدون من جميع انواع النمو في جميع الحالات فالمدى الذي يستفيد الفقراء منه هو في حدود خلق فرص عمل لهؤلاء، وكلما زاد عدم المساواة في توزيع الاصول مثل: الارض، المياه، رأسمال، التعليم والصحة، زادت صعوبة مشاركة الفقراء في عملية النمو، كاستفادتهم من القدر الضئيل من التعليم يحول بينهم وبين المشاركة في اسواق العمل الجديدة والديناميكية والتي تعرض في الكثير من الاحيان اجورا عالية ، والاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعتمد على استغلال المعادن والنفط يحمل معه درجة ضعيفة جدا من المساهمة في الحد من الفقر.
- وكما هو واضح من الدراسة لم تنجح أي من الدول المدروسة في الحد من الفقر بما يتماشى مع التزاماتها واهدافها المعلنة والسبب اما ان نموها كان بطيئا اولم تكن لديها روابط قوية بين النمو والاستثمارات الاجنبية المباشرة بمعنى انها لم تحسن استعمال الموارد المالية الناجمة من النمو الاقتصادي الناتج من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الموارد الطبيعية لصالح التخفيض من اعداد الفقراء، وقد يكون اجد اسباب ذلك ايضا الهياكل الحكومية الضعيفة والافتقار الى الارادة السياسية الازمة لوضع مسالة الحد من الفقر في مكانة اعلى على قائمة الاولويات السياسية .
- في الاخير نقول انه لا يمكن اعطاء اجابة صريحة عن اثر الاستثمارات الاجنبية المباشرة على الفقر في دول الساحل لان اثره على مستوى الاقتصاد الكلي (زيادة معدلات النمو الاقتصادي، التجارة الخارجية، الموارد العمة للدولة، حصيلة العملات الاجنبية...)، تختلف من دولة الى اخرى وتكون ايجابية في بعض الاحيان وسلبية في احيان اخرى وهو بالفعل ما تم التوصل اليه من الدراسة القياسية.

- اما عن اثرها على نقل التكنولوجيا والتكوين او تدريب العمالة فهي ضعيفة جدا نظرا لطبيعة القطاعات المستثمر فيها، اضافة الى قلة الاموال وتركزها في القطاعات المرتبطة بالموارد الطبيعية.

ثالثا : التوصيات.

– على الصعيد السياسي: يتطلب الامر المزيد من التنسيق المتبادل بين دول وحكومات دول الساحل على مختلف المستويات ومزيدا من الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الموقعة بالاضافة الى دعم الديمقراطية والحكم الراشد.

– تقوية العلاقات بين الدول الافريقية ككل وتشجيع التجارة البينية وتعميق مفهوم المصالح الاقتصادية المتبادلة بتوفير مناخ وبيئة مشجعة على الاستثمار المحلي والاجنبي.

– تقوية التكامل الاقليمي الافريقي للوصول الى درجة متقدمة من الاعتماد المتبادل في مختلف المجالات وبالأخص بلوغ اهداف الالفية والقضاء على الفقر.

على الصعيد الاقتصادي: لا بد من التزام دول الساحل بتطوير الاستثمارات في البنى التحتية واعتماد سياسات صناعية اكثر توسعا لزيادة انتاجية مختلف القطاعات مثل الزراعة، واعادة توزيع الوظائف على نشاطات اكثر انتاجية ذات القيمة المضافة العالية تقوية الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

–دعم الزراعة بالمزيد من التخصص والمساهمة في اجمالي الناتج الداخلي لدول الساحل.

– مساعدة حكومات الدول النامية ككل على ربط الشركات والمزارعين والاسر مع الاسواق وسلاسل التوريد، وبالتالي تعزيز زيادة الاستثمار وكفاءة النشاط الاقتصادي.

– توفير المؤسسات المتخصصة اوالمؤهلة لمقاومة الفقر.

– التركيز على تحسين الزيادة النوعية والكمية في عوامل الانتاج المتاحة للفقراء من خلال الخطط القومية للتنمية الهادفة.

- تبني استراتيجية لتوزيع الدخول في كل السياسات والخطط التنموية مع مراعاة اعادة هيكلة العمالة وزيادة تنمية الاعمال التجارية والصناعية لأغلبية الفقراء لخفض الفوارق في الدخول .
زيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة ذات الاولوية بهدف تحسين نوعية الحياة.
- على المستوى الامني: مواجهة قائمة من التحديات الامنية ومحاولة تحقيق الاستقرار الامني في المنطقة.

رابعا: افاق الدراسة.

نظرا لشساعة الموضوع واتساعه وثرائه فان الالمام بكل جوانبه يحتاج الى دراسة اطول واعمق، وبهذا يفتح المجال لدراسات وبحوث اوسع تتعلق بمستقبل التكامل الاقليمي الافريقي.

المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- ابهجين بانيرجى، إبستردولفلو "ترجمة عن دانيا مرزوق اقتصاديات الفقر، إعادة النظر الجذرية في كيفية مكافحة الفقر في العالم 2015.
- ابو قحف عبد السلام، اقتصاديات الأعمال و الاستيراد الاستثمار الدولي ص 401.
- أحمد أبديهي العلي: " في سبيل إزالة الفقر مفاهيم و أراء" الاتحاد العام لنساء العراق، ورقة مقدمة بمناسبة الأسبوع العالمي للتخفيف من الفقر، بغداد 1998.
- الاستثمار الاجنبي المباشر–تعاريف و قضايا–سلسلة قضايا التنمية في الاقطار العربية 2004.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (1997:16) المفهوم للبروفسور أمارتن سن و التي و سعت من نظرية الرفاه الاقتصادي (أنظر sen 2004.).
- بسام الكساسبة: "تأثير التنمية الاقتصادية على الفقر في الأردن" . مركز الرأي للدراسات . 2008
- د. زيد بن محمد الرماني " التخلص من الفقر، نصائح و تجارب " دار الورقات العلمية للنشر و التوزيع جامعة محمد بن سعود الإسلامية.
- د. على عبد القادر على، انتشار الفقر و أثره على أضعاف المرأة العربية، المعهد العربي للتخطط، ماي 2005 من الإصدار الرابع لتقرير التنمية الإنسانية العربية– نهوض المرأة في الوطن العربي.
- الدكتور سليمان بن محمد السيلان، "بحث عن الفقر في وطننا العربي" جامعة المملكة العربية السعودية. مارس2010
- رجم نصيب "ظاهرة الفقر و أثارها على التنمية"، مجلة الاقتصاد و المنجمت، جامعة تلمسان 2003.

- عزة محمد حجازي، "اثر الركود الاقتصادي في الفقر" بحوث اقتصادية عربية . العدد51 ، 2010، ص 81-82.
- فارس فضيل نقل عن جيل برتاب "الاستثمار الدولي"، ترجمة على مقلد على زيمور مكس، الفكر الجامعي، منشورات عويدات، بيروت، لبنان.
- كورتل فريد" الفقر مسبباته، آثاره و سبل الحد منه، حالة الجزائر" المركز الجامعي، سكيكدة، محلية الاقتصاد و الماناجمنت الفقر و التعاون. حدد مارس 2003.
- المشروعات الصغيرة و المتوسطة بوصفها احد اليات خفض الفقر في البلدان العربية، بحوث عربية، العدد50، 2010 . ص 101.
- نظرة أساسية إلى الفقر و توزيع الدخل في المجتمع العربي". إطار منهجي للسياسات و مقارنة كمية "بحوث عربية اقتصادية العدد 46/ 2009.

التقارير:

- الأمم المتحدة. منظمة الأسكوا، الفقر و طرق قياسه في منظمة الأسكوا، وثيقة رقم 25/ 2005.
- الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2014.
- البنك الدولي، 2006.تقدير مكاسب تقليص الفقر.
- تقرير الاستثمار العالمي في عرض عام – سلاسل التنمية العالمية: الاستثمار و التجارة من أجل التنمية UNCTAD .
- تقرير التنمية البشرية 2013-نهضة الجنوب تقدم بشري في عالم متنوع.
- تقرير المركز الاستثماري للاستثمار و التمويل 2004.
- تقرير عمل التنمية في العالم 2013 "وضع وظائف في بؤرة الاهتمام " الرسائل الرئيسة في مطبوعة تعزيز عن التنمية في العالم 2013.
- مجموعة من الباحثين و تقييم جهود تخفيض الفقر مجلته التمويل و التنمية، المجلد 39 العدد 2

- منظمة الصحة العالمية: الاحصائيات الصحية العالمية لعام 2011.

- "Le Développement Economique en Afrique. « Repenser Le Rôle De L'investissement Etranger Direct ». Conférence des nations unies sur le commerce et le développement Genève 2005.
- « Les IDE dans les PED » Revue Des Littératures Numériques, www,institut numérique, org.
- « Perspectives Régionales De Développement à Moyen et Long Terme De L'Afrique De L'ouest », Symposion Organisé à L'occasion Du 30ème anniversaire de la CEDEAP(Nigeria) 25.26 mai 2005.
- Actuelle Ethérie « Les Investissements Directs Evolution, Pratique Et Politique » Revue De Politique Economique 7/8. 2008
- Ambassade De France au Mali, Service D'économique, « Les Investissements Directs Etrangers au MALI », juin 2014.
- Annuaire Statistique Pour L'Afrique 2014 » .Réaliser par : groupe de la Banque Africaine De Développement.
- BAD (2012) "Indicateurs Sur Le Genre, La Pauvreté et L'environnement Dans Les Pays Du Sahel "B.M.
- Banque mondiale 2011. Indicateurs Du Développement Dans Le Monde 2011..washington,de(http://data.woldbank.org/data-catalogwold développement-indicateurs).
- Banque mondiale, « Rapport Sur Le Développement Dans Le Monde », Washington, 2009.
- Banque Mondiale, 2013."Pour Réduire La Pauvreté Au Sahel" : Rapport De La BM .
- UA , « Libérer Potentiel De L'Afrique En tant que Pôle De Croissance L'Afrique ». 2012.
- Commission Economique Par L'Afrique et L'union Africaine « Trier Le Plus Grand Profit Des Produits De Base Africaines », Rapport Economique Sur L'Afrique, 2013.
- Commission Economique Pour L'Afrique Et Africain, Rapport Economique Sur L'Afrique : « Libérer La Potentiel De L'Afrique En tant Que Pôle De Croissance Mondial ».2012

- Conférence Des Nations Unies Sur Le Commerce et Le Développement", Renforcer Les Liens Entre L'investissement Intérieur et L'investissement Etranger Direct En Afrique". 11 Avril 2013.
- DRSP pays-« Banque Mondiale et Rapport CEDEAO et UEMOA Sur Le Profil De Pauvreté Des Pays ».
- FNUAP :" état de la population mondial" 2010 New York
- Jorge Niosi, « étude Internationales », Vol 10.N°2.1985.P.291. Site www,erudit,org.
- La Commission De L'union Africaine. La Commission Economique Pour L'Afrique.
- Le Développement Economique En Afrique », Rapport 2013. Commerce Intra-Africaine, « Libérer Le Dynamisme Du Secteur Privé ».
- Ministère Des Finances et Des Comptes Public, Investissement Français au Mali 15-11-2013
- Ministère des finances et des comptes publics de Tchad 2012.
- ONU (Organisation Des Métiers Unies). 2011 « Objectifs Du Nilénaire Pour Le Développement » Rapport de 2011. New york2011
- Plan national de développement 2013- 2015 ministère de l'économie du plan de la coopération international, avril 2013
- Publication, division de la population, Département des affaires économiques et sociales, Word population prospects en 2010 .
- Rapport sur la mise en œuvre du code stratégique de lutte contre la pauvreté 2003
- Rapport Technique n° 33 du west Africa TradHut"s, décembre 2009.
- Revue d'économie politique, volume 95. Issue 5. Sept- octob,1985.
- Revue Economique De Développement 2005. www.crain.info/revue-d-économique - du-dévelopement.2005.p1.N91.htm.
- UNCTAD/PRESS/PR/2003/Geneve/ suisse , 26 juin 2003. Rapport Sur Développement Economique En Afrique.
- Wold Development Report (1990), "poverty", New York, World Bank.
- World Bank. World développent indicators, http://data.worldbank.org/indicators.
- قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الأمم المتحدة للتجار www.unctad.org/temptalotes/page.aso/

المراجع باللغة الاجنبية:

- A.Sen, Capability and Well. (1993), "Being in the quality of life » edition oxford, Clarendon press,.UK.
- Abdoula,Njydbn,,, ;Mûytfcya Ndiaye(2013), "Commerce Des Services En Afrique : Principales Opportunités Et Principaux Défis En Afrique De L'ouest". Conférence CNUCED- Septembre 2013. Addis- Ababa.
- Ahmed Assadzadehand, Javad Pourqoly . The Relationship Between Foreign Direct Investment , Institutional Quality And Poverty : Case Of MENA Countries .journal of economics,business management ,vol 1,N12.may 2013.
- Aitken.B ,Harrison.E(1999) , « Do Domestic Firms Benefit From Direct Foreign Investment . »Evidence From Venezuela. »The Americain Economic Review.
- Aline Coudouel, Jesko.S.Hentschel. et Quentin(2002), « Mesure Et Analyse De La Pauvreté » Poverty ch1, avril, 2002.
- Annikzosmont(2007), « La Politique Urbain De La Banque Mondiale Dans Les Pays Du Sahel » Laboratoire TMUCUMRCNRS/ GEMDEV Septembre 2007.
- BAD, OCDE, PNUD et CEA (2012)," Perspectives Economique En Afrique, 2012, Promouvez L'emploi Des Jeunes" Paris.
- Banque Mondial",Indicateurs De Développement Dans Le Monde "2010.
- Berma Klein(1999), Poverty Advancing Humain Rights- Based Strategies To Eradicate Poverty", Equalim Rights.
- Bernard Hurgenier « L'investissement Direct » .
- BM, · «Perspectives Economiques Mondiales, Faire Face à La Normalisation Des Politiques Dans Les Pays à Revenu Elevé Dans L'Afrique Subsaharienne » janvier 2014 ·

- Boncoeur,Jean et al(2001), « Histoire Des Idées Economiques De Platon a Marx »,2eme Edition, Imprimerie Chirat, Avril .
- Borensztein,J.De Gregorio,T.W.Lee(1998), « How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth »,Journal Of International Economics.115-135.
- Bourguignanf,(2003), "The Poverty- Grouter- Inequality Triangle", India Council Of Research In International Economique Relation, New Delhy.
- Caves R,E « International Corporation, The Industrial Economy Of Foreign Direct Investment » Economica, Paris 1983.
- CEDEAO (2009) "La Politique Agricole Régional De L'Afrique De L'ouest", L'ecouap.
- Chens M, Ravallien (2008)."The Developing World Is Poor Than we Thought, But Up Less Successful In The Fight Againts Poverty", working paper N° 4703 .
- Claire Mainguy , (2012) , "De La Connaissance Des IDE Chinois Et De Leurs Effets En Afrique GEMDEV" 1janvier, UNESCA Paris.
- Claire Mainguy(2004) , « L'impact Des Investissements Direct Etrangers Sur Les Economies En Développement .»Revue Région Et Développement N 20.
- CNUCED (2003) "Rapport Sur L'investissement Dans Le Monde".
- CNUCED, (2010)" La Coopération Sud- Sud : L'Afrique Et Les Nouvelles Formes De Partenariat Pour Le Développement "New York, et Genève, Rapport- 2010.
- CNUCED, (2012) "Transformation Structurelle Et Développement Durable En Afrique-" Rapport 2012 Sur Le Développement Economique En Afrique.

- CNUCED, « Rapport Sur L'investissement Dans Le Monde- Certainement à La Tendance Mondial Pour 2012, L'investissement Etranger Direct Vers L'Afrique Augmente ». unctad.org/press.
- CNUCED. « Rapport Sur L'investissement Dans Le Monde. »1990 .
- Collier (2007) « Africa's Economic Grater: Opportunity And Constraints » Center For The Study Of African Economies.
- CSAO ,(2006)," Perspectives Régionales De Développement à Moyen Et Long Terme De L'Afrique De L'ouest (CEDEAO)"Abudja (Nigéria) ..
- CUA (Commission De L'union Africaine) (2010), "Rapport Economique Sur L'Afrique, 2010 Promouvoir Une Croissance Fort Et Durable Pour Réduire Le Chômage En Afrique »,"addis- abeba- CEA.
- Daniel Sessi(2014), "Afrique : Attraction Des Investissement Directs Etrangers" 06-03- 2014.
- Darie et Gravellini J-R (2008)," Créer Des Revenue Pour Les Populations Rural En Afrique Subsaharienne, Un Cadre D'analyse Démo, Economique Et Spatial Afrique Contemporaine" n° 223-224 juin.
- Dollar.D ,Kraay.A(2000), « Growth Is Good For The Poor. »
- Dunnig .J 1997, « Trade, Location Of Economic Activity And The MNE Search Foran Electric Approche » Dans Dupuch.S et Milan.C « Les Déterminants Des Investissements Directs Européens Dans Des Pays D'Europe Centrale Et Orientale » Mai 2001. Centre D'économie De L'université De Paris Nord CE PN.
- Dunning. J. H(1970), « Studies In International Investment » London .
- Dupush S, et Nilan C (2005). « Les Déterminants Des Investissements Directs Européens Dans Les Pays D'Europe Centrale Et Orientale », Revue D'analyse Economique, vol 81. N°3 Septembre.

- Easterly.Wet R. Lervine(1997)," Africa's Growth Tragedy: Policies And Ethnic Division " The Quarterly Journal Of Economic 112.
- Eifert, B.A.gelle et al (2003) "Générale Manne Pétrolière- Finance Et Développement." Mars 2003 .
- Eric Monnt, « Les Théories Des Capabilités D'amartya Sen Face Au Problème Du Relativisme », 2007,
- Faouzi Sbaou « les effets de la croissance et de l'inégalité sur la pauvrete en tunisie» Région et Développement n° 35-2012
- Faouzi Sbaou « les effets de la croissance et de l'inégalité sur la pauvrete en tunisie» Région et Développement n° 35-2012
- Fatima Boualam, (2008) , « Les Institutions Et Attractivité Des IDE », Colloque International, Ouverture Et Emergence En Méditerrané » 17.18 Octobre 2008. Université de Montpellier.
- FMI (2011) .« L'Afrique Subsaharienne, Maintenir La Croissance, Perspectives Economique Régionales . Octobre 2011.
- FMI, Manual De La Balance Des Paiements Du FMI, 1997, 4éme Edition.
- Gaston Gohou (2009). "Impact of FDI on poverty reduction in africa : are there regional differences".
- Genardchambas, Jean Louis , «Combes, Mali, Les Facteurs De Croissance a Long Terme »OCDE, février 2000 .
- IFAD, « The State Of The World Rural Poverty, An Inquiry To Its Causes And Consequances » 1992.Rome .
- Jaliliane .H,Weiss .j, (2002) ,"Foreign Direct Investment And Poverty In The ASEAN Region ",ASEAN Economic Bulletin ,vol 19 N 3.
- Jean- Pierecling, "Commerce, Croissance, Pauvreté Et Inégalités Dans Les PED", Une Revue De Littérature, DIAL, 2006-2007 document de travail.

- Jerome Lallement, « Les Economistes Et Les Pauvres, Des Smith a Warlas » CES (Parisl-SNRS) Et Université Paris Descartes 2012. Collogue Inégalité Et Pauvreté Dans Les Pays Riches.
- Katiakilidis C.P, "Macroeconomic Environment And Foreign Direct Investment "Nrt Flow- Unempirical Approach « RISEC ».
- Kinderberger C.P(1958), « International Economies » Londre .
- Lachaud.J.P. « Dynamique De La Pauvreté Au Burkina Faso, Pauvreté Durable Et Transitoire Et Vulnérabilité » Document De Travail N77.CED .
- Linder, Kinderberger ,(1988), « Economie Enternational », Economica.
- Magrun Blomstrome ,Ari Kokko,(1997) « The Impact Of Foreign Investment On Host Countries »A Review of the Evidence,Working Paper,the world bank.
- Magrun Blomstrome ,Ari Kokko,(1997), « Regional Integration And Foreign Direct Investment »,Working Paper Seriesin Economics And Finance ,NO 172 ,may1997.
- Markusen.J.R ,Venables.A.J,(1999),"Foreign Direct Investment As A Catalyst For Industrial Development. »European Economic Review.
- Michel Maric, « Pauvreté Et Exclusion Sociale : Une Approche Par La Théorie Des Capacités. » (MATISSE UMR85995 Université Paris et CNRS).
- Michel Menry Bouhet, (2005), « La Globalisation, Introduction A L'économie De Nouveau Monde, France, Pearson Educations, p95.
- Mike Pfister .(2010),« Une Fiscalité Orientée Vers L'investissement Et Le Develepement, Aperçu De Quelques Enjeux De Politique Fiscale En Afrique ».
- Mohamed Saadi, (2006) ,« IDE, Commerce Nord – Sud Et Principe De Correspondance Une Approche Ricardienne », Université De Marne- la vallée ; OCP juin .
- Montama, Hodoumta,(2008), « L'impact Des Investissements Directs Etrangers Sur La Croissance Economique Au Tchad ».Publication2008.
- Mucchelili,(1998) ,« Multinationales Et Mondialisation », Edition Du Seuil . mai.Paris
- Mucchielli, Jean Louis (1985), « Les Firmes Multinationales Françaises Et Hiérarchiseriez Des Nations ».

- Nazaire. Fasto. N Defo, (2013)" Impact Des Investissements Directs Etrangers Sur La Croissance : Quelques Résultats Sur Les Pays Africains Au Sud Du Sahara". Aout 2013.BEAC
- NEPAD,OCDE, « Accélérer La Réforme En Afrique : Mobiliser L'investissement Dans Les Infrastructures Et L'agriculture, Initiative Sur L'investissement En Afrique ». 26 Avril 2011.
- Noomen Lahimer, « La Contribution Des Investissements Directs Etrangers a La Pauvreté En Afrique Subsaharienne » These de doctoraten Sciences Economiques Présentée et soutenue publiquement le 05 mars 2009 .
- Noomen Lahimer, « La Contribution Des Investissements Directs Etrangers a La Pauvreté En Afrique Subsaharienne » These de doctoraten Sciences Economiques Présentée et soutenue publiquement le 05 mars 2009 .
- Noomen Lahimer,(2002), « Les Facteurs Déterminants De La Délocalisation, Etude Comparative Entre L'Asie Et l'Afrique. » 2002.2003.
- North D.C. (1990). "Institutions, Institutional Change Economic Performance", New York, Cambridge University Press .
- OCDE(2007), « L'Afrique De L'ouvert, Une Région En Mouvement, Une Région En Mutation, Une Région En Voie D'intégration », document de travail, (1ere ébauche) février 2007
- OCDE, (1999) . Third Edition Of Detailed Benchmark Foreign Direct Investment .Paris.
- OCDE, (2008) « La Crise Financière Et Ses Retombée Les Conséquences Sur Les IDE à Destination Des Pays En Développement », Par Androu, Mold, Repéres n° 86, Décembre 2008.

- OCDE, (2008). "L'investissement Direct Etranger Au Service Du Développement, Optimiser Les Avantages Minimiser Les Couts".
- OCDE, « Pour Préparer L'avenir De L'Afrique De L'ouest : Une Vision a L'horizon 2020 ». Club du Sahel.
- OCED, (2005), DNGM." Rapport De Levées D'or Des Sociétés D'exploitation Minière, Pour Les Données à partir De 2002".
- Pierre Jacque Mot, Serge Michailof(2013) ," Le Développement Du Sahel Et En Particulier Du Mali Leçon De L'expérience", mai 2013
- Pierre Jacquemort, Serge Micharlof(2013), « Le Développement Du Sahel Et En Particulier Du Mali Les Mots De L'iris », mai .
- Qixuchen, (2004), « Répartition Géographique Des IDE En Chine, Déterminants et Evolution »,thèse de doctorat en sciences économique.
- Raphael Chiappini, (2012),« Un Réexamen De La Relation Entre Commerce Et Investissement Directe à L'étranger IDE à Partir D'un Modèle en Panal Dynamique Le Cas De L'Allemagne, La France et L'Italie » Larefi Working Paper . 14-04 -2012
- Remand Bernard, (1971), « Economie Financière International ». Édition PUF, Paris.
- S.IbiAjayi, « L'IDE et Développement Economique En, Afrique »
- Saskia K.S. Wilhelms,"Foreign direct investment and its determinants in emerging economies"African Economic Policy Paper Discussion Paper Number 9 July 1998
- Sen, (1981), « Décrit La Pauvreté Comme Un Problème De Privation »..
- Singh H, and Jun W. (1995) ,"Some New Evidence Of Determination of Foreign Direct Investment in Developing Countries", World Bank, Working paper 1995.

- Tun Wai, Wang,« Determinant of Private Investment In Developing Countries », The Journal of Development Studies, vol 19 n°1 , -UNCTAD, guide d'investissement au Mali ,septembre 2008.
- UNUCED (2008) "Rapport Sur L'investissement Dans Le Monde". Genève .
- Young, Groenewald and Tcha, (2000), "The Determinants of Foreign Direct Investment -in Australia", The Economique Record , V76 N 232.

املاء حر

الملحق الخاص بدولة مالي:

نتائج الاستقرارية في دولة مالي:

Null Hypothesis: D(LOGCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.572322	0.0011
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCR,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:21
Sample (adjusted): 1993 2013
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGCR(-1))	-0.794492	0.222402	-3.572322	0.0019

R-squared	0.389102	Mean dependent var	-1.733333
Adjusted R-squared	0.389102	S.D. dependent var	67.30745
S.E. of regression	52.60748	Akaike info criterion	10.81004
Sum squared resid	55350.95	Schwarz criterion	10.85978
Log likelihood	-112.5054	Hannan-Quinn criter.	10.82084
Durbin-Watson stat	1.894662		

Null Hypothesis: LOGN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		1.879174	0.9821
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGN)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:26
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGN(-1)	0.016437	0.008747	1.879174	0.0742

R-squared	-0.115784	Mean dependent var	0.059091
Adjusted R-squared	-0.115784	S.D. dependent var	0.109801
S.E. of regression	0.115984	Akaike info criterion	-1.426346
Sum squared resid	0.282496	Schwarz criterion	-1.376753
Log likelihood	16.68981	Hannan-Quinn criter.	-1.414664
Durbin-Watson stat	0.441392		

Null Hypothesis: D(LOGIDE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.589422	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGIDE,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:27
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGIDE(-1))	-1.348178	0.204597	-6.589422	0.0000

R-squared	0.674013	Mean dependent var	770259.6
Adjusted R-squared	0.674013	S.D. dependent var	2.44E+08
S.E. of regression	1.39E+08	Akaike info criterion	40.38446
Sum squared resid	4.07E+17	Schwarz criterion	40.43405
Log likelihood	-443.2290	Hannan-Quinn criter.	40.39614
Durbin-Watson stat	1.937132		

Null Hypothesis: D(LOGGINI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.582576	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGINI,2)

Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:28
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGINI(-1))	-1.000000	0.218218	-4.582576	0.0002

R-squared	0.500000	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	4.080282
S.E. of regression	2.885195	Akaike info criterion	5.001451
Sum squared resid	174.8114	Schwarz criterion	5.051044
Log likelihood	-54.01597	Hannan-Quinn criter.	5.013134
Durbin-Watson stat	2.000000		

Null Hypothesis: D(LOGRR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.654797	0.0105
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGRR,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:30
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGRR(-1))	-0.466667	0.175782	-2.654797	0.0148

R-squared	0.248655	Mean dependent var	0.045455
Adjusted R-squared	0.248655	S.D. dependent var	0.785419
S.E. of regression	0.680803	Akaike info criterion	2.113300
Sum squared resid	9.733333	Schwarz criterion	2.162893
Log likelihood	-22.24630	Hannan-Quinn criter.	2.124983
Durbin-Watson stat	2.350685		

Null Hypothesis: D(LOGRU) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.184657	0.0307
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGRU,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:31
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGRU(-1))	-0.333333	0.152579	-2.184657	0.0404

R-squared	0.181049	Mean dependent var	-0.045455
Adjusted R-squared	0.181049	S.D. dependent var	0.652998
S.E. of regression	0.590937	Akaike info criterion	1.830174
Sum squared resid	7.333333	Schwarz criterion	1.879767
Log likelihood	-19.13191	Hannan-Quinn criter.	1.841856
Durbin-Watson stat	2.500000		

Null Hypothesis: D(LOGRU) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.184657	0.0307
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGRU,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:31
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGRU(-1))	-0.333333	0.152579	-2.184657	0.0404

R-squared	0.181049	Mean dependent var	-0.045455
Adjusted R-squared	0.181049	S.D. dependent var	0.652998
S.E. of regression	0.590937	Akaike info criterion	1.830174
Sum squared resid	7.333333	Schwarz criterion	1.879767
Log likelihood	-19.13191	Hannan-Quinn criter.	1.841856
Durbin-Watson stat	2.500000		

Null Hypothesis: D(LOGP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.219325	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:32
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGP(-1))	-1.425591	0.197469	-7.219325	0.0000

R-squared	0.712796	Mean dependent var	1.03E-15
Adjusted R-squared	0.712796	S.D. dependent var	19.72372
S.E. of regression	10.57023	Akaike info criterion	7.598349
Sum squared resid	2346.325	Schwarz criterion	7.647942
Log likelihood	-82.58184	Hannan-Quinn criter.	7.610032
Durbin-Watson stat	2.175201		

نتائج استقرارية النموذج الثاني:

Null Hypothesis: D(LOGCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.513354	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCR,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:35
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGCR(-1))	-0.985089	0.218261	-4.513354	0.0002

R-squared	0.492341	Mean dependent var	0.002124
Adjusted R-squared	0.492341	S.D. dependent var	0.220706
S.E. of regression	0.157254	Akaike info criterion	-0.817526
Sum squared resid	0.519302	Schwarz criterion	-0.767933
Log likelihood	9.992784	Hannan-Quinn criter.	-0.805843
Durbin-Watson stat	1.946123		

Null Hypothesis: D(LOGDO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.795530	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.679735	
	5% level	-1.958088	
	10% level	-1.607830	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGDO,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:37
Sample (adjusted): 1992 2012
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGDO(-1))	-1.505521	0.171169	-8.795530	0.0000

R-squared	0.794139	Mean dependent var	0.056604
Adjusted R-squared	0.794139	S.D. dependent var	1.252497
S.E. of regression	0.568282	Akaike info criterion	1.754049
Sum squared resid	6.458880	Schwarz criterion	1.803788
Log likelihood	-17.41751	Hannan-Quinn criter.	1.764843
Durbin-Watson stat	1.812652		

Null Hypothesis: D(LOGGINI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.582576	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGINI,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:38
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGINI(-1))	-1.000000	0.218218	-4.582576	0.0002

R-squared	0.500000	Mean dependent var	0.000000

Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	0.093840
S.E. of regression	0.066355	Akaike info criterion	-2.543203
Sum squared resid	0.092463	Schwarz criterion	-2.493610
Log likelihood	28.97523	Hannan-Quinn criter.	-2.531520
Durbin-Watson stat	2.000000		

Null Hypothesis: D(LOGIDE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.617103	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGIDE,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:39
Sample (adjusted): 1995 2013
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGIDE(-1))	-1.045899	0.226527	-4.617103	0.0002

R-squared	0.541339	Mean dependent var	-0.075011
Adjusted R-squared	0.541339	S.D. dependent var	1.787015
S.E. of regression	1.210247	Akaike info criterion	3.270723
Sum squared resid	26.36458	Schwarz criterion	3.320430
Log likelihood	-30.07187	Hannan-Quinn criter.	3.279135
Durbin-Watson stat	2.088265		

Null Hypothesis: D(LOGILO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.842175	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGILO,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:40
Sample (adjusted): 1992 2013

Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGILO(-1))	-1.233674	0.211167	-5.842175	0.0000

R-squared	0.619026	Mean dependent var	0.005291
Adjusted R-squared	0.619026	S.D. dependent var	0.420356
S.E. of regression	0.259457	Akaike info criterion	0.183935
Sum squared resid	1.413673	Schwarz criterion	0.233528
Log likelihood	-1.023284	Hannan-Quinn criter.	0.195617
Durbin-Watson stat	1.809594		

Null Hypothesis: LOGINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.003459	0.0044
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGINF)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:44
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINF(-1)	-0.581595	0.193642	-3.003459	0.0065

R-squared	0.290762	Mean dependent var	-0.052174
Adjusted R-squared	0.290762	S.D. dependent var	7.494718
S.E. of regression	6.311773	Akaike info criterion	6.565215
Sum squared resid	876.4465	Schwarz criterion	6.614584
Log likelihood	-74.49997	Hannan-Quinn criter.	6.577631
Durbin-Watson stat	1.837931		

Null Hypothesis: D(LOGED) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.125254	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGED,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:46
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGED(-1))	-1.108434	0.216269	-5.125254	0.0000

R-squared	0.555672	Mean dependent var	0.004545
Adjusted R-squared	0.555672	S.D. dependent var	0.418019
S.E. of regression	0.278643	Akaike info criterion	0.326619
Sum squared resid	1.630482	Schwarz criterion	0.376212
Log likelihood	-2.592813	Hannan-Quinn criter.	0.338302
Durbin-Watson stat	1.994765		

نتائج اختبار السببية للنموذج الاول لدولة المالي:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/05/16 Time: 19:48
Sample: 1990 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGRR does not Granger Cause LOGP	22	3.33511	0.0600
LOGP does not Granger Cause LOGRR		1.30209	0.2977
LOGRU does not Granger Cause LOGP	22	2.72914	0.0938
LOGP does not Granger Cause LOGRU		1.11575	0.3505
LOGN does not Granger Cause LOGP	21	2.10223	0.1547
LOGP does not Granger Cause LOGN		0.28967	0.7524
LOGIDE does not Granger Cause LOGP	19	0.43317	0.6569
LOGP does not Granger Cause LOGIDE		1.02328	0.3848
LOGCR does not Granger Cause LOGP	21	0.89861	0.4267
LOGP does not Granger Cause LOGCR		1.82588	0.1931
LOGGINI does not Granger Cause LOGP	22	2.18883	0.1426
LOGP does not Granger Cause LOGGINI		0.07680	0.9264
LOGRU does not Granger Cause LOGRR	22	4.53795	0.0264
LOGRR does not Granger Cause LOGRU		0.19398	0.8255
LOGN does not Granger Cause LOGRR	21	0.16059	0.8530
LOGRR does not Granger Cause LOGN		0.28767	0.7538
LOGIDE does not Granger Cause LOGRR	19	0.39420	0.6815
LOGRR does not Granger Cause LOGIDE		4.45387	0.0318
LOGCR does not Granger Cause LOGRR	21	0.64668	0.5369
LOGRR does not Granger Cause LOGCR		3.22930	0.0664

LOGGINI does not Granger Cause LOGRR	22	1.49546	0.2522
LOGRR does not Granger Cause LOGGINI		2.88847	0.0832
LOGN does not Granger Cause LOGRU	21	0.60823	0.5564
LOGRU does not Granger Cause LOGN		1.19657	0.3279
LOGIDE does not Granger Cause LOGRU	19	0.45435	0.6439
LOGRU does not Granger Cause LOGIDE		4.75251	0.0266
LOGCR does not Granger Cause LOGRU	21	6.73332	0.0076
LOGRU does not Granger Cause LOGCR		3.72441	0.0470
LOGGINI does not Granger Cause LOGRU	22	3.16939	0.0676
LOGRU does not Granger Cause LOGGINI		8.10012	0.0034
LOGIDE does not Granger Cause LOGN	18	0.64681	0.5398
LOGN does not Granger Cause LOGIDE		3.17023	0.0756
LOGCR does not Granger Cause LOGN	20	0.24538	0.7855
LOGN does not Granger Cause LOGCR		1.33945	0.2916
LOGGINI does not Granger Cause LOGN	21	0.29143	0.7511
LOGN does not Granger Cause LOGGINI		0.93306	0.4137
LOGCR does not Granger Cause LOGIDE	19	2.70411	0.1016
LOGIDE does not Granger Cause LOGCR		8.13652	0.0045
LOGGINI does not Granger Cause LOGIDE	19	5.76103	0.0149
LOGIDE does not Granger Cause LOGGINI		5.61530	0.0162
LOGGINI does not Granger Cause LOGCR	21	5.89132	0.0121
LOGCR does not Granger Cause LOGGINI		0.52056	0.6039

1- نتائج اختبار السببية للنموذج الثاني لدولة المالي:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/05/16 Time: 20:08
Sample: 1990 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGDO does not Granger Cause LOGCR	20	0.19130	0.8279
LOGCR does not Granger Cause LOGDO		1.02717	0.3819
LOGED does not Granger Cause LOGCR	21	2.25496	0.1372
LOGCR does not Granger Cause LOGED		0.04783	0.9534
LOGGINI does not Granger Cause LOGCR	21	5.89132	0.0121
LOGCR does not Granger Cause LOGGINI		0.52056	0.6039
LOGIDE does not Granger Cause LOGCR	19	8.13652	0.0045
LOGCR does not Granger Cause LOGIDE		2.70411	0.1016
LOGILO does not Granger Cause LOGCR	21	2.43283	0.1195
LOGCR does not Granger Cause LOGILO		0.79928	0.4668

LOGINF does not Granger Cause LOGCR	7	44.9563	0.0218
LOGCR does not Granger Cause LOGINF		2.75571	0.2663
LOGED does not Granger Cause LOGDO	21	2.01193	0.1662
LOGDO does not Granger Cause LOGED		1.42295	0.2699
LOGGINI does not Granger Cause LOGDO	21	1.35510	0.2860
LOGDO does not Granger Cause LOGGINI		0.55303	0.5858
LOGIDE does not Granger Cause LOGDO	18	8.89279	0.0037
LOGDO does not Granger Cause LOGIDE		0.04385	0.9572
LOGILO does not Granger Cause LOGDO	21	0.65352	0.5336
LOGDO does not Granger Cause LOGILO		1.53934	0.2447
LOGINF does not Granger Cause LOGDO	7	0.50905	0.6627
LOGDO does not Granger Cause LOGINF		2.66138	0.2731
LOGGINI does not Granger Cause LOGED	22	5.01608	0.0194
LOGED does not Granger Cause LOGGINI		6.18171	0.0096
LOGIDE does not Granger Cause LOGED	19	0.38912	0.6848
LOGED does not Granger Cause LOGIDE		3.37723	0.0636
LOGILO does not Granger Cause LOGED	22	3.25345	0.0636
LOGED does not Granger Cause LOGILO		1.40952	0.2714
LOGINF does not Granger Cause LOGED	7	1.23007	0.4484
LOGED does not Granger Cause LOGINF		2.76039	0.2659
LOGIDE does not Granger Cause LOGGINI	19	5.61530	0.0162
LOGGINI does not Granger Cause LOGIDE		5.76103	0.0149
LOGILO does not Granger Cause LOGGINI	22	2.32672	0.1279
LOGGINI does not Granger Cause LOGILO		0.14120	0.8693
LOGINF does not Granger Cause LOGGINI	7	0.93276	0.5174
LOGGINI does not Granger Cause LOGINF		0.53549	0.6513
LOGILO does not Granger Cause LOGIDE	19	3.01990	0.0812
LOGIDE does not Granger Cause LOGILO		2.62545	0.1076
LOGINF does not Granger Cause LOGIDE	7	0.44218	0.6934
LOGIDE does not Granger Cause LOGINF		1.23866	0.4467
LOGINF does not Granger Cause LOGILO	7	0.15698	0.8643
LOGILO does not Granger Cause LOGINF		28.6418	0.0337

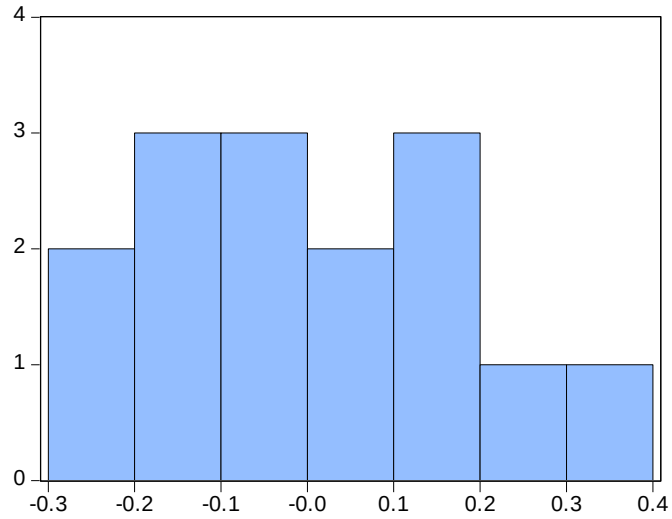

Series: Residuals	
Sample 1991 2012	
Observations 15	
Mean	4.11e-16
Median	-0.003853
Maximum	0.301486
Minimum	-0.271540
Std. Dev.	0.171450
Skewness	0.080063
Kurtosis	1.897593
Jarque-Bera	0.775588
Probability	0.678552

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.000401	Prob. F(1,8)	0.9845
Obs*R-squared	0.000502	Prob. Chi-Square(1)	0.9821

نتائج تقدير النموذج:

Dependent Variable: LOGP
Method: Least Squares
Date: 01/04/16 Time: 16:12
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 21 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	29.17177	36.30533	0.803512	0.4351
LOGIDE	0.018089	0.061191	0.295623	0.7719
LOGCR	-0.395575	0.395503	-1.000180	0.3342
LOGRR	-4.970548	6.929559	-0.717296	0.4850
LOGN	-1.460791	1.558937	-0.937043	0.3646
LOGRU	-1.093867	2.984465	-0.366520	0.7195
LOGGINI	0.889936	1.279112	0.695745	0.4980

R-squared	0.585964	Mean dependent var	4.126990
Adjusted R-squared	0.408520	S.D. dependent var	0.334486
S.E. of regression	0.257245	Akaike info criterion	0.383628
Sum squared resid	0.926451	Schwarz criterion	0.731802
Log likelihood	2.971910	Hannan-Quinn criter.	0.459190
F-statistic	3.302251	Durbin-Watson stat	2.368472
Prob(F-statistic)	0.030693		

تقدير النموذج الثاني:

Dependent Variable: LOGCR
Method: Least Squares
Date: 01/05/16 Time: 12:24
Sample (adjusted): 1991 2012
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.903364	13.32424	0.593157	0.5695
LOGIDE	-0.027695	0.085365	-0.324430	0.7539
LOGDO	0.112589	0.126190	0.892216	0.3983
LOGINF	-0.014391	0.092247	-0.156002	0.8799
LOGED	3.106377	0.979153	3.172514	0.0131
LOGGINI	0.013764	1.467831	0.009377	0.9927
LOGILO	-0.221330	0.360408	-0.614108	0.5562

R-squared	0.851134	Mean dependent var	5.981519
Adjusted R-squared	0.739484	S.D. dependent var	0.444364
S.E. of regression	0.226807	Akaike info criterion	0.175288
Sum squared resid	0.411531	Schwarz criterion	0.505712
Log likelihood	5.685337	Hannan-Quinn criter.	0.171769
F-statistic	7.623243	Durbin-Watson stat	1.654131
Prob(F-statistic)	0.005721		

الملحق الخاص بدولة موريتانيا:

استقرارية النموذج الأول:

Null Hypothesis: D(LOGCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.518032	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCR,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:19
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGCR(-1))	-0.871186	0.192824	-4.518032	0.0002

R-squared	0.488172	Mean dependent var	-0.017666
Adjusted R-squared	0.488172	S.D. dependent var	0.187089
S.E. of regression	0.133848	Akaike info criterion	-1.139840
Sum squared resid	0.376219	Schwarz criterion	-1.090247
Log likelihood	13.53824	Hannan-Quinn criter.	-1.128158
Durbin-Watson stat	1.912844		

Null Hypothesis: D(LOGDO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.042215	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGDO,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:22
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(LOGDO(-1))	-1.094111	0.216990	-5.042215	0.0001

R-squared	0.547628	Mean dependent var	0.015455
Adjusted R-squared	0.547628	S.D. dependent var	2.411513
S.E. of regression	1.621950	Akaike info criterion	3.849525
Sum squared resid	55.24519	Schwarz criterion	3.899118
Log likelihood	-41.34477	Hannan-Quinn criter.	3.861207
Durbin-Watson stat	2.028516		

Null Hypothesis: D(LOGDO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.042215	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGDO,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:22
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGDO(-1))	-1.094111	0.216990	-5.042215	0.0001

R-squared	0.547628	Mean dependent var	0.015455
Adjusted R-squared	0.547628	S.D. dependent var	2.411513
S.E. of regression	1.621950	Akaike info criterion	3.849525
Sum squared resid	55.24519	Schwarz criterion	3.899118
Log likelihood	-41.34477	Hannan-Quinn criter.	3.861207
Durbin-Watson stat	2.028516		

Null Hypothesis: D(LOGGINI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.716368	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGINI,2)
Method: Least Squares

Date: 04/19/16 Time: 21:27
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGINI(-1))	-0.583533	0.157017	-3.716368	0.0013

R-squared	0.386690	Mean dependent var	-0.031552
Adjusted R-squared	0.386690	S.D. dependent var	0.250082
S.E. of regression	0.195850	Akaike info criterion	-0.378547
Sum squared resid	0.805501	Schwarz criterion	-0.328954
Log likelihood	5.164018	Hannan-Quinn criter.	-0.366865
Durbin-Watson stat	2.553599		

Null Hypothesis: D(LOGIDE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.617103	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.692358	
	5% level	-1.960171	
	10% level	-1.607051	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 19

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGIDE,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:28
Sample (adjusted): 1995 2013
Included observations: 19 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGIDE(-1))	-1.045899	0.226527	-4.617103	0.0002

R-squared	0.541339	Mean dependent var	-0.075011
Adjusted R-squared	0.541339	S.D. dependent var	1.787015
S.E. of regression	1.210247	Akaike info criterion	3.270723
Sum squared resid	26.36458	Schwarz criterion	3.320430
Log likelihood	-30.07187	Hannan-Quinn criter.	3.279135
Durbin-Watson stat	2.088265		

Null Hypothesis: D(LOGED) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.463527	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGED,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:30
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGED(-1))	-0.973684	0.218142	-4.463527	0.0002

R-squared	0.486842	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.486842	S.D. dependent var	0.459814
S.E. of regression	0.329388	Akaike info criterion	0.661226
Sum squared resid	2.278421	Schwarz criterion	0.710819
Log likelihood	-6.273490	Hannan-Quinn criter.	0.672909
Durbin-Watson stat	1.997423		

Null Hypothesis: D(LOGILO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.828259	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGILO,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:32
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGILO(-1))	-1.063387	0.220242	-4.828259	0.0001

R-squared	0.525722	Mean dependent var	-10798971
Adjusted R-squared	0.525722	S.D. dependent var	3.97E+08
S.E. of regression	2.73E+08	Akaike info criterion	41.73574
Sum squared resid	1.57E+18	Schwarz criterion	41.78533
Log likelihood	-458.0931	Hannan-Quinn criter.	41.74742
Durbin-Watson stat	2.003311		

Null Hypothesis: D(LOGINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

	t-Statistic	Prob.*

Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.187286	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGINF,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:34
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGINF(-1))	-1.290629	0.208594	-6.187286	0.0000

R-squared	0.645763	Mean dependent var	0.009091
Adjusted R-squared	0.645763	S.D. dependent var	4.960022
S.E. of regression	2.952098	Akaike info criterion	5.047298
Sum squared resid	183.0125	Schwarz criterion	5.096891
Log likelihood	-54.52028	Hannan-Quinn criter.	5.058981
Durbin-Watson stat	2.103129		

استقرارية النموذج الثاني:

Null Hypothesis: D(LOGCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.518032	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCR,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:39
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGCR(-1))	-0.871186	0.192824	-4.518032	0.0002

R-squared	0.488172	Mean dependent var	-0.017666
Adjusted R-squared	0.488172	S.D. dependent var	0.187089
S.E. of regression	0.133848	Akaike info criterion	-1.139840
Sum squared resid	0.376219	Schwarz criterion	-1.090247
Log likelihood	13.53824	Hannan-Quinn criter.	-1.128158
Durbin-Watson stat	1.912844		

Null Hypothesis: D(LOGGINI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.716368	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGINI,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:41
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGINI(-1))	-0.583533	0.157017	-3.716368	0.0013

R-squared	0.386690	Mean dependent var	-0.031552
Adjusted R-squared	0.386690	S.D. dependent var	0.250082
S.E. of regression	0.195850	Akaike info criterion	-0.378547
Sum squared resid	0.805501	Schwarz criterion	-0.328954
Log likelihood	5.164018	Hannan-Quinn criter.	-0.366865
Durbin-Watson stat	2.553599		

Null Hypothesis: D(LOGGINI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.716368	0.0007
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGINI,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:41
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGINI(-1))	-0.583533	0.157017	-3.716368	0.0013

R-squared	0.386690	Mean dependent var	-0.031552
Adjusted R-squared	0.386690	S.D. dependent var	0.250082

S.E. of regression	0.195850	Akaike info criterion	-0.378547
Sum squared resid	0.805501	Schwarz criterion	-0.328954
Log likelihood	5.164018	Hannan-Quinn criter.	-0.366865
Durbin-Watson stat	2.553599		

Null Hypothesis: D(LOGP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.918290	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:44
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGP(-1))	-1.072757	0.218116	-4.918290	0.0001

R-squared	0.535259	Mean dependent var	0.001529
Adjusted R-squared	0.535259	S.D. dependent var	0.188527
S.E. of regression	0.128522	Akaike info criterion	-1.221040
Sum squared resid	0.346877	Schwarz criterion	-1.171447
Log likelihood	14.43144	Hannan-Quinn criter.	-1.209357
Durbin-Watson stat	1.972583		

Null Hypothesis: D(LOGP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.918290	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGP,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:44
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(LOGP(-1))	-1.072757	0.218116	-4.918290	0.0001

R-squared	0.535259	Mean dependent var	0.001529
Adjusted R-squared	0.535259	S.D. dependent var	0.188527
S.E. of regression	0.128522	Akaike info criterion	-1.221040
Sum squared resid	0.346877	Schwarz criterion	-1.171447
Log likelihood	14.43144	Hannan-Quinn criter.	-1.209357
Durbin-Watson stat	1.972583		

Null Hypothesis: LOGRR has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.805442	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGRR)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:44
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGRR(-1)	-0.003785	0.000485	-7.805442	0.0000

R-squared	0.009770	Mean dependent var	-0.014777
Adjusted R-squared	0.009770	S.D. dependent var	0.009140
S.E. of regression	0.009095	Akaike info criterion	-6.519582
Sum squared resid	0.001820	Schwarz criterion	-6.470213
Log likelihood	75.97520	Hannan-Quinn criter.	-6.507166
Durbin-Watson stat	2.666212		

Null Hypothesis: D(LOGN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.351711	0.0019
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGN,2)
Method: Least Squares

Date: 04/19/16 Time: 21:46
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGN(-1))	-0.713229	0.212796	-3.351711	0.0030

R-squared	0.336643	Mean dependent var	-0.003509
Adjusted R-squared	0.336643	S.D. dependent var	0.026605
S.E. of regression	0.021669	Akaike info criterion	-4.781492
Sum squared resid	0.009860	Schwarz criterion	-4.731899
Log likelihood	53.59641	Hannan-Quinn criter.	-4.769809
Durbin-Watson stat	2.104198		

Null Hypothesis: D(LOGN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.351711	0.0019
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGN,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:46
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGN(-1))	-0.713229	0.212796	-3.351711	0.0030

R-squared	0.336643	Mean dependent var	-0.003509
Adjusted R-squared	0.336643	S.D. dependent var	0.026605
S.E. of regression	0.021669	Akaike info criterion	-4.781492
Sum squared resid	0.009860	Schwarz criterion	-4.731899
Log likelihood	53.59641	Hannan-Quinn criter.	-4.769809
Durbin-Watson stat	2.104198		

اختبار السببية للنموذج الأول :

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/06/16 Time: 12:50
Sample: 1990 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGRR does not Granger Cause LOGP	22	0.53846	0.5933
LOGP does not Granger Cause LOGRR		1.42615	0.2676
LOGRU does not Granger Cause LOGP	22	1.04319	0.3738
LOGP does not Granger Cause LOGRU		6.61194	0.0075
LOGN does not Granger Cause LOGP	22	1.62639	0.2258
LOGP does not Granger Cause LOGN		1.67648	0.2165
LOGCR does not Granger Cause LOGP	22	0.09311	0.9116
LOGP does not Granger Cause LOGCR		0.40087	0.6759
LOGIDE does not Granger Cause LOGP	19	2.00242	0.1719
LOGP does not Granger Cause LOGIDE		0.20093	0.8203
LOGGINI does not Granger Cause LOGP	22	3.45679	0.0550
LOGP does not Granger Cause LOGGINI		1.09768	0.3562
LOGRU does not Granger Cause LOGRR	22	1.66600	0.2184
LOGRR does not Granger Cause LOGRU		1.11638	0.3503
LOGN does not Granger Cause LOGRR	22	0.74346	0.4903
LOGRR does not Granger Cause LOGN		11.6586	0.0006
LOGCR does not Granger Cause LOGRR	22	1.18412	0.3300
LOGRR does not Granger Cause LOGCR		3.57575	0.0506
LOGIDE does not Granger Cause LOGRR	19	2.61088	0.1087
LOGRR does not Granger Cause LOGIDE		5.53487	0.0169
LOGGINI does not Granger Cause LOGRR	22	1.45287	0.2615
LOGRR does not Granger Cause LOGGINI		0.08881	0.9154
LOGN does not Granger Cause LOGRU	22	5.05226	0.0190
LOGRU does not Granger Cause LOGN		2.48300	0.1132
LOGCR does not Granger Cause LOGRU	22	2.28301	0.1324
LOGRU does not Granger Cause LOGCR		0.83149	0.4524
LOGIDE does not Granger Cause LOGRU	19	1.21463	0.3263
LOGRU does not Granger Cause LOGIDE		5.96456	0.0134
LOGGINI does not Granger Cause LOGRU	22	160.595	9.E-12
LOGRU does not Granger Cause LOGGINI		52.5770	5.E-08
LOGCR does not Granger Cause LOGN	22	0.85083	0.4445
LOGN does not Granger Cause LOGCR		0.27120	0.7657
LOGIDE does not Granger Cause LOGN	19	0.85306	0.4471
LOGN does not Granger Cause LOGIDE		1.57467	0.2416

LOGGINI does not Granger Cause LOGN	22	1.89036	0.1814
LOGN does not Granger Cause LOGGINI		0.66711	0.5261
LOGIDE does not Granger Cause LOGCR	19	1.46972	0.2634
LOGCR does not Granger Cause LOGIDE		0.69385	0.5160
LOGGINI does not Granger Cause LOGCR	22	1.14784	0.3407
LOGCR does not Granger Cause LOGGINI		0.78628	0.4714
LOGGINI does not Granger Cause LOGIDE	19	0.13734	0.8728
LOGIDE does not Granger Cause LOGGINI		0.14254	0.8684

نتائج اختبار السببية للنموذج الثاني:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/06/16 Time: 13:31
Sample: 1990 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGDO does not Granger Cause LOGCR	18	1.43977	0.2724
LOGCR does not Granger Cause LOGDO		1.35014	0.2932
LOGED does not Granger Cause LOGCR	22	1.23506	0.3156
LOGCR does not Granger Cause LOGED		2.40087	0.1207
LOGGINI does not Granger Cause LOGCR	22	1.14784	0.3407
LOGCR does not Granger Cause LOGGINI		0.78628	0.4714
LOGIDE does not Granger Cause LOGCR	19	1.46972	0.2634
LOGCR does not Granger Cause LOGIDE		0.69385	0.5160
LOGILO does not Granger Cause LOGCR	22	7.04561	0.0059
LOGCR does not Granger Cause LOGILO		0.12310	0.8850
LOGINF does not Granger Cause LOGCR	22	2.64208	0.1002
LOGCR does not Granger Cause LOGINF		4.19921	0.0330
LOGED does not Granger Cause LOGDO	18	0.41657	0.6678
LOGDO does not Granger Cause LOGED		0.12273	0.8855
LOGGINI does not Granger Cause LOGDO	18	2.60946	0.1115
LOGDO does not Granger Cause LOGGINI		1.49891	0.2596
LOGIDE does not Granger Cause LOGDO	15	0.68826	0.5247
LOGDO does not Granger Cause LOGIDE		0.24178	0.7897
LOGILO does not Granger Cause LOGDO	18	0.68595	0.5209
LOGDO does not Granger Cause LOGILO		4.91220	0.0258
LOGINF does not Granger Cause LOGDO	18	0.63445	0.5459
LOGDO does not Granger Cause LOGINF		0.24860	0.7835
LOGGINI does not Granger Cause LOGED	22	0.22929	0.7975
LOGED does not Granger Cause LOGGINI		0.00839	0.9917
LOGIDE does not Granger Cause LOGED	19	0.13869	0.8717
LOGED does not Granger Cause LOGIDE		2.92097	0.0871

LOGILO does not Granger Cause LOGED	22	2.01989	0.1633
LOGED does not Granger Cause LOGILO		4.67986	0.0240
LOGINF does not Granger Cause LOGED	22	4.31587	0.0305
LOGED does not Granger Cause LOGINF		0.72367	0.4993
LOGIDE does not Granger Cause LOGGINI	19	0.14254	0.8684
LOGGINI does not Granger Cause LOGIDE		0.13734	0.8728
LOGILO does not Granger Cause LOGGINI	22	0.63947	0.5398
LOGGINI does not Granger Cause LOGILO		2.64728	0.0998
LOGINF does not Granger Cause LOGGINI	22	0.55385	0.5848
LOGGINI does not Granger Cause LOGINF		1.47824	0.2559
LOGILO does not Granger Cause LOGIDE	19	1.34030	0.2934
LOGIDE does not Granger Cause LOGILO		3.24801	0.0694
LOGINF does not Granger Cause LOGIDE	19	0.89037	0.4325
LOGIDE does not Granger Cause LOGINF		0.19178	0.8276
LOGINF does not Granger Cause LOGILO	22	0.53052	0.5977
LOGILO does not Granger Cause LOGINF		0.14875	0.8629

تقدير النموذج الأول :

Dependent Variable: LOGP
Method: Least Squares
Date: 01/04/16 Time: 18:47
Sample: 1990 2013
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	40.21283	43.20911	0.930656	0.3659
LOGIDE	-0.020119	0.035002	-0.574795	0.5734
LOGRR	-4.147368	5.913061	-0.701391	0.4931
LOGRU	-5.074970	5.381615	-0.943020	0.3597
LOGN	-1.200526	1.584645	-0.757599	0.4597
LOGCR	0.119093	0.232258	0.512762	0.6151
LOGGINI	0.001457	0.112617	0.012936	0.9898

R-squared	0.606442	Mean dependent var	3.301539
Adjusted R-squared	0.458858	S.D. dependent var	0.219319
S.E. of regression	0.161336	Akaike info criterion	-0.564861
Sum squared resid	0.416470	Schwarz criterion	-0.219276
Log likelihood	13.49590	Hannan-Quinn criter.	-0.477948
F-statistic	4.109122	Durbin-Watson stat	0.584968
Prob(F-statistic)	0.010988		

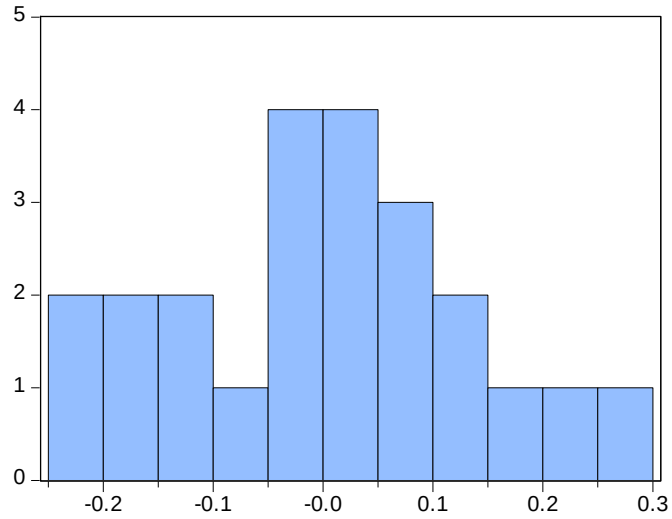

Series: Residuals
Sample 1990 2013
Observations 23

Mean	-2.92e-16
Median	0.004497
Maximum	0.266228
Minimum	-0.228928
Std. Dev.	0.137588
Skewness	0.041196
Kurtosis	2.311210
Jarque-Bera	0.461169
Probability	0.794069

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.719614	Prob. F(1,19)	0.4068
Obs*R-squared	0.766338	Prob. Chi-Square(1)	0.3814

تقدير النموذج الثاني:

Dependent Variable: LOGCR
Method: Least Squares
Date: 01/06/16 Time: 14:30
Sample: 1990 2013
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.122348	2.167026	0.517921	0.6126
LOGIDE	-0.103360	0.059998	-1.722734	0.1069
LOGDO	0.071267	0.136321	0.522783	0.6093
LOGINF	-0.136682	0.172845	-0.790778	0.4423
LOGED	1.030368	0.439769	2.342972	0.0344
LOGGINI	0.014198	0.159187	0.089188	0.9302
LOGILO	0.283881	0.123826	2.292580	0.0379

R-squared	0.614400	Mean dependent var	6.439322
Adjusted R-squared	0.449142	S.D. dependent var	0.345441
S.E. of regression	0.256386	Akaike info criterion	0.376935
Sum squared resid	0.920272	Schwarz criterion	0.725109
Log likelihood	3.042181	Hannan-Quinn criter.	0.452498
F-statistic	3.717835	Durbin-Watson stat	0.857871
Prob(F-statistic)	0.020116		

بواقي النموذج الثاني:

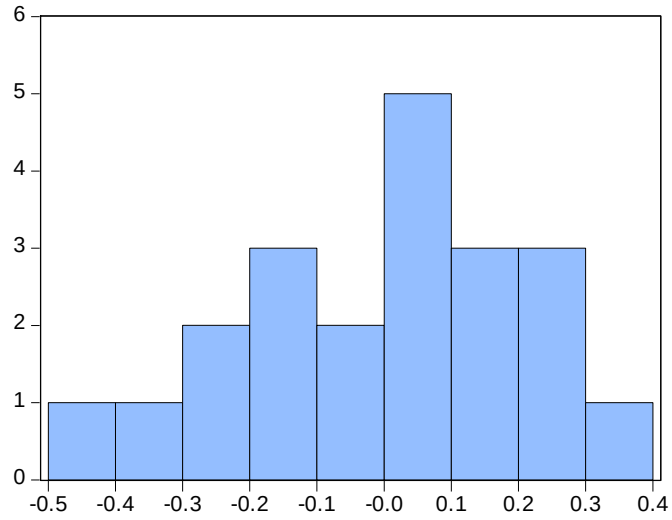

Series: Residuals	
Sample 1990 2013	
Observations 21	
Mean	-4.13e-16
Median	0.014778
Maximum	0.395948
Minimum	-0.418453
Std. Dev.	0.214508
Skewness	-0.128262
Kurtosis	2.448718
Jarque-Bera	0.323502
Probability	0.850653

تباين و

التجانس للنموذج الثاني :

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	1.661635	Prob. F(1,16)	0.2157
Obs*R-squared	1.693469	Prob. Chi-Square(1)	0.1931

الملحق الخاص بدولة النيجر:

نتائج استقرارية النموذج الأول:

Null Hypothesis: D(LOGCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.669327	0.0008
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCR,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:50
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGCR(-1))	-0.782841	0.213347	-3.669327	0.0014

R-squared	0.387792	Mean dependent var	26.86364
Adjusted R-squared	0.387792	S.D. dependent var	400.2645
S.E. of regression	313.1817	Akaike info criterion	14.37583
Sum squared resid	2059738.	Schwarz criterion	14.42543
Log likelihood	-157.1342	Hannan-Quinn criter.	14.38752
Durbin-Watson stat	1.974659		

Null Hypothesis: D(LOGGINI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.841464	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGINI,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:52
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGINI(-1))	-0.825400	0.214866	-3.841464	0.0009

R-squared	0.412700	Mean dependent var	-2.42E-16
Adjusted R-squared	0.412700	S.D. dependent var	3.386324
S.E. of regression	2.595127	Akaike info criterion	4.789537
Sum squared resid	141.4283	Schwarz criterion	4.839130
Log likelihood	-51.68491	Hannan-Quinn criter.	4.801219
Durbin-Watson stat	1.806543		

Null Hypothesis: D(LOGIDE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.510979	0.0147
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGIDE,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:53
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGIDE(-1))	-0.518634	0.206546	-2.510979	0.0203

R-squared	0.227925	Mean dependent var	-8109201.
Adjusted R-squared	0.227925	S.D. dependent var	1.33E+08
S.E. of regression	1.17E+08	Akaike info criterion	40.03853
Sum squared resid	2.88E+17	Schwarz criterion	40.08812
Log likelihood	-439.4238	Hannan-Quinn criter.	40.05021
Durbin-Watson stat	1.952368		

Null Hypothesis: D(LOGP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.195394	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGP,2)

Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:54
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGP(-1))	-1.165787	0.224389	-5.195394	0.0000

R-squared	0.561729	Mean dependent var	0.279545
Adjusted R-squared	0.561729	S.D. dependent var	7.156522
S.E. of regression	4.737765	Akaike info criterion	5.993397
Sum squared resid	471.3748	Schwarz criterion	6.042990
Log likelihood	-64.92737	Hannan-Quinn criter.	6.005080
Durbin-Watson stat	1.996925		

Null Hypothesis: D(LOGRR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.582576	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGRR,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:55
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGRR(-1))	-1.000000	0.218218	-4.582576	0.0002

R-squared	0.500000	Mean dependent var	0.000000
Adjusted R-squared	0.500000	S.D. dependent var	0.534522
S.E. of regression	0.377964	Akaike info criterion	0.936356
Sum squared resid	3.000000	Schwarz criterion	0.985949
Log likelihood	-9.299916	Hannan-Quinn criter.	0.948039
Durbin-Watson stat	2.000000		

Null Hypothesis: LOGN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		2.743120	0.9974
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGN)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:56
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGN(-1)	0.009268	0.003379	2.743120	0.0119

R-squared	-0.032421	Mean dependent var	0.034783
Adjusted R-squared	-0.032421	S.D. dependent var	0.057277
S.E. of regression	0.058198	Akaike info criterion	-2.807431
Sum squared resid	0.074514	Schwarz criterion	-2.758061
Log likelihood	33.28545	Hannan-Quinn criter.	-2.795014
Durbin-Watson stat	1.625467		

Null Hypothesis: LOGRU has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		4.502328	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGRU)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:57
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGRU(-1)	0.006897	0.001532	4.502328	0.0002

R-squared	0.010448	Mean dependent var	0.113043
Adjusted R-squared	0.010448	S.D. dependent var	0.121746
S.E. of regression	0.121109	Akaike info criterion	-1.341754
Sum squared resid	0.322680	Schwarz criterion	-1.292385
Log likelihood	16.43017	Hannan-Quinn criter.	-1.329338
Durbin-Watson stat	2.059567		

استقرارية النموذج الثاني:

Null Hypothesis: D(LOGCR) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.705743	0.0008
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGCR,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 20:59
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGCR(-1))	-0.786166	0.212148	-3.705743	0.0013

R-squared	0.393997	Mean dependent var	0.007739
Adjusted R-squared	0.393997	S.D. dependent var	0.165612
S.E. of regression	0.128923	Akaike info criterion	-1.214815
Sum squared resid	0.349043	Schwarz criterion	-1.165222
Log likelihood	14.36297	Hannan-Quinn criter.	-1.203133
Durbin-Watson stat	1.953568		

Null Hypothesis: D(LOGDO) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-10.01014	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGDO,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:00
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.

D(LOGDO(-1))	-1.646924	0.164526	-10.01014	0.0000

R-squared	0.826709	Mean dependent var	0.032525
Adjusted R-squared	0.826709	S.D. dependent var	2.618873
S.E. of regression	1.090191	Akaike info criterion	3.054972
Sum squared resid	24.95884	Schwarz criterion	3.104565
Log likelihood	-32.60469	Hannan-Quinn criter.	3.066655
Durbin-Watson stat	2.634244		

Null Hypothesis: D(LOGGINI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.006986	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGGINI,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:01
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGGINI(-1))	-0.866588	0.216269	-4.006986	0.0006

R-squared	0.433289	Mean dependent var	-1.24E-05
Adjusted R-squared	0.433289	S.D. dependent var	0.092988
S.E. of regression	0.070001	Akaike info criterion	-2.436217
Sum squared resid	0.102904	Schwarz criterion	-2.386624
Log likelihood	27.79839	Hannan-Quinn criter.	-2.424535
Durbin-Watson stat	1.824501		

Null Hypothesis: D(LOGIDE) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.066301	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.728252	
	5% level	-1.966270	
	10% level	-1.605026	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations
and may not be accurate for a sample size of 15

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(LOGIDE,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:02
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 15 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGIDE(-1))	-1.036734	0.204633	-5.066301	0.0002

R-squared	0.646394	Mean dependent var	-0.073519
Adjusted R-squared	0.646394	S.D. dependent var	1.744568
S.E. of regression	1.037404	Akaike info criterion	2.975660
Sum squared resid	15.06689	Schwarz criterion	3.022863
Log likelihood	-21.31745	Hannan-Quinn criter.	2.975157
Durbin-Watson stat	2.347015		

Null Hypothesis: D(LOGED) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.904949	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.674290	
	5% level	-1.957204	
	10% level	-1.608175	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGED,2)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:05
Sample (adjusted): 1992 2013
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGED(-1))	-1.484127	0.187747	-7.904949	0.0000

R-squared	0.748369	Mean dependent var	-0.018182
Adjusted R-squared	0.748369	S.D. dependent var	0.939420
S.E. of regression	0.471240	Akaike info criterion	1.377491
Sum squared resid	4.663413	Schwarz criterion	1.427084
Log likelihood	-14.15240	Hannan-Quinn criter.	1.389174
Durbin-Watson stat	1.911236		

Null Hypothesis: LOGILO has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.823150	0.0069
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGILO)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:06
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGILO(-1)	-0.536485	0.190031	-2.823150	0.0099

R-squared	0.265919	Mean dependent var	0.173913
Adjusted R-squared	0.265919	S.D. dependent var	35.62581
S.E. of regression	30.52367	Akaike info criterion	9.717387
Sum squared resid	20497.28	Schwarz criterion	9.766756
Log likelihood	-110.7499	Hannan-Quinn criter.	9.729803
Durbin-Watson stat	2.417825		

Null Hypothesis: LOGINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic based on SIC, MAXLAG=0)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.568514	0.0010
Test critical values:	1% level	-2.669359	
	5% level	-1.956406	
	10% level	-1.608495	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(LOGINF)
Method: Least Squares
Date: 04/19/16 Time: 21:09
Sample (adjusted): 1991 2013
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGINF(-1)	-0.734548	0.205841	-3.568514	0.0017

R-squared	0.366597	Mean dependent var	0.065217
Adjusted R-squared	0.366597	S.D. dependent var	10.89711
S.E. of regression	8.672642	Akaike info criterion	7.200729
Sum squared resid	1654.724	Schwarz criterion	7.250098
Log likelihood	-81.80838	Hannan-Quinn criter.	7.213145
Durbin-Watson stat	2.061869		

اختبار سببية النموذج الاول:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/06/16 Time: 17:38
Sample: 1990 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGCR does not Granger Cause LOGP	22	1.66692	0.2182
LOGP does not Granger Cause LOGCR		4.86394	0.0214
LOGGINI does not Granger Cause LOGP	22	1.70939	0.2107
LOGP does not Granger Cause LOGGINI		7.75236	0.0040
LOGRR does not Granger Cause LOGP	22	1.30692	0.2965
LOGP does not Granger Cause LOGRR		4.36219	0.0296
LOGRU does not Granger Cause LOGP	22	10.3621	0.0011
LOGP does not Granger Cause LOGRU		6.32635	0.0088
LOGN does not Granger Cause LOGP	22	1.97819	0.1689
LOGP does not Granger Cause LOGN		1.24313	0.3134
LOGIDE does not Granger Cause LOGP	15	0.05212	0.9495
LOGP does not Granger Cause LOGIDE		0.17939	0.8384
LOGGINI does not Granger Cause LOGCR	22	1.22725	0.3178
LOGCR does not Granger Cause LOGGINI		4.04879	0.0365
LOGRR does not Granger Cause LOGCR	22	4.90099	0.0209
LOGCR does not Granger Cause LOGRR		2.28355	0.1323
LOGRU does not Granger Cause LOGCR	22	4.69490	0.0238
LOGCR does not Granger Cause LOGRU		0.14611	0.8651
LOGN does not Granger Cause LOGCR	22	2.96552	0.0786
LOGCR does not Granger Cause LOGN		3.42855	0.0561
LOGIDE does not Granger Cause LOGCR	15	0.60259	0.5661
LOGCR does not Granger Cause LOGIDE		6.12986	0.0183
LOGRR does not Granger Cause LOGGINI	22	0.30323	0.7423
LOGGINI does not Granger Cause LOGRR		1.49676	0.2519
LOGRU does not Granger Cause LOGGINI	22	1.33421	0.2896
LOGGINI does not Granger Cause LOGRU		1.04419	0.3735
LOGN does not Granger Cause LOGGINI	22	0.18352	0.8340
LOGGINI does not Granger Cause LOGN		0.96124	0.4023
LOGIDE does not Granger Cause LOGGINI	15	0.69727	0.5206
LOGGINI does not Granger Cause LOGIDE		1.26156	0.3247
LOGRU does not Granger Cause LOGRR	22	4.23232	0.0322
LOGRR does not Granger Cause LOGRU		0.50898	0.6100
LOGN does not Granger Cause LOGRR	22	0.50808	0.6105
LOGRR does not Granger Cause LOGN		3.66542	0.0475

LOGIDE does not Granger Cause LOGRR	15	0.97810	0.4093
LOGRR does not Granger Cause LOGIDE		0.03299	0.9677
LOGN does not Granger Cause LOGRU	22	1.09307	0.3576
LOGRU does not Granger Cause LOGN		2.50870	0.1110
LOGIDE does not Granger Cause LOGRU	15	0.24984	0.7836
LOGRU does not Granger Cause LOGIDE		0.20153	0.8207
LOGIDE does not Granger Cause LOGN	15	2.85174	0.1047
LOGN does not Granger Cause LOGIDE		0.16722	0.8483

نتائج اختبار السببية للنموذج الثاني:

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 01/06/16 Time: 19:03
Sample: 1990 2013
Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LOGDO does not Granger Cause LOGCR	22	2.95677	0.0791
LOGCR does not Granger Cause LOGDO		6.73369	0.0070
LOGED does not Granger Cause LOGCR	22	1.22664	0.3180
LOGCR does not Granger Cause LOGED		2.70948	0.0952
LOGGINI does not Granger Cause LOGCR	22	1.22725	0.3178
LOGCR does not Granger Cause LOGGINI		4.04879	0.0365
LOGIDE does not Granger Cause LOGCR	15	0.60259	0.5661
LOGCR does not Granger Cause LOGIDE		6.12986	0.0183
LOGILO does not Granger Cause LOGCR	22	6.44020	0.0083
LOGCR does not Granger Cause LOGILO		3.82984	0.0424
LOGINF does not Granger Cause LOGCR	10	2.22659	0.2035
LOGCR does not Granger Cause LOGINF		1.42258	0.3243
LOGED does not Granger Cause LOGDO	22	2.39669	0.1211
LOGDO does not Granger Cause LOGED		2.54152	0.1082
LOGGINI does not Granger Cause LOGDO	22	2.93766	0.0802
LOGDO does not Granger Cause LOGGINI		2.46624	0.1147
LOGIDE does not Granger Cause LOGDO	15	7.58421	0.0099
LOGDO does not Granger Cause LOGIDE		2.26192	0.1547
LOGILO does not Granger Cause LOGDO	22	6.80271	0.0068
LOGDO does not Granger Cause LOGILO		1.53728	0.2434
LOGINF does not Granger Cause LOGDO	10	0.56478	0.6010
LOGDO does not Granger Cause LOGINF		0.23759	0.7969
LOGGINI does not Granger Cause LOGED	22	0.00966	0.9904
LOGED does not Granger Cause LOGGINI		2.21269	0.1399

LOGIDE does not Granger Cause LOGED	15	7.26399	0.0113
LOGED does not Granger Cause LOGIDE		0.51960	0.6100
LOGILO does not Granger Cause LOGED	22	6.95416	0.0062
LOGED does not Granger Cause LOGILO		0.19991	0.8207
LOGINF does not Granger Cause LOGED	10	1.85391	0.2498
LOGED does not Granger Cause LOGINF		17.7102	0.0054
LOGIDE does not Granger Cause LOGGINI	15	0.69727	0.5206
LOGGINI does not Granger Cause LOGIDE		1.26156	0.3247
LOGILO does not Granger Cause LOGGINI	22	2.02218	0.1630
LOGGINI does not Granger Cause LOGILO		2.12680	0.1498
LOGINF does not Granger Cause LOGGINI	10	0.61863	0.5754
LOGGINI does not Granger Cause LOGINF		2.17464	0.2092
LOGILO does not Granger Cause LOGIDE	15	2.20016	0.1615
LOGIDE does not Granger Cause LOGILO		1.01915	0.3955
LOGINF does not Granger Cause LOGIDE	8	0.35804	0.7254
LOGIDE does not Granger Cause LOGINF		48.7627	0.0052
LOGINF does not Granger Cause LOGILO	10	0.92334	0.4557
LOGILO does not Granger Cause LOGINF		5.78030	0.0501

تقدير النموذج الثاني:

Dependent Variable: LOGCR
Method: Least Squares
Date: 01/06/16 Time: 19:15
Sample: 1990 2013
Included observations: 18

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	7.353248	2.740125	2.683545	0.0213
LOGGINI	-0.202639	0.593083	-0.341670	0.7390
LOGILO	-0.078836	0.122853	-0.641712	0.5342
LOGED	0.662645	0.524176	1.264165	0.2323
LOGDO	0.018325	0.063819	0.287139	0.7793
LOGINF	-0.004928	0.039295	-0.125410	0.9025
LOGIDE	0.112357	0.066262	1.695639	0.1180

R-squared	0.817776	Mean dependent var	7.901840
Adjusted R-squared	0.718381	S.D. dependent var	0.310567
S.E. of regression	0.164811	Akaike info criterion	-0.482732
Sum squared resid	0.298790	Schwarz criterion	-0.136476
Log likelihood	11.34459	Hannan-Quinn criter.	-0.434988
F-statistic	8.227539	Durbin-Watson stat	0.802306
Prob(F-statistic)	0.001497		

تقدير النموذج الأول:

Dependent Variable: LOGP
Method: Least Squares
Date: 01/04/16 Time: 18:32
Sample: 1990 2013
Included observations: 21

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	55.64174	43.90201	1.267408	0.2257
LOGIDE	-0.000979	0.026862	-0.036451	0.9714
LOGRR	-8.076696	8.744195	-0.923664	0.3713
LOGRU	-5.216747	2.248395	-2.320210	0.0359
LOGN	0.236203	1.373795	0.171935	0.8659
LOGGINI	-0.272336	0.340361	-0.800140	0.4370
LOGCR	-0.059514	0.200275	-0.297160	0.7707

R-squared	0.788654	Mean dependent var	4.056118
Adjusted R-squared	0.698077	S.D. dependent var	0.189141
S.E. of regression	0.103928	Akaike info criterion	-1.429036
Sum squared resid	0.151214	Schwarz criterion	-1.080862
Log likelihood	22.00488	Hannan-Quinn criter.	-1.353473
F-statistic	8.707020	Durbin-Watson stat	1.674359
Prob(F-statistic)	0.000451		

التوزيع الطبيعي للبواقي النموذج الأول:

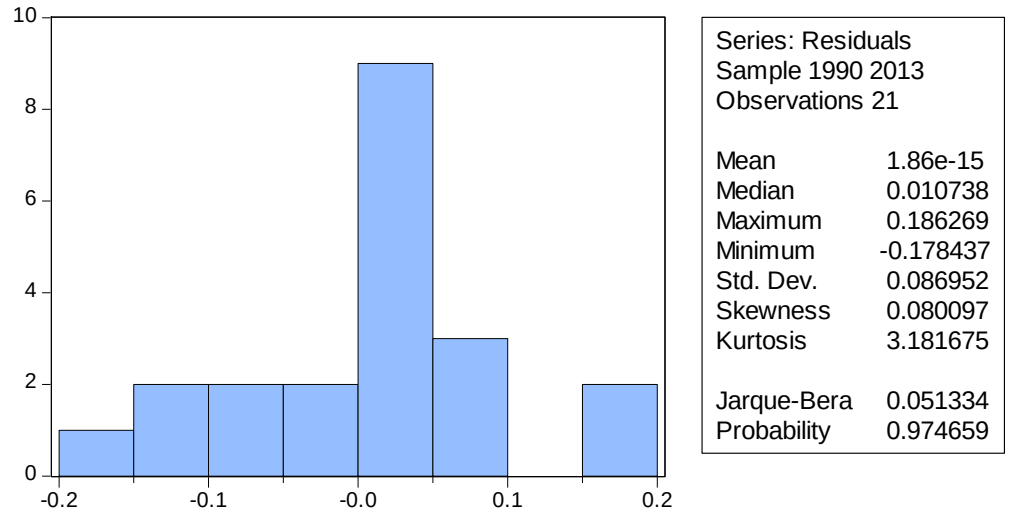

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.000434	Prob. F(1,16)	0.9836
Obs*R-squared	0.000488	Prob. Chi-Square(1)	0.9824

اختبار البواقي للنموذج الثاني:

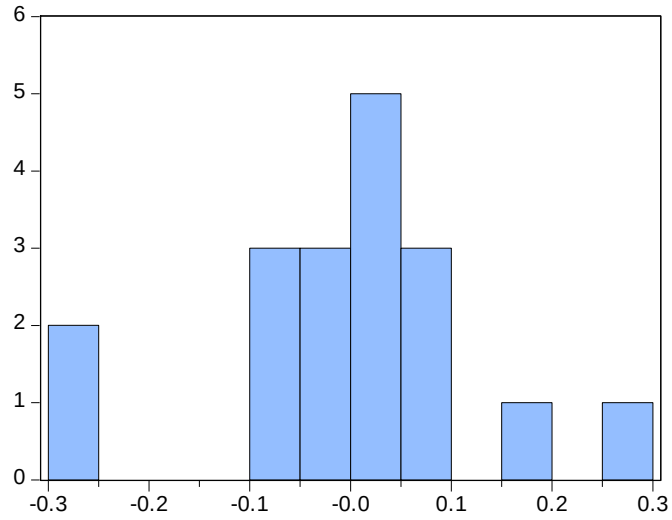

Series: Residuals	
Sample 1990 2013	
Observations 18	
Mean	-1.05e-15
Median	0.010594
Maximum	0.269348
Minimum	-0.286320
Std. Dev.	0.132574
Skewness	-0.337438
Kurtosis	3.578105
Jarque-Bera	0.592247
Probability	0.743696

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.000434	Prob. F(1,16)	0.9836
Obs*R-squared	0.000488	Prob. Chi-Square(1)	0.9824

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز العلاقة الموجودة بين الاستثمارات الاجنبية المباشرة والفقر في دول الساحل وقد تضمن الاطار النظري متغيرات الدراسة وهي الاستثمارات الاجنبية المباشرة والفقر بالإضافة الى المقاربات التي حاولت ايجاد هذه العلاقة وقد تم الاستعانة بالبيانات الخاصة بتطور هذه المتغيرات وكل ما يتعلق بها من تطور لمعدلات النمو الاقتصادي، الحوكمة، اهمية النشاطات الزراعية والصناعية في القطاعين الرسمي وغير الرسمي ومناخ الاستثمار في دول الساحل، اما الاطار التطبيقي فتجسد في الاستعانة بنموذجين قياسيين لدراسة العلاقة التي تربط بين متغيرات الدراسة في دولة المالي، النيجر وموريتانيا من خلال التطرق الى العلاقة السببية والتفسير الاقتصادي لنتائج تقدير النموذج المتحصل عليها.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الاجنبية المباشرة، الفقر، النمو الاقتصادي.

Abstract:

This study aims to highlight the existing relationship between foreign direct investments and poverty in the Sahel countries. The theoretical part deals with the study variables which are the direct foreign investments and poverty, in addition to the approaches that try to find such relationship. We used the data of the development of these variables and all what is related to it such as: the evolution of the economic growth rates, governance, the importance of agricultural and industrial activities in the formal and informal sectors and the investment climate in the Sahel countries. As for the practical part, we used two standard models to study the relationship between the study variables in Mali, Niger and Mauritania through addressing the causal relationship and economic interpretation of the results obtained through the model.

Key words: Foreign direct investment, Poverty, Economic growth.

Résumé:

Cette étude vise à mettre en évidence la relation qui existe entre les investissements directs étrangers et la pauvreté dans les pays du Sahel. La partie théorique porte sur les variables de l'étude qui sont les investissements étrangers directs et la pauvreté, ainsi que les approches qui essayent de trouver une telle relation. Nous avons utilisé les données de l'évolution de ces variables et tout ce qui est en relation avec celles-ci comme l'évolution des taux de croissance économique, la gouvernance, l'importance des activités agricoles et industrielles dans les secteurs formel et informel et le climat d'investissement dans les pays du Sahel. En ce qui concerne la partie pratique, nous avons utilisé deux modèles standards pour étudier la relation entre les variables de l'étude au Mali, au Niger et en Mauritanie en abordant la relation de causalité et l'interprétation économique des résultats obtenus par le modèle.

Mots clés: Investissement direct étranger, Pauvreté, Croissance économique.